



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المدرسة العليا للتجارة - الجزائر -



أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير
تخصص: محاسبة

الموضوع:

دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية بالمؤسسات
المدرجة في بورصة الجزائر
- دراسة ميدانية -

تحت إشراف

أ.د. عبد القادر بريش

من إعداد الطالب

عثمان بن سيد أحمد

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة في اللجنة
أ.د. دحية عبد الحفيظ	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا للتجارة	رئيسا
أ.د. بريش عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا للتجارة	مشرفا و مقرا
أ.د. عيادي عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف -	عضوا مناقشا
د. هامل عبد المالك.	أستاذ محاضر قسم "أ"	المدرسة العليا للتجارة	عضوا مناقشا
د. بوزيدي خليل	أستاذ محاضر قسم "أ"	مدرسة الدراسات العليا التجارية	عضوا مناقشا
د. بعلة الطاهر	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة مرسللي عبد الله - تيبازة -	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المدرسة العليا للتجارة - الجزائر -



أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير
تخصص: محاسبة

الموضوع:

دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية بالمؤسسات
المدرجة في بورصة الجزائر
- دراسة ميدانية -

تحت إشراف

أ.د. عبد القادر بريش

من إعداد الطالب

عثمان بن سيد أحمد

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة في اللجنة
أ.د. دحية عبد الحفيظ	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا للتجارة	رئيسا
أ.د. بريش عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا للتجارة	مشرفا و مقرا
أ.د. عيادي عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف -	عضوا مناقشا
د. هامل عبد المالك.	أستاذ محاضر قسم "أ"	المدرسة العليا للتجارة	عضوا مناقشا
د. بوزيدي خليل	أستاذ محاضر قسم "أ"	مدرسة الدراسات العليا التجارية	عضوا مناقشا
د. بعلة الطاهر	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة مرسللي عبد الله - تيبازة -	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر

الحمد والشكر لله، أنعم عليّ بنعم لا تُحصى ولا تُعد، والحمد والشكر له سبحانه أنعم عليّ بالعزيمة والصبر، وسهّل عليّ هذه الدراسة.

واعترافاً مني بأصحاب الفضل...أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير والامتنان إلى من أشرف على هذه الأطروحة الأستاذ الدكتور عبد القادر بريش، الذي لم يبخل علي بنصائحه العلمية القيمة، وتوجيهاته السديدة، والذي منحني من وقته وجهده الكثير، مما كان له الأثر في إرشادي إلى ما فيه الصواب، مما ساعدني في إتمام هذه الدراسة.

وأتقدم بالشكر إلى جميع أساتذتي في المدرسة العليا للتجارة، وزملائي في جامعة غليزان.

واعترافاً بالفضل يُسعدني أن أتقدم بعظيم الشكر والامتنان إلى كافة الأخوة والأصدقاء الذين ساندوني لإنجاز هذا العمل.

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
كلمة شكر	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة المختصرات	
الملخص	
مقدمة عامة	أ-ن
الفصل الأول: إعداد وعرض القوائم المالية	
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القوائم المالية	3
المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية وأهميتها	3
المطلب الثاني: مستخدمي القوائم المالية واحتياجاتهم من المعلومات	7
المطلب الثالث: عناصر القوائم المالية	11
المبحث الثاني: هيكل ومكونات القوائم المالية	16
المطلب الأول: قائمة المركز المالي تعريفها، مزاياها وطرق عرضها	17
المطلب الثاني: قائمة الدخل مفهومها، مزاياها وطرق عرضها	22
المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية	28
المطلب الرابع: قائمة التغيرات في حقوق الملكية تعريفها، مزاياها وبنودها	32
المبحث الثالث: أهداف القوائم المالية وحدود الاستفادة منها	35
المطلب الأول: أهداف القوائم المالية	35
المطلب الثاني: خصائص القوائم المالية	41
المطلب الثالث: حدود الاستفادة من القوائم المالية	48
ملخص الفصل الأول	51
الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية	
تمهيد	53
المبحث الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي	54
المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي، أهميته، وشروطه	54
المطلب الثاني: مستويات الإفصاح المحاسبي	58
المطلب الثالث: مقومات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ومجالات تطوره	64
المبحث الثاني: أساليب الإفصاح المحاسبي ومتطلباته	71
المطلب الأول: أساليب الإفصاح المحاسبي	71

75	المطلب الثاني: متطلبات الإفصاح الخاص بالقوائم المالية
81	المطلب الثالث: متطلبات الإفصاح العام في التقرير المالي
86	المبحث الثالث: المحتوى الاعلامي للقوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية
86	المطلب الأول: طبيعة المحتوى الاعلامي للقوائم المالية
89	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في المحتوى الاعلامي للقوائم المالية
95	المطلب الثالث: التوسع في الإفصاح المحاسبي ودوره في تطوير المحتوى الاعلامي
103	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: اتخاذ القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية	
105	تمهيد
106	المبحث الأول: طبيعة القرار الاستثماري وخصائصه
106	المطلب الأول: ماهية القرار الاستثماري، أهميته، أنواعه
110	المطلب الثاني: أسس اتخاذ القرار الاستثماري وخصائصه
113	المطلب الثالث: مقومات اتخاذ القرار الاستثماري
118	المبحث الثاني: الإطار النظري لبورصة الأوراق المالية وكفاءتها
118	المطلب الأول: مفهوم الأسواق المالية، أهميته، وظائفه والمتعاملون فيه
124	المطلب الثاني: تصنيفات الأسواق المالية وأدواته
133	المطلب الثالث: كفاءة الأسواق المالية ومتطلباته
139	المبحث الثالث: اتخاذ القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية
138	المطلب الأول: خطوات اتخاذ القرار الاستثماري والعوامل المؤثرة فيه
145	المطلب الثاني: دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرار الاستثماري
149	المطلب الثالث: مساهمة الإفصاح المحاسبي في توفير متطلبات اتخاذ القرار الاستثماري
153	خلاصة الفصل الثالث
الفصل الرابع: دراسة ميدانية حول طبيعة الإفصاح المحاسبي في بورصة الجزائر	
155	تمهيد
156	المبحث الأول: طبيعة الإفصاح المحاسبي في المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر
156	المطلب الأول: تقديم عام حول بورصة الجزائر
161	المطلب الثاني: نظام سير وعمل بورصة الجزائر
167	المطلب الثالث: متطلبات وواقع الإفصاح المحاسبي في بورصة الجزائر
173	المبحث الثاني: طبيعة ومنهجية الدراسة الميدانية
173	المطلب الأول: طبيعة الدراسة
175	المطلب الثاني: تقديم مجتمع وأداة الدراسة
178	المطلب الثالث: تحليل البيانات العامة لأفراد العينة

185	المبحث الثالث: اختبار أداة الدراسة
185	المطلب الأول: اختبار صدق الاستبيان
191	المطلب الثاني: اختبار الصدق البنائي لمحاول الاستبيان والثبات
193	المطلب الثالث: تحليل نتائج إجابات أفراد العينة
198	خلاصة الفصل الرابع
	الفصل الخامس: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات
200	تمهيد
201	المبحث الأول: تحليل فقرات محاور الدراسة
201	المطلب الأول: تحليل نتائج فقرات المحور الأول
203	المطلب الثاني: تحليل فقرات المحور الثاني والثالث
207	المطلب الثالث: تحليل نتائج فقرات المحور الرابع والخامس
211	المبحث الثاني: اختبار فرضيات الدراسة
211	المطلب الأول: اختبار الفرضية الأولى
212	المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية والثالثة
214	المطلب الثالث: اختبار الفرضية الرابعة والخامسة
216	المبحث الثالث: اختبار تحليل التباين الأحادي (الفروق بين المتوسطات)
216	المطلب الأول: اختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين أفراد العينة المدروسة تعود إلى السن
218	المطلب الثاني: اختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين أفراد العينة المدروسة تعود إلى متغير المؤهل والتخصص العلمي
221	المطلب الثالث: اختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين أفراد العينة المدروسة تعود إلى متغير سنوات الخبرة والفئة التي ينتمي إليها
224	خلاصة الفصل الخامس
226	الخاتمة العامة
231	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.1	تصنيف مستخدمي القوائم المالية واحتياجاتهم	8
2.1	تصنيف عناصر القوائم المالية	12
3.1	خطوات قائمة الدخل متعددة المراحل	26
4.1	قائمة التغيرات في حقوق الملكية	34
1.2	مزيا وعيوب الافصاح الاجباري والاختياري	63
2.2	متطلبات الافصاح العام في التقرير المالي	81
3.2	أنواع الالتزامات والشروط المتعلقة بها	84
1.4	قائمة المؤسسات مجتمع الدراسة	175
2.4	عينة الدراسة	176
3.4	مقياس ليكارت الخماسي	177
4.4	توزيع العينة المدروسة حسب متغير العمر	179
5.4	توزيع العينة المدروسة حسب متغير المؤهل العلمي	180
6.4	توزيع العينة المدروسة حسب متغير التخصص العلمي	181
7.4	توزيع العينة المدروسة حسب متغير الوظيفة	183
8.4	توزيع العينة المدروسة حسب عدد سنوات الخبرة	184
9.4	الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول	188
10.4	الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني	189
11.4	الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث	190
12.4	الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع	191
13.4	الاتساق الداخلي لفقرات المحور الخامس	192
14.4	صدق الاتساق البنائي لمحاو الاستبيان	193
15.4	ثبات الاستبيان	194
16.4	نتائج إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الأول	195
17.4	نتائج إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثاني	196
18.4	نتائج إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثالث	197
19.4	نتائج إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الرابع	198
20.4	نتائج إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الخامس	199

203	تحليل نتائج فقرات المحور الأول	1.5
205	تحليل نتائج فقرات المحور الثاني	2.5
207	تحليل نتائج فقرات المحور الثالث	3.5
209	تحليل نتائج فقرات المحور الرابع	4.5
210	تحليل نتائج فقرات المحور الخامس	5.5
212	اختبار الفرضية الأولى	6.5
213	اختبار الفرضية الثانية	7.5
214	اختبار الفرضية الثالثة	8.5
215	اختبار الفرضية الرابعة	9.5
216	اختبار الفرضية الخامسة	10.5
217	نتيجة تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد العينة بسبب السن	11.5
219	نتيجة تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد العينة بسبب المؤهل العلمي	12.5
220	نتيجة تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد العينة بسبب التخصص العلمي	13.5
222	نتيجة تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد العينة بسبب الوظيفة	14.5
223	نتيجة تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد العينة بسبب الخبرة	15.5

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية	05
1.2	مصادر المعلومات وحاجات المستخدمين لها	11
1.3	مفهوم المركز المالي حسب مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)	17
4.1	ترتيب أهداف القوائم المالية حسب تقرير لجنة تروبلود	38
5.1	أهداف القوائم المالية حسب FASB	40
6.1	هرم خصائص النوعية للمعلومة المالية	47
1.2	مفهوم الإفصاح الكامل	59
2.2	علاقة القوائم المالية الرئيسية	73
1.3	تقسيم السوق المالي	119
2.3	مستويات السوق المالية الكفوة	137
3.3	علاقة الإفصاح المحاسبي بمخاطر الاستثمار	151
1.4	التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة	160
2.4	نظام التداول والتسوية في بورصة الجزائر	166
3.4	متغيرات الدراسة الميدانية	174
4.4	تمثيل توزيع العينة المدروسة حسب متغير السن	179
5.4	تمثيل توزيع العينة المدروسة حسب متغير المؤهل العلمي	180
6.4	تمثيل توزيع العينة المدروسة حسب متغير التخصص العلمي	181
7.4	تمثيل توزيع العينة المدروسة حسب متغير الوظيفة	183
8.4	توزيع العينة المدروسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة	184

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

الاختصار	التسمية الكاملة	الترجمة
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IASs	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
IFRSs	International Financial Reporting Standards	العايير الدولية لإعداد التقارير المالية
SIC	Standing Interpretation Committee	لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكي
SEC	Securities & Exchange Committee	لجنة الأسهم والبورصة الأمريكية
AAA	American Accounting Association	جمعية المحاسبة الأمريكية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين
GAAP	Generally accepted accounting principles	المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً
CNC	Conseil national de comptabilité	المجلس الوطني للمحاسبة
SCF	Système de comptabilité financière	النظام المحاسبي المالي
COSOB	Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse	لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها
SGVB	Société de Gestion de la Bourse des Valeurs	مؤسسة تسيير بورصة القيم
IOB	Intermédiaires en Opérations de Bourse	الوسطاء في البورصة
TCC	Les teneurs de comptes-conservateurs de titres	حافظوا السندات - ماسكوا الحسابات

الملخص

الملخص باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتعلقة بمدى تأثير الإفصاح المحاسبي في بورصة الجزائر على اتجاهات المستثمرين في عملية اتخاذ القرار الاستثماري، حيث تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي من أجل معالجة هذه الإشكالية، ثم القيام بدراسة ميدانية على المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر بالاستعانة باستبيان أعد لهذا الغرض.

وبعد معالجة البيانات باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة تأثير ايجابية بين مستوى نطاق الإفصاح المحاسبي واتجاهات المستثمرين في بورصة الجزائر، وذلك من خلال توفيره لمعلومات ملائمة لاتخاذ القرار الاستثماري.

كما تم تقديم مجموعة من الاقتراحات ومن أهمها القيام بإصلاحات في التشريعات والتنظيمات التي تنظم عملية الإفصاح المحاسبي وتكييفها مع الممارسات الدولية ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، مع العمل على نشر التثقيف المالي في أوساط المتعاملين في بورصة الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، القوائم المالية، المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، القرار الاستثماري، بورصة الجزائر.

Summary

The study aims to answer the raised problem related to the impact of accounting disclosure on the Algerian Stock Exchange on investors' trends towards making sound investment decisions. This is done by following a descriptive-analytical approach in the theoretical aspect, followed by a field study on the institutions listed on the Algerian stock exchange, using a questionnaire prepared for this purpose.

The study was able to reach several important results after processing the data using appropriate statistical analyses. One of the most significant findings was the presence of a positive impact relationship between expanding the accounting disclosure process by providing relevant information for decision-making and influencing the trends of investors in the Algerian stock exchange.

Additionally, the study was able to propose reforms in the legislation and regulations governing accounting in Algeria, aligning them with international practices and the requirements of International Accounting Standards (IAS/IFRS), as well as promoting financial literacy among stakeholders in the Algerian stock exchange.

Keywords: Accounting Disclosure, Financial Statements, Media Content, Investment Decision-making, Algerian Stock exchange.

مقدمة عامة

توطئة

نتيجة لتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم وفي ظل ما يعرف بالعلومة الاقتصادية وانفتاح الأسواق العالمية وظهورها كسوق واحدة، وتنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات، ظهرت الحاجة إلى مصادر التمويل المختلفة، وذلك نتيجة لمحدودية مصادر التمويل الذاتية، بدأ التفكير في البحث عن مصادر تمويل خارجية سواء كانت عن طريق الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية المختلفة أو عن طريق طرح جزء من رأسمال المؤسسات للاكتتاب من طرف المستثمرين في الأسواق المالية.

لذلك تقوم الأسواق المالية بدور أساسي وفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق تجميع مدخرات الأفراد وتقديمها على شكل استثمارات إلى المؤسسات لإقامة مشروعات جديدة أو توسيع النشاط، ولكي تؤدي السوق المالية دورها بكفاءة يجب التحقيق التوازن في أسعار الأدوات المالية للمؤسسات المدرجة فيه، بحيث تعكس أسعار الأسهم كافة المعلومات المتاحة وخاصة المعلومات المحاسبية، كما لا يمكن للمتعاملين استغلال المعلومات خاصة الغير متاحة لكافة المستثمرين من تحقيق عائد غير عادي نتيجة قراراتهم الاستثمارية.

ولكي يتمكن المستثمرين من اتخاذ قرارات استثمارية سليمة، يجب تحديد أهم المتغيرات المؤثرة على الأسعار السوقية للأدوات المالية المختلفة، ومن أهم هذه المتغيرات يوجد المحتوى الإعلامي للقوائم المالية المنشورة. لذلك تتطلب الأسواق المالية لكي تعمل بكفاءة إلى توفير نظام معلومات محاسبي متكامل يساعد المستثمرين باتخاذ القرار الاستثماري السليم واختيار أفضل البدائل، وهذا الرأي دعمه العديد من الباحثين واعتبروا أن المعلومات المحاسبية أهم المقومات الأساسية التي يبني عليها المستثمر كل قراراته الاستثمارية المتاحة في السوق.

ونظرا لأهمية المعلومات المحاسبية بالنسبة للمتعاملين في الأسواق المالية، وما توفره من قدرات معرفية للمستثمرين للتعامل مع القرارات الاستثمارية، عملت الهيئات المنظمة بالأسواق المالية على إصدار قوانين وتنظيمات تلزم المؤسسات المدرجة في السوق المالي بإعداد وعرض القوائم المالية والإفصاح عنها، وهذا ما دفع مختلف الهيئات الدولية الخاصة بالمحاسبة الى التفكير في إصدار معايير محاسبية دولية تحدد القواعد والسياسات المحاسبية في اعداد وعرض القوائم المالية وكيفية الإفصاح عنها.

كما يواجه المتعاملين في سوق الأوراق المالية العديد من الحواجز في استخدام القوائم المالية عند اتخاذ القرار الاستثماري، وذلك إما نتيجة نقص وعي المستثمر لكيفية التعامل مع المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للمؤسسات المدرجة في السوق المالية، أو نتيجة عدم ملائمة تلك المعلومات وكفايتها، الأمر الذي يدفع بالمستثمر الى الاعتماد على مصادر أخرى وأحيانا حكمه الشخصي في اتخاذ القرار الاستثماري، وبالتالي فإن القرار لن يبنى على أسس علمية سليمة.

كما زادت أهمية الإفصاح المحاسبي مع تزايد الحاجة الى المعلومات التي تساعد المتعاملين في سوق الأوراق المالية على اتخاذ القرار السليم، حيث فرضت على المتعاملين الاهتمام أكثر بالنظريات والمفاهيم التي تحكم آليات السوق، خاصة نظرية المحفظة وما يتفرع عنها من فرضيات أخرى كفرضية السوق الكفاء، وهذا ما يؤكد أهمية الإفصاح المحاسبي على المعلومات الملائمة والتي أصبحت مصدرا رئيسيا للمتعاملين داخل السوق المالي.

ولذلك، فإن تعزيز ثقة المستثمر لا تتحقق إلا بفضل الاتصال ذو جودة عالية في المجال المالي. ولهذا السبب، ألزمت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB) المؤسسات المسجلة في البورصة الجزائر أن تعمل على بذل جهود إضافية وتقوم بالمبادرات من خلال تنظيم اجتماعات إعلامية ونشر حوارات وإعلانات مالية ورسائل المساهمين، وكذلك من خلال التحيين المنتظم لمواقع الويب على شبكة الإنترنت، وذلك عند نشر الكشوف المالية وغيرها من الأحداث ذات الدلالة في حياة المؤسسة.

1- إشكالية الدراسة

للإفصاح المحاسبي أثر كبير على الاقتصاد وذلك لما له من أهمية قصوى في بيان وإيضاح وضعية المؤسسات وأدائها، كما له دور أساسي في عمليات التداول في الأسواق المالية، لذلك فإن هذه الدراسة تتطرق إلى مدى ارتباط الإفصاح المحاسبي في الأسواق المالية مع اتجاهات المستثمرين عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، وهذا ما يقود إلى صياغة الإشكالية الآتية:

ما مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي في التأثير على اتجاهات المستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري في بورصة الجزائر؟

ومن أجل الإجابة على الاشكالية الرئيسية والإحاطة بجوانب الدراسة تم وضع مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- ما هو تأثير القوائم المالية المنشورة على اتجاهات المستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري في بورصة الجزائر؟

- ما هو تأثير العوامل السلوكية للمستثمرين على استخدام القوائم المالية عند اتخاذ القرار الاستثماري في بورصة الجزائر؟

- ما هو تأثير جودة المحتوى الاعلامي للقوائم المالية على اتجاهات المستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري في بورصة الجزائر؟

- ما هو تأثير ملائمة قواعد وتنظيمات الافصاح المحاسبي على احتياجات المستثمرين من المعلومات عند اتخاذ القرار الاستثماري في بورصة الجزائر؟

- ما هو تأثير نطاق الافصاح المحاسبي في تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات عند اتخاذ القرار الاستثماري في بورصة الجزائر؟

- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين إجابات أفراد العينة المدروسة تعود للمعلومات الشخصية لهم؟

2- فرضيات الدراسة

بناء على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية للدراسة يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

- يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) للقوائم المالية المنشورة في بورصة الجزائر على اتجاهات المستثمرين عن اتخاذ القرار الاستثماري.

- يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) للعوامل السلوكية للمستثمرين على عملية اتخاذ القرار الاستثماري في بورصة الجزائر.

- يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) لجودة المحتوى الاعلامي للقوائم المالية على اتجاهات المستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري في بورصة الجزائر.

- يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) لملائمة قواعد وتنظيمات الإفصاح المحاسبي في بورصة الجزائر لخدمة احتياجات المستثمرين من المعلومات عند اتخاذ القرار الاستثماري.
- يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) لنطاق الإفصاح المحاسبي في تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد في بورصة الجزائر.
- هناك فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين إجابات أفراد العينة المدروسة تعود للخصائص الشخصية لهذه العينة.

3- أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة تتبع من الأهمية التي تحتلها الأسواق المالية في الاقتصاد العالمي، حيث تعتبر مؤشرا دقيقا لسلامة الاقتصاديات الوطنية، كما أنه لا يمكن لأي سوق مالية أن تنمو وتزدهر إلا من خلال تنمية الثقة لدى المستثمرين من خلال تقديم معلومات ملائمة لقراراتهم، وهذا لا يتحقق إلا من خلال وجود إفصاح محاسبي مناسب يحقق مناخ من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة القوائم المالية للمؤسسات المتعاملة في السوق والاشراف على وسائل الاعلام المختلفة، وبالتالي محاولة التدخل لمنع التحايل وتقادي إعطاء معلومات مضللة للمساهمين. كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها كذلك من خلال:

- تركيزها على موضوع الإفصاح المحاسبي الذي يُعد جوهر النظرية المحاسبية والذي زاد الاهتمام به، وعلى نحو خاص بعد توسع نشاط المؤسسات، وارتبط هذا التطور بالقوائم المالية التي تعد مخرجات لنتائج نشاط هذه المؤسسات، والتي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات؛

- جاءت أهمية هذه الدراسة كذلك مع الاصلاحات المقررة من طرف الحكومة الجزائرية لتنشيط السوق المالية وذلك عبر فتح رأس مال بعض المؤسسات العمومية (بنك القرض الشعبي الجزائري)، كذلك اعتزام إدارة البورصة وضع نظام تسعير رقمي يسمح بإجراء صفقات عبر الأنترنت.

4- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز مستوى الإفصاح المحاسبي ضمن القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية خاصة في بورصة الجزائر وأثر ذلك على متخذي القرار الاستثماري، وذلك من خلال:

- التطرق إلى ماهية الإفصاح، وماهية متطلبات الإفصاح التي جاء بها النظام المحاسبي المالي؛
- محاولة التركيز على واقع التطبيق العملي للمعايير المحاسبية خاصة المتعلقة بالإفصاح؛
- التعرف على البيانات والمعلومات التي يوفرها الإفصاح المحاسبي لخدمة المستثمرين الحاليين والمستقبليين عند اتخاذ لقرار الاستثمار في بورصة الجزائر؛
- التعرف على العوامل التي تؤثر في كفاءة بورصة الجزائر؛
- التعرف على مدى وعي المتعاملين في الأسواق المالية بأهمية المعلومات والبيانات المحاسبية المفصح عنها؛
- تحديد المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في تقارير المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر ومقارنتها مع الممارسات الدولية؛
- القيام بدراسة ميدانية لقياس تأثير الإفصاح المحاسبي على اتجاهات المستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري في بورصة الجزائر.

5- أسباب ودوافع اختيار موضوع الدراسة

- تتبع مبررات اختيار الموضوع لأسباب ذاتية مرتبطة بتخصص الطالب، ومحاولته في توسع معارفه في مجال الإفصاح المحاسبي لإثراء الدراسة حول الموضوع، وسعيه منه إلى ربط العمل الأكاديمي بالواقع العملي. أما الأسباب الموضوعية فتتعلق بما يلي:
- الدور الذي يساهم به الإفصاح المحاسبي في اتخاذ القرار؛
- الاهتمام المتزايد نحو تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات؛
- تسليط الضوء على دور الإفصاح المحاسبي في تنشيط عمل الأسواق المالية وترشيد القرارات الاستثمارية؛
- تنميط وتكييف المنظومة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي فإنه من الضروري بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي تقييم مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بقواعد الإفصاح المحاسبي؛

- تسليط الضوء على أهمية ادراج المؤسسات في البورصة وما ينشئ عنه من نظام للحوكمة من خلال الرقابة الداخلية والشفافية في العمل التسييري، خاصة مع المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من تفشي في الفساد المالي والإداري.

6- المنهج المتبع في الدراسة

لإتمام هذه الدراسة والإلمام بمختلف جوانبه تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتناسب مع طبيعة هذه الدراسة، حيث تم مراجعة وعرض المصادر العلمية المتخصصة في مجال الإفصاح المحاسبي خاصة الأبحاث والدراسات السابقة وذلك في الجانب النظري للدراسة.

حيث تم في الجانب النظري الرجوع للدراسات السابقة في هذا الموضوع والتي تناولتها الكتابات، الأطروحات، الدوريات والملتقيات العلمية بغية الاستفادة مما توصل إليه الباحثون والاعتماد عليه لمعالجة الموضوع.

أما في الجانب التطبيقي فتم اعتماد المنهج الاستقرائي من خلال الاعتماد على أسلوبين لجمع المعلومات والبيانات. وهما:

- **المقابلة:** وذلك من خلال إجراء المقابلات مع بعض القائمين على بورصة الجزائر والمؤسسات المدرجة وكذا الوسطاء الماليين المعتمدين في البورصة، والاستفسار منهم عن كيفية العمل في البورصة والحصول على بعض التقارير والاحصائيات.

- **الاستبيان:** تم تنظيم استبانة لاستطلاع آراء أفراد العينة على محاور الدراسة ثم اختبار صحة الفرضيات إحصائيا بالاعتماد على برنامج SPSS.

7- حدود الدراسة

الحدود المكانية: يتكون مجتمع الدراسة من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، وتم اختيار هذه العينة لأنها ملزمة أكثر بالإفصاح المحاسبي ضمن القوائم المالية من خلال تنظيمات تفرضها الهيئات القائمة عليها بخلاف المؤسسات الأخرى.

الحدود البشرية: يتكون مجتمع الدراسة من فئتين أساسيتين، تتضمن الأولى المديرين الماليين والمحاسبين في المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر وهم من يقع على عاتقهم إعداد القوائم المالية السنوية، أما

الثانية فتتضمن المحللين الماليين والمستثمرين والوسطاء الماليين وكل من له علاقة بعملية اتخاذ القرار، بالإضافة إلى المدققين وهم من يقع على عاتقهم مراجعة التقارير السنوية لمؤسسات عينة الدراسة. وفي رأي الطالب تؤدي الفئتان الدور الرئيسي للالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي ولهم علاقة بعملية اتخاذ القرار، ولا شك أن آرائهم سوف تدعم نتائج البحث بشكل إيجابي.

الحدود الزمانية: يتم إجراء هذه الدراسة في فترة إعداد هذه الأطروحة.

8- الدراسات السابقة

هناك عدة دراسات تناولت الإفصاح المحاسبي والقرار الاستثماري نظرا لأهمية الموضوعين في المؤسسات المدرجة في الأسواق المالية، لقد سيتم التطرق لبعض الدراسات التي تم التوصل إليها، والتي يعتقد أنها ذات صلة بموضوع الدراسة، وتخدم الأهداف التي أجريت من أجلها وهي:

8-1- دراسات باللغة العربية

- عبد النبي محمد فرج، تقييم مستوى الإفصاح في التقارير المرحلية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء متطلبات الإفصاح المرحلي المحلي والدولية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في المحاسبة، الجامعة الأردنية، عمان، 2005.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية البنود التي تنشر في التقارير المالية المرحلية وملائمتها لقرارات المستثمرين في بورصة عمان، والتعرف على كفاية المعلومات التي تنشر في التقارير المرحلية التي تقدمها شركات المساهمة الصناعية الأردنية.

وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة أن هناك تجانس في طريقة اتخاذ قرار الاستثمار من قبل مجموعتي عينة الدراسة التي تشمل المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي. كما أنه يوجد تجانس في تقييم الأهمية النسبية لمصادر المعلومات بين مجموعتي العينة، وأن التقارير السنوية من أهم مصادر المعلومات التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية يليه التقارير المالية المرحلية، كما أظهرت الدراسة أن الإشاعات تعتبر أقل مصادر المعلومات أهمية للمستثمرين.

- محمد سفير، الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة يحي فارس، المدية 2008-2009.

دارت اشكالية هذا البحث حول مدى إيفاء الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية واحتياجات مختلف المستخدمين، وقد تعرضت الدراسة للتجربة الجزائرية في السعي نحو التوحيد الدولي وكذا أهمية الإفصاح في المؤسسة وكذا المعلومات التي يوفره وذلك من خلال مشروع النظام المحاسبي المالي SCF.

وقد توصل الباحث أن الإطار المحاسبي الجزائري وعملية الإفصاح عن المعلومات يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية السائدة، ومن ثم، فإنه من الضروري على المؤسسات الجزائرية أن تواكب تلك التغيرات تجاوبا وتفاعلا يتناسب مع حجم وسرعة تلك التغيرات سواء على المستوى الأكاديمي أو التطبيقي.

- طه حسين يوسف عبيد، أثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل ظروف مخاطر السوق، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2009.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على خصائص البيانات والمعلومات المحاسبية وكيفية الاستفادة منها في اتخاذ القرار بالنسبة للمستثمرين الحاليين في السوق المالي. وذلك من خلال التطرق لموضوع الإفصاح عن التنبؤات المالية الذي زاد الطلب عليها من جانب المستثمرين الحاليين والمرقبين والمحللين الماليين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية، فهذه التنبؤات تساعد المستثمرين عن التنبؤ بالسعر المتوقع للسهم، ومن ثم ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية هذا إلى جانب استخدام هذه التنبؤات المالية من جانب المحللين الماليين في إعداد تنبؤاتهم بشكل أفضل وأدق.

حيث تناولت الدراسة مشكلة انخفاض مستوى جودة المعلومات المحاسبية الناجم عن مواجهة منتج هذه المعلومات بظاهرة عدم التأكد والتعامل مع العديد من المتغيرات غير مؤكدة النتائج. ويؤدي انخفاض مستوى جودة المعلومات المحاسبية إلى انخفاض درجة الثقة وانتشار ظاهرة التردد لدي متخذي القرارات، إما بسبب انخفاض المستوى العلمي وضالة الخبرة أو تمشيا مع الطبيعة السلوكية المتمثلة في

القلق والصراع والتوتر الذي يصيب متخذ القرار لاسيما عند المفاضلة بين البدائل ذات التكاليف والايادات الضخمة.

وتوصل الباحث إلى أن إفصاح الوحدات الاقتصادية عن تنبؤاتها المالية يترتب عنه منافع من خلال توفير معلومات إضافية تخفف مخاطر اتخاذ قرارات استثمارية خاطئة، وفي محاولة للتعرف على دور تلك التنبؤات المالية في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية. وبالتالي يستلزم الأمر العمل على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وأن يكون ذلك هدفا مستمرا أمام الجميع سواء من يقوم بإعداد المعلومات أو من يستخدمها في اتخاذ القرارات.

- ناصر الدين ديلمي، أثر الإفصاح المحاسبي على ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية: دراسة تطبيقية على بورصة دبي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة يحي فارس المدية، 2009-2010.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على مدى تأثير الإفصاح المحاسبي على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية، ومدى مساعدة المعلومات المفصّل عنها على ترشيد القرارات، وذلك من خلال معاينة القوانين والتشريعات المطبقة في سوق دبي المالي، حيث يظهر في البداية أن الإفصاح في هذه السوق يتم وفقا للمعايير الدولية، وكذا بنفس الشروط المفروضة في أغلب البورصات العالمية المتطورة.

توصل الباحث إلى أنه هناك ارتباط بين الإفصاح والشفافية بقرارات المستثمرين في سوق دبي المالي، وبرر ذلك من خلال انعكاسات الأزمة المالية على السوق المالي، حيث أنه بمجرد أن حدث شك لدى المستثمرين بشفافية الإفصاحات التي قدمتها شركة دبي العالمية، كانت هناك موجة كبيرة من البيع للأسهم. فالقوانين وحدها لا تفي بالغرض المراد منه في مجال الإفصاح، إضافة إلى القوانين لا بد من الوعي لدى معدي القوائم المالية بأهمية الإفصاح وكيفية تقديمه للمستثمرين.

كما تمثلت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية تتأثر بشكل كبير بالمعلومات المحاسبية المفصّل عنها من طرف المؤسسات المدرجة في السوق. وعليه، عملت الجزائر لتوفير المناخ المناسب والأدوات اللازمة لتحقيق الإفصاح المطلوب من طرف المستثمرين قصد تفعيل سوق الأوراق المالية بالجزائر.

- سليمة نشنش، الأنظمة المحاسبية ودورها في تنشيط الأسواق المالية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2014-2015.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على دور الأنظمة المحاسبية في الأسواق المالية، مع دراسة أثر النظام المحاسبي المالي في تنشيط سوق الأوراق المالية، ولقد ركزت الباحثة في الجانب التطبيقي على دراسة الخصائص التي يتميز بها المستثمرين الحاليين والمستقبليين في بورصة الجزائر والتي تؤثر على الأفراد عند اتخاذ القرار الاستثماري.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج ومن بينها أن تطور بورصة الجزائر يواجه العديد من العوائق، وتتمثل باختصار في: التضخم، ضعف القدرة الشرائية، عدم استقرار النصوص القانونية، عدد الأوراق المالية المتداولة غير كافي لتنشيط السوق، غياب نظام معلوماتي فعال ينعكس سلبا على كفاءة البورصة. كذلك توصلت الباحثة على أنه يوجد اختلاف بين المستثمرين الحاليين في سوق الأوراق المالية عن المستثمرين المحتملين معنويا من حيث العوامل الهيكلية (العوامل الدافعة والممانعة للاستثمار في الأوراق المالية)، ومن من حيث الثقافة الاستثمارية (الحرص على تحقيق مدخرات، نسبة الادخار الشخصي، المجالات المفضلة للاستثمار، الاستثمار في الأوراق المالية مستقبلا).

من وجهة نظر الباحثة فإن تطبيق النظام المحاسبي المالي يؤدي إلى زيادة الإفصاح كما ونوعا مما يساعد المستثمرين الماليين الأفراد بالجزائر على اتخاذ قرار الاستثمار المالي في سوق الأوراق المالية ومن ثم تنشيطها، كما أنه لا يوجد اختلاف بين أنواع ومصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون الحاليون في سوق الأوراق المالية باختلاف مستويات تعليمهم.

- محمد معتز المجتبى ابراهيم، دور الشفافية والإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، دراسة تطبيقية في سوق الخرطوم للأوراق المالية، مجلة أماراباك، العدد 26، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، الرياض، 2015.

هدفت للتعرف على أثر الشفافية والإفصاح المحاسبي في ترشيد قرار الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية، حيث توصل الباحث إلى بعض النتائج أهمها أن متخذي القرارات الاستثمارية

يحتاجون إلى الإفصاح عن كافة المعلومات التي تلبي احتياجاتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة. أي أن هناك علاقة بين تطبيق مفاهيم الشفافية وقرارات الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

وتوصل الباحث كذلك إلى أن عدم الإفصاح عن المعلومات الحقيقية المتعلقة بنتائج الأعمال والمركز المالي لمستخدمي القوائم المالية، يعود لغياب الشفافية والعرض العادل للمعلومات المحاسبية المضمنة بالقوائم المالية المنشورة وبالتالي لا تلبي احتياجات مستخدميها.

كما ترتبط كفاءة القرارات الاستثمارية بسوق الخرطوم للأوراق المالية بالتوسع في الإفصاح المحاسبي، أي أن التزام المؤسسات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بتطبيق قوانين السوق فيما يخص الإفصاح يعزز من كفاءة اتخاذ القرارات الاستثمارية.

8-2- دراسات باللغة الأجنبية

- Abdulrahman Saad H Alqahtani, **Accounting Disclosure and Corporate Governance Mechanisms in Kingdom of Saudi Arabia**, Thesis (Ph.D.), Victoria University, Business School, Melbourne, Australia, 2019.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس المستوى الإلزامي والاختياري للإفصاح المحاسبي في التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة السعودية وتطورها خلال فترة زمنية، كذلك اختبار أثر أليات الحوكمة ومستوى الإفصاح المحاسبي الطوعي والإلزامي لعينة الدراسة. حيث تكونت عينة الدراسة من البيانات المالية لـ 120 مؤسسة غير مالية المدرجة خلال فترة 2015-2017، وذلك باستخدام طريقة تحليل المحتوى واختبار كذلك العلاقة بينها ومستوى الإفصاح المحاسبي باستخدام التحليلات الاحصائية المناسبة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الملكية وحجم مجلس الادارة لهما تأثير كبير على مستوى الإفصاح المحاسبي الإلزامي وازدواجية المسؤولية لها علاقة سلبية على الإفصاح الإلزامي، كذلك تشير الدراسة أن نوع شركة التدقيق لها أثر إيجابي على مستوى الإفصاح الاختياري أما ازدواجية السلطة بين الملكية وعضوية مجلس الادارة لها أثر سلبي على هذا نوع من الإفصاح، في حين أن الملكية وحجم مجلس الإدارة ليس لها أي أثر على مستوى الإفصاح الاختياري.

وبناء على النتائج المتوصل لها تساهم هذه الدراسة في تشجيع للامتثال لمتطلبات الافصاح الالزامي وتكيفها مع الممارسات في الدول المتقدمة، وذلك من خلا تشجيع الجهات التنظيمية والهيئات المهنية وواضعي المعايير على تشجيع الامتثال لمتطلبات الافصاح بمستوياته، كما قامت هذه الدراسة وضع علاقة بين آليات الحوكمة ومستويات الافصاح المحاسبي خاصة الالزامي والاختياري في الاقتصاديات الناشئة.

- omar, Shorouk Esam EL-Din Yassien, **The Impact of Forward-Looking Information Disclosure on Cost of Capital and Efficiency of Investment Decisions : Applied Study**, Thesis (Ph.D.)- Banha university. faculty of commerce department of accounting, 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل علاقة التأثير بين الافصاح عن المعلومات المستقبلية على تكلفة رأس المال وكفاءة القرارات الاستثمارية، وللإجابة على هذه الاشكالية اعتمد الباحث على دراسة 70 شركة مدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة المالية 2017-2019 باستخدام طريقة تحليل المحتوى وتحليل عناصر التي تشكل فوارق الافصاح بين الشركات، بالإضافة إلى ذلك إظهار أثر الافصاح عن المعلومات المستقبلية على تكلفة رأس المال وكفاءة القرارات الاستثمارية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة سلبية بين مستوى الافصاح عن المعلومات المستقبلية وتكلفة رأس المال، كذلك عن وجود تأثير ايجابي لمستوى الافصاح عن المعلومات المستقبلية على كفاءة القرارات الاستثمارية.

وبناء على النتائج المتوصل لها في هذه الدراسة قدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها تحفيز الشركات المصرية على زيادة مستوى الافصاح المحاسبي عن المعلومات المستقبلية لتنشط الاستثمار وجذب فرص جديدة، بالإضافة إلى ذلك العمل لوضع معايير جديدة تنظم عملية إعداد وعرض المعلومات المستقبلية والافصاح عنها.

من خلال ما سبق تساهم هذه الدراسة في تطوير مؤشرات لقياس مستوى الافصاح المحاسبي عن المعلومات المستقبلية وعلاقة هذه الأخيرة بتكلفة رأس المال وكفاءة القرارات الاستثمارية في الشركات المصرية.

9- موقع الدراسة من الدراسات السابقة

ما يمكن ملاحظته من خلال الدراسات السابقة أن غالبها لم تركز على سلوك المستثمرين الأفراد والعوامل المؤثرة عليهم في بورصة الجزائر، كما أن متغيرات الدراسة تختلف، لذلك تتميز الدراسة الحالية بتطبيقها على المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر وتحليل واقع الإفصاح المحاسبي والالتزام بمتطلباته، كذلك التعرف على أهم المعلومات التي يحتاجها المستثمرين في بورصة الجزائر مع دراسة العوامل السلوكية للمستثمرين الأفراد وأثرها على اتجاهاتهم عند اتخاذ القرار الاستثماري.

10- خطة الدراسة

بهدف إمام بجميع جوانب الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى خمس فصول، كما يلي:

تم تخصيص الفصل الأول لدراسة كيفية اعداد وعرض القوائم المالية، حيث أولا تم التطرق لمفهوم القوائم المالية وأهميتها، مستخدمين القوائم المالية واحتياجاتهم من المعلومات، ثم بدراسة بالتفصيل لمكونات وهيكل القوائم المالية الرئيسية من خلال المفهوم والمزايا وطرق عرضها، وأخير التركيز على أهداف القوائم المالية وحدود الاستفادة منها.

أما الفصل الثاني فهو عبارة عن دراسة تفصيلية لطبيعة الإفصاح المحاسبي ضمن القوائم المالية بالتطرق لماهية الإفصاح المحاسبي من خلال عرض مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهميته ومستوياته وكذا التطور التاريخي له، ثم التطرق لمقومات الإفصاح ومجالات تطوره، وفي الأخير دراسة أثر الإفصاح المحاسبي على المحتوى الاعلامي للقوائم المالية ودور المعايير المحاسبية الدولية في ذلك.

وتم من خلال الفصل الثالث التطرق إلى الأساليب التي يعتمد عليها متخذي القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية في اتخاذ قراراتهم، وذلك بالتطرق لعملية اتخاذ القرارات في حد ذاتها بالتعرف على ماهية عملية اتخاذ القرارات وكذا أساليبها وأساسيات هذه العملية، وأخير سيتم دراسة مختلف جوانب السوق المالي، وذلك بتبيان الملامح الأساسية للأسواق المالية بعد عرض خصائصها ووظائفها وعمليات تنظيمها، ثم وصف الأدوات المالية التي يتم تداولها فيه الأسواق المالية، وبعدها تم دراسة كفاءة الأسواق المالية من خلال تعريف كفاءة السوق ومتطلباته ومستوياته.

أما الفصل الرابع فخصص للقيام بدراسة الميدانية على المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، بداية بتحليل واقع الإفصاح المحاسبي في هذه المؤسسات ثم توزيع استبيان على عينة الدراسة من مديري

ماليين ومستثمرين ومتخذي القرار للإجابة عليه واسترجاعه من أجل تحليل البيانات العامة لأفراد العينة والقيام بمجموعة من الاختبارات للحكم على صدق الأداة، الاتساق والثبات للقيام بباقي الاختبارات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) النسخة رقم 25.

والفصل الخامس والأخير خصص لعرض النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية بدءاً بتحليل نتائج إجابات أفراد العينة المدروسة، ثم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة، ثم في الأخير القيام باختبار التباين الأحادي (تحليل فروق بين المتوسطات) لتحليل نتائج تأثير المتغيرات العامة لأفراد العينة المدروسة على إجاباتهم.

الفصل الأول

إعداد وعرض القوائم المالية

تمهيد

يوفر نظام المعلومات المحاسبي عددا من المخرجات متمثلة في تقارير لتلبية احتياجات مجموعة من المستخدمين من خارج المؤسسة وداخلها، وتهتم المحاسبة المالية كنظام فرعي لنظام المعلومات المحاسبية بإنتاج مجموعة من القوائم المالية تلبي احتياجات مجموعة من المستخدمين الخارجين مثل: حملة الأسهم، الدائنون، الهيئات الحكومية... إلخ، هذا بالإضافة إلى كونها ذات منفعة لإدارة المؤسسة بمستوياتها المختلفة.

وتتمثل القوائم المالية كمخرجات النظام المحاسبي في قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية. كما ترفق القوائم المالية السابقة بهدف زيادة منفعتها بعدد من الإيضاحات، إضافة إلى تقرير برأي المراجع الخارجي عن مدى صدق تمثيل تلك القوائم لنتائج الأعمال والمركز المالي في لحظة معينة.

وفي هذا الصدد أشارت لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) إلى أن القوائم المالية تعد عصب التقارير المالية وهي تحتوي على معلومات مهمة يراد توصيلها للمستفيدين خارج المشروع، بينما التقارير المالية تحتوي على كثير من المعلومات المالية وغير المالية التي لا توجد في القوائم المالية مثل معلومات عن النشاط الإنتاجي والتسويقي للمشروع والعوامل الاقتصادية أو السياسية التي قد تؤثر فيه مستقبلا، كما أن التقارير المالية تحتوي على تقرير مجلس الإدارة وتقرير الإدارة التنفيذية وتقرير مراقب الحسابات. هذا بالإضافة إلى أن القوائم المالية يتم مراجعتها تحت مسؤولية مراجع مستقل بخلاف محتويات التقارير المالية الأخرى التي تعد بمعرفة الإدارة وقد تراجع مراجعة حسابية دقيقة.

لذلك قد يصعب وضع حد فاصل بين القوائم المالية والتقارير المالية لأن كلا منهما منتج نهائي من منتجات المحاسبة ووسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستفيدين، بالإضافة إلى أن هناك بعض المعلومات المهمة التي يمكن الحصول عليها من القوائم المالية تحتاج إلى معلومات تكميلية يمكن الحصول عليها من التقارير المالية. وسيتم عرض موضوع هذا الفصل من خلال التطرق إلى مفهوم القوائم وهيكلها حسب متطلبات الاعداد والعرض، ثم محاولة التعرف إلى مختلف المستخدمين وحاجاتهم من المعلومات وأخيرا التعرف على أهداف القوائم المالية وحدود الاستفادة منها.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية وسيلة النظم المحاسبية في عرض نتائج أنشطتها، كما تعتبر وسيلة مهمة بالنسبة للمؤسسة لتوصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية، والتي تساعد في عملية اتخاذ القرارات.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية وأهميتها

تعد القوائم المالية من أهم مخرجات النظام المحاسبي، وتحمل أهمية بالغة في المعاملات الاقتصادية، لأن العديد من الجهات ذات المصلحة تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره المؤسسات من معلومات.

1- مفهوم القوائم المالية

تعد القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي من خلالها يتم توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية¹، وبعبارة أخرى هي مجموعة متكاملة من الوثائق المحاسبية والمالية وغير قابلة للفصل فيما بينها، وتسمح بإعطاء صورة صادقة للوضع المالي وللأداء ولتغيير الوضعية للمؤسسة عند إقفال الحسابات.²

أما النظام المحاسبي المالي (SCF) فقد استخدم مصطلح الكشف المالي لتعبير عن القوائم المالية، حيث عرفها حسب المادة 26 من القانون رقم 07-11 والمتضمن النظام المحاسبي المالي على أنها:³ " تلك الكشف التي تعرض بصفة وفيه الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، ويجب أن تعكس هذه الكشف مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات الكيان وأثار الأحداث المتعلقة بنشاطه".

كما تمثل القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية، في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة، فمن خلال القوائم المالية، يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية، المؤثرة على المركز المالي للمنشأة، وما حققته من نتائج، وتمثل القوائم المالية، الناتج النهائي للعملية الحسابية، والتي تصف العمليات المالية للمنشأة، وتتعلق كل قائمة مالية، بتاريخ معين، أو تغطي فترة معينة، من نشاط الأعمال.⁴

¹ كمال الدين مصطفى الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 13.

² Jean-François Des Robert, et autres, Normes IFRS et PME (Système comptable de convergence entre normes comptables française et standards IFRS), Dunod, Paris, 2004, p12.

³ القانون رقم 07-11 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الجزائر، ص 5.

⁴ حسين عبد الجليل آل غزوي، التقارير المالية في المنشآت الصغيرة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015، ص 46.

وتجدر الإشارة أن مسؤولية اعداد وعرض القوائم المالية يقع على عاتق إدارة المؤسسة، لذلك فهي ملزمة ببيان أنها مارست الدقة والاكتمال في إعدادها وأنها تمثل واقع المؤسسة المالي، سواء مركزها المالي أو نتيجة الأعمال، كما أن حدوث أخطاء بها سواء أكانت جوهريّة أو عادية فإن إدارة المنشأة هي التي تتحمل المسؤولية كاملة،¹ وبذلك تستخدم القوائم المالية كوسيلة لتقييم وظيفة الوصاية التي أسندها المساهمين للإدارة بتسيير أعمال المؤسسة واستخدام موارد المؤسسة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن القوائم المالية هي وسيلة اتصال وإبلاغ بين المؤسسة والأطراف الخارجية بما في ذلك المساهمين، والمهتمين بمعرفة الموقف المالي الحقيقي للمؤسسة الحالي والمستقبلي عن موجودات ومطلوبات وحقوق الملاك ونتائج أعمال وتدفقات النقدية.

كما تم تقسم القوائم المالية في مجملها إلى قسمين الأول قوائم مالية أساسية، والثاني قوائم مكملة للقوائم الأساسية. أما القوائم الأساسية فهي تلك القوائم التي يتم اعدادها بصورة منتظمة ودورية والافصاح عنها من قبل المؤسسات، وتوفر لنا الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية اللازمة لتحقيق أهداف المحاسبة المالية، ولقد حدد مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB)، مجموعة متكاملة من القوائم المالية، يتعين على كافة الوحدات المحاسبية إعدادها بصورة دورية، وهذه المجموعة الأساسية هي: قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفق النقدي. أما القوائم المالية الملحق، فهي قوائم إضافية، تقوم الوحدات المحاسبية بإعدادها بصورة اختيارية، أو بناء على توصيات محاسبية، لمقابلة ظروف معينة أو لتنظيم أوضاع خاصة.

2- أهمية القوائم المالية

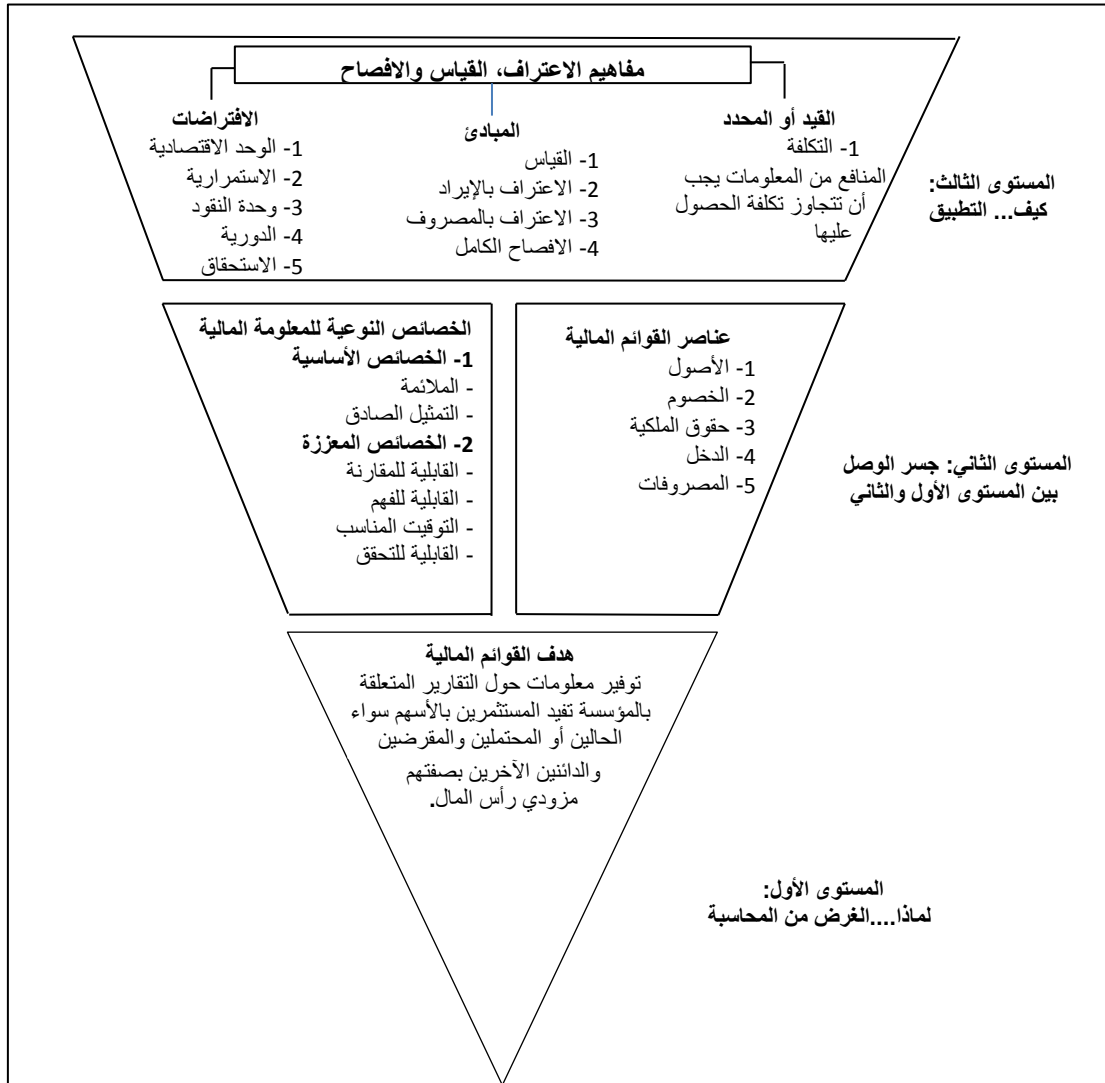
تعد القوائم المالية الوسيلة الأساس للإبلاغ المالي عن المؤسسة، إذ تتضمن معلومات عن نتائج النشاط والمركز المالي للمؤسسة، ومن خلالها يتم التعرف على التغيرات التي تحصل في حقوق الملكية، وتعد القوائم المالية حجر الزاوية التي تقوم عليها في عملية اتخاذ القرارات، وهي في النهاية ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها في أصول والتزامات المؤسسة وحقوق الملكية.

لذا فإن الفهم الضروري للقوائم المالية يقتضي النظر إليها كوحدة معلوماتية واحدة بحكم العلاقة المتبادلة بين هذه القوائم، فقائمة الدخل تعد ضرورية لإعداد قائمة المركز المالي وقائمة التغيرات في حقوق

¹ يوسف محمد جربوع، إعداد وتجهيز القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومدى استخدامها من قبل مراجعي الحسابات القانونيين بالملكة الأردنية، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 07، الأردن، 1999، ص326.

الملكية.¹ وحتى تكون القوائم المالية ذات أهمية وفائدة يجب أن تبنى على فروض ومبادئ ومعايير تحكم إعدادها بصورة سليمة ومهنية تكون مقبولة قبولاً عاماً، حيث تكون في مجملها إطار مفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية، والشكل الآتي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1.1): الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض لإعداد القوائم المالية



Source : Kieso, Donald E., Jerry J. Weygandt, and Terry D. Warfield. Intermediate Accounting,

17e Rockford Practice Set. John Wiley & Sons, 2019.p67

¹ خالد جمال الجعارات، معايير التقارير الدولية 2007، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص93.

3- أنواع المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية

يمكن تحديد أهم المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية من خلال النقاط الآتية:¹

3-1- معلومات ملائمة لاحتياجات المستخدمين

تتمثل هذه الاحتياجات في المعلومات التي تساعد المستخدمين في تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية، والوفاء بالتزاماتها عند الاستحقاق ومدى كفاية هذه لتدفقات. ويهتم المستخدمون بالمعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية ومصادرها لغرض اجراء المقارنات الزمنية والمكانية.

حيث يهتم المستثمرون بالتزامات باعتبارها تمثل أسبابا مباشرة للمدفوعات النقدية، ومدى التزام الشركة بتحويل الموارد إلى تدفقات. وعليه، تطلب الأمر إعداد القوائم المالية التي توضح وتساعد المستثمرين على تحديد نقاط القوة والضعف الحالية، والسيولة، ومؤشرات سداد الالتزامات.

3-2- معلومات مساعدة لمعرفة مصادر الدخل

لا يقتصر اهتمام المستثمرين في معرفة العمليات والاحداث الحالية التي تؤثر على التدفقات النقدية خلال الفترة الحالية، بل معرفة مصادر الدخل والأحداث التي أدت إلى تحقيقه، والتنبؤ بما سوف يكون عليه في المستقبل، وبالتالي فإن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها لا بد أن تكون مفيدة بحيث توضح مصادر الدخل ومكوناته والأحداث والظروف التي أدت إلى تحقيقه، وإمكانية إيجاد علاقة بينه وبين الظروف المتوقعة في المستقبل.²

3-3- معلومات عن مصادر الأموال واستخداماتها

يفترض أن القوائم المالية تتضمن المعلومات التي تفصح عن مصادر استخدامات الأموال، سواء المستخدمة في التشغيل، أو الناتجة عن عملية الاقتراض والمستخدمه كذلك في سداده، أو الوفاء بالتزامات أو الاستخدامات الأخرى.³ لذلك يحاول المستخدمون من خلال القوائم المالية التفريق بين

¹ حكيم شبوطي، براهيم علي عباس، مدى أهمية محتوى القوائم المالية للمستثمرين في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 03، جامعة تسميلت، مارس 2018، ص ص: 221-222.

² حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي وأثره على مهنة المدقق، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2008، ص 194.

³ كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 32.

المصادر المباشرة للتدفق النقدي والمصادر غير المباشرة، وقدرة المؤسسة في تحويل هذه الموارد إلى تدفقات نقدية. كما يكون الاهتمام بالالتزامات باعتبارها تمثل أسبابا مباشرة للمدفوعات النقدية.

3-4- معلومات عن المخاطر المحتملة

تسعى المؤسسات للحصول عن معلومات عن المخاطر والافصاح عنها، حتى تمكن مستخدمي هذه المعلومات من وضع استراتيجيات للسيطرة على هذه المخاطر، ويساعد كذلك في التعرف على المشاكل الادارية وتقييم فاعلية الإدارة في التعامل من حالات الاضطرابات في مجال الأعمال والفرص المتاحة من أجل اتخاذ التدابير اللازمة.¹ لذلك ازدادت أهمية الإفصاح عن المخاطر والمطالبة بالتوسع فيه ليصبح جزء من التقارير المالية وأحد عناصر التعبير المالي للمهتمين من مستثمرين وهيئات منظمة ومدققين.

المطلب الثاني: مستخدمي القوائم المالية واحتياجاتهم من المعلومات

يشكل مستخدمي القوائم المالية نقطة البداية في بناء أي نظام محاسبي، وذلك يعود أن الهدف الأساسي لإنتاج المعلومة المحاسبية هو تلبية احتياجات المستخدمين المختلفة وهذا حسب مصالحهم وعلاقاتهم بالمؤسسة، وهذا الاختلاف يخلق تضارب المصالح بين مستخدمي المعلومات، مما يضع معدي القوائم المالية أمام تحدي لتلبية حاجيات كافة المستخدمين.

1- مفهوم مستخدمي القوائم المالية وتصنيفهم

من المفاهيم التي تركت أثرا واضحا في النظرية المحاسبية وشكل نقطة ارتكازية لا سيما في مجال تحديد الإطار المفاهيمي للمحاسبة هو مفهوم مستخدمي القوائم المالية، فهذا المفهوم يلزم الهيئات المحاسبية عند إعداد المعايير الأخذ بعين الاعتبار صفات المستخدمين، وتصنيفهم، واحتياجاتهم من المعلومات، ولا سيما طريقة عرض المعلومات من خلال التقارير المالية، وقد ظهرت هذه الفكرة بصورة رئيسية نتيجة انفصال الملكية عن الإدارة الناتجة عن ظهور شركات المساهمة.

لذلك تتمثل المشكلة الرئيسية في تحديد جودة وكمية المعلومات التي يتم تقديمها في القوائم المالية أساسا في معرفة من هم مستخدمي القوائم المالية، فالبعض يرى أن الإدارة، والبعض الآخر يرى أنهم العاملين والزبائن والجمهور. في حين أن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) عرفهم بأنهم حملة الأسهم

¹ حكيم شبوطي، براهيم علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص 222.

والمستثمرين والمقرضين كونهم المستفيدين الرئيسيين من القوائم المالية في اتخاذ قرارات الاستثمار والالتزام والقرارات الأخرى، لأن هذه الفئة ليست لديهم السلطة لوصف المعلومات المالية، لذلك هم يطلبونها من المؤسسة لتلبية حاجياتهم.¹

ويمكن تصنيف المستفيدين من التقارير المالية إلى قسمين رئيسيين، حيث يشمل القسم الأول على مستخدمين ذوي المصلحة المباشرة في المؤسسة، أما القسم الثاني فهم المستخدمون ذوي المصلحة غير المباشرة في المؤسسة، لأن مهمتهم هو مساعدة أطراف القسم الأول لأسباب عديدة كعدم خبرتهم بالحاسبة أو لعدم توفر عنصر الوقت لإدارة استثماراتهم، والشكل الآتي يوضح فئات المستخدمين وحاجاتهم من المعلومات.

الجدول رقم (1.1): تصنيف مستخدمي القوائم المالية واحتياجاتهم

المستخدمين	احتياجات المستخدمين
المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة	1- القياس الشامل للأداء
1- المساهمين (الحاليين والمحتملين)	- مقاييس مطلقة
2- الدائنين (قصيرة وطويلة الأجل)	- بالمقارنة مع الأهداف والمعايير
3- المديرين	- بالمقارنة مع شركات أخرى
4- العاملين	2- تقييم أداء الإدارة
5- الزبائن	- الأرباح والكفاءة في استخدام الموارد
6- المنافسين	- المسؤولية القانونية
المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة	3- التوقعات المستقبلية
1- المحللين الماليين ووسطاء البورصة	- الأرباح والتوزيعات والفوائد
2- اتحاد العمال	- الاستثمارات والتوظيف
3- الهيئات الحكومية	4- الحكم على المركز المالي
4- الجهات المهنية ومعدي المعايير المحاسبية	- تقييم اليسر المالي
	- تقييم درجة السيولة
	- تحديد درجة المخاطرة وعدم التأكد
	5- تخصيص الموارد
	6- تقييم الديون وحقوق الملكية
	7- تقييم الالتزام باللوائح والقوانين
	8- تقييم مساهم المشروع الاجتماعية وخدمة البيئة والاقتصاد

المصدر: كمال الدين الدهراوي (2006)، مرجع سبق ذكره، ص 16.

¹ بتول محمد نوري المهدي، سمير منير عبد المالك الشماع، أثر منهج اتخاذ القرارات على مستخدمي القوائم المالية وجودة المعلومات المحاسبية، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 1، العدد 11، الجامعة العراقية، 2017، ص 497..

2- الأطراف المستفيدة من القوائم المالية

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن أطراف عديدة تلجأ لاستخدام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وقد حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية عددا من الفئات كمستخدمين للقوائم المالية، في ضوء ذلك يمكن تبويب المستخدمين في مجموعات هي:¹

2-1- المستثمرون الحاليون والمحتملون

يعد هؤلاء من أهم مستخدمي المعلومات التي تقدمها القوائم المالية، والتي تساعد في اتخاذ القرارات تتعلق بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بالأسهم، وكذلك توقيت هذه العمليات. وعادة ما تكون هذه القرارات ذات تركيز استثماري أو التركيز على وظيفة الوكالة، أو كلاهما في آن واحد.

2-2- المقرضون والدائنون الآخرون

تقدم القوائم المالية معلومات تساعد المقرضون والموردون في معرفة المركز المالي قبل التعامل مع المؤسسة، وذلك من خلال معرفة المعلومات المتعلقة بالسيولة، المديونية، والربحية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة لتحديد مقدار الفائدة ومقدار الضمان المطلوب وطريقة التسديد وشروط التعاقد لمنح القروض أو التوريد.

2-3- المديرون

تعتبر مصادر الطلب على المعلومات من طرف هذه الفئة بسبب التعاقدات التي تحتوي على أحكام وشروط تعتمد على متغيرات القوائم المالية بالإضافة إلى استخدام هذه المعلومات في العديد من قراراتهم التمويلية والاستثمارية والتشغيلية.

2-4- الموظفون

يهتم هؤلاء بما تقدمه القوائم المالية من مؤشرات عن ربحية المؤسسة في الحاضر والمستقبل، ومدى تأثير ذلك على حصتهم من الأرباح الموزعة، بالإضافة إلى ما تقدمه القوائم المالية من مؤشرات على استمرار خطط معاشاتهم التقاعدية ونجاح هذه الخطط.

2-5- الزبائن

الزبائن لهم اهتماماتهم لمعرفة ومتابعة المقدرة المالية للمؤسسة التي يربطون بها لمدة طويلة، ويزداد هذا الاهتمام في ظهور المخاوف من الإفلاس حيث تساهم معلومات القوائم المالية في معرفة قدرة المؤسسة على الاستمرارية في تزويدهم بالسلع والخدمات.

¹ بتول محمد نوري المهداوي، سمير منير عبد المالك الشماع، مرجع سبق ذكره، ص: 497-498.

2-6- الهيئات التنظيمية والحكومية

يأتي اهتمام هذه المجموعات باختلاف أهدافهم، فالبعض يهتم بمقدار الأرباح والاياردات المتحققة لغرض فرض الضرائب، والبعض الآخر يهتم بمعلومات القوائم المالية لأغراض التعاقد الحكومي والرقابة التنظيمية، لأن هذه المعلومات تعد أحد مدخلات اتخاذ القرارات من قبل الهيئات بالإضافة إلى المعلومات التي تقدمها البيئة أو المجتمع التي تعمل بها المؤسسة.

2-7- أطراف أخرى

وتشمل كل من الباحثين الأكاديميين، منظمات المجتمع المدني، ومجموعات الضغط ذات المصالح الخاصة، والذي لديهم اهتمام ما تقدمه القوائم المالية من معلومات تساهم في المحافظة على البيئة وتعزيز العائد الاجتماعي والذي توجه حديث للمحاسبة خاصة محاسبة المسؤولية الاجتماعية، محاسبة البيئة، ومحاسبة الموارد البشرية.

كما هناك فئات أخرى من المستخدمين الذين لديهم مصلحة في المؤسسة، لذلك يعتبر كل من يتخذ القوائم المالية أساساً لدراسة أو تحليل أو اتخاذ قرارات هو مستخدم للمعلومة المالية، وما تم التطرق إليه سابقاً يقتصر على الفئات الرئيسية للمستخدمين. ومن هذه الفئات والتي لم يرد ذكرها ضمن إطار إعداد وعرض القوائم المالية الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية نجد: إدارة المنشأة، المحللون والمستشارون الماليون، السوق المالي، والمنافسون والمحامون... إلخ.

كما قد يحتاج المستخدمون إلى معلومات خاصة إضافية قد يكون من الصعب توفيرها ضمن القوائم المالية ذات الغرض العام¹ والذي يعتمد عليها في اتخاذ القرار. وبشكل عام يمكن حصر تلك المصادر فيما يأتي:

- البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة، وتشمل كل من قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية والايضاحات المرفقة بتلك البيانات؛
- تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة؛
- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية؛
- المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات الأسواق المال ومكاتب الوساطة؛
- الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدرها الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز الأبحاث؛
- المكاتب الاستشارية.

¹ القوائم المالية ذات الغرض العام هي القوائم التي تعد بشكل سنوي لتلبية الاحتياجات العامة من المعلومات لشريحة واسعة من المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية للمؤسسة.

كما يمكن عرض عناصر القوائم المالية انطلاقاً من خاصية الأرصدة أو التدفقات، أو خاصية التغير في حقوق الملكية، والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم (1.2): تصنيف عناصر القوائم المالية

عناصر تمثل الأرصدة	عناصر تمثل تدفقات	عناصر تمثل تغير في حقوق الملكية
- الأصول	- الإيرادات والمكاسب	- استثمارات الملاك
- الالتزامات	- المصروفات والخسائر	- التوزيعات على الملاك
- حقوق الملكية أو صافي الأصول	- الدخل الشامل	

المصدر: تم إعداده بناء على الاطار المفاهيمي المعدل لسنة 2018.

1-1- مفاهيم العناصر التي تمثل الأرصدة (قائمة المركز المالي)

تتمثل هذه العناصر في المجموعات التي تكون بنود قائمة المركز المالي، وتتكون من:

1-1-1- الأصول

- الأصول هي منافع اقتصادية مستقبلية محتملة فيها نتيجة صفقات أو أحداث سابقة.¹ من خلال ما سبق يلاحظ أن هناك ثلاث خصائص يجب توافرها في الأصول:²
- يجب أن يوفر الأصل منفعة اقتصادية مستقبلية تمكن من تحقيق تدفقات نقدية موجبة في المستقبل؛
 - المؤسسة لها القدرة على التحكم في منافع الأصل، وتمنع أو تقيد فرصة حصول المؤسسات الأخرى على تلك المنافع؛
 - الحدث الذي يوفر للمؤسسة الحق في الحصول على تلك المنافع، يجب أن يكون في الأصل الذي حدث فيه فعلاً. ويعتبر غياب خاصية من الخصائص الثلاثة السابقة، منافياً مع مفهوم الأصل، أي يتم اعتبار البند أصلاً إذا تحققت الخصائص الثلاث معاً.

1-1-2- الالتزامات

- الالتزامات هي تضحيات محتملة في المستقبل ناتجة عن تعهدات حالية للمؤسسة معينة بتحويل جزء من الأصول أو تقديم خدمات لوحدات أخرى في المستقبل نتيجة لصفقات أو أحداث سابقة. لذلك من أجل تصنيف البند على أنه التزام يجب توافر الخصائص الآتية:¹

¹ أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية، ج 1، الاسكندرية، 2006، ص198.

² محمد صبري ابراهيم ندا وآخرون، أساسيات المحاسبة، مطبعة دار السلام، مصر، 2006، ص23.

- وجود التزام مالي بتحمل تضحية اقتصادية مستقبلاً، إما بنقل ملكية بعض أصول المؤسسة أو باستخدام هذه الأصول لصالحه، دون الأخذ بعين الاعتبار لتاريخ الالتزام واجب الأداء؛
- ارتباط الالتزام بالمؤسسة ولا يمكن تجنبه بأي حال من الأحوال، وأن على المؤسسة الوفاء بالالتزام دون قيد أو شرط؛
- أن تكون الأحداث أو العمليات التي تترتب عليها الالتزام قد حدثت فعلاً في الماضي.

1-1-3- حقوق الملكية

حق الملكية هو القيمة المتبقية من أصول المؤسسة بعد طرح الالتزامات،² وفي المؤسسة تتكون حقوق الملكية من مصدرين أساسيين هما:

- استثمارات الملاك في المؤسسة وتظهر محاسبياً في حساب رأس المال وتغيراته زيادة أو نقصاناً.
- حقوق مكتسبة نتيجة الأرباح المجمعة وتظهر محاسبياً في الاحتياطات الرأسمالية والأرباح المحتجزة من دورات السابقة ونتيجة الدورة الجارية من ربح أو خسارة.

1-2-2- مفهوم العناصر التي تمثل التدفقات (قائمة الدخل)

تتمثل هذه العناصر في المجموعات التي تكون بنود قائمة الدخل، وتتكون من:

1-2-1- الإيرادات والمكاسب

الإيرادات هي زيادات في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات نقدية داخلية، أو زيادات في الأصول، أو انخفاض في الخصوم، والتي تؤدي إلى زيادة في حقوق الملكية، ماعدا الزيادات الناتجة عن المساهمات من قبل المالكين.³

كما يشمل مفهوم الدخل كلا من الإيرادات والمكاسب، حيث تتحقق الإيرادات نتيجة لممارسة المؤسسة لأنشطتها العادية، أما المكاسب فتتمثل البنود التي لا تتوافق مع تعريف الإيرادات وقد تظهر ولا تظهر في سياق الأنشطة العادية للمؤسسة، وتمثل المكاسب بذلك زيادات في المنافع الاقتصادية، وبالتالي لا تختلف

¹ رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية (الإطار الفكري-التطبيقات العلمية)، دار وائل للنشر، ط2، عمان، 2009، ص ص: 85-86.

² كمال الدين الدهراوي (2006)، مرجع سبق ذكره، ص 43.

³ Coby Harmon, Accounting Principles, Weygandt Kimmel Kieso, 11 ed, John Wiley, Usa, 2013, p137.

في طبيعتها عن الإيرادات،¹ وهذا ما أدى عدم ظهورها كبند مستقل عن الإيرادات حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

1-2-2- المصروفات والخسائر

هي نقصان في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجة، أو استنفاد أصول أو نشوء خصوم، والتي تؤدي إلى انخفاض في حقوق الملكية، ما عدا تلك المتعلقة بتوزيعات للمشاركين في حقوق الملكية.² أما الخسائر فتتمثل بنوداً أخرى تتوافق مع تعريف المصروفات، وهذا ما أدى لعدم تصنيف الخسائر كبند مستقل عن المصروفات.

ومن ناحية أخرى نجد أن مصادر المكاسب والخسائر قد تنتج عن أربعة مصادر هي:³

- عمليات تبادلية مع مؤسسات أخرى كحالة بيع أصل ثابت استغنت عنه المؤسسة؛

- عمليات تحويلية تتم من جانب واحد كالتبرعات والاعانات والغرامات؛

- عمليات حيازة الأصول والخصوم كحيازة العملات الأجنبية، أو حقوق والتزامات واجبة السداد بالعملات الأجنبية، أو تغيرات مستويات الأسعار وتأثيرها على الأصول والخصوم. وهنا يمكن التمييز بين مكاسب وخسائر محققة أو غير محققة؛

- ظروف استثنائية كمكاسب أو خسائر اكتشافات غير متوقعة لبعض أصول الوحدة المحاسبية.

1-2-5- الدخل الشامل

هو التغير في حقوق الملكية (صافي الأصول) للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة من العمليات أو الأحداث الأخرى. وتتضمن كافة التغيرات في الملكية خلال الفترة ما عدا تلك الناتجة من الاستثمارات الملاك أو التوزيعات لهم. ومن خلال ما سبق يمكن تحديد ثلاث مصادر رئيسية للدخل الشامل لأي وحدة محاسبية، وهي:⁴

¹ Deloitte, **Conceptual Framework for Financial Reporting 2018**. (Retrieved 28/05/2022, from iasplus: <https://www.iasplus.com/en/standards/other/framework>).

² قادري عبد القادر، أثر كوفيد-19 على تصنيف عناصر القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 09، العدد 01، الجزائر، 2022، ص 301.

³ رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي (مدخل نظرية المحاسبة)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009، ص ص: 277-278.

⁴ رضوان حلوة حنان (2009)، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 279-280.

- الدخل الناتج عن عمليات تبادلية وعمليات تحويلية تتم بين المؤسسة والغير ماعدا أصحاب رأس المال بصفتهم ملاكا؛

- الدخل الناتج عن نشاط استغلال المؤسسة وما ينتج عنه من سلع وخدمات؛

- الدخل الناتج عن تفاعل المؤسسة مع الظروف البيئية المحيطة بالتغيرات في الأسعار، التغيرات التكنولوجية، الكوارث الطبيعية... إلخ.

يلاحظ أن مفهوم الدخل الشامل أكثر شمولاً من مفهوم التقليدي لصافي الربح. فهو يتضمن بالإضافة الى صافي الربح كافة التغيرات في حقوق الملكية ما عدا استثمارات الملاك والتوزيعات. لذلك يوجد بعض العناصر كانت تستبعد من صافي الربح يتم تضمينها حالياً في ظل مفهوم الدخل الشامل، كأرباح وخسائر الحياة غير المحققة من الأسهم المتاحة للبيع.

1-3- عناصر التغيرات في حقوق الملكية

تتمثل هذه التغيرات في المعاملات مع أصحاب رأس المال بصفتهم ملاكا للمؤسسة والتي بدورها تنقسم إلى:¹

1-3-1- استثمارات بواسطة الملاك

هي الزيادة في صافي الأصول أو حقوق الملكية والناتجة من تحويل العناصر ذات القيمة في اتجاه واحد مبين المؤسسة وملاكها، أي أنها ليست تبادلية². والأصول هي الأكثر شيوعاً والتي تقدم من الملاك كاستثمارات، ومع ذلك يمكن تحويل التزامات على المؤسسة إلى حقوق ملكية.

1-3-2- التوزيعات على الملاك

وهي النقص في صافي الأصول والناتج من تحويل الأصول، تقديم خدمات أو انشاء التزام على المؤسسة للملاك. أي أنها عبارة عن استثمار سالب يؤدي الى تخفيض في حقوق الملكية أو صافي الأصول.

كما يلزم الإشارة أن العناصر السابقة الذكر تصنف في مجموعتين منفصلتين، حيث تضم المجموعة الأولى ثلاثة عناصر هي: الأصول، الالتزامات وحقوق الملكية، وهي تمثل مقدار الموارد والالتزامات في

¹ كمال الدين الدهراوي (2006)، مرجع سبق ذكره، ص 46.

² العمليات التبادلية تتم بين المؤسسة من جهة وبين الغير من جهة أخرى.

نقطة زمنية معينة، فحين بقية العناصر تمثل العمليات والأحداث التي تؤثر على المؤسسة خلال فترة معينة من الزمن. وتتغير عناصر المجموعة الأولى بواسطة المجموعة الثانية وبالأثر الرجعي لتغيراتها في لحظة زمنية معينة، ويطلق على هذا التفاعل الترابط، بمعنى أن الأرقام الأساسية في قائمة معينة تتقابل مع الأرصدة الأخرى.

المبحث الثاني: هيكل ومكونات القوائم المالية

غالبا ما كان اهتمام مستخدمي القوائم المالية مركزا على الدخل وربحية السهم كأساس لاتخاذ القرار، لكن مع الوقت تعدى الأمر ذلك حيث توجه الاهتمام إلى السيولة وقدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية، وبذلك تحول الاهتمام بقائمة الدخل إلى القوائم المالية الأخرى مثل قائمة المركز المالي والتدفقات النقدية.¹ لذلك تعارضت الآراء حول القوائم المالية من حيث الأهمية، فيوجد من يرى أن قائمة الدخل لها أهمية عن القوائم الأخرى، لأنها تظهر الأرباح الحالية مما يسهل التنبؤ بالأرباح المستقبلية، كما تساعد على إمكانية تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة. كما يرى البعض الآخر أن قائمة المركز المالي هي الأهم، لأنها تعكس حقيقة المركز المالي للمؤسسة، وهناك ما يرى أن قائمة التدفقات النقدية أنها أهم.

وفي الأخير تبقى القوائم المالية في مجملها وسيلة المؤسسة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة، فمن خلال هذه القوائم يمكن لكل الأطراف التعرف على العناصر الأساسية المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة، وما حققته من نتائج. وتتمثل المجموعة الكاملة للقوائم المالية حسب المعيار المحاسبي 01 في:²

- قائمة المركز المالي (الميزانية)؛
- قائم الدخل (حسابات النتائج)؛
- قائمة التدفقات النقدية (تدفقات الخزينة)؛
- قائمة التغير في حقوق الملكية (تغيرات في الأموال الخاصة)؛
- الايضاحات والتفسيرات (الملاحق).

¹ طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية، الدار الجامعية، الجزء الأول، الاسكندرية، 2016، ص71.

² الفرق بين القوائم المالية السابقة الذكر والقوائم التي جاء بها النظام المحاسبي المالي SCF في التسمية فقط.

المطلب الأول: قائمة المركز المالي تعريفها، مزاياها وطرق عرضها

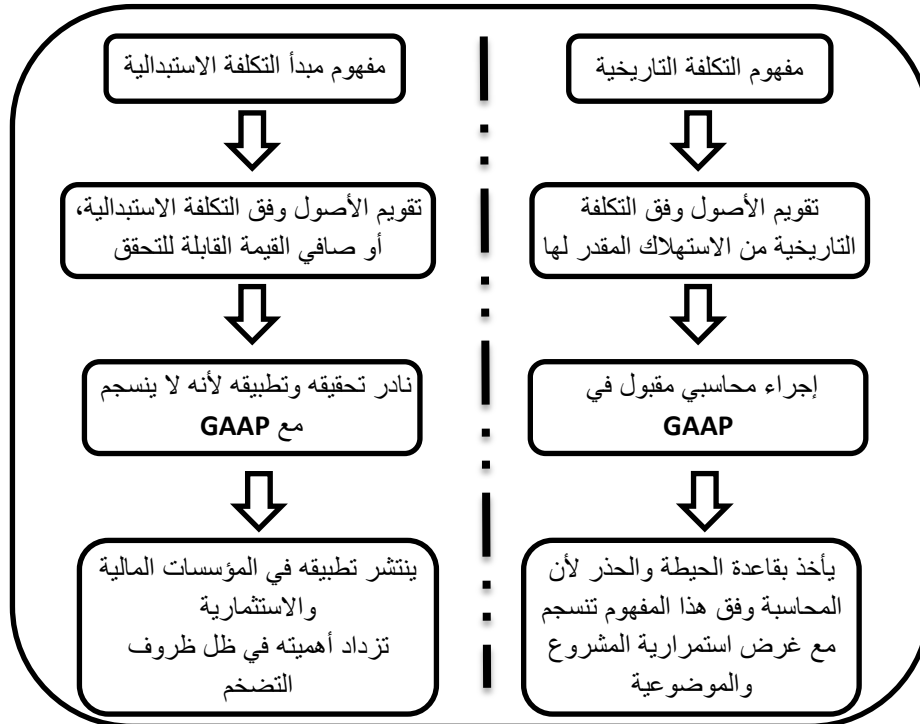
تعتبر قائمة المركز المالي من أهم القوائم المال بالنسبة للمستخدمين مما توفره من معلومات.

1- تعريفها

قائمة المركز المالي هي ملخص تاريخي لكل الأصول والمنافع الاقتصادية المستقبلية التي تحصل عليها المؤسسة أو الحقوق التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية، كنتيجة لبعض العمليات الماضية والحالية،¹ بالإضافة إلى الالتزامات أو الخصوم الناتجة عن العمليات الماضية والحالية، والتي تتطلب تسوية في المستقبل عن طريق استخدام أصول أو تقديم خدمات.² وتمثل قائمة المركز المالي أو كما يسمى الميزانية الحالة المالية للمؤسسة في لحظة زمنية معينة، عادة تكون تاريخ اعداد القوائم المالية.

أما حسب FASB فإنه يوجد مفهومان أساسيان للمركز المالي الأول مفهوم التكلفة التاريخية والثاني مفهوم التكلفة الاستبدالية، والشكل الآتي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3.1): مفهوم المركز المالي حسب مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)



المصدر: يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله حسن، المحاسبة الدولية: مع تطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2022، ص 100.

¹ محمد صبري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 20.

² أحمد نور، المحاسبة المالية (القياس والتقييم والافصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية أو المصرية)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 312.

بناء على الشكل السابق فإن مفهوم التكلفة التاريخية يتم فيه تقييم الأصول وفق التكلفة التاريخية مطروحا منها الاستهلاك المقدّر، حيث يعد هذا المفهوم اجراء محاسبيا مقبولا. بينما تقييم الأصول وفق المفهوم الثاني بالقيمة الاستبدالية الجارية، أو صافي القيمة القابلة للتحقق، ويتم الاعتماد على هذا الأساس بشكل عام في كافة الوحدات الاقتصادية، ولكنه ينتشر في مؤسسات الاستثمار والمنشآت المالية وتزداد أهميته في اوقات التضخم.

كما يمكن النظر إلى الميزانية من زاويتين مختلفتين:¹

- من وجهة نظر اقتصادية تظهر الأصول على أنها استخدامات أو استثمارات، والخصوم بأنها مصادر التمويل لتلك الاستخدامات. فالأموال هي الموارد الاقتصادية المتاحة للمؤسسة، والخصوم هي مصادر تمويل تلك الموارد.

- أما من وجهة النظر الاجرائية المحاسبية والذي تطرق لها معهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، أن الميزانية هي تلخيص مبوب للأرصدة المتبقية في دفتر الأستاذ العام بعد اعداد الحسابات الختامية.

لذلك تعتبر وجهة النظر الأخيرة تصريح واضح أنه لا يمكن الاعتماد على الميزانية في تحديد قيمة المؤسسة بصورة مباشرة، فهناك محدودية ونقاط ضعف في الميزانية، خاصة في مجال توفير كافة المعلومات التي يحتاجها مستخدمو القوائم المالية. ويعود ذلك على ظاهرة عدم التأكد والمخاطر من ناحية وإلى اعتبارات اقتصادية المعلومات من ناحية ثانية.

2- مزايا قائمة المركز المالي

تعتبر قائمة المركز المالي من أهم القوائم المالية التي تقوم المؤسسة بإعدادها حيث تحقق الميزات الآتية:²

- بيان المركز المالي للمؤسسة في تاريخ إعداد الميزانية حيث تتضمن مالها من ممتلكات وما عليها من التزامات؛

- تقييم قدرة الائتمانية للمؤسسة مع امكانيتها على سداد التزاماتها المستحقة الدفع؛

¹ أحمد نور، مرجع سبق ذكره، ص 313.

² خالد جمال الجعارات (2008)، مرجع سبق ذكره، ص ص: 113-114.

- القيام بعمليات التحليل المالي، مثل تحليل درجة الرفع المالي أو النسب المتعلقة بالهيكل المالي ونسب التداول وغيرها؛
- بيان مدى التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية؛
- الوقوف على استمرارية المؤسسة، أو أن ميزانيتها تم اعدادها على أساس التصفية؛
- معرفة سياسات المؤسسة اتجاه استثماراتها المالية.

3- تبويب بنود قائمة المركز المالي

توضح هذه القائمة الموقف المالي للمؤسسة في لحظة معينة، حيث تقوم بعرض موارد المؤسسة، ومصادر تلك الموارد في لحظة معينة.¹ لذلك من أجل الالمام بقائمة المركز المالي، فإنه يتعين على مستخدمي القوائم المالية فهم هيكل القائمة والعناصر التي تتكون منه والعلاقات التي تربط بين تلك العناصر. وتتكون قائمة المركز المالي من بنود الأرصدة،² والتي تشكل ثلاثة مجموعات من العناصر الأساسية تمثل معادلة الميزانية:

$$\text{الأصول} = \text{الالتزامات} + \text{حقوق الملكية}$$

ويعتبر المعيار الأكثر انتشاراً لتبويب بنود قائمة المركز المالي هو تصنيفها على أساس درجة السيولة. كما ينبغي مراعاة ما يلي:³

3-1- التمييز بين المتداول وغير المتداول

يتم عرض الأصول إلى متداولة وغير متداولة تحت عنوانين منفصلين في قائمة المركز المالي ويتم التجزئة على أساس القيم التي يتم استردادها أو تسويتها خلال أو بعد 12 شهراً، وفي حالة عدم اختيار هذا التبويب يجب أن يتم عرض الأصول والالتزامات على أساس درجة السيولة.

كما يمكن اتباع أسس تبويب مكمل بالتمييز بين العناصر النقدية والعناصر غير النقدية، والتمييز بين الأصول التي اقتناها بغرض البيع والتي يتم اقتناؤها بغرض الاستخدام الداخلي، ويساعد تبويب العناصر

¹ أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية)، الدار الجامعية، ج2، الإسكندرية، 2007، ص 49.

² الأرصدة هي وضع الحساب في لحظة زمنية معينة.

³ أمين السيد أحمد لطفي (2006)، مرجع سبق ذكره، ص: 533-534.

على توفير معلومات على مدى سرعة تحقيق المنافع التي توفرها كل مجموعة، وبالتالي درجة المرونة التي يتمتع بها هيكل الموارد. كما أن تبويب عناصر الأصول على أساس الغرض منها يلقي مزيداً من الضوء حول درجة عدم التأكد التي تحيط بتحقيق المنافع المتوقعة مما يساعد في اختيار.¹

3-2- تصنيف الأصول كأصول متداولة

يجب تصنيف الأصول كأصول متداولة عندما:

- يكون من المتوقع أن يتم تحويله إلى نقدية أو الاحتفاظ به بغرض البيع أو الاستهلاك في ظروف العادية للدورة الاستغلال (النشاط) بالمؤسسة؛
 - يحتفظ به بصفة أساسية لأغراض المتاجرة في الآجال القصيرة، ويتوقع أن يتم تحويله إلى نقدية خلال إثني عشر شهراً (12) من تاريخ الميزانية؛
 - يكون في صورة نقدية أو ما يعادله وليست مقيدة من حيث الاستخدام.
- أما جميع الأصول أخرى فإنه يجب تصنيفها كأصول غير متداولة والذي بدوره يشمل الأصول الملموسة وغير الملموسة، الأصول المالية.

3-3- تصنيف الالتزامات كالالتزامات متداولة

يتم تصنيف الالتزامات المتداولة عندما:²

- يتوقع تسويته خلال دورة التشغيل المعتادة للمؤسسة؛
- يكون بغرض المتاجرة؛
- يكون الالتزام مستحق التسوية خلال إثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية؛
- ليس لدى المنشأة حق غير مشروط في تأجيل سداد الالتزام لمدة إثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ الميزانية.

¹ يوسف محمد جربوع، مرجع سبق ذكره، ص 219.

² أحمد محمد نور (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 46.

أما الالتزامات غير المتداولة فهي التي يكون استحقاقها بعد سنة عادة، كما لا يتطلب سدادها استخدام نقدية أو أصول قصيرة الأجل خلال سنة أو دورة التشغيل أيها أطول.

وأخيرا تمثل حقوق الملكية استثمارات اصحاب المشروع في أعمال المؤسسة، وتعرف أيضا بالرصيد المتبقي للأصول بعد سداد الالتزامات، وتتكون أساسا من رأس المال وأي أرباح محتجزة وبعض الاحتياطات التي يتم تكوينها بناء على تشريعات القانونية من أجل منح المؤسسة والدائنين حماية إضافية من آثار الخسائر، كما هناك احتياطات أخرى يتم تكوينها إذا كان ذلك مطلوبا طبقا للنظام الأساسي للمؤسسة.

4- شكل قائمة المركز المالي

لم يتضمن المعيار المحاسبي IAS 01 شكل معين لقائمة المركز المالي، فقد يتم عرضها على شكل قائمة أو عرضها على شكل ميزانية، كما أن المفهوم التقليدي للميزانية يقوم بعرض العناصر التي تمثل معادلة الميزانية، وهي: الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية. ويعتبر المعيار الأكثر انتشارا لتبويب بنود قائمة المركز المالي هو تصنيفها على أساس السيولة، وذلك عن طريق:

- عرض الأصول والمطلوبات وحقوق الملكية وفق سيولتها دون تصنيفها؛
- عرض الأصول المتداولة ثم الأصول غير المتداولة، ثم يتم عرض الالتزامات المتداولة ثم غير المتداولة وأخيرا حقوق الملكية (مدخل متداول/غير متداول)؛
- عرض الأصول غير المتداولة ثم المتداولة، ثم يتم عرض حقوق الملكية وبعدها الالتزامات غير المتداولة ثم المتداولة (مدخل غير متداول/متداول). حيث أن المدخل الأخير هو الشكل المعياري في عرض بنود قائمة الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) .

ويعتبر شكل التقرير اتجاها حديثا في العرض، كما أنه أسهل للفهم والاستيعاب من قبل مستخدمي القوائم المالية، خاصة المستخدم العادي غير المتخصص. حيث يوجد أسلوبان رئيسان للعرض في شكل تقرير، حيث يعتمد الأسلوب الأول على مدخل صافي الأصول، ويتم عرض فيه الأصول كاملة وتطرح منها

المطلوبات كاملة، حيث تمثل القيمة المتبقية حقوق الملكية، وينطلق هذا المبدأ من مفهوم حقوق الملكية ومن معادلة الميزانية بالشكل الآتي:¹

$$\text{الأصول} - \text{الالتزامات} = \text{حقوق الملكية}$$

أما الأسلوب الثاني يعتمد على مدخل رأس المال العامل، والذي يتم فيه عرض الأصول المتداولة ويطرح منها المطلوبات المتداولة للوصول إلى رأس المال العامل، ثم يتم إضافة الأصول غير المتداولة وطرح المطلوبات غير المتداولة للوصول إلى صافي الأصول أو حقوق الملكية.

المطلب الثاني: قائمة الدخل مفهومها، مزاياها وطرق عرضها

يعتبر الغرض الأساسي للقوائم المالية هو توفير معلومات عن أداء المؤسسة بواسطة مقاييس الأرباح، وتعتبر قائمة الدخل ذات أهمية بالغة في هذا المجال نظراً لقيمتها التنبؤية التي تمثل سمة نوعية.

1- مفهوم قائمة الدخل

يعرف الدخل بأنه الزيادات في المنافع الاقتصادية الناشئة خلال فترة محاسبية في شكل تدفقات إلى الداخل، من زيادة في الأصول أو نقص في الالتزامات.² والتي تؤدي إلى زيادة في حقوق الملكية من مصادر غير تلك المرتبطة بالمساهمات المقدمة في المشاركة في حقوق الملكية.

كما تم تعريف الدخل الشامل من طرف مجلس معايير المالية الأمريكي (FASB) على أنه يشمل كل التغيرات (مجال) في حقوق الملكية خلال الفترة والناجمة عن أحداث وعمليات التي قامت بها المؤسسة أو تأثرت بها، باستثناء تلك العمليات الناتجة عن استثمارات الملاك وتوزيعات الأرباح عليهم،³ أي أن مفهوم الدخل يعكس مدخل الحفاظ على رأس المال حسب الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية.

لذلك تعبر قائمة الدخل عن فترة زمنية وتقيس التدفقات التي حدثت خلال هذه الفترة، وتبين ذلك من خلال عرضها لأرباح الدورة المالية والتنبؤ بالأرباح المستقبلية مما يعطي صورة أوضح عن إمكانيات المؤسسة

¹ كمال الدين الدهراوي (2006)، مرجع سبق ذكره، ص 60.

² طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير المتوافقة مع (حالات عملية محلولة)، الدار الجامعية، ج1، الاسكندرية، 2008، ص 60.

³ إبراهيم زكريا عرفت علي، المحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل الشامل - دراسة تطبيقية لمدى جدول تعديل المعيار المحاسبي المصري (1)، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد 6، جانفي 2019، القاهرة، ص 461.

في سداد الالتزامات وتقييم كفاءة الادارة واستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة.¹ من خلال ما سبق يمكن القول أن قائمة الدخل تهدف إلى:

- تقييم جدوى الاستثمارات وعوائدها؛
- تقييم مدى قدرة المؤسسة على الاقتراض؛
- تقييم كفاءة إدارة المشروع وفعاليتها؛
- جذب واستقطاب الاستثمارات.

وانطلاقاً من علاقة الترابط بين القوائم المالية، خصوصاً الترابط القائم بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، فإنه يتم قياس الدخل عن طريق مدخلين حسب ما ناقشته العديد من الأبحاث في مجال المحاسبة، الأول مدخل الصفقات التجارية والثاني مدخل الحفاظ على رأس المال، حيث يتم قياس الدخل بمدخل الصفقات من خلال تحليل آثار مقابلة الإيرادات بالمصروفات الصفقة خلال فترة معينة مع استبعاد جميع التدفقات النقدية التي لا تكون متأتية من الصفقة وتؤثر على صافي دخل المؤسسة، أي يعتمد تحديد الدخل من خلال العمليات المستمرة فقط.² أما وفق مدخل الحفاظ على رأس المال يتم قياس صافي الدخل بالفرق بين صافي الأصول في بداية الفترة مع صافي الأصول في نهاية الفترة، مع استثناء مساهمات الملاك وتوزيعات الأرباح عليهم خلال الفترة.³

من خلال ما سبق يمكن القول أن صافي الدخل من خلال المدخل الثاني يغطي جميع التغيرات التي تؤثر في قيمة المؤسسة، مهما كانت طبيعة الصفقة أو المعاملة، بالرغم أن هذا المدخل الأكثر استعمالاً من قبل المؤسسات للوصول إلى نتائج أعمالها، حيث يعتبر تحديد الدخل وفق هذا الأسلوب من المبادئ المقبولة عموماً من طرف مستخدمي القوائم المالية لأنها تقوم بعرض معلومات تتصف بالثقة والموضوعية. إلا أن مراجعي الحسابات يستخدمون مدخل الميزانية العمومية، وذلك من خلال مراجعة جميع حسابات الميزانية والعودة إلى معلومات صافي الدخل، ويرى الكثير من الباحثين أن هذا المدخل هو الأساس المعتمد في العديد من الأساليب المحاسبية.

¹ يوسف محمد جربوع، نظرية المحاسبة، الوراق للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2020، ص 163.

² يقصد بالعمليات المستمرة بنواتج بيع الأسهم إلى الملاك وانخفاض الموجودات من خلال توزيعات الأرباح أخرى عليهم.

³ Bhamornsiri, Sak; Wiggins, Casper. Comprehensive income disclosures The CPA Journal; New York Vol. 71, N° 10, (Oct 2001): 54-56, p54.

2- مزايا قائمة الدخل

توفر قائمة المركز المالي صورة حول أصول المؤسسة والتزاماتها وحقوق الملكية في الوقت المناسب، أما قائمة الدخل تقدم ملخص حول إيرادات ومصروفات المؤسسة خلال فترة محاسبية معينة،¹ حيث أن لقائمة الدخل العديد من المزايا من خلال ما تقدمه من معلومات لمستخدميها بإعطاء نظرة مهمة حول صحة المؤسسة وربحياتها،² بالإضافة إلى ذلك في تساعد في:³

- قياس مدى كفاءة الإدارة في التخطيط وإدارة الموارد المتاحة؛
- تقديم معلومات حول صفقات الوحدة الاقتصادية، والتي تساعد في التنبؤ بنتائج الأعمال المستقبلية للمؤسسة؛
- توفير معلومات حول مدى تنفيذ الخطط الموضوعية والمساعدة على اتخاذ القرارات المستقبلية، كما تعتبر كأساس في تحديد الدخل والمساعدة في اتخاذ القرارات المستقبلية.

3- عرض بنود قائمة الدخل

يتمثل الحد الأدنى من المعلومات التي يجب عرضها في قائمة الدخل في:⁴

- الإيرادات؛
- تكاليف التمويل؛
- حصة المنشأة في ربح أو خسارة المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة؛
- مصروف الضرائب؛
- العمليات غير المباشرة؛
- الأرباح والخسائر؛
- الأرباح والخسائر المتعلقة بحصة الأقلية؛
- الأرباح أو الخسائر المتعلقة بحقوق المساهمين.

¹ Frost, Stephen. **Financial Accounting and Reporting for Non-Accounting Students**: How to Interpret Financial Statements and Appraise Company Performance. Kogan Page Publishers, 2024.p68.

² Ittelson, Thomas. **Financial Statements: A Step-By-Step Guide to Understanding and Creating Financial Reports** , Red Wheel/Weiser, 2022.p43.

³ وعد هادي عبد الحساني، **مدخل معاصر للنظرية المحاسبية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2022، عمان، ص 150.

⁴ هني فان جريوننج، **معايير التقارير المالية الدولية (دليل التطبيق)**، ترجمة طارق عبد العال حماد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2005، ص 30.

كما يمكن عرض معلومات اضافية أخرى في الايضاحات تتعلق بتحليل المصروفات وأساس تبويبها، وعبء الاستهلاك للأصول الملموسة وغير الملموسة والبنود غير المادية.

كما يجب على المؤسسة عرض تحليل للمصروفات وفقا لتصنيف يعتمد على إحدى أسلوبين:¹

- أسلوب طبيعة المصروف ويتم فيها تجميع المصروفات حسب طبيعتها، ويمكن تطبيق هذا الأسلوب بسهولة في المؤسسات الصغيرة، حيث لا توجد أهمية لتشخيص مصاريف التشغيل على أساس التوزيع الوظيفي لها.

- أسلوب وظيفة المصروف ويتم بموجبها تبويب المصروفات وفقا لوظائفها كجزء من أنشطة تكلفة المبيعات، تكاليف التوزيع أو التكاليف الادارية. وتوفر طريقة العرض وفقا لوظيفة المصروف عادة معلومات أكثر قبولاً لمستخدمي القوائم، إلا أن تخصيص المصروفات وفقا للوظائف يمكن أن يتم باستخدام درجة كبيرة للتقدير الشخصي، في حالة اعتماد هذا الأسلوب على المؤسسة تقديم توضيحات في الملحق.

لذلك يبقى مضمون قائمة الدخل وهدفها واحد رغم اختلاف التسميات، سواء سميت بقائمة الأرباح والخسائر أو قائمة الدخل، والهدف من اعدادها هو الوصول الى نتيجة أعمال الدورة ، وتقييم مدى كفاءة الادارة في استغلال الموارد المتاحة، حيث يتماشى الربح بمقارنة إيرادات الدورة بمصروفاتها مع الأخذ بعين الاعتبار إظهار المصادر الرئيسية للإيرادات وفصل المصادر الثانوية عنها، أما بالنسبة للمصروفات فإنها تصنف بطريقة تساعد القارئ على فهم تصنيفها إما على أساس طبيعتها أو على أساس الوظيفة الرئيسية أو على أساس مراكز المسؤولية الناشئة عن أنشطة غير عادية.² كما أن الدخل والمصروفات المتولدة من الأنشطة العادية ينبغي الإفصاح عنها على حدى في صلب قائمة الدخل تمييزا لها عن أي بنود غير عادية، والتي يجب التعريف بها بوضوح والإفصاح عنها على حدى.

4- شكل قائمة الدخل

هناك عدة أشكال لإعداد وعرض قائمة الدخل، الشكل الأول يسمى قائمة الربح ذات المرحلة الواحدة أو المختصرة، أما الثانية هي أكثر تفضيلا من طرف المستثمرين والمستخدمين الآخرين تسمى قائمة الدخل ذات المراحل المتعددة.

¹ أمين السيد أحمد لطفي (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 52.

² أحمد نور (2000)، مرجع سبق ذكره، ص 192.

4-1- قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة (المختصرة)

تتميز قائمة الدخل المختصر بالبساطة وعدم التعقد، إلا أنها لا تفرق بين الإيرادات الناتجة عن الأنشطة العادية والإيرادات الناتجة عن أنشطة أخرى، كما أنها لا تساعد في إجراء التحليلات المالية لبند الميزانية بما يفيد في تقييم أداء المؤسسة وكفاءة الإدارة وتحديد مواطن الإسراف أو الوفرة في بعض البنود وتوفير المؤشرات التي تفيد في التنبؤ واتخاذ القرارات.¹ أما الجمعيات المهنية توصي بعدم عرض قائمة الدخل بهذا الأسلوب لأنها بذلك تضعف مستوى الإفصاح عند تقديمها إلى مستخدمي القوائم المالية. إذ أن اعداد قائمة الدخل وفق هذا الشكل يكون بطرح إجمالي المصروفات مرة واحدة من إجمالي الإيرادات ليظهر صافي الدخل للفترة.

4-2- قائمة الدخل ذات المراحل المتعددة

وفق هذا الأسلوب تلعب نظرية التكاليف المحتملة دورا هاما في شكل العرض، ويعتبر هذا الاجراء مقبول عموما لأنه يخدم المستخدمين الخارجين ويخدم الادارة في اتخاذ بعض القرارات.² والشكل العام لقائمة الدخل متعددة المراحل تظهر الخطوات المختلفة للوصول إلى صافي الربح النهائي. والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3.1): خطوات قائمة الدخل متعددة المراحل

المرحلة	الايضاحات
1- جزء النشاط التشغيلي أ- إيرادات البيع ب- تكلفة البضاعة المباعة ج- مصاريف البيع والتوزيع د- مصاريف الادارة العامة	وهو تقرير عن الإيرادات والمصروفات الخاصة بالنشاط الرئيسي أو المعتاد في الوحدة، ويتكون من الأجزاء الفرعية الأربعة المذكورة من إيرادات البيع ومصروفاته المرتبطة بمجهود البيع.
2- جزء النشاط غير التشغيلي أ- إيرادات ومكاسب أخرى: إيجار دائن، إيرادات أوراق مالية، مكاسب رأسمالية، مكاسب تغيرات الأسعار، مكاسب من عملات أجنبية. ب- مصروفات وخسائر أخرى: فوائد سندات، خسائر رأسمالية، خسائر الأسعار، خسائر من العملات الأجنبية.	وهو تقرير عن الإيرادات والمصروفات الناتجة عن النشاط الثانوي أو المساعد في الوحدة، إضافة إلى ذلك يتم التقرير عن مكاسب وخسائر العمليات غير المعتادة أو غير الدورية.

¹ محمد مطر، موسى سويطري، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس العرض الإفصاح)، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص201.

² يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله حلس، مرجع سبق ذكره، ص105.

3- ضريبة الدخل	وهي الضريبة المفروضة على العمليات الخاصة بالفترة.
4- عمليات غير مستمرة	مكاسب وخسائر جوهرية ناجمة عن بيع قسم من الوحدة المحاسبية كخط إنتاجي في مؤسسة متعددة الأنشطة الرئيسية، صافية من الاثر الضريبي
5- بنود غير عادية	مكاسب وخسائر جوهرية ناجمة عن بنود غير عادية كالتأمين أو حظر قانوني جديد بعدم بيع سلعة معينة، وكذلك الكوارث أو الظروف الخاصة.
6- الأثر التراكمي للتغيير في تطبيق المبادئ المحاسبية المتبعة سابقا	نتيجة التحول من مبدأ محاسبي مقبول عموما إلى مبدأ آخر مقبول عموما أيضا، أي التغيير في السياسات المحاسبية.
7- تحديد عائد السهم	تطالب مهنة المحاسبة بالإفصاح عن عائد السهم كملحق في نهاية قائمة الدخل، ويحسب كما يلي: <u>الشامل الدخل صافي - الممتازة للأسهم توزيعات</u> المتوسط الموزون لعدد الاسهم العادية خلال الفترة

المصدر: يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حسن، المحاسبة الدولية: مع تطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2022، ص ص: 105-106.

يعتبر أسلوب عرض قائمة الدخل ذات المراحل المتعددة أكثر نفعا للمستخدمين من أسلوب العرض ذات المرحلة الواحدة، رغم أن الناتج النهائي هو نفسه. فالقائمة ذات المراحل المتعددة تساعد المستخدمين في:¹

- تقديم تفسير وافي للعوامل المسببة لصافي الربح، ومنه معرفة القوة الكسبية للمؤسسة وقدرتها على إجراء التوزيعات وسداد الفوائد؛

- تمكين محلي القوائم المالية من استخراج النسب المالية التي تعكس ربحية الأصول المستخدمة وكفاءة استخدام الموارد؛

- تحديد عائد السهم والذي يستخدم من طرف المستثمرين لتوقع أسعار الأسهم والوصول إلى أسعار التوازن في سوق رأس المال.

¹ كمال الدين الدهراوي (2006)، مرجع سبق ذكره، ص ص: 68-72.

ولقد اقتضت قائمة الدخل المعدة وفق أسلوب متعدد المراحل على عناصر من العمليات المستمرة سواء التشغيلية وغير التشغيلية. رغم ذلك يوجد عديد من البنود الغير متكررة أو الغير مستمرة والتي قد تقدم معلومات للمستثمرين والدائنين. وقد قامت الجهات المهنية بإصدار المعايير والمبادئ المحاسبية التي تحكم عملية الإفصاح عن هذه البنود وكيفية عرضها بالقوائم المالية.

المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية

استجابة لحاجة المستخدمين لمعلومات حول التدفقات النقدية تم اصدار من طرف اللجنة الدولية للمعايير المحاسبة الدولية IASC المعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS 07) سنة 1992 والذي عنون باسم قائمة التدفقات النقدية، حيث تقرر هذه القائمة عن الموارد النقدية المتوفرة والاستخدامات التي سخرت لها هذه الموارد خلال فترة اعداد القوائم. كما أن هذه القائمة يتم إعدادها على أساس الاستحقاق وهذا ما يعتبر استثناء على الاعتبارات العامة لإعداد وعرض القوائم المالية والتي يتم اعدادها على أساس الاستحقاق.

1- مفهوم قائمة التدفقات النقدية

تعتبر القوائم التي تم التطرق اليها سابقا (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) قبل سنة 1971 هي القوائم الوحيدة المطلوبة من بين القوائم المالية لمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها، ومع ذلك كانت بعض المؤسسات الكبرى تدرج قوائم اضافية للإفصاح عن معلومات الملائمة استجابة للمستثمرين والدائنين وغيرهم، الذين عبروا عن حاجتهم في الحصول عن معلومات عن الأنشطة التمويلية والاستثمارية في المؤسسات.¹

ويعتبر الغرض الرئيسي من قائمة التدفقات النقدية هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية، وذلك لمساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليلهم للنقدية، وتقرر هذه القائمة عما يلي:²

– الآثار النقدية لعمليات المؤسسة خلال الفترة؛

– الآثار النقدية لصفقاتها الاستثمارية؛

¹ ريشاد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، ترجمة خالد علي أحمد كاجيجي، دار المريخ للنشر، الرياض، 2016، ص 281.

² دونالد كيسو، جيرى ويجانت، المحاسبة المتوسطة، ترجمة: أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، ج1، الرياض، 2013، ص ص: 247-248.

- الآثار النقدية لصفقاتها التمويلية؛

- صافي الزيادة أو النقص في النقدية خلال الفترة.

2- أهداف قائمة التدفقات النقدية

يتمثل الهدف الرئيسي من اعداد قائمة التدفقات النقدية هو تزويد المستخدمين وأصحاب الصلة بالمعلومات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة. كما يمكن للمستخدمين ومن خلال قائمة التدفقات النقدية تحقيق الأهداف الآتية:¹

- الحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية على أساس نقدية؛

- تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح ومقابلة متطلبات الاستثمار والتوسع ومتطلبات سداد الالتزامات؛

- تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية؛

- تقييم التدفقات النقدية التاريخية والحالية والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

3- مكونات قائمة التدفقات النقدية

من أجل أن تحقق قائمة التدفقات النقدية الأهداف المرجوة ينبغي على كل مؤسسة أن تعرض تدفقاتها النقدية خلال الفترة إلى أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل بالطريقة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقدير أثر تلك الأنشطة على المركز المالي للمؤسسة وأرصدة النقدية وصافي حجمها.² ومن أجل زيادة فعالية القائمة في تحقيق الأغراض المحددة يتم تبويب التدفقات النقدية في ثلاث مجموعات، وهي:³

3-1- التدفقات من الأنشطة التشغيلية

وهي التدفقات النقدية الناتجة من العمليات الرئيسية للمشروع من بيع وشراء سلع وكافة العمليات العادية التي تمثل الدورة التشغيلية للمؤسسة. وتشمل هذه التدفقات كل من:⁴

- المتحصلات من بيع السلع والخدمات أو من تحصيل الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء (مدينون وأوراق القبض)، وكذلك المتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية أو أي نشاط لا يدخل ضمن النشاط الاستثماري أو التمويلي؛

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011، ص 196.

² أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 282.

³ كمال الدين الدهراوي (2006)، مرجع سابق، ص 156.

⁴ رضوان حلوة حنان (2001)، مرجع سبق ذكره، ص 347.

- المدفوعات مقابل تكلفة البضاعة المباعة والخدمات المقدمة للعملاء وكذلك مقابل سداد الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين (دائنون وأوراق الدفع)، وكذلك المدفوعات عن فوائد القروض وسداد الضرائب.

3-2- التدفقات من الأنشطة الاستثمارية

وهي الأنشطة التي تتعلق باقتناء واستبعاد الأصول الثابتة وكذلك الاستثمارات في الديون والملكية (الأسهم والسندات) للمؤسسة الأخرى. وشمل:¹

- المتحصلات والمدفوعات لبيع أو حيازة الأصول المادية، غير المادية الأصول الأخرى طويلة الأجل؛
- المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن التنازل أو حيازة أسهم مؤسسات أخرى؛
- المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن القروض الممنوحة لأطراف أخرى.

3-3- التدفقات من الأنشطة التمويلية

وهي الأنشطة التي تنتج عنها تغيرات في حجم ومكونات هيكل حقوق الملكية والقروض الخاصة بالمؤسسة، وتتضمن التدفقات الآتية:²

- المقبوضات النقدية الناشئة من إصدار الأسهم أو صكوك الملكية الأخرى؛
- المدفوعات النقدية للملاك لاقتناء أو استرداد أسهم المؤسسة؛
- المقبوضات النقدية من إصدار صكوك المديونية والقروض وأوراق الدفع والسندات والرهنات والسلفيات الأخرى قصيرة وطويلة الأجل.

4- إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية

خلافًا للقوائم التي تم التطرق لها سابقًا (الدخل والمركز المالي) والتي يتم إعدادها اعتمادًا إلى أرصدة ميزان المراجعة وفق أساس الاستحقاق، فإن قائمة التدفقات النقدية تعد بناءً على ثلاثة مصادر، هي: قائمة المركز المالي المقارنة، قائمة الدخل للفترة الجارية، ومعلومات إضافية معينة يتم استخراجها من دفتر الأستاذ والملحق.³ وتعد قائمة التدفقات النقدية بأسلوبين مباشر وغير مباشر، وسواء تم استخدام الطريقة الأولى أو الثانية فإنه يتم الوصول إلى نتيجة واحدة، ويكون الاختلاف فقط في طريقة عرض المعلومات المحاسبية ضمن الأنشطة التشغيلية.⁴

¹ Bruno COLMANT, Hubert Tondeur, comptabilité Financière normes IAS/IFRS, Pearson édition, Paris, 2008, p45.

² أحمد نور (2003)، مرجع سبق ذكره، ص 788.

³ رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية (القياس والافصاح في القوائم المالية)، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009، ص392.

⁴ مؤيد خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 198.

كما يتم اعداد قائمة التدفقات النقدية في الغالب من الناحية العملية باستخدام الأسلوب غير المباشر بالرغم من أن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB والنظام المحاسبي المالي SCF يشجع على اتباع الأسلوب المباشر، وفيما يلي خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية:¹

- الخطوة الأولى: تحديد التغير في النقدية كفرق بين رصيد النقدية أول وآخر الفترة، وينتج الفرق مباشرة من خلال الأرصدة في قائمة المركز المالي المقارنة.
- الخطوة الثانية: تحديد صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية، وهذا الاجراء معقد يتطلب تحليل قائمة الدخل للسنة الجارية وتحويل الدخل الصافي من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، كما يتطلب كذلك مقارنة الميزانيتين، وكذلك بيانات إضافية أخرى من دفتر الأستاذ، وفي هذه يمكن تطبيق الطريقة المباشرة أو غير المباشرة.
- الخطوة الثالثة: تحديد التدفقات من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، وذلك عن طريق الإفصاح عن إجمالي المقبوضات والمدفوعات للبنود الرئيسية بطريقة منفصلة، أي بإجمالي قيمتها ودون إجراء المقاصة بينهما.²
- الخطوة الرابعة: يتم في هذه الخطوة جمع صافي التدفقات النقدية بين مختلف الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية، وهو ما يجب أن يتساوى مع التغير في النقدية وما يعادلها. حيث يجمع الرصيد إلى النقدية وما يعادلها ليطابق مع رصيد النقدية ومع يعادلها في آخر المدة.³

4-1- الطريقة المباشرة

بمقتضى هذه الطريقة يتم الإفصاح عن التبويبات الرئيسية للمقبوضات النقدية من الأنشطة التشغيلية والمدفوعات النقدية بالإجمالي، ووفقا لهذا الأسلوب يمكن الحصول على معلومات عن الأبواب الرئيسية لإجمالي التدفقات النقدية التشغيلية وإجمالي المدفوعات النقدية التشغيلية إما:⁴

- من السجلات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة؛

- أو عن طريق تعديل مبالغ المبيعات وتكلفة المبيعات، وكذلك باقي بنود حسابات النتائج مما يلي:

- ✓ التغيرات خلال الفترة في المخزون والمدينين الزبائن والدائنين من العمليات التشغيلية؛
- ✓ البنود غير النقدية الأخرى مثل: مصروفات الإهلاك، المؤنات، وخسائر القيمة؛

¹ رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 292-293.

² أمين السيد أحمد لطفي (2006)، مرجع سبق ذكره، ص 292.

³ Brunot COLMANT et autres, op.cit, p56.

⁴ سليمان سالم محمد سالم، استخدام قائمة التدفقات النقدية المباشرة للتنبؤ بأرباح الشركات المساهمة في ضوء تطبيق المعايير المحاسبية المصرية والدولية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 20، العدد 02، جامعة بورسعيد، مصر، 2019، ص 123.

✓ البنود الأخرى التي يكون أثرها النقدي مرتبط بالتدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

4-2- الطريقة غير المباشرة

ويشار إليها بطريقة التوفيق أو التسويات، حيث تبدأ بصافي نتيجة السنة المالية من واقع قائمة الدخل وتحوله إلى صافي تدفقات النقدية مرتبطة بأنشطة التشغيل، أي أن الطريقة غير المباشرة تتطوي على إجراء تعديلات أو تسويات على النتيجة الصافية بالنسبة للبنود التي أثرت على النتيجة الصافية ولكنها لم تؤثر على النقدية،¹ وتضم هذه البنود:²

- التغيرات التي حدثت خلال الفترة في المخزون والمدين والدائن من العمليات التشغيلية؛
- البنود غير النقدية كالاكتلاكات ومخصصات، الضرائب المؤجلة، أرباح وخسائر العملة الأجنبية، وأرباح المؤسسات الزميلة غير الموزعة؛
- جميع البنود الأخرى التي تكون آثارها النقدية خاصة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

المطلب الرابع: قائمة التغيرات في حقوق الملكية تعريفها، مزاياها وبنودها

كانت المؤسسات تقدم ضمن الملحق جدول يبين تطور الأموال الخاصة، بينما لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASB جعل من هذه الوثيقة وحدة مستقلة ضمن القوائم المالية، واتبع النظام المحاسبي المالي نفسه التوجه بعد تبنيه معايير المحاسبة الدولية، وتعتبر قائمة إجبارية تحت تسمية قائمة التغيرات في الأموال الخاصة.

1- مفهوم قائمة التغيرات في حقوق الملكية

تعتبر قائمة التغيرات في حقوق الملكية هي حلقة الربطة بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، ولكن مع تعدد المصادر في تغير الأموال الخاصة توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره،³ وقد عرف النظام المحاسبي المالي SCF قائمة التغيرات في الأموال الخاصة بأنها تشكل تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.⁴

¹ أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، مرجع سبق ذكره، ص 292.

² سليمان سالم محمد سالم، مرجع سبق ذكره، ص 123.

³ رضوان حلوة حنان (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 123.

⁴ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، ص 26.

وتقدم قائمة التغيرات في حقوق الملكية المعلومات الواجب إدراجها والمتعلقة بالحركات المرتبطة ب:¹

- النتيجة الصافية للفترة؛
- كل عناصر النواتج والأعباء، النتيجة الصافية المسجلة ضمن الأموال الخاصة؛
- النتيجة الاجمالية للفترة والتي تناسب مجموع العناصر السابقة؛
- العمليات الخاصة بزيادة ونقصان الأموال الخاصة؛
- توزيع النتيجة والمخصصات المقررة خلال الفترة.

2- بنود قائمة التغير في حقوق الملكية

تعتبر قائمة التغيرات في حقوق الملكية هي نوع من القوائم التدفقات، وذلك من خلال تحديد مصادر التغيرات في حقوق الملكية، الذي يتطلب رصد التيارات التي تؤثر على بنود حقوق الملكية. والتي تتكون من ثلاث المجموعات الآتية:²

2-1- التغيرات في رأس المال المدفوع

يتكون رأس المال المدفوع أو رأس المال المساهم به من البنود الآتية:

- رأس المال القانوني والذي يمثل القيمة الاسمية للأسهم أو قيمة الحصص؛
- رأس المال الإضافي ويشمل علاوة الإصدار أو خصم إصدار الأسهم والهبات الرأسمالية (رأس المال الممنوح كهبة) وأسهم الخزينة.
- وتشمل التغيرات في رأس المال المدفوع ما يلي:
- زيادة رأس المال، في صورة استثمارات إضافية يقدمها الملاك أو المساهمون، حيث تكون الزيادة في صورة نقدية أو عينية وتكون أحيانا عن طريق تسديد الملاءات لبعض التزامات المؤسسة مباشرة بدلا عنها؛
- تخفيض رأس المال، وتكون في حالة توزيعات رأس المال ويتم هذا التوزيع من رأس المال المدفوع.

2-2- التغيرات في الأرباح المحتجزة

تمثل الأرباح المحتجزة الأرباح المحققة وغير الموزعة في تاريخ اعداد قائمة المركز المالي، ويمثل رأس المال المكتسب الحد الأقصى الذي يمكن توزيعه في شكل عائد على الاستثمار، وذلك حتى تتم المحافظة على رأس المال المدفوع كضمان عام للدائنين. تعتبر التغيرات في هذه القيم من حقوق الملكية، وتعود الى ثلاث مصادر:

¹ Anne le manh, Catherine Maillet, norme comptable internationales IAS/IFRS, Berti édition, Alger, 2009, p35.

² رضون حلوة حنان (2009)، مرجع سيق نكره، ص ص: 126-124.

- رصيد الأرباح المحتجزة أو الدورة وتعديله بتسويات السنوات السابقة؛
- توزيعات الأرباح على الملاك أو المساهمين خلال الدورة؛
- صافي الدخل الشامل أو الخسارة كما تظهره قائمة دخل الدورة الجارية.

2-3- التغير في رأس المال المحتسب

تشمل أهم مصادر التغير في هذه المجموعة في:

- مكاسب وخسائر إعادة التقدير؛
- مكاسب وخسائر الحيازة غير محققة؛
- مكاسب وخسائر ترجمة أرصدة العملات الأجنبية المتوافرة في نهاية الدورة.

4-3- مزايا قائمة التغيرات في حقوق الملكية

تحقق هذه القائمة عدة مزايا يمكن اختصارها في التعرف على:

- مقدار حقوق الملكية وبنودها وأي تفاصيل أخرى عنها؛
- التغيرات التي حدثت لحقوق الملكية خلال الفترة؛
- بنود المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية، كالمكاسب والخسائر المتعلقة ببيع وشراء أسهم الخزينة.

4- شكل قائمة التغير في حقوق الملكية

استندا الى المعيار المحاسبي الأول فإنه يتوجب على المؤسسة أن تقوم بعرض المعلومات الآتية في قائمة التغيرات في حقوق الملكية:¹

- صافي الربح أو الخسارة؛
- كل بند من بنود الدخل أو المصروفات خلال الفترة التي تم الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية وإجمالي هذه البنود؛
- آثار التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء التي يتم معالجتها بالاستناد الى المعيار المحاسبي الثامن (IAS 08) وذلك لكل بند من بنود حقوق الملكية؛
- رصيد الربح أو الخسارة المتجمعة في بداية الفترة وعند تاريخ الميزانية العمومية، والتغيرات الخاصة بالفترة بالإضافة الى ما سبق، يجب على المؤسسة أن تعرض ضمن قائمة التغير في حقوق الملكية أو في الإيضاحات المتممة العناصر الآتية:²

¹ خالد جمال الجعارات (2008)، مرجع سبق ذكره، ص ص: 126-127.

² Bernard RAFFOURNIER, *les normes internationale IAS/IFRS*, edtion economica, 3 ed, Paris 2006, p34.

- معاملات رأس المال مع الملاك وتوزيعات الأرباح لهم؛
- تسويات أرصدة الأرباح والخسائر المتراكمة في بداية ونهاية الفترة؛
- المطابقة بين القيمة الدفترية لكل فئة من الأسهم العادية لرأس المال وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة.
- ومن جهة أخرى، تناول النظام المحاسبي المالي (SCF) شكل جدول تغير الأموال الخاصة (أنظر الملحق رقم 04)، والعناصر التي يجب الإفصاح عنها كالآتي:¹
- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- حركة رأس المال سواء زيادة أو نقصان أو استرجاع؛
- مكافآت رأس المال أو توزيع الحصص؛
- نواتج وأعباء سجلت مباشرة في رأس المال؛
- تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء التي تؤثر مباشرة على رؤوس الأموال.
- من خلال ما سبق، يمكن القول أن قائمة التغيرات في حقوق الملكية تساعد على معرفة عمليات توزيع الحصص، الأعباء والنواتج المسجلة في رأس المال، التغيرات في الطرق المحاسبية ومختلف التصحيحات للأخطاء التي كان لها أثر على رأس المال.

المبحث الثالث: أهداف القوائم المالية وحدود الاستفادة منها

يعتبر تحديد أهداف القوائم المالية نقطة البداية للإطار المفاهيمي للمحاسبة، فبتحديد الأهداف يتحدد نوع المعلومات المحاسبية المطلوبة، ومن الملاحظ أن أهداف القوائم المالية ليست ثابتة، بل تتغير بتغير الظروف وتغير الحاجة إلى المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.

المطلب الأول: أهداف القوائم المالية

لقد ظهرت العديد من الدراسات والمحاولات التي قامت بها الجمعيات المهنية من أجل تحديد أهداف القوائم المالية، ومن أهم هذه الدراسات التي سيتم التطرق إليها نجد:

1- تقرير لجنة تروبلود (TRUEBLOOD) سنة 1973

شكل مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين (AICPA) في سنة 1971 لجنة لغرض دراسة أهداف القوائم المالية عرفت باسم لجنة تروبلود (TRUEBLOOD)، وقد كلفت هذه اللجنة بالإجابة عن الأسئلة الآتية:

¹ شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، المكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزء الأول، الجزائر، 2008، ص 81.

- من هم مستخدمو القوائم المالية؟
 - ما هي أغراض الاستخدام؟
 - ما هي المعلومات التي يحتاجون إليها؟
 - ما هي المعلومات التي يمكن أن تزودهم بها المحاسبة؟
 - ما هو إطار العمل الملائم لتزويدهم بالمعلومات التي يحتاجونها؟
- وكانت نتيجة العمل تقرير نص على اثني عشر (12) هدف تكون في مجموعها هيكلًا متسقًا مصنف على ستة مستويات (أنظر الشكل رقم 4.1)، ويمكن تلخيص الأهداف التي جاء بها تقرير تروبلود بالترتيب كما يلي:¹
- **الهدف الأول:** الهدف الأساسي من القوائم المالية هو توفير المعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، باعتبار عملية اتخاذ القرار هو معيار منفعة المعلومات. أي أن هناك علاقة ارتباط قوية بين أهمية القوائم المالية كمصدر للمعلومات وكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية للمؤسسة.
 - **الهدف الثاني:** توفير المعلومات للفئات التي ليس لها القدرة أو الإمكانات على طلب المعلومات مباشرة، لذلك تعتمد هذه الفئة على القوائم المالية كمصدر أساسي لتوفير المعلومات عن النشاط الاقتصادي.
 - **الهدف الثالث:** توفير المعلومات للمستثمرين والمقرضين من أجل عملية التنبؤ والمقارنات والتقييم للتدفقات النقدية المتوقعة والمتراكمة من حيث الكمية والتوقيت ودرجة عدم التأكد. أي أن أهم فئة تركز عليها الإدارة عند إعداد القوائم المالية هم المستثمرون والدائنون لحاجتهم لمعلومات عن التدفقات الماضية والحالية والمستقبلية.
 - **الهدف الرابع:** امداد مستخدمي هذه القوائم بالمعلومات الضرورية لإجراء التنبؤات والمقارنات وتقييم قدرة المؤسسة على تحقيق الدخل. بخلاف الهدف السابق يركز هذا الهدف على جميع مستخدمي القوائم المالية وحاجتهم إلى معلومات عن القدرة الإيرادية كمفهوم جديد بدلا لمفهوم الربح المحاسبي، رغم ذلك فإن الهدف يدعو إلى التساؤل عن أهمية الربح المحاسبي في صنع القرار الاقتصادي.

¹ بالاعتماد على:

رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر (من المبادئ إلى المعايير)، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2006، ص ص: 138-140.

Riahi-Belkaoui, Ahmed. Eléments de théorie comptable. CreateSpace Independent Publishing Platform, 2013. pp 130-136.

(https://www.researchgate.net/profile/Ahmed_RiahiBelkaoui/publication/308051783_Theorie_Comptable/links/57d8304808ae601b39af9c4c/Theorie-Comptable.pdf)

- **الهدف الخامس:** توفير المعلومات الضرورية لتقييم قدرة المؤسسة على استخدام الكفاء والفعال للموارد الاقتصادية المتاحة، وذلك عكس مسؤولياتها التقليدية تجاه صيانة وحماية الأصول. لذلك من خلال المعلومات المحاسبية يوجد امكانية قياس مسؤولية الادارة في استخدام الموارد. بمعنى آخر، هناك مسؤولية ضمنية للمديرين لحماية أصول المؤسسة في إطار الوكالة.

- **الهدف السادس:** توفير معلومات وقائية وتفسيرية عن العمليات والأحداث التي تساعد في التنبؤ والمقارنة والتقييم لقدرة المؤسسة على تحقيق الدخل. ذلك مع الإفصاح عن الافتراضات التي بنيت عليها عمليات التفسير. ويعتبر هذا الهدف امتداد لنطاق القوائم المالية إلى المعلومات الذاتية والتفسيرية، أي أن المعلومات لا تنتج فقط من المعاملات فقط، ولكن أيضا تمتد إلى الأحداث التي تؤثر على المؤسسة.

- **الهدف السابع:** تقديم قائمة المركز المالي تساعد في التنبؤ والمقارنة والتقييم للقدرة الإيرادية المؤسسة (القدرة على تحقيق الدخل)، لذلك يلزم التقرير في هذه القائمة عن دورات النشاط غير المكتملة¹ حتى تاريخ الاعداد. حيث هذا الهدف يركز على خصائص قائمة المركز المالي والإفصاح عن المعاملات والأحداث الناتجة عن دورات الأرباح غير المكتملة.

- **الهدف الثامن:** يساعد تقديم قائمة الدخل الدوري في عملية التنبؤ والمقارنات والتقييم لقدرة المؤسسة على تحقيق الدخل في المستقبل. لذلك يلزم التقرير عن نتائج العمليات والأحداث المتعلقة بدورات النشاط غير المكتملة. يجب الإفصاح أيضا عن التغيرات في القيم التي تنعكس على القائمة المركز المالي، بشكل منفصل لأنها تختلف من حيث درجة الثقة في التحقيق.

الهدف التاسع: تقديم قائمة بالنشاط المالي تساعد في عملية التنبؤ والمقارنة والتقييم للقدرة الإيرادية (الداخلية) للمؤسسة. ونجد أن هذه القائمة يتم التقرير فيها عن أحداث متعلقة بالعمليات التي لها آثار نقدية تحققت فعلا أو مستقبلا. ومنه سيغطي هذا البيان المالي جميع الأنشطة المالية بدلا من أن يقتصر على التغيرات في رأس المال العامل أي ينصب التركيز بوضوح عن التدفقات النقدية للمؤسسة، وبالتالي على المحاسبة النقدية.

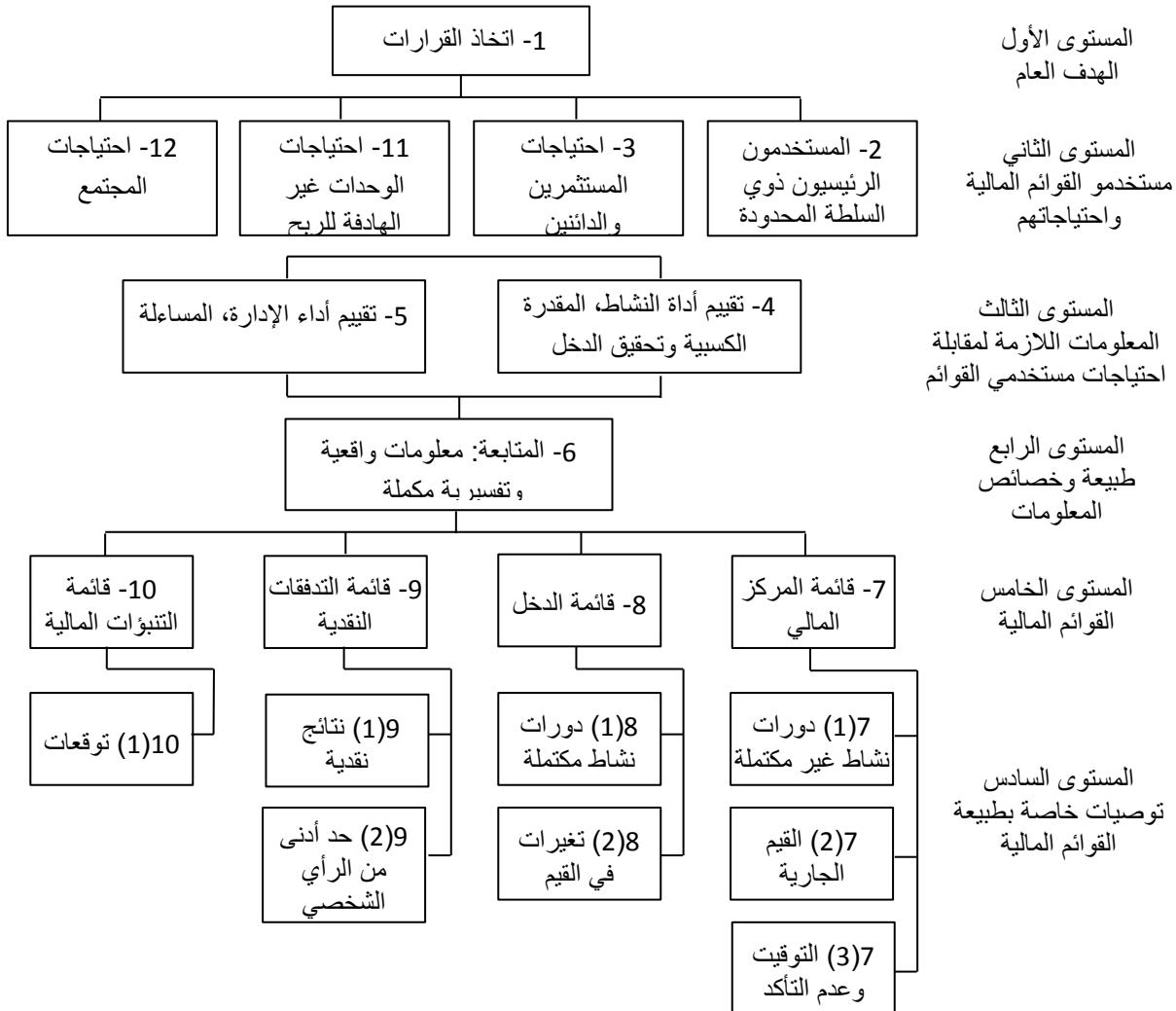
الهدف العاشر: تقديم قائمة بالتقديرات المالية المتعلقة بالمستقبل، مما سيزيد في قدرة مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ وتقييم الأحداث الاقتصادية المتوقعة، وتعتبر هذه القائمة الأكثر اعتمادا على المعلومات التفسيرية عن باقي القوائم.

¹ دورة النشاط غير المكتملة

الهاف الحادي عشر: تقديم معلومات للأجهزة الحكومية والمنظمات غير الهادفة للربح تساعد في تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية ومدى الفعالية في تحقيق أهداف المؤسسة. من خلال هذا الهدف المؤسسة ملزمة بتأكيد توافق ممارساتها المحاسبية مع المعايير المتوافق عليها.

الهدف الثاني عشر: التقرير عن الأنشطة والتي تكون لها أثر على المجتمع بصفة عامة. لذلك توجب أن تكون هذه الأنشطة قابلة للقياس الكمي حتى يمكن الإفصاح عنها، ويعتبر هذا الهدف صريح الى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة. والشكل الآتي يلخص الأهداف السابقة وتصنيفها على مستويات.

الشكل رقم (4.1): ترتيب أهداف القوائم المالية حسب تقرير لجنة تروبلود



المصدر: رضوان حلوة حنان (2006)، مرجع سبق ذكره، ص142.

وفي الأخير لقد أثار تقرير لجنة تروبلود الخاص بتحديد أهداف القوائم المالية ردود واسعة، ولقد أصبح الأساس التي بنيت عليه الكثير من الدراسات اللاحقة، خاصة ما أثير من ردود فعل سلبية هو ما يتعلق بقصور الأهداف الواردة بالتقرير عن تحقيق البعد الاجتماعي لمسؤولية المحاسب بشكل فعال.

2- تقرير الأهداف لهيئة معايير المحاسبة المالية (FASB)

حاولت الهيئة الاجابة عن بعض الأسئلة السابقة وذلك سنة 1978 من خلال البيان رقم 1 باسم "أهداف التقرير المالي لمنشآت الأعمال"، وفيما يلي ملخص لتلك الأهداف:¹

1-2- الأهداف العامة

وتتضمن الأهداف الآتية:

1-1-2- تقديم معلومات لغرض اتخاذ القرارات

توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية، ويجب أن يتم صياغة هذه المعلومات بحيث يمكن استيعابها من قبل المستخدمين الذين لديهم قدر كاف من الدراية والفهم للنشاط الاقتصادي.

2-1-2- تقديم معلومات لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية

توفير المعلومات التي تفيد في تقدير التدفقات النقدية، ذلك أن الهدف الرئيسي للتقارير المالية يتمثل في توفير المعلومات التي تمكن مختلف الأطراف من تقدير حجم التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها وتوقيتها ودرجة عدم التأكد المتعلقة بها.

3-1-2- تقديم المعلومات عن الموارد والالتزامات

توفير المعلومات المرتبطة بموارد الوحدة الاقتصادية والتزاماتها والتغيرات التي لحقت بهذه الموارد والالتزامات. لذلك فإن إلقاء الضوء على العلاقة بين الأصول والالتزامات وحقوق الملاك يمكن المستثمرين والدائنين والمستخدمين الآخرين من تحديد نقاط الضعف والقوة في المركز المالي للمؤسسة، وتحديد موقف السيولة واليسر المالي لها.

2-2- الأهداف التفضيلية

1-2-2- تقديم معلومات عن الربحية على أساس الاستحقاق

توفير المعلومات التي تفيد في تقييم أداء المؤسسة وتحديد أرباحها. ويعتمد تقييم أداء المؤسسة على مقاييس الربح الدوري ومكوناته.

¹ مداحي عثمان، أهداف القوائم المالية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 07، جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2012، ص ص: 55-56.

2-2-2 تقديم معلومات لتقدير السيولة واليسر المالي

توفير المعلومات التي تساعد في تحديد السيولة والمرونة المالية واليسر المالي، وذلك من خلال نتائج الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية، مما يفيد في تحويل مصادر الأموال والاستخدامات انطلاقاً من القوائم المالية.

2-2-3 تقديم معلومات لتقييم كفاءة الإدارة

توفير المعلومات التي تساعد في تقييم مدى مقدرة الإدارة في النهوض بمسؤولياتها وإمكانية تقييم كفاءة أدائها، ومدى نجاحها في المحافظة على موارد المؤسسة والكفاءة التي تسيّر بها هذه الموارد. والشكل الآتي يقوم بالإجابة عن بعض الأسئلة من خلال أهداف القوائم المالية.

الشكل رقم (5.1): أهداف القوائم المالية حسب FASB



المصدر: رضوان حلوة حنان (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 61.

من خلال ما سبق يلاحظ أن أهداف القوائم المالية اختلفت باختلاف نظرة الباحثين والهيئات المحاسبية، لكن يبقى الهدف الأساسي للقوائم المالية توفير معلومات ملائمة وذات مصداقية لتلبية احتياجات المستخدمين ومساعدتهم في اتخاذ مختلف القرارات، ومن أجل تحقيق ذلك لا بد أن تبني عملية اعداد وعرض القوائم المالية على أسس ومبادئ تكون مقبولة عموماً تشكل في مجملها إطار مفاهيمي، وأن تتوفر كذلك على مجموعة من الخصائص المتفق عليها.

المطلب الثاني: خصائص القوائم المالية

الهدف الأساسي للقوائم المالية هو توفير معلومات محاسبية ملائمة وتعتبر بصدق عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية، ومن أجل الحكم على جودة المعلومات لا بد أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص المتفق عليها. وتتمثل الخصائص في الصفات التي تساعد في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب البديلة،¹ أي أن هناك بعض الخصائص والصفات النوعية التي يجب أن تحتويها المعلومات المحاسبية لتكون مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

ولقد أوضح الإطار الفكري المشترك بين مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) أنه يجب أن يتوافر في المعلومات الواردة بالقوائم المالية الخصائص الآتية من أجل أن تكون مفيدة، وهي:²

1- الخصائص الأساسية (الجوهرية)

حددت الخصائص الأساسية للمعلومات المالية حسب مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB بخاصيتين أساسيتين، هما: الملائمة، التمثيل الصادق.

1-1 - الملائمة

المعلومات المالية الملائمة هي تلك المعلومات التي لها القدرة على صناعة الفرق في عملية اتخاذ القرارات من قبل المستخدمين لها.³ وتمتلك المعلومات حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) خاصية الملائمة، عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين لمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية وتنبؤ بالمستقبلية، مع تعزيز أو تصحيح تقييماتهم الماضية.⁴ ولكي تكون المعلومات ملائمة يلزم توافر مجموعة من الخصائص الفرعية، وتتمثل في:

¹ إبراهيم صالح رضا، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 02، المجلد 46، جامعة الإسكندرية، 2009، ص32.

² Swapan Kumar Bala, **The New Conceptual Framework for Financial Reporting 2010: Some Reflective Comments**, independent Business Review ; Vol. 5, No. 2, Bangladesh , July 2012, P13.

³ IFRS Foundation, **The Conceptual Framework for Financial Reporting**, 2018, P12.

(<https://www.ifrs.org/content/dam/ifrs/publications/pdf-standards/english/2021/issued/part-a/conceptual-framework-for-financial-reporting.pdf>)

⁴ إبراهيم صالح رضا (2009)، مرجع سبق ذكره، ص34.

1-1-1- القدرة التنبؤية

تتعلق هذه الصفة بالبعد الزمني المستقبلي أو التخطيط للمستقبل، وتعني هذه الصفة أن المعلومات المحاسبية الحالية والتي تم تأكيد المعلومات الماضية وتصحيح الانحرافات بناء عليها، تعتبر أساساً للتنبؤ بالأداء المستقبلي، وصياغة معلومات تنبؤية عنه فهي ترتبط بالوظيفة التخطيطية للمحاسبة.¹ وقد اعتمد العديد من الباحثين عدة عناصر لقياس هذه الخاصية منها:²

- مدى احتواء القوائم المالية على معلومات ذات نظرة مستقبلية، أي توقعات على السنوات القادمة، هذه المعلومات تعتبر ملائمة نظراً لتمتع المدراء بالقدرة على الحصول على المعلومات خاصة غير متاحة للغير؛

- مدى إفصاح القوائم المالية عن معلومات تتعلق بالفرص الاستثمارية ومخاطر الأعمال؛
- مدى استخدام المؤسسة للقيمة العادلة كأداة للقياس، لقدرتها على تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات أكثر ملائمة من التكلفة التاريخية.

1-1-2- قيمة تأكيدية (التغذية العكسية)

وهذه الصفة تتعلق بالبعد الزمني الماضي أو مراقبة التنفيذ، حيث تستخدم المعلومات المالية الجارية للتأكد من صحة ما تم تقديره أو التنبؤ به في الماضي، أي تصحيح التوقعات السابقة باستخدام المعلومات المالية. إذن التغذية العكسية ترتبط بالوظيفة الرقابية للمحاسبة.³ إذن تكون المعلومات ذات قيمة تأكيدية إذا أكدت أو غيرت التوقعات الماضية، أو الحالية والتي تم وضعها على أساس التقييمات السابقة.⁴

أي أن هذه الصفة تعتمد اعتماداً كلياً على القدرة التنبؤية، فالتغذية العكسية أساسها ما تم التنبؤ به أو توقعه واستقراؤه من واقع المعلومات الحالية، ويكون دور القيمة التأكيدية بأن ما تم وضعه من معايير وخطط يتم تنفيذها كما رسمت، إضافة إلى وجوب اتخاذ الإجراءات التصحيحية للانحرافات السالبة أو

¹ خالد جمال الجعرات، وضع نموذج مقترح لخصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 33، جامعة بغداد، 2012، ص 213.

² نانلة فتحي زكريا، استخدام التقارير المالية لتقييم الشركات لغرض الاستثمار، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة دمشق، 2014، ص 50.

³ خالد جمال الجعرات (2012)، مرجع سبق ذكره، ص 214.

⁴ عباس حميد يحيى التميمي، علي ناصر ثابت النوري، تأثير المعلومات المحاسبية على كفاءة قرارات الاستثمار، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 101، جامعة بغداد، 2017، ص 557.

الموجبة بما في ذلك المساءلة عن التقصير وعدم الدقة، ويمكن وفق ما تقدم التأكد من تنفيذ الموازنات التي تم وضعها بأساليب منها: التأكد من صحة المعايير التي تم تحديدها، والتأكد من صحة سير العمليات وفق ما هو مخطط لها واتخاذ القرارات التصحيحية.¹

1-1-3- الأهمية النسبية

وترتبط خاصية الملاءمة بمفهوم المادية، وقد ورد هذا المفهوم في كثير من الأطر المفاهيمية للمحاسبة، فقد عرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) المادية في الفقرة الثلاثين (30) من الإطار المفاهيمي،² أن البند يعتبر مادياً أو ذو أهمية نسبية إذا ما كان حذفه أو عرضه بشكل خاطئ، سيؤثر في قرارات المستخدمين الاقتصادية المبنية على واقع المعلومات المالية، وعليه فإن مفهوم المادية يضع حداً فاصلاً أو نقطة قطع للملائمة كونها خاصية أساسية يجب أن تتصف بها المعلومات لكي تكون مفيدة.³

1-2- التمثيل الصادق

وحتى تكون المعلومات المالية مفيدة يجب أن تعبر بصدق عن الظواهر التي حدثت في المؤسسة والتي تريد التعبير عنها،⁴ أي تترجم الأحداث الظواهر الاقتصادية وتعرض في القوائم المالية في شكل معلومات مالية من أرقام وكلمات، ولكي تكون تلك المعلومات المالية مفيدة يجب أن لا تمثل الظاهرة بشكل ملائم فقط، بل يجب كذلك أن تمثل بصدق عن الأحداث والظواهر الاقتصادية.⁵ وحتى تصور المعلومات المالية الأحداث والظواهر الاقتصادية بصدق يجب أن تحقق الخصائص الفردية الآتية:

1-2-1- الاكتمال أو الشمولية

وهي أن تتضمن القوائم المالية جميع المعلومات اللازمة والضرورية لمساعدة المستخدمين على فهم الظواهر والأحداث المالية المعبر عنها، بما في ذلك المعلومات التي تقدم الوصف والشرح التصحيحية.⁶ وقد يستلزم الوصف الكامل لبعض البنود توضيحات لحقائق مهمة عن جودة وطبيعة

¹ خالد جمال الجعارات (2012)، مرجع سابق، ص 214.

² IFRS FOUNDATION, op.cit, p26.

³ رضا إبراهيم صالح (2009)، مرجع سابق، ص 34.

⁴ نور الدين جرد، مراد آيت محمد مراد، قراءة في الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة بين منظور النظام المحاسبي المالي ومنظور المعايير المحاسبية الدولية، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، جامعة الجلفة، 2018، ص 141.

⁵ نانلة فتحي زكريا، مرجع سابق، ص 51.

⁶ حمزة العرابي، خالد قاشي، الإطار المفاهيمي المحاسبي الجديد لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في ظل التقارب مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 03، العدد 08، جامعة الوادي، 2015، ص 68.

البنود، والعوامل والظروف التي يمكن أن تؤثر على جودتها وطبيعتها، والإجراء المستخدم لتحديد الوصف الرقمي¹.

1-2-2- الخلو من الأخطاء

يعني أنه لا يوجد أخطاء أو اغفالات في وصف الظاهرة، وأنه قد تم اختبار وتطبيق العملية المستخدمة لإنتاج المعلومات المفصح عنها دون أي أخطاء في العملية، وفي هذا السياق فإن الخلو من الخطأ لا يعني الدقة الكاملة في جميع الجوانب، فمثلاً لا يمكن تحديد تقدير سعر غير ملحوظ أو قيمة غير ملحوظة على أنه تقدير دقيق أو غير دقيق، لكن يمكن أن يكون تمثيل ذلك التقدير صادقاً إذا تم وصف المبلغ بشكل واضح ودقيق، وإذا تم توضيح طبيعة وقيود عملية التقدير، وإذا لم يتم ارتكاب أي خطأ في اختبار وتطبيق هذه العملية².

1-2-3- الحياد

وتعني أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، إذ يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى، أو لتحقيق غرض أو هدف محدد وإنما للاستخدام العام دون تحيز³. والتحيز هنا لا يقصد به أن تكون المعلومة بدون هدف أو بدون تأثير على سلوك المستخدمين، فالمعلومة المفيدة كما ذكر سابقاً يجب أن تؤثر على عملية صناعة القرار.

2- الصفات المعززة

وتعزز هذه الخصائص من جدوى وفائدة المعلومات التي تتميز بالملاءمة والتمثيل الصادق، حيث يجب تعظيم هذه الصفات المساندة إلى درجة الحاجة الضرورية لها، سواء كانت مجتمعة أو منفردة حيث يمكن أت تضيي الجدوى على المعلومات إذا كانت لا تتميز بالملاءمة والتمثيل الصادق، وهذه الصفات هي:

¹ مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، المعايير الدولية للتقرير المالي، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، إصدار 2018/2017، الرياض، 2018، ص 64.

² نور الدين جرد، مراد آيت محمد مراد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 141-142.

³ ملهم غسان الإسكاف، رزان حسين شهيد، قياس الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 44، المجلد 2، فلسطين، 2018، ص 253.

2-1- القابلية للفهم

وتعني هذه الخاصية أن المعلومات المالية يجب عرضها بطريقة تمكن المستخدمين من فهمها، فهي من ناحية تتطلب أن تكون معروضة بوضوح بعيدو عن التعقد، ومن ناحية أخرى يلزم أن يكون لدى المستخدمين مستوى معين معقول من المعرفة حتى يتمكنوا من فهم المعلومات المحتواة في القوائم المالية.¹

رغم ذلك تعد بعض المعلومات معقدة بطبيعتها ولا يمكن جعلها سهلة للفهم، وقد يؤدي أي محاولة إلى جعل تلك المعلومات سهلة الفهم، إلى جعل تلك القوائم غير كاملة وبالتالي يمكن أن تكون مضللة.² لذا ألزمت المعايير المحاسبية الدولية وجوب عرض المعلومات حتى يتم الاستفادة منها من طرف أصحاب العلاقة من هذه المعلومات لغاية ترشيد قراراتهم التي يقومون باتخاذها.

2-2- القابلية للمقارنة

تنطوي قرارات المستخدمين على الاختيار بين البدائل، لذلك تكون المعلومات عن المؤسسة المعدة للقوائم أكثر فائدة إذا أمكن مقارنتها بمعلومات مع مؤسسات أخرى، أو بمعلومات عن المؤسسة نفسها عبر الزمن.³ وبخلاف الخصائص النوعية الأخرى، لا ترتبط القابلية للمقارنة ببند واحد، وإنما تتطلب وجود بندي اثنين على الأقل.

ولا يمكن أن تكون المعلومة قابلة للمقارنة إلا إذا تم اعدادها باستخدام نفس الأسس والمبادئ المحاسبية وفقا لمفهوم الاتساق، من أجل تسهيل عملية المقارنة التي تعود لنفس المؤسسة.⁴ وبالتالي يمكن اعتبار صفة الثبات وقابلية المقارنة صفتين مكملتين لبعضهما، لذلك ألزمت المعايير المحاسبية الإفصاح عن معلومات مقارنة تتعلق بالفترة الماضية لكل القيم التي تتضمنها القوائم المالية والملاحظات.

2-3- قابلية التحقق

وتعني هذه الخاصية درجة الاتفاق بين الأفراد المستقلين والمطلعين الذين يقومون بعملية القياس باستخدام أساليب القياس نفسها. أي مدى وجود درجة عالية من الإجماع بين المحاسبين المستقلين عند

¹ خالد جما الجعرات (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 50.

² مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

³ المرجع نفسه، ص 65.

⁴ جمال الجعرات (2012)، مرجع سبق ذكره، ص 213.

استخدامهم طرق القياس نفسها والخروج بنتائج متشابهة للأحداث الاقتصادية،¹ والوصول لنفس النتائج باستخدام نفس الأساليب بشكل مستقل يعد تفسيراً صادقاً.

قد تكون قابلية التحقق مباشرة أو غير مباشرة. فقابلية التحقق المباشرة تعني التحقق من القيمة، أو من بند معين بالمشاهدة المباشرة، أما قابلية التحقق غير المباشرة فإنها تعني التثبت والتأكد من مدخلات نماذج القياس، وإعادة احتساب المخرجات باستخدام نفس الأساليب والمنهجية في الاحتساب.²

2-4- التوقيت المناسب

وتعني ضرورة إتاحة المعلومات لوصولها لصناع القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير على قراراتهم الخاصة بهم، وعموماً المعلومات التي تفتقر إلى هذه الخاصية ينقص المعلومات من فائدتها المحتملة، وحتماً سيجعلها أقل فائدة، ومع ذلك تعتبر بعض المعلومات أنها متوفرة في الوقت المناسب لفترة طويلة بعد نهاية فترة التقرير، لأن بعض المستخدمين يمكن أن يحتاجوها في تحديد وتقييم الاتجاهات.³

من أجل الوصول إلى الهدف المحدد ينبغي تعظيم الخصائص النوعية المعززة إلى أقصى حد ممكن، رغم ذلك لا يمكن للخصائص النوعية المعززة سائلة الذكر، سواء بشكل فردي أو كمجموعة، أن تجعل المعلومات مفيدة إذا كانت تلك المعلومات غير ملائمة أو كانت لا تقدم تعبيراً صادقاً عن الظواهر التي تستهدف التعبير عنه. لذا يعد تطبيق الخصائص النوعية المعززة آلية متكررة لا تتبع ترتيباً محدداً، إذ يمكن تقليص خاصية لتعظيم أخرى، على أن يتم تعويض ذلك في الإفصاحات المناسبة.

3- قيد التكلفة على التقرير المالي المفيد

تعد التكلفة قيداً عاماً على المعلومات التي يمكن أن توفرها القوائم المالية، حيث يتعلق هذا القيد بوجود زيادة المنافع المتوقعة للمعلومات على التكاليف المتوقعة للحصول عليها، أي يجب أن تكون المعلومات مجدية اقتصادياً. لكن العملية ستخضع للتقدير الشخصي مما ينتج عنه تباين في تقييمات مختلف الأفراد في لتكاليف ومنافع التقرير عن بنود معينة من المعلومات المالية. لذلك يجب أن يتم

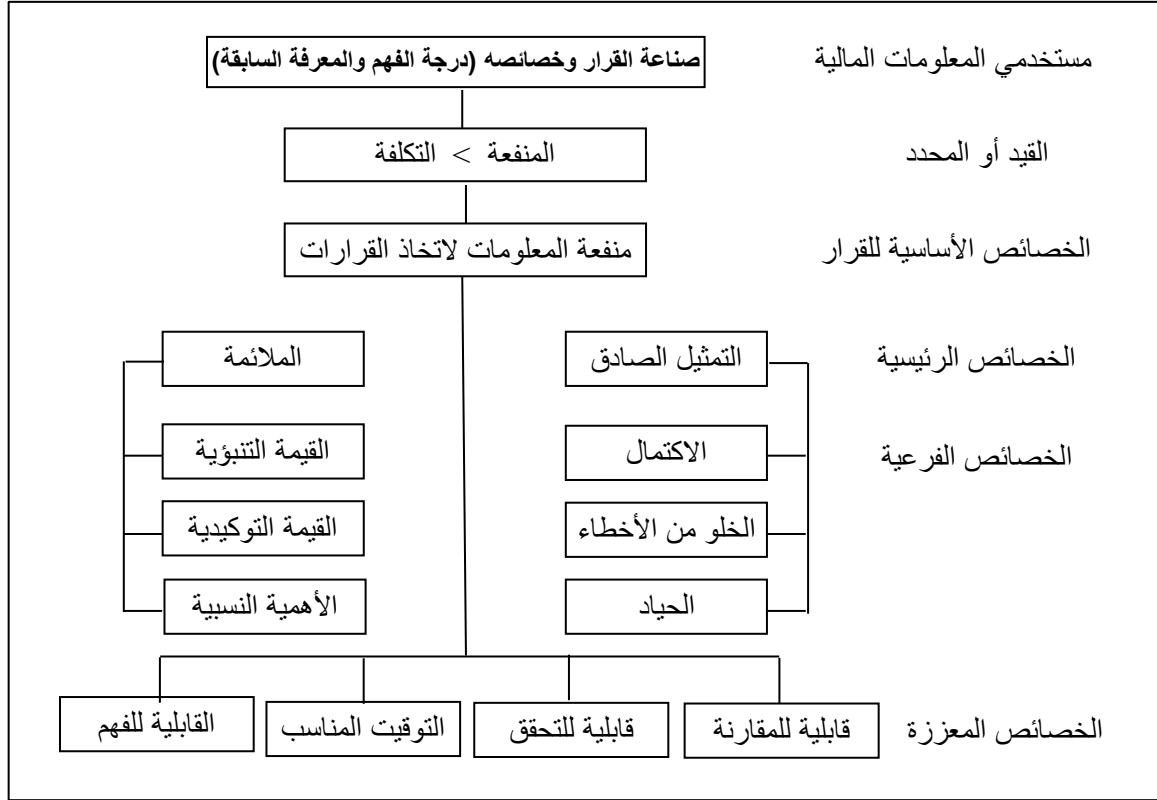
¹ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، عمان، 2016، ص11.

² مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، إطار مفاهيم التقرير المالي 2018، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ص23.

³ Robert Obert, Le Nouveau Cadre Conceptuel De L'iasb, Revue française de comptabilité, n°439, janvier 2011, Paris, p29.

الاعتماد على أسس عقلانية ومنطقية في عملية التقدير بعيدا عن المبالغة لكل من المنافع والتكاليف المتوقعة.¹ وفي الأخير يمكن تلخيص خصائص النوعية للمعلومة المالية في الشكل الآتي:

الشكل رقم (6.1): هرم خصائص النوعية للمعلومة المالية



Source: Kieso, Donald.E, Weygandt, and Warfield, Terry. D, **Intermediate Accounting**,

(16 ed) John Wiley and sons Inc, New York, USA, 2016, p 42.

في ضوء الشكل السابق يمكن توضيح أهم الاختلافات والتغييرات التي تضمنها الإطار الفكري المشترك عن الأطر الفردية لكل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) كما يلي:

- تم تقسيم الخصائص النوعية للمعلومات المالية إلى خاصيتين هي الملائمة والتمثيل الصادق، وأربعة داعمة هي القابلية للمقارنة، القابلية للفهم، القابلية للتحقق وأخيرا التوقيت المناسب؛
- تم استبدال مفهوم الموثوقية وإمكانية الاعتماد بالتمثيل الصادق، وهذا التعديل يبدو أكثر في الجوهري، ويأخذ مكانه في الإطار الأمريكي، لأن كلا الاطارين لم يحدد بشكل كافي مفهوم الموثوقية مما أدى إلى سوء فهم وارتباك وتضارب؛

¹ خالد جمال (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 56.

المطلب الثالث: حدود الاستفادة من القوائم المالية

بالرغم من أن القوائم المالية كمصدر من مصادر المعلومات التي يعتمد عليها متخذي القرارات الاقتصادية، إلا أنه يوجد اتفاق بين المحاسبين على أن القوائم المالية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها وسيلة من وسائل توصيل المعلومات لمتخذي القرارات الاقتصادية، وأن أهداف هذه القوائم لا تتأثر فقط بالعوامل البيئية التي تعد فيها ولكن تتأثر أيضا بنوع وصفات المعلومات المراد توصيلها من خلال القوائم المالية. لذلك فإن هناك حدود معينة للاستفادة من هذه القوائم ترجع أساسا إلى أن القوائم المالية يتم اعدادها في ضوء عدد من الفروض من بينها نجد:¹

1- ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد

يتم اعداد القوائم المالية وقياس عناصرها بما تساويه من عدد وحدات نقدية عند الحصول عليها، ويتم تجاهل كافة التغيرات التي تحدث للأسعار، وذلك تطبيقا لمبدأ التكلفة التاريخية حسب المعايير المحاسبية وهذا يخالف الواقع تماما، حيث تتغير وحدة النقد بمرور الوقت بسبب تغيرات الأسعار باستمرار. لذلك فإن مستخدم القوائم المالية يجب أن يكون على علم بوجود نوع من حالة عدم التأكد بسبب التغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد، وأن الفشل في تعديل القوائم المالية بتلك التغيرات يشكل حدود القوائم المالية، والتي بدورها لا تخدم المستثمرين أو مختلف الدائنين في تقديرهم للقدرة الائتمانية للمؤسسة. ولتقليل من آثار هذا الافتراض عمل المنظرون في مهنة المحاسبة وواضعو المعايير الدولية العديد من الاجراءات نجد منها:²

- تبني مفهوم القيم العادلة والتي بدورها تأخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار في تقييم الكثير من البنود، حيث يكاد لا يخلو معيار محاسبي من الإشارة إلى هذا المفهوم؛
- وضع معيار يعنى بتعديل بنود قائمة المركز المالي لتعكس التغيرات في الأسعار، رغم أنه تم إلغائه لكن لفت الانتباه على وجود مشكلة تتعلق بالتغيرات في الأسعار؛
- تبني معيار يتعلق بالتقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع، حيث وضعت قواعد وأساسا لكيفية الإبلاغ في ظل مستوى تضخم معين.

¹ حماد طارق عبد العال، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2005، ص 108.

² خالد جمال الجعرات، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ج1، ط1، عمان، 2017، ص233.

لذلك يجب على مستخدم القوائم المالي أن يكون على دراية بوجود نوع من عدم التأكد نتيجة التغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد، وأن عدم القدرة في إعداد القوائم المالية بناء عن تلك التغيرات يشكل حدود للقوائم المالية، والتي بدورها لا تساعد المستثمرين والدائنين الآخرين في تقديرهم القدرة الائتمانية للمؤسسة.

2- التقدير الشخصي لبعض العناصر

تعد وحدة القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية هي وحدة النقد التي يجري بها التعامل لذلك فإن القياس المحاسبي هو قياس مالي. ولتغطية الجوانب المختلفة للقياس المالي لا بد من الاعتماد على مجموعتين من الفروض الأولى تتعلق بالكميات والثانية بالأسعار، أي أن المقاييس المحاسبية هي مجرد تقديرات والتي تكون عادة تعتمد على التقدير الشخصي مما يجعلها عرضة للتغير من وقت لآخر.

لذلك تتطلب عملية قياس بعض العناصر إلى المزيد من التقدير والحكم الشخصي على أحداث المستقبل ونتائج الأحداث السابقة التي لم تكتمل بعد. وعلى الرغم من محاولات المحاسبين لتطبيق أقصى درجة ممكنة من الموضوعية، إلا أنهم يضطرون إلى اللجوء إلى التقدير الشخصي في بعض الأحيان لتحديد المقادير الهامة التي تؤثر على عناصر القوائم المالية مثل: العمر الإنتاجي للأصول الثابتة واهلاكها، المخصصات وغيرها.¹

3- تعدد طرق القياس والسياسات المحاسبية

يعتبر موضوع المفاضلة بين أسس القياس المختلفة من أقدم موضوعات الجدل في فكر المحاسبي، وذلك على اعتبار أن كل مدافع عن هذه الأسس المختلفة له حججه، ولعل هذا الاختلاف ينعكس على نوعية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية ومدى مصداقيتها خاصة في أوقات الأزمات.² لذلك قد تؤدي عملية المفاضلة بين هذه البدائل إلى أثار مختلفة على نتيجة الاعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية والمعلومات والقرارات التي تتخذ بمعرفة الأطراف المهتمة بالمؤسسة.

بمعنى آخر فإن استخدام عدة طرق قد يؤدي إلى إعادة توزيع الثروة والمخاطر بين الأطراف المختلفة بالمؤسسة بصورة مضللة، لذلك ليس من السهل التخلص من مشاكل القياس الناتجة عن تعدد أساليب القياس والتي أقرتها الهيئات المحاسبية،³ حيث يوجد أسلوب التكلفة التاريخية هو الأسلوب الذي يتمتع

¹ طارق عبد العال حماد، التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص72

² بوبكر رزيقات، شعباني مجيد، تعدد بدائل القياس المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة وأثرها على الأزمة العالمية (2007-2008)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 07، جامعة عبد الحفيظ بوضوف ميله، 2018، ص124.

³ حماد طارق عبد العال (2005)، مرجع سبق ذكره، ص110.

بالقبول العام عن باقي الأساليب، والذي بدوره له انتقادات حادة بسبب تبنيه فرضية ثبات الأسعار وصرف النظر عن أي تقلبات في الأسعار وظروف عدم التأكد.

4- عدم الإفصاح عن بعض المعلومات

يمكن أن تعجز القوائم المالية عن الإفصاح بعض المعلومات المهمة وازدهارها في صورة كمية، خاصة إذا كانت تتأثر بعوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها. لذلك نجد أن النظام المحاسبي لا يمكن أن يسجل جميع مظاهر النشاط في المؤسسة، والتي يمكن أن تمثل عوامل هامة في نجاح أي مؤسسة، وتمثل الموارد البشرية والشهرة المولدة داخليا من عناصر الأصول ورغم ذلك لا نجدها تظهر في الميزانية، حيث تتحدد القوائم المالية بتلك العناصر التي يمكن قياسها بموضوعية بما تتناسب مع متطلبات الاعتراف وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لذلك يجب أن ينظر إلى القوائم المالية في هذا الإطار على أنها تمثل جزءا من العوامل المؤثرة على نشاط المؤسسة.¹

أما الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فقد بين حدود الاستفادة من القوائم المالية وذلك بالتركيز على حاجيات حملة الأسهم كأهم مستخدمين لمعلومات القوائم المالية، والذي يمثلون الفئة الرئيسية التي يجب الاعتماد على قراراتهم كأساس لتقييم مدى منفعة معلومات التقارير المالية. ويمكن تلخيص هذه الانتقادات فيما يلي:

- لا تستطيع القوائم المالية ذات الغرض العام أن تقدم جميع المعلومات التي يحتاجها المستثمرون والمقرضون الحاليون والمحتملون وغيرهم من الدائنين. لذا يجب على هؤلاء المستخدمين أن يبحثوا في معلومات ذات صلة من مصادر أخرى، خاصة المعلومات الخاصة بالظروف والتوقعات الاقتصادية.
- إن القوائم المالية ذات الغرض العام غير مصممة لإظهار قيمة المنشأة المعدة للتقارير، لكنها تقدم معلومات لمساعدة المستثمرين وغيرهم من الدائنين على تقدير قيمة المؤسسة المعدة للتقارير.
- إن لدى مختلف المستخدمين الرئيسيين احتياجات مختلفة، وربما متضاربة، من المعلومات والرغبات. وسعي إلى توفير مجموعة المعلومات التي ستلبي احتياجات أكبر عدد ممكن من المستخدمين الرئيسيين لا يمنع المؤسسة المعدة للتقارير من تضمين معلومات إضافية تعتبر مفيدة جداً لمجموعة فرعية محددة من المستخدمين الرئيسيين..

¹ المرجع نفسه، ص 110.

خلاصة الفصل الأول

تم التطرق في الفصل الأول إلى إعداد وعرض القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS والتي تعتبر من أهم مصادر إعداد القوانين والتشريعات لتنظيم المحاسبة، حيث في البداية تم التركيز على المفاهيم الخاصة بالقوائم المالية وأسس العرض وكذا الجوانب المتعلقة بها، ثم دراسة خصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة، ثم توضيح أهداف القوائم المالية ومحدداتها، وتحديد مختلف المستخدمين وحجاتهم من المعلومات.

ومن خلال دراسة هذا الفصل تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في:

- تعد القوائم المالية الوسيلة الرئيسية لاتصال المؤسسة والابلاغ المالي بأصحاب المصلحة ومختلف المستخدمين؛
- توفر القوائم المالية معلومات ملائمة لتلبية حاجات مختلف المستخدمين حول المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية؛
- الهدف الأساسي للقوائم المالية توفير معلومات ملائمة وذات مصداقية ومن أجل تحقيق ذلك لابد أن تتوفر على مجموعة من الخصائص المتفق عليها؛
- تضمنت المعايير المحاسبية عدة أساليب لعرض وإعداد القوائم المالية، حيث يعتبر القيد الحاكم في اختيار الأسلوب هو حسب الحاجة للمعلومات وفئة المستخدمين المستهدفة؛
- توفر كل قائمة منفردة مجموعة من المعلومات، وتشكل في مجملها نظام متكامل من المعلومات لتمكين المستثمرين من اتخاذ القرارات الاقتصادية؛
- تساعد الملاحق في فهم أكثر للقوائم المالية وتفسح عن المعلومات الكمية والكيفية التي يصعب ادراجها في صلب القوائم المالية الرئيسية.

الفصل الثاني

الإفصاح المحاسبي في القوائم

المالية

تمهيد

ارتبط الإفصاح المحاسبي مع ظهور شركات المساهمة في الحياة الاقتصادية ومع إلزام الشركات بإصدار القوائم والتقارير الخاصة بها بشكل دوري ومنتظم، حتى تتمكن الأطراف ذات العلاقة من الاطلاع على المعلومات، التي على ضوءها ستقوم هذه الأطراف باتخاذ قراراتها الاقتصادية المختلفة.

كما تزايدت أهميته بسبب وجود عدم تماثل في المعلومات سواء بين الإدارة والمستثمرين أو بين المستثمرين وبعضهم، مما يستوجب معه تحقيق شفافية أكبر في التقرير المالي، وتعتبر الأطراف ذوى العلاقة من المجالات الهامة التي تعتمد في جزء كبير منها على بعض المعلومات الهامة التي قد تكون متاحة للإدارة أو بعض المستثمرين فقط قبل توقيت الإعلان عنها للمتعاملين الآخرين في السوق، بالإضافة إلى ضرورة توفير الإفصاحات الكافية بشأن تلك المعاملات للمتعاملين في السوق بما يخفض عدم تماثل المعلومات في السوق ويساعد في ترشيد قرارات المستثمرين.

اختلفت وجهات نظر الباحثين والمهنيين حول مفهوم الإفصاح خاصة فيما يتعلق بمحتوى الإفصاح و مستواه، فمنهم من لا يحصر نطاق مشكلة الإفصاح في مجرد درجة تفصيل القوائم المالية المنشورة أو في أساليب تبويب و عرض المعلومات في هذه القوائم، و إنما يتعدى هذا النطاق ليجعل منه عنصر دقة و مصداقية للأرقام المعروضة في هذه القوائم هو أساس مشكلة الإفصاح، في حين أن آخرين يرون أن مشكلة الإفصاح تنحصر فقط في نطاق عرض المعلومات في القوائم المالية المنشورة ومجرد كمية المعلومات المعروضة فيها و من ثم الشكل الذي يتم فيه عرض هذه المعلومات، أما مسألة صحة و مصداقية الأرقام المعروضة في تلك القوائم فهي مسألة أخرى تتعدى من وجهة نظرهم حدود مشكلة الإفصاح لتدخل في نطاق مشكلة القياس المحاسبي، و فيما يلي سيتم التطرق إلى عدد من التعاريف حول مفهوم الإفصاح و أهميته، و تاريخ نشوئه، و أنواع الإفصاح، و العوامل المؤثرة على الإفصاح، ومتطلبات الإفصاح ومجالات تطوره، و التوسع في الإفصاح وأثره في تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات.

المبحث الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

تعتبر أية مناقشة أو بحث لطبيعة الإفصاح المحاسبي ومفهومه لا بد أن تتم في إطار أغراض النظام المحاسبي، والتي تتمحور حول هدف أساسي هو توفير المعلومات المحاسبية الملائمة للأطراف التي تستخدم هذه المعلومات، والتي تساعدهم في اتخاذ قرارات اقتصادية تتعلق بالمنشأة التي أصدرتها، والتي تدعم هؤلاء المستخدمين ببعض المؤشرات المالية التي تمكنهم من التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسية لتلك المؤسسة، كقوتها الإيرادية ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل.

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي، أهميته، وشروطه

يعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة الأساسية للاتصال بمختلف أصحاب المصلحة، وذلك من خلال القوائم المالية النهائية ومختلف المعلومات الإضافية من أجل دعمهم في عملية اتخاذ القرار خاصة المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل، ولهذا أصبح الإفصاح المحاسبي من المواضيع الهامة والتي أثّرت فيها الكثير من النقاشات بين مستخدمي القوائم المالية ومعديها والإداريين، فالإفصاح يعمل على توفير المعلومات التي تساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة.

1- الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح المحاسبي

ارتبطت الحاجة إلى الإفصاح المحاسبي وزيادة الاهتمام به بالتحول التاريخي الذي حدث لوظيفة المحاسبة بداية الستينيات، وذلك عندما تحولت عما يطلق عليه الباحثون مدخل الملكية إلى مدخل المستخدمين، فبداية هذه الحقبة التاريخية تحولت وظيفة المحاسبة الرئيسية من أداة للمسك المحاسبي غايته الأساسية حماية مصالح الملاك إلى التركيز على دورها الجديد كأداة لتوصيل المعلومات غايته الأساسية توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات.¹

ومن جهة أخرى كان لتزايد الدور الاقتصادي للأسواق المالية العالمية أثر بارز على المحاسبة، إذ فرضت على المحاسبين ومختلف الباحثين أن يولوا اهتماما خاصا للنظريات والمفاهيم التي تحكم مقومات وآليات هذه الأسواق مثل نظرية المحفظة وفرضية السوق المالي الكفاء، هذا ما أكد أهمية الإفصاح عن المعلومات في مختلف التقارير المنشورة بعد أن أصبحت هذه التقارير مصدرا رئيسيا لمختلف المتعاملين في الأسواق المالية.

¹ علي عبد الصمد عمر، حوكمة المؤسسات بين المحاسبة المالية والتدقيق المحاسبي، دار هومه للنشر والتوزيع، 2017، الجزائر، ص175.

وفي هذا الصدد شهد عام 1974م حدثاً هاماً وكان له أثر جوهري على شكل الإفصاح عن المعلومات في التقارير المنشورة. حيث صدر في الـ 30 من نوفمبر 1974م. الأمريكية تشريع ألزمت فيه البنوك التجارية بالخضوع من حيث شروط وقواعد الإفصاح إلى ما تم إصداره بهذا الخصوص من طرف لجنة هيئة البورصة (SEC)، وذلك فيما يخص الإفصاح عن المعلومات في شركات المساهمة المدرجة في البورصة، وقت ترتب على ذلك انعطاف هام في تطور الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية للبنوك الأمريكية، وتجلت مظاهر هذا الحدث في سمتين رئيسيتين:¹

- اتساق نطاق الإفصاح ليشمل معلومات كانت البنوك تتحفظ على نشرها؛
- تحول أهداف الإفصاح من التركيز على حماية مصالح المودعين إلى حماية مصالح الفئات الأخرى مثل المستثمرين الحاليين والمستقبليين والمقرضين والدائنين الآخرين.

1- مفهوم الإفصاح المحاسبي

يوجد الكثير من التعريفات عن ماهية الإفصاح وأهميته فمنها من يتناول الإفصاح في القوائم المالية على أنه عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين، ومن الدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته وإن كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها لا تتوقف على مدى خبرة القارئ ولكن على المعايير المرغوبة للإفصاح.

إذ يمكن النظر إلى الإفصاح المحاسبي وعلاقته بنظرية الاتصال في المحاسبة من حيث كونها إجراء يتم من خلاله اتصال المؤسسة بمختلف المستفيدين، حيث تظهر النتائج النهائية للإفصاح المحاسبي في شكل قائمة المركز المالي، قائمة الدخل والتقارير الملحقية.² وفي هذا الصدد اقترحت جمعية المحاسبين الأمريكيين (AAA) خمسة خطوط عريضة للاسترشاد بها في عملية توصيل المعلومات المحاسبية إلى المستفيدين منها، من بينها الإفصاح عن عمليات المشروع وأوجه نشاطه عند إعداد التقارير المالية بأسلوب يفيد متخذي القرارات وتساعد على تقييم نشاطه.³

¹ AILWAN, Bader M., and all, The efficiency of disclosure in the financial reports in companies in the presence of international accounting standards and its effect on achieving profits, success, and being unique. International Journal of Humanities and Social Science, 2013, vol. 3, no 17, pp : 174-175.

² علي عبد الصمد عمر، مرجع سبق ذكره، ص 178.

³ وعد هادي عبد الحسني وآخرون، مدخل معاصر للنظرية المحاسبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2020، عمان، ص ص: 372-373.

ومن حيث علاقة الإفصاح بالتدقيق أشارت لجنة ممارسات التدقيق الدولي (IAPC)¹ إلى أن الإفصاح هو عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة ويتعلق بشكل وتنظيم وتصنيف المعلومات الواردة بالقوائم المالية ومعاني المصطلحات الواردة بها، ولقد حدد دستور مهنة التدقيق الصادر عن معهد المحاسبين الأمريكيين مسؤولية كل عضو من أعضاء المهنة إذا فشل في الإفصاح عن المعلومات الواجب نشرها للمستفيدين أو عدم كفايتها لهم.²

وهذا ما أشارت إليه جمعية المحاسبين الأمريكيين (AAA) أيضاً وذلك بضرورة التزام المراجعين بالقواعد والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وكذلك توصيات وآراء لجنة معايير المحاسبة المالية (FASB) ولجنة المبادئ المحاسبية (APB)،³ وعدم إبداء أي رأي يتعارض مع هذه القواعد والتوصيات إلا إذا كانت هناك ضرورة تستدعي ذلك. رغم ذلك هناك خلاف في الرأي حول درجة الإفصاح عن المعلومات المهمة في القوائم المالية خوفاً من حصول المنافسين أو اكتشاف المحللين الماليين لبعض المزايا لصالح المستثمرين.⁴

كما أن هناك من يربط بين درجة الإفصاح وتخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفيدين من خلال نشر كل معلومات اقتصادية لها علاقة بالمشروع سواء كانت معلومات كمية أو معلومات أخرى تساعد المستثمر على اتخاذ قراره وتخفيض من حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية المستقبلية.⁵ حيث ينظر للإفصاح المحاسبي في هذا التعريف من زاوية سوق رأس المال إذ أن عرض المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية يساهم بفعالية في التشغيل الأمثل لأسواق رأس المال.

ومن ناحية شمول التقارير المالية، عرف الإفصاح المحاسبي على أنه عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية، في القوائم المالية أو الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة.⁶

¹ تعتبر لجنة ممارسة التدقيق الدولي (IAPC) أحد لجان الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) وقد أعطيت هذه اللجنة صالحيّة إصدار مسودات معايير التدقيق والخدمات التابعة بالنيابة عن الاتحاد.

² سيروان كريم عيسى، قيان سليمان حمه سعيد، دور مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على كفاءة سوق أوراق المالية من وجهة نظر مراقبي الحسابات في إقليم كردستان، المجلد 3، العدد 2، مجلة جامعة التنمية البشرية، 2018، ص 316.

³ خالد الخطيب، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد 02، 2002، دمشق، ص 153.

⁴ وعد هادي عبد الحساني وآخرون، مرجع سابق، ص ص: 373-374.

⁵ سيروان كريم عيسى، قيان سليمان حمه سعيد، مرجع سابق، ص 153.

⁶ محمد مبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للطباعة والنشر، مصر، 2005، ص 578.

وفي ضوء النقاط السابقة يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي على أنه عرض وإظهار المعلومات المالية وغير مالية اللازمة للمستخدمين وأصحاب المصالح بشكل كافٍ وملائم من خلال التقارير المالية والإيضاحات المتممة سواء على مستوى المؤسسة أو القطاعات المكونة لها، وذلك في الوقت المناسب لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الرشيدة وتقييم أداء المؤسسات وقطاعاتها المختلفة مما يدعم الثقة بين المتعاملين. كما يمكن استنتاج النقاط الآتية:

- أن الإفصاح المحاسبي يظهر المعلومات المالية وغير المالية بصورة كافية وملائمة.
- أن الإفصاح المحاسبي يتم من خلال القوائم المالية والتقارير المالية والإيضاحات المتممة.
- أن الإفصاح المحاسبي يعمل على خدمة المستثمرين وأصحاب المصالح ومستخدمي التقارير المالية الداخليين والخارجيين، الحاليين والمرقبين.
- أن الإفصاح المحاسبي يزيد من القدرة على التنبؤ بالأحداث المستقبلية ويساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة في الوقت المناسب.

2- أهمية الإفصاح المحاسبي

تعد أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد القوائم المالية إلى كونه أحد الأسس الرئيسية التي تركز عليها المبادئ المحاسبية في إطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية، أما حسب رأي مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) هناك أربعة مبادئ محاسبية تتطوي ضمن الفروض المحاسبية. وتدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية، وغيرها من المعلومات الهامة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية، لما له من أثر مباشر في عملية اتخاذ القرارات بالنسبة لهذه الأطراف في قراراتهم المالية.

وتكمن أهمية الإفصاح المحاسبي إلى توفير معلومات مالية على درجة عالية من الدقة لأصحاب المصالح ومساعدتهم في اتخاذ القرارات، كما ترجع هذه الأهمية للإفصاح المحاسبي في النقاط الآتية:¹

- مساعدة المساهمين على بيان مدى نجاح الإدارة في تنمية حقوق المساهمين؛
- الاعتماد على تلك المعلومات في رسم الخطط والبرامج للوصول إلى الأهداف المنشودة للمؤسسة؛

¹ أحمد حابية، العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة لأراء المحاسبين في الجزائر العاصمة)، مجلة المذبر، المجلد 07، العدد 02، 2020، الجزائر، ص ص: 42-43.

- تقديم المعلومات ذات الأثر المالي للجهات المختلفة، مع ضمان شفافيتها؛
 - امداد المستخدمين بالمعلومات للتنبؤ والمقارنة وتقييم قدرة المؤسسة على تحقيق الدخل؛
 - خدمة المستخدمين الذين لهم قدرة محدودة أو سلطة ضيقة في الحصول على المعلومات، والذين يعتمدون على القوائم المالية أساسا كمصدر أساسي للمعلومات حول الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة.
- كما يمكن أن تختلف أهمية الإفصاح المحاسبي حسب مستخدمي المعلومات، فالنسبة للمستثمرين تتجلى أهميته في تحفيز اهتماماته بالأوراق المالية انطلاقا من المعلومات المنشورة من خلال التقارير المالية التي تعدها إدارة المؤسسة، مما يساعده في بناء توقعات واقعية عن الأوراق المالية، أما بالنسبة للمؤسسات جاء هذا الاهتمام كنتيجة تلقائية، خاصة فيما يتعلق بالمسؤولية المحدودة للمساهمين، فالإفصاح يسمح بخلق جو استثماري خال من أساليب الاحتيال وتضارب المصالح بين المديرين والمستثمرين،¹ وتخفيض درجة التماثل في المعلومات بين مختلف المستخدمين، وتفعيل نظام المساءلة ما ينعكس على الأداء المالي والإداري للمؤسسة.

المطلب الثاني: مستويات الإفصاح المحاسبي

يعتمد مقدار المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها ليس فقط على خبرة القارئ ولكن يعتمد أيضا على مستوى الإفصاح المطلوب، هناك مستويات مختلفة للإفصاح يجب على المؤسسة اختيار المستوى المناسب الذي يمكنها من خلاله التواصل مع مستخدمي القوائم المالية، حيث يمكن تمييز مدخليين رئيسيين في تحديد مستويات الإفصاح المحاسبي.

2-1- المدخل الأول: الإفصاح حسب مداه

يتم التركيز فيه على مدى ونطاق الإفصاح، وينقسم إلى ثلاثة مستويات هي:

2-1-1- الإفصاح التام أو الكامل

يتعلق هذا المستوى من الإفصاح بمدى شمولية القوائم المالية وتغطيتها لكافة المعلومات ذات التأثير الملموس على قرارات مستخدم تلك المعلومات.² ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق

¹ رقايقية فاطمة الزهراء، مساهمة دقة القياس والإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 01، 2018، ص 6.

² حنان رضوان حلوه (2003)، مرجع سبق ذكره، ص 473.

حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي القوائم المالية.¹

ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن الإفصاح الكامل ليس بالضرورة أن يقوم على عرض كافة الأحداث والتفاصيل التي مرت بها المنشأة خلال الفترة وذلك لأكثر من سبب منها:²

- تكلفة إنتاج المعلومات المحاسبية، أي أن تكلفة إنتاج المعلومات وتوصيلها مرتفعة، وإن القيام بالإفصاح عن كافة التفاصيل من سيؤدي إلى زيادة التكلفة، وبما أن المعلومات المحاسبية سلعة اقتصادية فيجب أن تكون تكلفتها أقل من منافعها المتوقعة.

- قدرة مستخدمي القوائم المالية على الاستيعاب، أي أن كثرة التفاصيل غير المهمة تخفض القدرة على الاستيعاب، وهذا ما يبعد مستخدمي القوائم المالية عن إدراك العلاقات والنتائج الجوهرية المرتبطة بذلك الكم من المعلومات، الأمر الذي قد يفقد المعلومات المحاسبية الغرض التي تعد لأجله.

أي أن الإفصاح الشامل لا يعني بالضرورة الإفصاح عن كل شيء بقدر ما يجب أن يوفر وضوحاً وموضوعية في المعلومات المفصّل عنها مما يساعد المستخدم على فهم وتفسير محتوى القوائم والتقارير المالية. كما يمكن توضيح مفهوم الإفصاح الكامل من خلال الشكل التوضيحي الآتي:

الشكل رقم (1.2): مفهوم الإفصاح الكامل

العرض والإفصاح الكامل في التقارير المالية

مبادئ الإفصاح الكامل	قضايا الإفصاح	تقارير المراجعين والإدارة	قضايا الإبلاغ الحالية
- الزيادة في متطلبات التقرير - الإفصاح التفاضلي - ملاحظات في القوائم المالية	- الإفصاح عن المعاملات والأحداث الخاصة - الأحداث اللاحقة لتاريخ التقارير - الإبلاغ عن التكتلات والشركات المتعددة - التقارير المرحلية	- تقارير المراجعين - تقارير الإدارة	- الإبلاغ عن التنبؤات والتوقعات المالية - التقارير المالية عبر الإنترنت - الإبلاغ المالي المضلل

المصدر: Intermediate accounting ifrs: Kieso, Donald E., Jerry J. Weygandt, and Terry D. Warfield.

4th ed. Wiley 2020, P2192.

¹ لطيف زيود وآخرون، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، المجلد 29، العدد 1، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، 2007، ص 186.

² علاء عنقه، الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية ودوره في الرقابة عليها، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة حلب، سوريا، 2011، ص 4.

2-1-2- الإفصاح الكافي

يشير الإفصاح الكافي إلى الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية، أي أن القوائم المالية يجب أن تتضمن معلومات كافية تجعلها مفيدة وغير مضللة، كما يجب أن يوفر الإفصاح الكافي المعلومات الملائمة والتي تساعد مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ ببعض المتغيرات الأساسية للشركة مصدرة القوائم المالية، ومن الأمور الهامة التي يجب ملاحظتها لدى مناقشة الإفصاح الكافي هي وجود مستويين من الإفصاح:¹

- المستوى المثالي للإفصاح، حيث يبقى هذا المستوى من الإفصاح هدفا صعب المنال وذلك بسبب عدم إمكانية الإلمام الكامل بطبيعة النماذج المختلفة للقرارات التي تعد المعلومات المحاسبية مدخلات لها.
- المستوى المتاح أو الممكن، وغالبا ما يربط هذا المستوى بالإفصاح الكافي، نظرا لعدم إمكانية تحقيق المستوى المثالي للإفصاح واقعا.

2-1-3- الإفصاح العادل

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المستخدمة للقوائم المالية، إذ يتوجب إخراج هذه الأخيرة بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.² ويتطلب الإفصاح العادل في هذه الحالة ما يلي:

- اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وفقا للفقرة رقم 20 من هذا المعيار.
- تقديم المعلومات بما في ذلك السياسات المحاسبية بطريقة تكفل توفير المعلومات المناسبة ذات الثقة التي يسهل فهمها، وأن تكون قابلة للمقارنة.
- تقديم افصاح إضافي في حالة ما إذا كانت متطلبات معايير المحاسبة الدولية غير كافية ليتمكن مستخدمو القوائم المالية من فهم أحداث أو عمليات معينة لها تأثير على كل من المركز المالي والأداء المالية للمؤسسة.

¹ علاء عنقه، مرجع سبق ذكره، ص 5.

² لطيف زيود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 186.

وهنا يمكن القول أن ليس ثمة تعارض جوهري بين المفاهيم الثلاثة السابقة الخاصة بنطاق الإفصاح، فالإفصاح الكافي لابد أن يكون شاملاً وعادلاً، وبشكل عام تختلف وجهات النظر حول حجم ومدى المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية المنشورة، وينبع هذا الاختلاف من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة والذي ينجم عن الاختلاف في أهداف هذه الأطراف من استخدام هذه القوائم، وعلى ذلك يصعب الوصول لمفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق مصالح واحتياجات كل طرف من هذه الأطراف.

2-2- المدخل الثاني: الإفصاح حسب الاتجاه ودرجة الالتزام

في هذا المدخل يتم التركيز على نوعية الإفصاح، حيث يقسم إلى:

2-2-1- الإفصاح الوقائي

يقوم هذا النوع على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي (المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات، لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية. فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.¹

ولذلك يعتمد ذلك المفهوم على تبسيط لمعلومات المالية إلى الحد الذي يجعلها مفهومة لدى المستثمر محدود المعرفة والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد ومراعاة المقدرة المحدودة للمستثمر عند تحديد مقدار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها. أما في الواقع العملي وبعيدا عن التحيز لا بد من الإفصاح عن كافة المعلومات بشكل موضوعي من خلال القوائم الأساسية ودون تبني وجهة نظر معينة.

2-2-2- الإفصاح التثقيفي (الإعلامي)

أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الاتفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض

¹ لطيف زيود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 187.

الفئات على حساب أخرى.¹ ويهدف هذا الإفصاح إلى تقديم معلومات مفيدة لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويقوم ذلك النوع على عديد من الاعتبارات هي:²

- عدم اقتصار هدف المعلومات المالية على مفهوم الرقابة التقليدية، أي إخلاء مسؤولية الإدارة وامتداده لهدف تقديم معلومات ملائمة ومفيدة لاتخاذ قرارات الاستثمار.

- إمكانية استعانة المستثمر الفردي ذو القدرة المحدودة على تفسير المعلومات المالية بالخدمات الاستثمارية للمحللين الماليين الذين يكون لديهم الوعي بأسس المعلومات المالية واستخدامها.

- من الأهمية بما كان توجيه المعلومات المفصّل عنها في القوائم المالية نحو مساعدة المستثمرين على تقدير المتغيرات التي تعتمد على قياس درجة المخاطر النسبية وفي ضوء علاقة العائد من الاستثمار مقارنة بالعائد على الاستثمار في السوق المالية ككل.

ومنه يرتبط مفهوم الإفصاح التتقيفي بالأسواق المالية التي تعكس أثر المعلومات بسرعة وبعدالة لأغراض أسعار الاستثمارات ذات الكفاءة، ومن هناك يتوجه هذا الإفصاح نحو توفير المعلومات التي تمكن السوق من التوصل للأسعار المتوازنة التي تحقق عدالة توزيع العوائد ودرجات المخاطر، مما يمكن الحد من مساوئ استخدام المعلومات الخاصة لتحقيق مكاسب لبعض المتعاملين على حساب الفئات الأخرى التي قد لا تتوافر لديهم تلك المعلومات.

2-2-3- الإفصاح الاختياري والإجباري

يقوم الإفصاح المحاسبي الإجباري أو الإلزامي نتيجة تعرض المؤسسة لضغوط من أطراف خارجية، وذلك بالمطالبة بالإفصاح عن معلومات تتجاوز المعلومات التي تتطلبها المعايير والقوانين، أما الإفصاح الاختياري أو الطوعي يعرف بكمية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية ومختلف التقارير الملحقة والمحددة من قبل الهيئات المهنية المختلفة وبموجب المعايير الدولية والمحلية لكل بلد.³ والجدول الآتي يوضح المزايا والعيوب بين الإفصاح الإجباري والإفصاح الاختياري:⁴

¹ قرادي عبد القادر، بوزيان إبراهيم، الإفصاح المحاسبي في النظام المحاسبي المالي وبورصة الجزائر، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، 2018، ص: 3-4.

² أمين أحمد لطفي (2007)، مرجع سبق ذكره، ص: 33-35.

³ علي عبد الصمد عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 183.

⁴ عادل رزق، إدارة الأزمات المالية العالمية-منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2010، ص: 97-98.

الجدول رقم (1.2): مزايا وعيوب الإفصاح الإجمالي والاختياري

البيان	الإفصاح الإجمالي	الإفصاح الاختياري
المزايا	- ضروري لتحقيق التوزيع الأمثل للموارد المتاحة وكذلك العدالة في توزيع العائد بين الأطراف المختلفة. - تحقيق الثقة في سوق الأوراق المالية مما يشجع المستثمرين على توجيه مدخراتهم لغرض الاستثمارات المتعددة. - تقنين الإفصاح ضروري من خلال المعايير لأن ذلك يمثل الحد الأدنى للإفصاح الكافي.	- ضروري نظرا للآثار الاقتصادية الضارة للإفصاح الإجمالي حيث إنه يؤثر على القدرة التنافسية للمؤسسات. - المديرين يكون لديهم الحافز للإفصاح الاختياري الناتج من المصلحة الذاتية نظرا لفصل الملكية عن الإدارة حتى يكون ذلك دليلا على نجاح الإدارة والمستثمرين.
العيوب	- ارتفاع تكلفته المباشرة وغير المباشرة، فالتكلفة المباشرة هي تكلفة جمع المعلومات ونشرها للأطراف المختلفة. - التكلفة غير المباشرة فهي تتمثل في الآثار الضارة على الاقتصاد من خلال التأثير على القدرة التنافسية للمؤسسات التي تقوم بالإفصاح.	- ضرورة وجود الحوافز والمحفزات التي تشجع وتحفز الإدارة على الإفصاح الاختياري. - الإفصاح الاختياري له أثر سلبي يتمثل في عدم إمكانية توزيع أمثل للموارد المتاحة.

المصدر: عادل رزق، إدارة الالتزامات المالية العالمية، مجموعة النيل العربية، 2010، القاهرة، ص ص: 97-98.

2-4- الإفصاح التفاضلي

يكون هذا النوع من الإفصاحات موجهة لفئة معينة من المستخدمين، وذلك بالتركيز على عناصر ضمن القوائم المالية دون أخرى، كالتركيز على نسبة ربحية السهم وكفاءة الأداء في حالة كان الإفصاح موجه إلى المستثمرين الحاليين والمستقبليين، وعلى درجة السيولة إذا كان الإفصاح موجه للمقرضين ومختلف الدائنين الآخرين،¹ أي أن هذا النوع من الإفصاح يكون حسب طلب الجهة المستفيدة إلى معلومات إضافية عن نشاطات المؤسسة.

¹ علي عبد الصمد عمر، مرجع سبق ذكره، 183.

المطلب الثالث: مقومات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ومجالات تطوره

أولت مختلف الهيئات المحاسبية عناية كبيرة لمقومات الإفصاح المحاسبي وسبل تطويره لخدمة المستخدمين من خلال وضع العديد من المعايير المحاسبية والإجراءات التنظيمية لعملية الإفصاح، وهذا نظرا لعدم مراعاة الكثير من الوحدات الاقتصادية للمقومات الأساسية لإعداد وعرض القوائم المالية، ما يؤدي إلى تقليل الاعتماد على المعلومات المحاسبية، ومن ثم عدم الاستفادة منها في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، لذلك يركز الإفصاح المحاسبي المناسب على عدّة مقومات في سبيل تحقيقه لأهدافه.

1- المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يقوم الإفصاح المحاسبي على مجموعة من المقومات من أجل ان يحقق الأهداف المراد وصول إليها من خلال الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، وذلك نظرا لتعدد الأطراف المستهدفة واختلاف حاجاتهم من المعلومات، بالإضافة إلى الزاوية التي ينظر من خلالها كل طرف نحو المشكلة المراد حلها، لذلك يركز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية الآتية:

- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية؛
- تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية؛
- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها؛
- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية؛
- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

1-1- المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية

تتعدد الجهات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، لأن درجة أهمية المعلومة تختلف من مستخدم لآخر، لذلك لا بد من تحديد المستخدم المستهدف وذلك لاختبار الخواص واجب توافرها في تلك المعلومات من وجهة نظر الجهة وذلك سواء من حيث المحتوى شكلا أو صورة العرض، لتلائم ما تملكه الجهة المستخدمة من إمكانيات وخبرات لتفسير المعلومات المقدمة.

ولكن رغم اتفاق معظم الباحثين على مبدأ المستخدم المستهدف كقاعدة أساسية لتحديد أبعاد الإفصاح المناسب في التقارير المالية، فإنهم يختلفون بشأن تحديد هوية هذا المستخدم، فمنهم من يرى بأن المستثمر العادي المهارة المحدودة هو من يجب اعتباره المستخدم لتلك البيانات، بينما هناك من يرى عكس ذلك ويرشحون المحلل المالي بما لديه من تأهيل وخبرة مهنية ويكون أكثر قدرة على الفهم وتفسير تلك المعلومات، ويوجد من يعتمد رأيا وسطيا ويعتمد على مفهوم القارئ المعياري¹ للقوائم المالية أساسا لتحديد المستخدم المستهدف.

أما المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) أخذ منحى أكثر شمولية في تحديد هوية المستخدم المستهدف، بحيث لا يبقى محصورا بفئة واحدة معينة فقط من الفئات المستخدمة للتقارير المالية، بل يتعدى ذلك ليشمل مجموعة الفئات الرئيسية المستخدمة لهذه التقارير. وقد بنى موقفه على مفهوم التقرير المالي متعدد الأغراض بحيث يجب تصميم تلك القوائم من حيث الشكل والمحتوى يلبي جميع احتياجات المستخدمين المحتملين، ولكن مع التركيز بشكل رئيسي على احتياجات الملاك الحاليين والمحتملين والدائنين.²

وبناء على ما تقدم فقد استقر الرأي النهائي على جعل المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية ممثلا في مجموعة الفئات التي يحتمل استخدامها للتقارير المالية ولكن مع التركيز أكبر على احتياجات ثلاث فئات رئيسية منها وفق ترتيب للأولويات والفئات المقصودة هنا: الملاك الحاليون، الملاك المستقبليون، والدائنون. لذا يعتبر تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية ركنا أساسيا من أركان تحديد إطار الإفصاح المحاسبي.

1-2- الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية

بعد تحديد المستخدم المستهدف للتقارير المالية يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملائمة، إذ لابد قبل تحديد درجة ملائمة معلومة معينة من أن يحدد الغرض الذي تستخدم فيه. إذ إن معلومة ملائمة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض آخر أو مستخدم آخر.

¹ القارئ المعياري: هو يحتل من حيث مهاراته في تفسير القوائم المالية مكانا وسطيا بين المستخدم الماهر والغير ماهر للمعلومات المحاسبية.

² محمد مطر، موسى سويطري، مرجع سبق ذكره، ص: 338-339.

فقد عبرت الجمعية الأمريكية للمحاسبين (AAA) وجهة نظرها حيال ذلك واعتبرت أن الأهمية النسبية تعد بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، أما معيار الملائمة يعتبر المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح. لذا تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة اعداد المعلومات والافصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من جهة أخرى.

1-3- طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها

بعد تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية، كذلك الغرض الذي ستستخدم فيه، تأتي خطوة تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية التقليدية، وهي: المركز المالي، قائمة الدخل، الأرباح المحتجزة، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، هذا إضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعتبر ضرورية، لكن لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من تلك القوائم.

لكن القوائم المالية تعد في واقع الأمر بموجب مجموعة من الافتراضات والمبادئ المتعارف عليها، لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات على كل من نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم، هذا ولقد تم ترجيح كافة خاصية الملاءمة على حساب الخواص الأخرى للمعلومات المحاسبية إلى توسيع نطاق الإفصاح المرغوب في القوائم المالية المنشورة. إلا أن التوسع في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية يستوجب مراعاة الاعتبارات الآتية:

- تتطلب بعض الجوانب الجديدة للإفصاح المطلوب توفيره من المحاسبين مهارات وخبرات متخصصة جداً مازالت محدود جداً لديهم، كإفصاح عن المعلومات المحاسبية الاجتماعية، المحاسبة البيئية. حيث لازال الكثير منهم لا يستطيع توفير متطلباته سواء من حيث القياس أو مهارات العرض وطرق الإفصاح.
- قد يؤدي التوسع في حدود الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الى نتائج عكسية، من خلال إرباك المستخدمين نتيجة كثرة المعلومات المفصّل عنها، وبالتالي تخفيض في نوعية القرار.

لذلك يمكن القول أن توفير الإفصاح المناسب في القوائم المالية، يكون من خلال النوع أي بالسعي نحو تحسين نوعية المعلومات المفصّل عنها، ولذلك يجب اعداد هذه القوائم بما يتناسب مع

المبادئ المحاسبية المقبولة، لأن الالتزام بهذه المعايير من طرف القائمين على اعداد القوائم المالية سيجعل المعلومات المالية المفصح عنها أكثر ملائمة لطبيعة الأغراض التي ستستخدم فيها.

1-4- أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

تتبع آثار استخدام البدائل المختلفة من الأساليب وطرق عرض المعلومات المحاسبية ضمن القوائم المالية على متخذي القرارات من مستخدميها. ولذا يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها، كما تتطلب أيضاً ترتيبها وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها ببسر وسهولة.

وهناك العديد من الوسائل التي يمكن استخدامها للإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية، ويتوقف اتباع وسيلة الإفصاح الملائمة على طبيعة المعلومات ودرجة أهميتها النسبية. حيث تركز القاعدة العامة في ذلك على أن أهم المعلومات وأكثرها ملائمة يجب أن تظهر في صلب قائمة واحدة أو أكثر من القوائم المالية التي تتمثل في: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، بالإضافة إلى الملاحظات والإيضاحات التي تعد جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم.

لذلك يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية، في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصاً التفاصيل إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم، أو في جداول أخرى مكملتها تلحق بها. كما يتطلب الأمر بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية.

1-5- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

ويقصد بتوقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بتوفير المعلومات المناسبة في فترة زمنية مناسبة، ويمكن تحديدها بالفترة الزمنية اللازمة لاتخاذ قرار معين من قبل مستخدميها، لكي لا تفقد قيمتها وقدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار، ومعالجة أوجه القصور بأقل جهد وأدنى مستوى من التكاليف والخسائر.¹

¹ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص: 27-28.

ومن هذا المنطق فقد أولى المهنيون والأكاديميون اهتماما خاصا بتوقيت نشر هذه المعلومات، حيث أكد معظمهم على وجوب الإفصاح عنها في الوقت المناسب وهو أقرب وقت من إعدادها لأن قيمة المعلومات وفائدتها تتوقف على صحتها وتوقيت إصدارها. فعلى الصعيد المهني بين مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي أن التوقيت الملائم لإصدار التقارير المالية يعد من العناصر الأساسية الواجب توفرها لكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة لاتخاذ القرار.

أما على الصعيد الأكاديمي فقد اعتبر توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية واحدا من مقاييس الاستفادة منها في ترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية، لأن الإسراع في إصدار التقارير المالية للشركات يعد من العوامل الهامة التي تزيد من ملائمة المعلومات التي تتضمنها هذه التقارير وتساعد في زيادة كفاءة السوق وتقلل من عمليات التخمين والمضاربة.

2- الاتجاهات المستقبلية للإفصاح المحاسبي

ان السعي المستمر من قبل المحاسبين لتوفير خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية، كان وراء التطور الذي ساهم في نطاق أو مستوى الإفصاح المحاسبي، بحيث أصبح يستهدف مجالات جديدة لتوفير معلومات إضافية حتى تدعم المعلومات التي توفرها القوائم المالية التقليدية، وباستقراء الفكر المحاسبي يمكن أن نحدد أهم مجالات التطور في الإفصاح المحاسبي من خلال ما يلي:

- الإفصاح عن الموارد البشرية
- الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية
- الإفصاح البيئي
- الإفصاح عن تقلبات الأسعار (معدلات التضخم)
- مجالات أخرى حسب الطلب الذي قد ينشأ على المعلومات أو حسب نشوء طرف ذو مصلحة

2-1- الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

تزايد الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية تزايدا ملحوظا في الآونة الأخيرة، وبضرورة الإفصاح عنها من خلال التقارير المالية التي تعلن عنها الإدارة في المؤسسات، لا سيما وأن أي مؤسسة محاطة ببيئة داخلية وخارجية، وفي كل منها عوامل تتأثر بها وتؤثر فيها. فالمؤسسة تتواجد في مجتمع

تأخذ منه لتعطيه، فإن ارتباط واستمرار ونجاح المشروع مرتبط بمدى انسجامه مع احتياجات المجتمع ومدى استفادة المجتمع منه.¹

حيث عرف الإفصاح عن الأداء الاجتماعي على أنه الأسلوب أو الطريقة التي بواسطتها تستطيع الوحدة الاقتصادية إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن نشاطاتها المختلفة، ذات المضامين الاجتماعية، وتعتبر القوائم المالية أو التقارير الملحق بها أداة مناسبة لتحقيق ذلك، ولعل أبرز الأنشطة التي لها أثر مباشر على المجتمع، هي التي تحقق له منافع اجتماعية.² كما أن تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لا يواجه مشكلة تحديد ماهية المسؤولية الاجتماعية أو كيفية قياس تكاليف ومنافع الأنشطة الاجتماعية، فحسب وإنما تتعدى ذلك لتشمل كيفية الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية في التقارير المالية الخارجية.

2-2- الإفصاح البيئي

ان الإفصاح بشكله الحالي لا يفي باحتياجات المستفيدين من المعلومات المتعلقة بالمسؤولية المؤسسية اتجاه البيئة، ومن ثم كانت هناك ضرورة ملحة لتطوير معيار الإفصاح في الفكر المحاسبي ليشمل الإفصاح البيئي في شكل مرفقات إضافية بالقوائم المالية والتقارير التقليدية، أو في شكل قوائم أو تقارير مستقلة، مما يؤدي الى زيادة كفاءة تشغيل المعلومات بواسطة متخذي القرارات، ومن ثم ترشيد قراراتهم المتعلقة بتقييم المسؤولية الاقتصادية والبيئية للمنشأة.³

ويعبر الإفصاح البيئي عن الطريقة التي بواسطتها تقوم المنشأة بإعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن فعاليتها ونشاطاتها المختلفة ذات المضمون البيئي، وتعد المحاسبة أداة مناسبة لتحقيق ذلك عن طريق القوائم المالية والتقارير الملحق.⁴

ويعتبر الإفصاح البيئي مؤشراً قوياً على مدى التزام المنشأة للقضايا البيئية، كما أنه مهم لمستخدمي القوائم المالية لمعرفة جهود المؤسسة في تقليل التلوث البيئة وتبرير الاعباء المالية الإضافية المتعلقة

¹ زينب النابلسي، إيمان الهنيئي، دبالا الدبيعي، أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية السنوية في تحقيق الميزة التنافسية لدى المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 26، العدد 03، الأردن، 2019، ص 152.

² مصطفى محمد جمعة أبو عمار، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة السعودية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 54، العدد 02، جامعة الإسكندرية، 2018، ص 12.

³ عادل البهلول حميدان الطاهر، وآخرون، الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في الشركة الأهلية للإسمنت بليبيا، المجلد 27، العدد الأول، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، 2011، ص 447.

⁴ عادل البهلول حميدان الطاهر، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 447.

بالبيئة¹، وينبع الاهتمام بالإفصاح المحاسبي البيئي انطلاقاً من أن المعلومات المتعلقة بالأداء البيئي ذات طبيعة مالية وكمية، مما يجعلها تؤثر مباشرة في المركز المالي للمؤسسة ونتيجة نشاطها، إذ أن القوائم المالية يجب أن تعكس الالتزامات الفعلية والمحملة التي تنتج عن عدم التزام المنشأة بقوانين حماية البيئة.

2-3- الإفصاح عن الموارد البشرية

تعتبر المحاسبة عن المورد البشري والإفصاح عنه من بين الانتقادات الموجهة في اعداد وعرض القوائم المالية الحالية، ويعود استثناء هذا الأصل الذي تتدفق منه اقتصادية مستقبلية للمؤسسة إما لعدم وجود أسس مقبولة قبولاً عاماً للقياس قيم هذا المورد، أو أن المعايير لم تتطرق لكيفية الاعتراف به خاصة ضمن قائمة المركز المالي، وهذا ما يبعد الإدارة عن تمثيل المركز المالي للمؤسسة بعدالة، ويمكن تخفيف من حدة هذا الانتقاد بالتوسع في عملية الإفصاح المحاسبي.

وزادت أهمية الإفصاح عن الموارد البشرية خاصة في الأسواق المالية نظراً للبحث عنها والاعتماد عليها في عملية صنع القرار، حيث تعد ذات علاقة بالموارد البشرية وملائمة بتوفيرها لمؤشرات حول أداء المنظمة وربحياتها المستقبلية وشفافية المعلومات التي تم التقرير عنها. كما يساهم هذا الإفصاح كذلك في تحسين صورة المؤسسة وجاذبيتها في أذهان مختلف الأطراف أصحاب المصلحة.²

وفي سبيل إيجاد الحل لمسألة معالجة رأس المال البشري والفقرات المتعلقة به، تناول مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) جزءاً من قضية الإفصاح عن الموارد البشرية من خلال تشجيع المؤسسات على الإفصاح الاختياري عن المعلومات المتعلقة بهذه الموارد. أما إصدارات معايير مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) فتفتقر إلى معيار خاص بمعالجة هذا العنصر ماعداً بعض الجزئيات تم التطرق إليها من خلال المعايير IAS 38، IAS 19، IAS 26، IFRS 3 والإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي لسنة 2010 والذي جاء ثمره للجهود المشتركة بين مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي.

¹ عمار محمد حسين، هيثم محسن كريم، العلاقة بين الإفصاح عن التكاليف البيئية والآثار الاقتصادية والاجتماعية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 10، العدد 03، العراق، 2018، ص221.

² زوليف إنعام محسن، العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية في التقارير المالية للبنوك العاملة في الأردن، المجلة الأردنية لإدارة الأعمال، (45-62)، المجلد 10، العدد1، 2014، عمان، ص48.

المبحث الثاني: أساليب الإفصاح المحاسبي ومتطلباته

ركزت مختلف تعاريف الإفصاح المحاسبي على ضرورة إظهار وتوصيل المعلومات بشكل يعكس صورة لمؤسسة بمصادقية، بحيث يستطيع المستخدمون الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرار، إلا أن الاختلاف يكمن في محتوى الإفصاح ومستواه، فيوجد من حصر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية والعرض الملئ للمعلومات في ضمنها، ويوجد من يرى أن الإفصاح من خلال القوائم المالية الرئيسية يمثل الحد الأدنى ويجب أن يتعداه إلى تقارير خارج المعايير المحاسبية من حيث المتطلبات وأسس العرض مثل: المعلومات البيئية، تقرير مجلس الإدارة، المعلومات التنبؤية... إلخ.

المطلب الأول: أساليب الإفصاح المحاسبي

هناك العديد من الوسائل التي يمكن استخدامها للإفصاح عن المعلومات المالية، وبيان أثر الأحداث الاقتصادية في التقارير المالية وملاحقها، ويتوقف اتباع وسيلة الإفصاح الملائمة أو المفضلة بين أسلوب وآخر على طبيعة المعلومات ودرجة أهميتها النسبية، لأن استخدام أي أسلوب يتوقف على نوعية أهمية المعلومات. وفيما يلي أكثر هذه الطرق شيوعاً في الاستخدام:¹

1- الإفصاح من خلال القوائم المالية الرئيسية

تظهر المعلومات الأساسية في صلب القوائم المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث الشكل والترتيب، والذي يعطي المعلومات الأساسية والجوهرية التي تبين وضع المنشأة ونتيجة أعمالها. فقائمة المركز المالي تظهر بنود أصول وخصوم المؤسسة وكذلك حقوق الملكية، ويمكن الإفصاح عن العلاقات الملائمة بإعادة ترتيب تبويب الأصول والخصوم على أساس متداول، غير متداول أو غير ذلك من طرق التبويب كما تم التطرق سابقاً.

بالإضافة إلى ذلك، توجد علاقة مباشرة وغير مباشرة بين القوائم المالية الرئيسية، فقائمة الدخل تظهر نتائج الأعمال باستخدام الموارد ومصادر التمويل المبينة في قائمة المركز المالي في بداية الفترة، وتؤدي نتيجة الأعمال خلال الفترة إلى التغير في الموارد ومصادر التمويل، ومن ثم التغيرات في بيانات المركز المالي في نهاية الفترة. كما تحول قائمة التدفقات النقدية الربح الصافي وفق أساس الاستحقاق إلى الربح

¹ مجدي أحمد الجعبري، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية (دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية-سايك)، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2011، الدنمارك، ص8.

وفق الأساس النقدي، وأخيرا تفصل قائمة التغيرات في حقوق الملكية التغير في حقوق المساهمين المبين في قائمة المركز المالي.¹

كما تخضع المعلومات الواردة في القوائم المالية الأساسية لمعايير الاعتراف بالإضافة إلى خضوعها إلى المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في كيفية إظهار أثرها في القوائم المالية، والحد الأدنى من المعلومات الكمية والوصفية التي يجب أن تتضمنها تلك القوائم، وبعض المعلومات التي تتطلب الإفصاح في القوائم المالية قد لا تنطبق عليها معايير الاعتراف بآثار الوحدات الاقتصادية في القوائم المالية، لذلك يمكن إدراجها في أجزاء أخرى من التقرير المالي.²

2- استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها

ان استخدام المصطلحات الواضحة ومقدار التفصيل في المعلومات لا يقل أهمية عن الإفصاح في صلب القوائم المالية الأساسية، ويجب أن تستخدم المصطلحات الفنية الواضحة والتي تعبر عن المعنى الدقيق والمعروف جيدا لدى مستخدم المعلومات مع مراعاة توحيد المصطلحات لنفس المعاني في جميع التقارير حتى يستفيد مستخدم المعلومات منها، وإلا أصبح الإفصاح مضلل في حالة حدوث عكس ذلك.³

3- المعلومات بين الأقواس

ويتم ذلك في صلب القوائم المالية في حالة بعض البنود التي يتعذر فهمها من خلال عناوينها فقط دون شرح وتطويل لذلك، كما يمكن شرح مثل هذه البنود كملاحظات مختصرة بين الأقواس، مثل طريقة تقييم بند معين، الأصول المقيدة أو اجراء شرح مختص، وإلى غير ذلك من الملاحظات.⁴

4- المعلومات التي يفصح عنها في الملاحظات الهامشية

يتم استخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير، أو اضافة معلومات أقل أهمية والمتعلق بعناصر القوائم المالية، والتي يمكن أت تحتوي على معلومات كمية أو وصفية.¹ إلا أنه لا يجب الاعتماد عليها واعتبارها بديلا عن الاعتراف بالبنود التي يتعين ظهورها في صلب القوائم المالية الأساسية.

¹ عبد الرحمن بن ابراهيم الحميد، نظرية المحاسبة، ط1، منشورات مكتبة الملك الفهد الوطنية، 2009، الرياض، ص608.

² سامي محمد الوقاد، نظرية المحاسبة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2011، عمان، ص192.

³ مجدي أحمد الجعبري، مرجع سبق ذكره، ص9.

⁴ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ونظرا للتعقيدات المتزايدة للمؤسسات، تزيد خطورة الاستخدام المبالغ فيه للملاحظات الهامشية واعتبارها كبديل للتبويب الصحيح أو التقييم أو الوصف في القوائم، وحتى كطريقة للإفصاح، أو في استخدامها كدفاع عن القوائم المالية الأساسية، ومه يصعب تحديد مبادئ واضحة لإعداد الملاحظات الهامشية تقوم على أساس النظرية المحاسبية، ومع ذلك يمكن أن تبوب أكثر أنواع الملاحظات الهامشية شيوعا على النحو الآتي:²

- شرح الأساليب، أو التغير في الطرق المحاسبية؛
- بيان حقوق الدائنين على أصول معينة، أو أولوية الحقوق؛
- الإفصاح عن الأصول والالتزامات المحتملة؛
- الإفصاح عن القيود على سداد الالتزامات؛
- وصف العمليات التي تؤثر على رأس المال الأسهم والحقوق الأخرى؛
- وصف العقود التنفيذية.

كما تستخدم الملاحظات الهامشية أيضا لعرض البيانات الكمية التفصيلية التي لا تعتبر جوهرية بدرجة تسمح بإدراجها في صلب القائمة، ولكنها تكون في شكل جداول ملحقة، ومن ثم يمكن مناقشتها بشكل كاف أسفل القوائم المالية باعتبارها شكلا من الإفصاح المنفصل وضمن التقرير المالي لإدارة المؤسسة.

5- القوائم الإضافية والكشوف الملحقة

ويستخدم هذا الأسلوب لإظهار بعض المعلومات الإضافية والتفاصيل، والتي تكون كمية التي يصعب وصفها وإظهارها في صلب القوائم المالية، وقد تستخدم هذه الوسيلة ضمن الملاحظات والهوامش إذا كان حجم تلك المعلومات محدودا، أو في صورة تقارير مستقلة.³ والتي يتم الإفصاح عنها في التقرير المالي للمؤسسة، ويطلق عليه أعضاء مالية، ومن أمثلتها كشوف تفصيلية ببند الأصول الثابتة ومجمع الإهلاك.

¹ محمد المبروك أبوزيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للطباعة والنشر، مصر، 2005، ص577.

² سامي محمد الوقاد، مرجع سبق ذكره، ص: 193-194.

³ مجدي أحمد الجعبري، مرجع سبق ذكره، ص9.

6- تقرير رئيس مجلس الإدارة

يعتبر هذا التقرير متما للقوائم المالية، والذي بدوره يصعب تفسير الكثير من معلومات القوائم المالية، ويجب على مجلس الإدارة أن يعد تقريراً سنوياً للعرض على المساهمين يشمل بوجه خاص، فضلاً عما تتطلبه القوانين، ويمكن أن يتضمن التقرير ما يلي:¹

- نظرة شاملة عن أعمال المؤسسة ومركزها المالي؛
 - النظرة المستقبلية لنشاط المؤسسة خلال العام القادم؛
 - أنشطة ونتائج أعمال المؤسسة التابعة إن وجدت؛
 - نبذة عن التغيرات في الهيكل الرئيسي لرأس المال بالمؤسسة؛
 - مدى الالتزام بمتابعة وتطبيق قواعد حوكمة الشركات.
- كما يجب كذلك أن يظهر تقرير رئيس مجلس الإدارة جميع البيانات المالية المهمة في هذا التقرير، ومع ذلك يمكن عرض أنواع معينة من المعلومات مباشرة بواسطة الإدارة في شكل خطاب من رئيس مجلس الإدارة، أو في أجزاء أخرى من التقرير السنوي. ويجب أن تتضمن هذه المعلومات الإضافية ما يلي:²
- الأحداث غير المالية، والتغيرات التي حدثت خلال السنة والتي تؤثر على عملية المؤسسة؛
 - التوقعات الخاصة بمستقبل الصناعة والاقتصاد، ودور المؤسسة في هذه التوقعات؛
 - خطة النمو والتغيرات في العمليات في الفترة أو الفترات الموالية؛
 - المقدار أو الأثر المتوقع للنفقات الرأسمالية، والجهود المبذولة في البحوث الجارية.

7- تقرير المراجع الخارجي

يعد تقرير مدقق الحسابات الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الأطراف المختلفة التي يخدمها المدقق ولها مصلحة في البيانات المالية المنشورة، وذلك أن التقرير المعد يوجه للجهة التي قامت بتعيينه، وهي الهيئة العامة للمساهمين.³ كما أن تقرير مدقق الحسابات الخارجي لا يعتبر مكاناً للإفصاح عن المعلومات المالية الخاصة بالمؤسسة، ولكنه يؤدي دوره كطريقة للإفصاح عن الأنواع الآتية من المعلومات:⁴

¹ يوسف محمد جربوع، مجالات مساهمة المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في تحسين القرارات المالية لمجلس الإدارة وفقاً لقواعد حوكمة الشركات والمؤسسات العاملة في قطاع غزة، بحوث ودراسات لتطوير مهنة مراجعة الحسابات لمواجهة المشكلات المعاصرة، 2006، غزة، ص 12-13.

² سامي محمد الوقاد، مرجع سبق ذكره، ص 199.

³ مجدي أحمد الجعبري، مرجع سبق ذكره، ص 9.

⁴ سامي محمد الوقاد، مرجع سبق ذكره، ص 195.

- الأثر النسبي نتيجة استخدام طرق محاسبية تختلف عن طرق المتعارف عليها؛
- الأثر النسبي الناتج عن التغير في طرق المحاسبية إلى طرق أخرى دون وجود مبررات لذلك التغير؛
- الاختلاف في الرأي بين المدقق والمؤسسة بخصوص البيانات أو الطرق المحاسبية التي تتبعها المؤسسة.

لذا يمكن القول أن هدف تقرير المراجع الخارجي هو تقديم معلومات تتعلق برأيه بشأن اتفاق المعايير المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ولا يستخدم للإفصاح عن أية معلومات مالية جوهرية عن المؤسسة.

وفي هذا الإطار كذلك يجب أن يراعي معدو القوائم المالية توفير الإفصاح المناسب، وعدم عرض معلومات ملائمة في مكان يصعب الوصول إليه، أي أن يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرار المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصاً في التفاصيل. كما يتطلب الأمر أحياناً إفصاحاً عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية، وذلك عن طريق تحديد صفات الإفصاح المحاسبي لتحديد القدر الملائم من المعلومات التي يتضمن الإفصاح عنها.¹

المطلب الثاني: متطلبات الإفصاح الخاص بالقوائم المالية

تتأثر عملية الإفصاح المحاسبي عموماً بمجموعة من العوامل ترتبط بالعوامل البيئية السائدة في كل دولة، لذلك عملت مختلف الهيئات المحاسبية في سبيل تقليل الاختلاف في الممارسات المحاسبية وذلك بوضع قواعد خاصة بعملية الإفصاح في جميع المعايير المحاسبية الدولية المصدرة، تتعلق بكيفية ومتطلبات العرض والإفصاح عن المعلومات التي تخص البنود الذي يعالجها.

1- المعلومات الملحقه بالقوائم المالية

لقد انحصر المعيار المحاسبي (IAS 01) حول متطلبات العرض والإفصاح العام والخاص بالقوائم المالية، إلا أنه يشجع المؤسسات لعرض معلومات مكملة لتلك القوائم وعلى الأخص رأي الإدارة في إبراز عناصر القوائم المالية، بما في ذلك كفاءة استخدام الأصول والموقف المالي، وأهم العوامل

¹ شذى محمد رضا حسين البستاني، القياس والإفصاح المحاسبي عن كلفة النوعية، منشورات المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، 2005، بغداد، ص8.

المؤثر على أداء المؤسسة. أما بالنسبة للمشرع الجزائري فقد حدد أهم المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية، والتي تتوافق مع متطلبات الإفصاح المحاسبي. وتتمثل في:¹

- عرض وضعية المالية للمؤسسة ونجاعته بصفة وفيّة؛
 - إظهار كل التغيرات التي تطرأ على حالته المالية؛
 - ضرورة أن تعكس القوائم مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات المؤسسة؛
 - توضيح الآثار الناجمة عن الأحداث المتعلقة بنشاطه؛
 - توفير معلومات تسمح بإجراء مقارنات، تفسيرات تأخذ بشكل سردي وصفي وعددي.
- كما يجب أن تستجيب القوائم المالية لطبيعتها ونوعيتها وضمن احترام المبادئ والقواعد المحاسبية، إلى هدف إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية والنجاعة وتغير الوضعية المالية للمؤسسة.²

2- اعتبارات العامة للعرض والإفصاح ضمن القوائم المالية

تعتبر أي مناقشة لقضية كيفية الإفصاح عن المعلومات، يؤدي بضرورة إلى مناقشة الأسس والاعتبارات التي يجب أن تراعيها الإدارة عند عرض القوائم المالية، وتتمثل في:³

- العرض العادل والالتزام بالمعايير الدولية؛
- فرضية الاستمرارية؛
- المحاسبة المستندة إلى أساس الاستحقاق؛
- المقاصة؛
- المعلومات المقارنة؛
- تحديد القوائم المالية.

3- الإفصاح عن المعلومات العامة للمؤسسة

يجب على المؤسسة تحديد وبوضوح القوائم المالية، وتميزها عن المعلومات الأخرى التي يتم عرضها في التقرير المالي السنوي، كما أن إلزامية تطبيق المعايير الدولية للتقرير فقط على ما يتم عرضه

¹ الجريدة الرسمية، العدد رقم 74، مرجع سبق ذكره، ص 5.

² الجريدة الرسمية، العدد 27، مرجع سبق ذكره، ص 13.

³ سامي محمد الوقاد، مرجع سبق ذكره، ص 221.

من معلومات في القوائم المالية، وليس بالضرورة على المعلومات الأخرى المعروضة في نفس التقرير.¹ وبالإضافة إلى ذلك، يجب بيان الأمور الآتية عن القوائم المالية بوضوح وهي:²

- اسم المؤسسة المعدة للتقرير، والوسائل الأخرى التعريفية؛
- اسم القائمة وتاريخها، أو الفترة التي تغطيها؛
- طبيعة القوائم المالية إذا كانت فردية أو موحدة لمجموعة معينة من المؤسسات؛
- عملة العرض التي تم اعداد بها القوائم المالية.

كما يتطلب الأمر كذلك تحديد الفترة الإبلاغية، وتعني الاقفال نهاية كل فترة محاسبية لإعداد القوائم المالية للمؤسسة، ويرتبط ذلك بمفهوم مبدأ الدورية، وذلك بهدف التعرف على المركز المالي للمؤسسة ونتيجة أعمالها وتدفقاتها النقدية،³ حيث تعد القوائم المالية عادة عن فترة سنة واحدة، وفي حالة تغير الفترة المحاسبية فيجب الإفصاح عن سبب هذا التغير.

4- متطلبات الإفصاح في القوائم المالية الأساسية

تتطلب المعايير المحاسبية الدولية لاسيما منها المعيار المحاسبي الدولي (IAS 01) والمعيار المحاسبي (IAS 07)، الإفصاح عن المعلومات ضمن القوائم المالية، بالإضافة إلى الحد الأدنى من المعلومات الواجب عرضها في القوائم المالية، زيادة إلى ذلك معلومات أخرى يتم الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية أو في الايضاحات المتممة. وفيما يلي بيان الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية.

4-1- قائمة المركز المالي

يجب على المؤسسة أن تفصح إما في صلب قائمة المركز المالي أو في الايضاحات عن تصنيفات فرعية أخرى للبنود المعروضة مصنفة بشكل مناسب لعمليات المؤسسة، ويعتمد التصنيف على متطلبات معايير المحاسبة الدولية، كما يتم تصنيف كل بند إلى أنواع فرعية بما يتناسب مع طبيعته، ويجب كذلك الإفصاح بشكل مستقل عن المبالغ الدائنة والمدينة للمؤسسة الأم والمؤسسات التابعة والزميلة

¹ مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، مرجع سبق ذكره، ص 653.

² خالد جمال الجعرات (2017)، مرجع سبق ذكره، ج 1، ص 222.

³ المرجع نفسه، ص 222.

والأطراف الأخرى ذات الصلة.¹ لذلك ينبغي على المؤسسة أن تفصح عما يلي إما في صلب قائمة المركز المالية أو في الملاحظات:²

- عدد الأسهم المصرح بها، الصادرة والمدفوعة بالكامل، أو الصادرة لكن غير المدفوعة بالكامل؛
- القيمة الاسمية لكل سهم؛
- مطابقة الأسهم المتداولة في بداية ونهاية الفترة؛
- وصف الحقوق والأفضليات والقيود؛
- أسهم الخزينة، بما في ذلك الأسهم المحتفظ بها من قبل الشركات التابعة والزميلة؛
- الأسهم المحتفظ بها لإصدار بموجب خيارات والعقود؛
- وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق المالكين؛
- قيمة توزيعات الأسهم التفصيلية المتجمعة التي لم يتم الاعتراف بها.

4-2- قائمة الدخل

- تتضمن عملية الإفصاح ضمن قائمة الدخل على معلومات أهمها:³
- حصة المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة المدمجة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية؛
 - حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية؛
 - تحليل منتجات الأنشطة العادية؛
 - مبلغ الحصص في الأسهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى شركات المساهمة؛
 - تقدم المنتجات والأعباء الناتجة عن النشاط العادي والتي يكون حجمها وطبيعتها وتأثيرها، بحيث من الضروري إبرازها لتوضيح نجاعة المؤسسة خلال الفترة.
- كما يجب أن يتم الإفصاح إما في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات أو في قائمة التغيرات في حقوق الملكية، عن مبلغ ربح السهم المعلنة كتوزيعات أرباح للفترة، وكذلك مقدار العائد عن كل سهم.⁴

¹ بدار عاشور، ذبيح هشام، آليات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الأول (عرض القوائم المالية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 02، العدد 03، جامعة مسيلة، 2017، ص15.

² عباس علي ميرزا وآخرون، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (كتاب ودليل)، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2006، عمان، ص16.

³ الجريدة الرسمية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص25.

⁴ طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، 2006، الاسكندرية، ص254.

4-3- قائمة التدفقات النقدية

وفق لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي (IAS 07) يجب الإفصاح بشكل منفصل عن كافة التدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة من العوائد وأرباح الأسهم، ويجب تصنيف كل منها بأسلوب ثابت من فترة لأخرى على أنها نشاطات تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية.¹ بالإضافة إلى ذلك هناك بض الشروط وقواعد الإفصاح في هذه القائمة والمتمثلة في:²

- يجب ان تسجل التدفقات النقدية الناتجة عن المعاملات بالعملة الأجنبية بالعملة الوظيفية للمؤسسة، باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ إعداد قائمة التدفقات النقدية، مع عرض آثار التغيرات في أسعار الصرف على النقدية والمحتفظ بها بعملة أجنبية في قائمة التدفق النقدي كنسوية لأرصدة النقدية وما يعادلها في بداية ونهاية الفترة، ويتم عرضها بشكل منفصل عند التدفقات النقدية لكل من الأنشطة الثلاثة، لأنه المكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في أسعار الصرف لا تعتبر بمثابة تدفقات نقدية.

- يجب الإفصاح بشكل منفصل عن كل التدفقات النقدية من الفائدة وتوزيعات الأرباح المقبوضة والمدفوعة، وأن يضيف كل منها بأسلوب ثابت من فترة إلى أخرى، على أنها نشاطات تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية؛

- يتم الإفصاح بشكل منفصل عن التدفقات النقدية الناشئة عن الضرائب الدخل المدفوعة وتصنيفها كتدفقات من الأنشطة التشغيلية، ما لم يتم ربطها بشكل محدد على أنها أنشطة استثمارية أو تمويلية؛

- عرض التدفقات النقدية المجمعة الناشئة عن اكتساب أو فقدان السيطرة عن المؤسسات التابعة، وغيرها من وحدات الأعمال الأخرى، يجب إظهاره كبند مستقل مع تبويبه ضمن التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية؛

- كما يجب الإفصاح بشكل إجمالي عن عمليات بيع وشراء التابعة، وغيرها من وحدات الأعمال الأخرى خلال الفترة المالية عن كل ما يلي:

✓ إجمالي المبالغ المدفوعة والمقبوضة؛

✓ الجزء من المبالغ المدفوعة أو المقبوضة من نقد ونقد المعادل؛

¹ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص103.

² محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والإفصاح والعرض، دار وائل للنشر، ط2، 2008، عمان، ص370.

✓ مقدار النقد أو النقد المعادل في المؤسسة التابعة، أو وحدات الأعمال التي اكتسبت أو فقدت السيطرة عليه؛

✓ مقدار الأصول والالتزامات غير النقدية وما يعادلها في المؤسسة التابعة، أو وحدة الأعمال التي اكتسبت أو فقدت السيطرة عليها، ملخصو في مجموعة رئيسية.

- يجب الإفصاح عن مكونات النقدية وما يعادلها التي تمتلكها المؤسسة، على أن تعرض مطابقة بين المبالغ المصرح بها في قائمة التدفقات النقدية، مع البنود المعادلة لها المبينة في قائمة المركز المالي.

4-4- قائمة التغيرات في حقوق الملكية

يجب على المؤسسة أن تعرض بشكل منفصل في القوائم المالية المعلومات الآتية:¹

- ربح أو خسارة الفترة؛
- كل بند من بنود الدخل والمصروف للفترة التي يتم الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية؛
- الأثر التراكمي للتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيحات الأخطاء التي تم التعامل معها بموجب المعالجات القياسية في معيار المحاسبي الدولي (IAS 08)؛
- المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين؛
- رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية ونهاية الفترة؛
- مطابقة بين القيمة الدفترية لكل فئة من الأسهم العادية وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة مبينة بشكل مستقل كل حركة.

4-5- الإيضاحات

يشتمل على المعلومات التي تكتسي طابعاً هاماً ومفيداً لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية، وتتمثل في المعلومات الآتية:²

- أسس والطرق المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية المطابقة للمعايير؛
- مكملات الإعلام الضرورية مطلوبة للمزيد من الفهم؛
- المعلومات التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفيّة.

¹ عباس علي ميرزا وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 17.

² الجريدة الرسمية، العدد رقم 19، مرجع سبق ذكره، ص 27.

المطلب الثالث: متطلبات الإفصاح العام في التقرير المالي

توصي المعايير المحاسبية الدولية بالإضافة إلى متطلبات المعيار المحاسبي الدولي (IAS 01)، إلى ضرورة الإفصاح عن المعلومات أخرى والتي تشكل حد الأدنى لأساس الإفصاح بشكل عام، والتي يمكن تقسيمها مجموعتين أساسيتين. والجدول الآتي يوضح ذلك.

الجدول رقم (2.2): متطلبات الإفصاح العام في التقرير المالي

المجموعة الأولى	المجموعة الثانية
- الإفصاح عن طبيعة نشاط المؤسسة (IAS 01)	- الإفصاح عن المكاسب والخسائر المحتملة (IAS37)
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية (IAS 08)	- الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة (IAS 24)
- الإفصاح عن التغير في السياسات المحاسبية	- الإفصاح عن الأحداث اللاحقة (IAS 10)
- الإفصاح عن تصحيح الأخطاء	- الإفصاح عن القطاعات التشغيلية (IFRS 8)

المصدر: عبد الرحمن بن ابراهيم الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 623.

1- المجموعة الأولى

تشمل هذه المجموعة من متطلبات الإفصاح العام في التقرير المالي على ضرورة إفصاح المؤسسة عن طبيعة نشاط المؤسسة، سياستها المحاسبية والتغيرات فيها، وتصحيح الأخطاء.

1-2- الإفصاح عن السياسات المحاسبية

تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى، فالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة، وقد أوضحت المعايير المحاسبية الدولية هذه الحقيقة بالقول أن استخدام سياسات محاسبية مختلفة في مجالات متعددة من العوامل التي تؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية، وبذلك ليست هناك مجموعة معينة من السياسات المحاسبية المقبولة يمكن الرجوع إليها.¹

ولتخفيض البدائل المتاحة من السياسات المحاسبية يتوجب الإفصاح في كل حالة عن الطرق المستخدمة بافتراض أن القارئ قادر على تعديل القوائم المالية حتى يمكن اكسابها قابلية المقارنة، كما يقدم تفسير أفضل للقوائم المالية لأية مؤسسة، وبذلك يؤثر على قرارات الاستثمار، حيث توصلت دراسات إلى أن المستثمرين يستجيبون إلى المحتوى وإلى فن الإفصاح ذاته.²

¹ ضيف الله محمد الهادي، أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 06، (85-111)، جامعة الوادي، الجزائر، 2013، ص 89.

² إدون س. هندريكسن، النظرية المحاسبية، تعريب كمال خليفة أبو زيد، جامعة الاسكندرية، ط4، 2008، الاسكندرية، ص 774.

وتعترف كذلك الهيئات الدولية بالفروقات القائمة حالياً بشأن التطبيقات المهنية في إعداد القوائم المالية، حيث دعت من خلال المعيار المحاسبي (IAS 01) إلى توحيد أسس عرض المعلومات بين الدول المختلفة، كما أوجب هذا المعيار على الإدارة مراعاة الاعتبارات الثلاثة الآتية عند المفاضلة بين السياسات المحاسبية، وهي:¹

- الحيطة والحذر، وذلك بمراعاة التخطيط في قياس نتيجة العمليات لدى إعداد القوائم المالية؛
- تفوق الجوهر على الشكل، ويقتضي مراعاة مضمون الأحداث والعمليات المالية لا شكلها القانوني فقط لدى عرض وتقييم هذه الأحداث؛
- الأهمية النسبية في عرض المعلومات المالية المنشورة، وذلك بالإفصاح عن كافة البنود التي يكون لها تأثير مادي على عملية اتخاذ القرارات.

1-3- التغيير في السياسات المحاسبية

يقصد بالتغيير في السياسات المحاسبية الانتقال من مبدأ محاسبي مقبول قبولا عام إلى مبدأ محاسبي آخر مقبول، أي لا يدخل ضمن التغيير في السياسات المحاسبية اقرار سياسة محاسبية جديدة لأحداث تقع للمرة الأولى، ويسمح بالتغيير في السياسات المحاسبية إذا:²

- كان التغيير في المبدأ المحاسبي ينتج عنه تقديم عرض أكثر ملائمة للأحداث والمعاملات في القوائم المالية؛
- كان التغيير في المبدأ المحاسبي مفروضا بواسطة قانون أو معيار محاسبي، وفي حالة حدوث تغيير في تطبيق السياسات المحاسبية يجب على لجنة المراجعة معرفة ما يلي:

✓ وجهة نظر الإدارة بخصوص مبررات هذا التغيير؛

✓ تأثير هذا التغيير على أرباح الفترة الحالية والمستقبلية؛

✓ تأثير هذا التغيير على علاقة المؤسسة بالهيئات المهنية المحاسبية.

وفي هذا الإطار وضع المعيار المحاسبي (IAS 08) متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء، فيما يلي:³

- طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية، وأسباب تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة؛

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص382.

² أنس أحمد عمر حسن، ياسر تاج محمد سند، دور التقارير المالية الدورية والسياسات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية في الحد من مخاطر الأزمات المالية، مجلة الدراسات العليا، مجلد 05، العدد 15، جامعة النيلين، 2016، مصر، 2016، ص35.

³ خلف الله بن يوسف، أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 07، جامعة أم البواقي، 2017، ص34.

- الإفصاح على مقدار التغير في التقدير المحاسبي والذي له أثر في الفترة الحالية، أو يتوقع أن يكون له أثر في الفترات المستقبلية؛
- إذا كان مقدار الأثر في الفترات المستقبلية غير مفصح عنه بسبب أن التقدير غير قابل للتطبيق على المؤسسة، يجب الإفصاح عن تلك الحقيقة؛
- إذا كان التطبيق بأثر رجعي لفترة سابقة معينة غير عملي، يجب الإفصاح عن الظروف التي أدت إلى وجود تلك الحالة أو وصف كيفية وتاريخ حدوث تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية.

2- المجموعة الثانية

تتمثل المجموعة الثانية في متطلبات الإفصاح عن الخسائر والمكاسب الاحتمالية وكذلك الارتباطات المستقبلية والأحداث اللاحقة.

2-1- الإفصاح عن الأحداث اللاحقة

تغطي القوائم المالية فترة زمنية محددة، ولكنها لا تكون متاحة للنشر مباشرة في نهاية الفترة المالية، وغالباً ما تنشر بعد انتهاء الفترة المالية بعدة شهور، وتستمر الفترة بين نهاية الفترة المالية وإصدار ونشر القوائم المالية بالفترة اللاحقة.¹ لذلك يمكن أن يحدث أحداث هامة أو معلومات متصلة بالقوائم المالية الختامية، فإنه يجب الإفصاح عن هذه المعلومات في التقارير بالصورة وفيه. كما عالج المعيار المحاسبي الدولي (IAS 10) المتعلق بالأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية لهذا الموضوع، واختصر هذه الأحداث وآثارها على المحتوى الاعلامي للقوائم المالية في نوعين أساسيين هما:²

- الأحداث اللاحقة المعدلة وهي الأحداث التي وقعت قبل تاريخ الميزانية العمومية، ويمكن قياسها بالموثوقية اللازمة، وهذه الاحداث توجب تعديل القوائم المالية، وتبين أثر هذه الأحداث بها.
- أما الأحداث اللاحقة غير المعدلة فهو الحدث الذي وقع بعد تاريخ الميزانية، والتي بحسب هذا المعيار تقسم إلى نوعين: أحداث يفصح عنها في التقرير المالي بحيث تكون مهمة نسبياً وتجاهلها يؤثر على مستخدمي القوائم المالية وقراراتهم، وأحداث غير معدلة يتم تجاهلها نظر لكونها غير مهمة، ويجب الإفصاح عنها في الملاحظات ولا يتم تعديل القوائم المالية.

كما تم الإشارة في هذا المعيار لاعتبار فرض الاستمرارية عند اعداد القوائم المالية، حيث إذا ظهر أن نية الإدارة تتجه إلى تصفية المؤسسة أو إيقاف العمليات التجارية، أو ظهور مؤشرات حتمية لا بد معها من

¹ ضيف الله محمد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

² مريم بن يوسف وآخرون، امتدادات المعايير المحاسبية الدولية نحو معايير التدقيق الدولية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، (50-67)، جامعة الجلفة، 2020، ص ص: 61-62.

تصفية المؤسسة، فيجب عدم اعداد القوائم المالية بناء على هذا الفرض، ويستوجب ذلك تعديل جوهري في أساس المحاسبة وليس تعديل المبالغ فقط.¹

2-2- المكاسب والخسائر المحتملة

يعتبر مفهوم الحيط والحذر من بين أهم المفاهيم التي يتم التعامل معها من أجل الوصول إلى الإفصاح العادل لما يتوقع أن تتحمله المؤسسة من مصاريف وخسائر في المستقبل،² أي أنها هذا المفهوم يرتبط عادة بالالتزامات التي يحيط بها الكثير من عدم التأكد فيما يختص بحدوثها أو قيمتها، وعندما يتم تأكيد هذه الالتزامات فإنه يتم معالجتها لتصبح جزءا من القوائم المالية، بينهما الالتزامات المحتملة الأقل تأكيدا يتم الإفصاح عنها في الملاحظات.

وفي هذا الصدد أخذ المعيار المحاسبي الدولي (IAS 37) بقاعدة التحفظ في اثبات المكاسب المحتملة عكس الخسائر المحتملة، وساوى بينها في متطلبات الإفصاح،³ حيث يجوز اثبات المكاسب المحتملة عند احتمالية تدفق المنافع إلى المؤسسة، ويتم الإفصاح عن وصف لطبيعة هذا الأصل وتقدير أثره المالي في صلب قائمة المركز المالي، وفي حالة نشوء نزاع فيجب عدم الإفصاح عن هذه المعلومات مع توضيح أسباب ذلك في الملاحظات.⁴

ويقضي المعيار أنه يجب الإفصاح عن طبيعة الخسائر المحتملة وقيمتها والاشارة إلى ذلك بالإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية.⁵ حيث يمكن تلخيص لأنواع الالتزامات والإفصاح عنها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3.2): أنواع الالتزامات والشروط المتعلقة بها

أنواع الالتزامات	كيفية نشؤه	تسويته	قيمه	مثال
الالتزام	نتيجة لحدث ماضي	احتمالية تدفق خارجي للموارد	يمكن قياسه بموثوقية	أوراق الدفع
الالتزام الطارئ	نتيجة لحدث ماضي "التزام حالي"	لا يحتمل حدوث تدفق خارجي للموارد	لا يمكن تقديره بموثوقية	دعوى قضائية ضد مؤسسة مؤكدة الخسارة
	احتمالي مستقبلي "يعتمد على مدى ظهور أحداث مستقبلية غير مؤكدة"	لا يحتمل حدوث تدفق خارجي للموارد	لا يمكن تقديره بموثوقية	مبيعات مع ردها في حالة عيب لا يمكن ظهوره
الالتزام	نتيجة لحدث ماضي	ترجيح احتمالية تدفق	يمكن تقديره	حق رد مبيعات لمدة

¹ خالد جمال الجعارات (2008)، مرجع سبق ذكره، ص169.

² خالد جمال الجعارات (2018)، مرجع سبق ذكره، ج2، 2018، ص529.

³ أمين السيد أحمد لطفي (2007)، مرجع سبق ذكره، ص627.

⁴ خالد جمال الجعارات (2018)، مرجع سبق ذكره، ص544.

⁵ أمين السيد أحمد لطفي (2007)، مرجع سبق ذكره، ص628.

الاستدلالي	خارجي للموارد	بموثوقية	طويلة
المخصص	نتيجة لحدث ماضي	يمكن تقديره بموثوقية	إعادة الهيكلة

المصدر: خالد جمال الجعرات (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 533.

2-3- الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة

تظهر هذه العلاقة عندما تكون صفقات مع أطراف مرتبطة بالمؤسسة، أي عندما تدخل وحدات الأعمال في صفقات يكون لأحد طرفيها القدرة على التأثير بصورة جوهرية علي سياسات الطرف الآخر،¹ كما يتوقع من المؤسسة أن تعالج هذه العلاقة لجوهرها الاقتصادي وليس عن الشكل القانوني لهذه الصفقة، وأن يتم الإفصاح عنها بطريقة كافية.

وفي هذا الإطار اهتم معيار المحاسبي الدولي (IAS 24) بمتطلبات الإفصاح عن تلك المعاملات، فقد تطرق المعيار إلى مجموعة من العناصر التي يجب الإفصاح عنها، سواء في صلب القوائم المالية، أو في الإيضاحات الملحق، فحث المعيار على الإفصاح عن:²

- العلاقات بين الشركة الأم والشركات التابعة بغض النظر عما إذا كان يوجد أي معاملات بينهما؛
- المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة خلال الفترات التي تغطيها القوائم المالية، بالإضافة إلى المعلومات التي تكون ضرورية للمستخدمين لفهم التأثير المحتمل للعلاقة على القوائم المالية، ويجب أن يتضمن الإفصاح على الأقل عن المعلومات الآتية:

✓ قيمة المعاملات؛

✓ قيمة الأرصدة غير المسددة، بما في ذلك الالتزامات وشروطها وأوضاعها، مدى ضمانها وطبيعة التعويض الذي سيتم طرحه من التسوية، وتفاصيل أي ضمانات مقدمة أو مستلمة؛

✓ مخصص الديون المشكوك فيها، والمتعلق بالأرصدة غير المسددة؛

✓ المصروف المعترف به خلال الفترة، والمتعلق بالديون المدومة أو المشكوك فيها المستحقة الدفع من قبل الأطراف ذوي العلاقة

- كما يجب أن يتم الإفصاح عن إجمالي التعويضات للموظفين الإداريين الرئيسيين وكذلك على المنافع المتعلقة بها.³

¹ سامي محمد الوقاد، مرجع سبق ذكره، ص 252.

² أسماء أحمد الصيرفي، أثر مستوى الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذو العلاقة على قيمة الشركة، مجلد 20، العدد 2، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين الشمس، 2016، مصر، ص ص: 132-133.

³ خالد جمال الجعرات (2018)، مرجع سبق ذكره، ج 2، ص 621.

المبحث الثالث: المحتوى الاعلامي للقوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية

يعتبر محتوى المعلومات بشكل عام، والمحتوى الاعلامي للقوائم المالية بشكل خاص، منهاجا شاملا ومتكاملا في حقل المالية والمحاسبة، بسبب قدرة هذا المنهج على ربط الأرباح المحاسبية بعمليات تقويم الأوراق المالية وتحديد قيمتها. لذلك سيناقش هذا المبحث، طبيعة المحتوى الاعلامي وأهميته، والعوامل المؤثرة فيه، وانعكاسات المعايير المحاسبية عليه وأثره على مستخدمي التقارير المالية.

المطلب الأول: طبيعة المحتوى الاعلامي للقوائم المالية

زادت أهمية المحتوى الاعلامي للقوائم المالية خاصة بعد تطور وظيفة المحاسبة من خلال العمل على توصيل المعلومات إلى كافة الأطراف ذات العلاقة بما يلبي احتياجاتهم المختلفة من المعلومات.

1- مفهوم المحتوى الاعلامي للقوائم المالية وأهميته

يقصد بمحتوى الاعلامي وفقا للنظرية المحاسبية هو ذلك المحتوى الذي ينظر للمقاييس المالية على أنها غنية بالأحداث والمعلومات المفيدة، إذ أنها تتجاوز كونها قيمة محددة، وإن هذا المحتوى ينشأ بمجرد أن تصل معلومات جديدة قبل إقرارها من مصدرها الأصلي. أما في إطار الفكر المالي المعاصر فإن محتوى المعلومات هو ذلك المحتوى الذي يؤدي إلى تغير في سعر أو عوائد الأسهم مع مرور الوقت نتيجة التغير الحاصل في طبيعة المعلومات المفصّل عنها.¹

وعرف كذلك المحتوى الإعلامي للتقرير المالي بأنه قيمة ما تحتويه من معلومات اقتصادية، وذلك من وجهة نظر مستخدمو هذه التقارير في اتخاذ قرارات اقتصادية ذات علاقة بالمؤسسة.² لذلك يمكن القول بأن المحتوى الاعلامي للتقارير المالية يتحدد في قدرة هذه المعلومات على التأثير في قرارات المستثمرين، أي يعبر عن قدرة المعلومات على تلبية حاجيات المستخدمين في عملية اتخاذ القرار دون اللجوء على مصادر أخرى قد تكون غير موثوقة.

والمحتوى الإعلامي ذو أهمية خاصة في مجالات تطوير القياس المحاسبي، لأن وظيفة الاتصال في المحاسبة عبر أدواتها القوائم المالية المالية ووظيفة القياس تشكلان مع الأساس الذي يقوم عليه نظام

¹ حلا عدنان، رزان حسين شهيد، أثر تمهيد الدخل في المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، المجلد 5، العدد 13، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الادارية والاقتصادية، 2020، فلسطين، ص102.

² حيدر يوسف خلخال الشمري، المحتوى الاعلامي للتقارير المالية وأهميته في ترشيد قرارات المستخدمين، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، 2008، بغداد، ص29.

المعلومات المحاسبية. حيث تقوم القاعدة الأساسية التي تحكم عملية قياس المحتوى الإعلامي للتقرير المالي على مبدأين هما:¹

- الفائدة المتحققة لمستخدم التقرير المالي بما يحتويه من معلومات، تزداد كلما زادت قيمة محتواه الإعلامي؛
- المحتوى الإعلامي للتقرير المالي ممثلاً بقيمة ما يحتويه من معلومات اقتصادية يزداد كلما زاد معدل التغير في قيمة البنود المكونة لهذا التقرير، وذلك على مدار الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير.
- كما تتأثر القيمة الإعلامية للتقرير المالي من وجهة مستخدميها بنوعية الاتصال الذي قد يحدث، وذلك كما يلي:²
- أن مقدار محدد من المعلومات يكون ذا استخدام متعدد ومتسع إذا كان له ملائمة بأثر من قرار واحد من نفس البيئة؛
- أن مقدار محدد من المعلومات يكون ذا استخدام متعدد ومتسع إذا كانت له استخدامات في أثر بيئة.
- وتحدد قيمة المعلومات المالية بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل، وكفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناء على تلك المعلومات، وبالتالي القيمة المضافة التي تحدثها على مستوى كل مراكز القرار، وعليه يتم التركيز على القيمة التفاضلية للمعلومات، ويدخل في تحليل ذلك عامل التكلفة والمنفعة. وفي هذا الصدد توجد ثلاث مقومات يتم من خلالها زيادة القيمة الإعلامية لما تتضمنه التقارير المالية من معلومات من وجهة نظر مستخدميها، وتتمثل فيما يلي:³
- أن يقلل الاتصال من احتمالات الاختبار لدى مستخدم المعلومات المالية ويرشد قرارته، وبالتالي يساهم في تقليل حالات عدم التأكد؛
- أن تكون المعلومات المالية بناءة، أي تساهم في تحديد الاختبار الرئيسي من بين الاختبارات المتاحة لدى متخذ القرار؛

¹ ابراهيم علي عباس، حكيم شبوطي، المحتوى الاعلامي للتقارير المالية ومدى أهميته لمستخدميها في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، العدد 14، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، 2018، الجزائر، ص73.

² وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، الجزء 1، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، 2007، ص117.

³ ابراهيم علي عباس، حكيم شبوطي، مرجع سبق ذكره، ص73.

- أن تتصف المعلومات المالية بالدافعية، وذلك إذا كان لها تأثير على تغير السلوك الناتج من متخذ القرار.

ولكن للحصول على تلك المعلومات يتطلب ذلك تكلفة، وعندما تزيد تكلفة الحصول على المعلومات عن قيمة هذه المعلومات سيكون معد التقارير أمام بديلين، هما:¹

- زيادة قيمة المعلومات من خلال زيادة درجة صحتها، أو من خلال زيادة المنافع المتحصل عليها من المعلومات؛
- تدنية التكلفة من خلال تخفيض درجة صحة المعلومات، أو من خلال التقليل من المنافع المستمدة من هذه المعلومات.

ويعتبر المحتوى الإعلامي أحد محددات القيمة الملائمة للتقارير المالية، أي ملائمة التقارير المالية تتوقف بناء على مقدار الإفصاح عن المعلومات، ويكون ذلك في الميزانية أو قائمة الدخل وحتى في الإيضاحات المرفقة. وقد ركزت الكثير من الدراسات على المحتوى الإعلامي للأرباح المحاسبية ودورها في تعزيز التدفقات عائدات الأسهم، إضافة إلى دور أسعار الأسهم في زيادة الأرباح.² ومنه يمكن القول بأن عملية التزامن ما بين الأرباح وأسعار الأسهم دورا مهما في توقع العوائد المستقبلية، إضافة إلى القدرة على تقييم المخاطر المستقبلية.

من العرض السابق يتضح أن المستثمرين في أسواق رأس المال يحتاجون إلى معلومات ذات فوائد متعددة تساعد في تخفيض ظروف عدم التأكد وترشيد قراراتهم الاستثمارية، والتي تزيد فعاليتها من خلال جودة المحتوى الاعلامي لهذه المعلومات وملائمة مضمونها ومستوى الإفصاح فيها ومدى قدرتها على تلبية الاهتمامات الأساسية للمستثمرين والاحتياجات المشتركة بينهم.³ ومنه يتضمن المحتوى الاعلامي عدة أبعاد تشمل الآتي:⁴

- يمثل المحتوى الاعلامي وسيلة الاتصال بين المؤسسة والمستثمرين، لذا توفر خصائص الجودة في المعلومات يساهم في تحقيق الغرض منها؛

¹ نفس المرجع، ص 73.

² ربيع ابراهيم سميا، أثر هيكل ملكية المنشأة في ملائمة معلومات التقارير المالية لقرارات المستثمرين-دراسة تحليلية في الشكايات المساهمة العامة، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة دمشق، 2018، دمشق، ص 167.

³ فتح الإله محمد أحمد محمد، محمد سعد عبيد محمد أحمد، تقييم جودة المحتوى الاعلامي للتقارير والقوائم المالية المنشورة إلكترونيا في سوق الخرطوم للأوراق المالية من وجهة نظر المستثمرين، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارة والقانونية، العدد 03، المجلد 01، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، 2017، غزة، ص 23.

⁴ المرجع نفسه، ص ص: 23-24.

- ترتبط جود المحتوى الاعلامي للتقارير المالية في الحد من عدم التأكد لدى متخذ القرار من خلال توفير معلومات ذات فوائد متعددة ومفيدة للمستثمر؛
- يرتبط المحتوى الاعلامي للتقارير المالية بمفهوم الإفصاح المحاسبي، من خلال عرض وتوصيل المعلومات بشكل مفهوم وملائم وغير مضلل لمستخدم المعلومات؛
- تزداد درجة استفادة مستخدمي التقارير المالية باستخدام طريقة فعالة لتوصيل هذه المعلومات في الوقت المناسب والملائم.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في المحتوى الاعلامي للقوائم المالية

يتأثر المحتوى الاعلامي للتقارير المالية بعوامل تخص الأسواق فيما بينها، وحتى أحيانا السوق المالي ذاته، ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة تتعلق بالمعلومات وجودتها والآخر يتعلق بالمؤسسات والأسواق المالية موضع التطبيق أو الفترات الزمنية للقياس، فضلا عن متغيرات القياس المستخدمة. وفيما يلي يمكن اختصار أهم هذه العوامل في:¹

1- عوامل تتعلق بطبيعة المعلومات

تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها، ومدى توافر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها وأن تكون المعلومات ملائمة للقرارات التي يقوم باتخاذها المستفيدين منها، وأن تكون هناك ثقة في هذه المعلومات عند الاستفادة منها، أي أن المعلومات الواردة في التقارير المالية ليست إلا أداة تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها.

2- عوامل تتعلق ببيئة المؤسسة

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية، اجتماعية، سياسية، وعوامل أخرى ناتجة من حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية على التغيرات البيئية، لذلك تزداد حاجة المستخدم لدراسة أثر التغيرات على المؤسسة بغرض المقارنة بين المؤسسات.

¹ نصر الدين حامد أحمد النور، معايير التقارير المالية الدولية ودورها في جودة المعلومات المحاسبية في السودان، أطروحة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2017، السودان، ص163.

3- عوامل ترتبط بمفاهيم أخرى

يرتبط المحتوى الاعلامي للتقارير المالية بمفاهيم عدة تؤثر عليه وعلى مستواه، أهمها:¹

3-1- نافذة الحدث

يعتبر تحديد نافذة الحدث خطوة مهمة في دراسة المحتوى، حيث الكثير من الدراسات تفضل اختيار نافذة حدث قصيرة لتلتقط الآثار المهمة للحدث المدروس، حيث أن اختيار نافذة حدث طويلة يؤدي الى استنتاجات خاطئة، كما يجب أن تشمل النافذة بعض الوقت قبل إعلان النتائج وذلك لوجود احتمال لتسريب المعلومات قبل اعلانها بالشكل الرسمي.

3-2- كفاءة الأسواق المالية

ترتكز دراسات المحتوى الاعلامي للتقارير المالية على فرضية السوق الكفاء على المستوى شبه قوي، لأنه يعكس سعر السهم الذي تصدره مؤسسة ما كافة المعلومات المتاحة عنها، وبالتالي في ظل كفاءة السوق المالي تكون القيمة السوقية للسهم هي قيمة عادلة، تعكس تماما قيمة حقيقة التي يتولد عنها عائد يكفي لتعويض المستثمر مما ينطوي عليه الاستثمار في ذلك السهم من مخاطر،² إلا أنه في ظل ما تعانيه العديد من الأسواق المالية وعلى وجه الخصوص أسواق الدول النامية من ضعف الكفاءة ووجود تضارب وعدم تماثل المعلومات بين الادارة والمستثمرين، فإن أسعار الأسهم تكون بعيدة عن السعر الحقيقي لها، ولا تستجيب للتغيرات التي تطرأ على ربحية المؤسسة.³

3-3- الاعتماد على الرأي والحكم الشخصي في اعداد التقارير المالية

يعد هذا الجانب من أبرز المشاكل التي تؤثر على التقارير المالية ومنفعتنا وتؤدي إلى اختلاف محتواها من سوق لأخر، فالإدارة تعتمد في بعض الأحيان إلى عملية التقدير الشخصي وذلك في غياب أسس التقييم المقبولة قبولاً عاماً، ولا يخفى على أحد المخاطر المتعلقة بالتقدير والاعتماد على الحكم الشخصي، وارتباط العملية بالتفاؤل أو التشاؤم الشخصي، والفجوة الزمنية التي لا يمكن معها قراءة المستقبل بناء على المعطيات الحالية،⁴ كما أن اهتمام الادارة بهدف بتحسين القيمة السوقية للمؤسسة في

¹ حلا عنان، رزان حسين شهيد، مرجع سابق، ص75.

² مفتاح صالح، معارف فريدة، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010، ورقة، ص: 181-182.

³ حلا عنان، رزان حسين شهيد، مرجع سابق، ص75.

⁴ خالد جمال الجعرات (2017)، مرجع سابق، ص299.

السوق المالي قد يدفعها إلى ممارسة إدارة الأرباح بهدف التأثير في قدرة المستثمر في تحديد قيمة المؤسسة والتقليل من مخاطر تقلب الأرباح.

3-4- مستوى إدراك المستثمرين لمحتوى التقارير المالية

يعتمد المحتوى الاعلامي على المستثمر الذي له قدر معقول من الدراية المحاسبية بإدراك تلك المعلومات المحاسبية،¹ فالمستثمر الأكثر خبرة يستفيد من المعلومات من أجل التقليل من درجة عدم التأكد، وذلك من خلال تقليل عدد البدائل المتاحة عند اتخاذ القرار الاستثماري.² أما المستثمرين الذين ليس لهم قدرة كافية على فهم محتوى التقارير المالية يحتاجون إلى معلومات أكثر للفهم وقد يستعينون إلى خبراء مما قد يتصادم مع محدد التكلفة/المنفعة.

3-5- توقيت نشر التقارير المالية

يؤثر اصدار التقارير المالية في التوقيت المناسب على ردة فعل السوق استجابة للمعلومات المحتواة في تلك التقارير سواء في شكل تغير في الأسعار أو حجم التداول، الأمر الذي يحد من العوائد غير العادية الناتجة عن تسريب المعلومات بصورة غير رسمية ومن الشائعات والمعلومات غير الصحيحة، بالإضافة إلى الحد من تداخل المعلومات.³

4- مساهمة معايير المحاسبة الدولية في تحسين المحتوى الاعلامي للقوائم المالية

نظرا لضغوط الهيئات المهنية والعلمية المحاسبية، ورغبة مستخدمو القوائم المالية في طلب المزيد من المعلومات الاضافية التي تساعد على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، تبلورت هذه الفكرة في أهمية مساهمة المعايير المحاسبة الدولية في تطوير قيمة المعلومات من خلال تقديمه وعرضه للقوائم المالية وفق أسس مختلفة، والمتمثلة في:

¹ اسماعيل خليل اسماعيل، ريان نعم، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق، العدد 30، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 2012، بغداد، ص290.

² عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، تأثير المحاسبة السلوكية على زيادة فعالية المعلومات لترشيد اتخاذ القرارات، العدد 07، مجلة المؤسسة، 2018، ص19.

³ حلا عدنان، رزان حسين شهيد، مرجع سابق، ص75.

4-1- القوائم المالية القطاعية

ساهم التطور في مجالات الأعمال المتنوعة، وانتشار المؤسسات في الأسواق العالمية إلى تجميع معلومات مالية تتضمن عناصر غير متجانسة، مما أدى إلى تعذر الحصول على المعلومات عن طريق الأرقام المالية الموحدة،¹ ومنه برزت الحاجة إلى معلومات تفصيلية عن قطاعات المؤسسة وأقسامها، وذلك بالإفصاح عن معلومات مالية عن نتائج النشاط المتعلق بالقطاع، ولهذا أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المعيار (IFRS 08) القطاعات التشغيلية، والذي حل بدوره محل المعيار المحاسبي (IAS 14) وهو ساري المفعول منذ 2009/01/01.

ويعتبر توفير معلومات مالية مفصلة ضروريا لأغراض التنبؤ بالتدفقات المستقبلية، والتي تساهم في نماذج قرارات الاستثمار، ولأغراض تقدير قيمة المؤسسة وتقييم المخاطر، كما يحتاج المستثمرون إلى اعداد التنبؤات الخاصة بأنشطة المؤسسة في المستقبل،² خاصة إذا أعدت هذه القوائم من خلال معلومات خاصة بالأقسام المتنوعة للأنشطة والتي تكون ذات خصائص مختلفة.

كما أن اعداد المعلومات القطاعية وعرضها طبقا للمعايير المحاسبة يسهل امكانية مقارنة القطاعات في المؤسسة مع مشروعات تؤدي نفس النشاط. رغم ذلك لا تخلو عملية الإفصاح في التقرير القطاعي من مشاكل، يمكن إيجازها في:³

- القرار الخاص في كيفية تقسم لأعمال المؤسسة لأغراض التقرير، نظرا لملائمة بعض الأقسام لبعضها، حيث من وجهة نظر المستثمر يعتبر التوزيع الذي يوفر أكبر درجة من التنبؤ هو أكثر أنواع التوزيع ملائمة؛

- توزيع التكاليف المتصلة بالأقسام، والذي يؤثر على صافي الدخل لكل قسم، ومن البدائل لحل هذا المشكل هو التقرير عن مساهمة كل قسم أي باحتساب الإيرادات والمصروفات التي ترتبط مباشرة بالقسم الذي تعد عنه التقارير؛

¹ الأخضر رينوية، كلثوم هوارى، دور الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية في تفعيل المحتوى الاعلامي للكشوف المالية، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 04، العدد 02، 2021، ص151.

² سامي محمد الوقاد، مرجع سبق ذكره، ص249.

³ إدون س. هنريكسن، مرجع سبق ذكره، ص: 780-781.

- تسعير التحويلات بين الأقسام، وذلك في حالة ارتباط الأقسام فيما بينها في دورة النشاط المؤسسة، ويمكن معالجة ذلك باستبعاد المبيعات بين الأقسام من التقرير، ومن ثم التقرير عن التحويلات بأسعار التكلفة.

كما تجدر الإشارة، أن الإفصاح المحاسبي يؤثر ايجابيا على التحليل المالي، حيث يساعد في الانتقال من التحليل المالي إجمالي إلى تحليل مالي تفصيلي حسب القطاعات، مما يجعل استراتيجية المؤسسة في مجال النمو أكثر وضوحا، ويساعد على تحديد مردوديتها المستقبلية، حيث يُمكن هذا النوع من التحليل بتحديد مكان القوة وضعف لدى المؤسسة، يسمح بتحليل المزايا التنافسية للمؤسسة، والتي تختلف من مؤسسة إلى أخرى.¹

4-2- التقارير المالية المرحلية

تمثل القوائم المالية والايضاحات المرفقة بها وسيلة الابلاغ الرئيسية التي يعتمد عليها مستخدمو القوائم المالية، ومع التغيرات والأحداث المتلاحقة التي تمر بها المؤسسة. تزيد الحاجة لوجود معلومات تغطي فترات أقل من السنة، ومنه تستند التقارير المرحلية أهميتها والتي تساعد المستخدم المعلومات المالية على اطلاع المستمر على نتائج أعمال المؤسسة ومركزها المالي.²

لذلك أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) المعيار المحاسبي (IAS 34) تحت عنوان "التقارير المالية المرحلية"، حيث عُرفت حسب هذا المعيار على أنها تقرير مالي يحتوي إما على مجموعة كاملة أو مختصرة من المعلومات المالية لفترة مرحلية، وأن فترة اعداد التقارير المالية تكون أقصر من سنة مالية كاملة.³ فيمكن أن تعد التقارير المرحلية كل شهر أو ثلاثة أشهر أو ستة أشهر.

وتكمن الغاية من التقارير المالية المرحلية في تحسين كفاءة مخرجات النظام المحاسبي، لأنها تعمل على توفير المعلومات للمستخدم في الوقت الملائم عند حاجته، حتى لا تفقد المعلومات منفعتها في اتخاذ القرارات. وتمثل أهداف التقارير المرحلية في:⁴

¹ Welfgang Dick, Frank Missionier-piera, Comptabilité financière en IFRS, 3^{eme} edition, Pearson, 2012, Paris, P359.

² صلاح الدين أنس، مزياني نور الدين، دور التقارير لمرحلية في صنع القرار الاستثماري في سوق الخرطوم للأوراق المالية، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 04، العدد 01، (صص:58-75)، 2021، ص 61.

³ وايلى، مرجع سبق ذكره، ص 260.

⁴ صلاح هيمت محمد، صلاح نوري خلف، دور المدقق الخارجى في مراجعة المعلومات المالية المرحلية وفقا للمعايير الدولية، مجلة الدراسات محاسبية ومالية، المجلد 12، العدد 40، جامعة بغداد، 2017، بغداد، ص ص: 81-82.

- توفير المعلومات اللازمة عن المركز المالي وقياس نتيجة نشاط لكل فترة مالية قصيرة (من 3-6 شهور) بدلا من الانتظار إلى نهاية السنة المالية للأطراف المعنية، وذلك من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية اللازمة؛
- امداد بمعلومات مستمرة وملائمة ومهمة وفي الوقت المناسب وبشكل كثر عن أداء المؤسسة، مما يمكن من تحديد الانحرافات واتخاذ القرارات اللازمة لتعديلها مع تحديد المسؤوليات على هذه الانحرافات؛
- تزويد المساهمين ومستخدمي المعلومات المالية بمعلومات عن المركز المالي، ونتيجة النشاط، والتغير في حجم النشاط، وحجم واتجاه الإيرادات، وتدفقاتها النقدية، واستخدامها للأصول؛
- توفير التقارير المرحلية الأساس الصحيح للاستثمار في سوق الأوراق المالية، بحيث تقدم تلك التقارير معلومات مفيدة عن الوضع المالي.
- كما يضع المعيار المحاسبي الدولي (IAS 34) متطلبات الإفصاح ضمن التقارير المالية المرحلية من حيث الشكل، والمحتوى كحد أدنى ما يأتي:¹
- كل العناوين، والاجماليات الفرعية، التي كانت متوفرة في القائمة المالية الأحدث؛
- ايضاحات تفسيرية مختارة، يتطلبها المعيار (IAS 34)، والإفصاح عن ربحية السهم الواحد، وذلك في صلب قائمة الدخل المؤقتة؛
- تطبيقات السياسات المحاسبية نفسها المتبعة في اعداد القوائم المالية السنوية عند إعداد التقارير المالية المرحلية، فيما عدا تلك التغيرات في السياسات المحاسبية التي تجرى لاحقا، مع بيان الأسباب التي أوجبت تلك التغيرات؛
- إن القياس في القوائم المالية السنوية، والتقارير المالية المرحلية، غالبا ما يتم على أساس تقديرات معقولة، إلا أن اعداد التقارير المالية المرحلية يتطلب استخدام أساليب التقرير والتقدير، أكثر مما هو في التقارير السنوية؛

¹ صلاح الدين أنس، مزباني نور الدين، مدى التزام مراجعي الحسابات في السودان بمتطلبات معيار المراجعة الدول 2410، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 22، العدد 01، جامعة باتنة، 2021، الجزائر، ص ص: 337-338.

- ينبغي الإفصاح عن التغيرات الحاصلة في السياسات المحاسبية، عن طريق إعادة عرض التقارير المالية في الفترات المالية المرحلية السابقة للسنة المالية الحالية، والفترة المالية المقابلة للسنوات السابقة.

4-3- القوائم المالية متعددة الأغراض

يعتبر اعتماد القوائم المالية ذات الغرض العام على التكلفة التاريخية كأساس قياس، من الانتقادات الموجهة لهذا النوع من القوائم وذلك لعدم قدرتها التعبير بصدق على نتائج الأعمال والمركز المالي، لذلك سمحت المعايير المحاسبية بإعداد قوائم مالية ذات أسس قياس مختلفة، مثل: التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، التكلفة الاستبدالية، ... إلخ.

وتؤيد توصية جمعية المحاسبة الأمريكية استخدام هذا النوع من القوائم، وذلك بعرض أسس القياس المختلفة إما في نفس القائمة أو بتخصيص عمود لكل أساس قياس، أو يتم اعداد قائمة مستقلة لكل أساس قياس، ويمكن كذلك الإفصاح عنها في الملاحظات المتممة.

ويعود الاهتمام بالقوائم متعددة الأغراض إلى الانخفاض المستمر للقوة الشرائية للنقد، حيث استخدام التكلفة التاريخية للقياس لا يمثل القيمة الحقيقية لنتيجة أعمال المؤسسة، وما يتج عنه الإفصاح عن أرباح وهمية وتوزيعات للأرباح من رأس المال.¹

المطلب الثالث: التوسع في الإفصاح المحاسبي ودوره في تطوير المحتوى الاعلامي

نظرا لزيادة الحاجة مستخدمي القوائم المالية إلى المزيد من المعلومات، وباعتبار المعلومات هي الوسيلة الفعالة لاتخاذ القرارات، تم النظر من طرف الهيئات المهنية إلى التوسع في الإفصاح من زاوية الفكرية والعملية، لذلك فإن منهج التوسع في الإفصاح هو الحل العملي والمنطقي لمشكلة عدم امكانية تحديد احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات.

1- مفهوم التوسع في الإفصاح المحاسبي

عُرف بأنه الزيادة في عرض المعلومات ذات قيمة داخل القوائم المالية المنشورة للاستخدام العام مع مراعاة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. أي الإفصاح عن معلومات كمية ونوعية ذات

¹ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 178-179.

الصلة بالتقارير المالية السنوية من واقع معايير محاسبية جيدة ومنهج افصاح كافي بحيث يسمح بالتوسع في الإفصاح بالوفاء بجميع احتياجات مستخدمي التقارير المالية.¹

ويرى البعض أن منهج التوسع في الإفصاح يشير إلى توفير بيانات أكثر لمستخدمي التقارير المالية، وذلك بزيادة نطاق المعلومات المعروضة في التقارير المالية وكميتها، بحيث تغطي احتياجات قطاعات أكبر من المستخدمين،² وهنا يتم طرح إشكال حول نوعية وكمية المعلومات التي يجب أن تضاف للتقارير والأسلوب المناسب لاختيارها.

2- مداخل التوسع في الإفصاح المحاسبي

ينطوي التوسع في الإفصاح كمنهج من مناهج الفكر المحاسبي على مدخلين لتحديد أهداف التقارير المالية، وبالتالي صياغة معايير الإفصاح وتطويرها، وهذا المدخلان هما:

2-1- مدخل احتياجات المستخدم

يرتبط التوسع في الإفصاح المحاسبي مباشرة بخاصية الملائمة، بمعنى أنه يتم الإفصاح عن كافة المعلومات التي تعتبر ملائمة لاتخاذ القرارات المختلفة، ويمكن النظر للعلاقة بين الملائمة والإفصاح المحاسبي من جانبين:³

- الملائمة بالنسبة لنماذج اتخاذ القرارات، أي أن اختيار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها يكون على أساس ملاءمتها لنماذج اتخاذ القرار، وذلك عن طريق تحديد الفئات المستفيدة ثم تحديد النماذج التي يعتمدوا عليها في اتخاذ القرارات؛

- الملائمة بالنسبة لأهداف متخذي القرارات، والذي يتطلب تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات، وتعرف هذه العملية مشكل تعدد وتنوع الأطراف ذات المصلحة وحاجاتهم من المعلومات.

¹ كما عبد السلام علي وآخرون، أثر التوسع في الإفصاح الاختياري على خصائص المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية الليبي (دراسة تطبيقية)، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 40، العدد 02، (277-301)، جامعة المنصورة، 2016، مصر، ص: 7-8.

² أبوبكر عبد الباقي محمد الطيب، التوسع في الإفصاح المحاسبي وأثره على تقليل مخاطر الاستثمار بسوق الخرطوم للأوراق المالية، أكاديمية أماراباك، المجلد 06، العدد 19، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، 2015، ص .

³ عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل، الكويت، 1990، ص: 417-425.

2-2- مدخل الأحداث

يعتبر مدخل الأحداث من أهم محولات التي قدمت كتطبيق عملي لمنهج التوسع في الإفصاح، لذلك فإن تحديد الاحتياجات الخاصة بمستخدمي التقارير المالية يجب أن يتحول صوب تحديد الأحداث الاقتصادية والمالية المنشورة على أنها بيانات خام وليست معلومات موجهة لاستخدام أو هدف محدد.

وطبقاً لمدخل الأحداث يجب ألا تحتوي التقارير المالية على المعلومات، وإنما يقتصر دور التقارير على توفير البيانات ليقوم المستخدم باستخلاص من التقارير ما يريده. ويأخذ مدخل الأحداث بالفكر الوضعي في مجال البحث العلمي، إذ أنه لا يفترض أي أهداف مسبقة كما أنه يخلو من أي قيم ويقصد بالحدث في هذا المخل أي ظاهرة لها تأثير اقتصادي أو مالي على الوحدة المحاسبية.

3- مزايا وعيوب التوسع في الإفصاح المحاسبي

إن الإفصاح القائم على التوسع في نشر المعلومات مبني على افتراض أن نوعية المعلومات المالية وغير المالية التي تقوم المؤسسات بإنتاجها لمقابلة احتياجات المستخدمين هي متشابهة لكل الأوراق المالية، أما الفروق بينها فتكمن في إدراك هؤلاء لهذه المعلومات وإمكانية وصولهم إليها.¹ يترتب على ذلك وجود مجموعة من المزايا والعيوب للتوسع في الإفصاح، ومن أهم المزايا التي يحققها التوسع في الإفصاح ما يلي:²

- يساهم التوسع في الإفصاح المحاسبي في انخفاض تكاليف تباين المعلومات، وذلك من خلال تقليل الفجوة في المعلومات بين من هم داخل المؤسسة ومن هم خارجها؛

- يقلل التوسع في الإفصاح من مشكلة الاختيار الخطأ للأوراق المالية من قبل المستثمرين، كما يؤدي إلى سيولة الأوراق المالية، وبالتالي تخفيض تكلفة رأس المال من خلال تخفيض تكاليف المعاملات وزيادة الطلب على هذه الأوراق المالية.

وعلى الرغم من ذلك يجب ألا يتم التوسع في الإفصاح بدون ضوابط مناسبة، وذلك لتجنب العيوب التي قد تحدث نتيجة ذلك، والمتمثلة في النقاط الآتية:³

¹ كمال عبد السلام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص10.

² بندر مرزوق الشلاحي، تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2012، الأردن، ص: 42-43.

³ كمال عبد السلام علي، مرجع سبق ذكره، ص11.

- عدم استطاعة مستخدمي المعلومات من استيعاب وتوظيف المعلومات الواردة اليهم بشكل الصحيح؛
- قد يساعد المنافسين على الحاق الضرر بحملة الأسهم بشكل غير مرغوب فيه.

ومنه يمكن القول أنه يمكن التخفيض إلى حد بعيد من عيوب التوسع في الإفصاح المحاسبي، وذلك عن طريق زيادة الادراك والاستيعاب لدى مستخدمي التقارير المالية المنشورة.

4- حدود التوسع في الإفصاح المحاسبي

ان التوسع في الإفصاح المحاسبي لا يمكن القيام به دون أي قيود، لذا فإذا ثبت محاسبيا أن معلومات معينة تعتبر ملائمة في مجال اتخاذ القرار فإن الإفصاح عنها من عدمه يتطلب دراسة الجوانب الآتية:¹

- تقييم الوضع الحالي للإفصاح المحاسبي لتحديد درجة التشبع التي تعكسها التقارير المالية؛
- تقييم البدائل المقترحة للتوسع في الإفصاح، وذلك لاختبار الأكتا مساهمة في ترشيد القرار؛
- مقارنة منفعة المعلومات التي توصلنا إليها مع تكاليف انتاج وتوزيع المعلومات.

5- أساليب التوسع في الإفصاح المحاسبي

أدى التطور في مجال الأعمال إلى التحول من وجهة النظر الضيقة التي تلخص وظيفة المحاسبة في كونها نظام لمسك الدفاتر المحاسبية، وتبني مفهوم أكثر اتساعا ينظر إلى المحاسبة إلى أنها وظيفة إعلامية تهدف إلى توصيل المعلومات لكافة الأطراف ذات العلاقة لتلبية حاجياتهم، ومن هنا بدأ الاهتمام بالتوسع في الإفصاح حتى الوصول إلى المستوى الكافي الذي يلبي احتياجات مستخدمي المعلومات.² ومنه يمكن التطرق إلى بعض أساليب التوسع في الإفصاح المحاسبي كالاتي:

5-1- الإفصاح الالكتروني

نظرا للتطور التكنولوجي في بيئة الأعمال وكبر حجم المؤسسات الذي تنتج عن زيادة الطلب على المعلومات من طرف اصحاب المصلحة، أصبح من ضروري تطوير آلية تواصل بين المؤسسات ومستخدمي المعلومات، وذلك لتسهيل عملية حصولهم على ما يلزمهم من المعلومات في الزمان والمكان المناسبين.

¹ عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص428.

² أبو بكر عبد الباقي محمد الطيب، مرجع سبق ذكره، ص49.

كما كان لحالات الاخفاق التي حدثت لكثير من المؤسسات في بعض الأسواق المالية العالمية، والذي شكل ضغطاً على الهيئات المهنية ومن ثم معدي التقارير المالية لزيادة جودتها، حيث جاءت التوصيات الصادرة عن هيئات الواضحة للمعايير المحاسبية لتؤكد على ضرورة الاتجاه نحو التوسع في الإفصاح لزيادة التقارير المالية.¹ ومن هنا ظهرت فكرة الإفصاح الالكتروني كأحد أهم وأحدث أساليب التوسع في الإفصاح المحاسبي، وذلك باستخدام خدمات الانترنت في نشر التقارير المالية الكترونياً، عن طريق انشاء موقع أو أكثر للمؤسسة على الانترنت، تتوافر فيه روابط سريعة تعمل على ربط أجزاء التقرير المالي الالكتروني مع بعضهما البعض مع معلومات الأخرى وثيقة الصلة على المواقع ذات العلاقة.²

ويتميز أسلوب الإفصاح الالكتروني على الأساليب التقليدية الأخرى في المساهمة في:³

- يعد نشر التقارير المالية على شبكة الانترنت أقل كلفة قياساً مع تكاليف النشر والطبع والتوزيع عند الإفصاح عنها بشكل تقليدي؛
 - تسهل عملية الإفصاح الالكتروني للمعلومات المحاسبية الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المستخدمين، وبالتالي الوصول غير المقيد للمعلومات عالمياً؛
 - سرعة العرض والتحديث السريع للمعلومات والبيانات المنشورة من قبل المؤسسة؛
 - يساعد الإفصاح الالكتروني المستخدمين بالوصول إلى بيانات محددة لمختلف البدائل المتاحة أمامهم بسرعة وجهد أقل، وإجراء المقارنات اللازمة، فضلاً عن معالجة تلك البيانات باستخدام الحاسوب؛
 - يمكن مستخدمي البيانات من تحميل المعلومات المنشورة على شبكة الانترنت أو موقع المؤسسة إلى حساباتهم الشخصية لإجراء التحليلات الخاصة بهم في وقت لاحق.
- كما تجد الإشارة، أن التوجهات الجديدة في عملية التوسع في الإفصاح، أدت إلى أحداث تغييرات جوهرية في كيفية الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية سواء من حيث أساليب العرض أو المحتوى الاعلامي لتلك

¹ حسن محمود الشطناوي، دور الإفصاح المحاسبي الالكتروني في تحسين جودة التقارير المالية وتقليل فجوة عدم تماثل المعلومات في بيئة الأعمال الأردنية، المجلة العالمية للاقتصاد والاعمال، المجلد 05، العدد 03، 2018، الأردن، ص9.

² هزاع شطي المطيري، تقييم مدى ممارسة الإفصاح الالكتروني للشركات المدرجة بالبورصة الكويتية في اطار قواعد حوكمة الشركات (دراسة ميدانية)، مجلة المجلد للدراسات والأبحاث، المجلد 06، العدد 03، أكاديمية السادات للعلوم الادارية، 2010، ص303.

³ جاسم محمد حسو، وفاء مكي رشيد، دور الإفصاح المحاسبي الالكتروني في تحقيق فروض نظرية الوكالة، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 42، العدد 121، جامعة بابل، 2019، العراق، ص722.

التقارير، وعلى ذلك فإنه ينبغي على القائمين بإدارة نظم المعلومات المحاسبية أن يؤخذ بعين الاعتبار المتطلبات الأساسية الآتية:

- مراعاة التأهيل العلمي والعملية للقائمين عن إدارة نظم المعلومات المحاسبية؛
- التدريب المستمر بما يتناسب مع التطورات في تكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات؛
- تطبيق نظام للرقابة الداخلية على درجة كبيرة من الكفاءة والفعالية.

5-2- الإفصاح عن المعلومات المستقبلية

زادت في الفترة الأخيرة الانتقادات الموجهة إلى المعلومات التاريخية بالقوائم المالية التقليدية بسبب رغبة أصحاب المصالح في الحصول على معلومات مستقبلية تمكنهم من تقييم والتنبؤ بالأداء المالي المستقبلي للمؤسسة في ظل بيئة الأعمال الديناميكية،¹ حيث الإفصاح عن المعلومات المستقبلية أصبح ضرورة في ظل ما تتطوي عليه بيئة الأعمال من مخاطر وفرص وتهديدات لتقديم تفسيرات لمستخدمي المعلومات لمساعدتهم على تقدير استدامة المؤسسة في المستقبل.

ويأخذ الإفصاح عن المعلومات المستقبلية أحد شكلين هما: التنبؤ المالي والتصور المالي، ويكمن الفرق بينهما أن التنبؤ المالي يحاول توفير معلومات كما يتوقع وقوعه بالفعل، أما التصور المالي فيوفر معلومات عن نتائج لا يتوقع وقوعها بالضرورة، وإنما هي فقط يمكن أن تحدث.²

كما أن قيام المؤسسات بمزيد من الإفصاح عن المعلومات المستقبلية يؤدي إلى عدم التماثل في المعلومات بين المستثمرين والإدارة ومن ثم انخفاض تقلبات أسعار الأسهم وانخفاض تكلفة رأس المال، فعند قيام الإدارة بالإفصاح الغير الكامل فإن المستثمرين قد يطلبوا عائداً إضافياً، ومن هنا فإن العديد من النظريات والممارسات العلمية أثبتت أهمية الإفصاح عن المعلومات في المستقبل.³

وبالرغم من أهمية الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في التقارير المنشورة، إلا أنه لا يزال يثار جدل حوله في الفكر المحاسبي، إذ ظهرت بعض الآراء المعارضة، وتستند حججهم إلى أن زيادة الشكوك المرتبطة بمستقبل المؤسسة تؤدي إلى صعوبة في التنبؤ مما يؤثر على دقة المعلومات المستقبلية التي يتم

¹ عمرو محد خميس محمد، أثر الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في التقارير النوعية على القيمة الشركة (دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 06، العدد 02، (152-211)، 2019، الاسكندرية، ص162.

² أمين السيد أحمد لطفي (2006)، مرجع سبق ذكره، ج2، ص637.

³ أحمد حسام الدين فتحي الحسانين، أثر درجة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية على سيولة السهم (دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية)، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، المجلد 39، العدد 02، جامعة بنها، 2019، مصر، ص10.

الإفصاح عنها، وقد يؤدي ذلك إلى دخول الإدارة في منازعات وهو ما يتفق مع فرضية تكاليف التقاضي، التي ترى أن زيادة هذه التكاليف تقلل من حافز المديرين للإفصاح عن المعلومات المستقبلية في التقارير المنشورة، وقد يحدث ذلك خاصة عندما لا يميز النظام القانوني في الدول بين الممارسات الانتهازية للإدارة عند إعداد التقديرات المستقبلية وبين أخطاء التنبؤ.¹

5-3- الإفصاح عن البعد الاجتماعي

يعتبر الإفصاح عن البعد الاجتماعي أسلوب أو الطريقة التي بموجبها تستطيع المؤسسة إظهار كافة المعلومات المتعلقة بنشاطات المؤسسة الاجتماعية لمختلف مستخدميها، بالاعتماد على مجموعة من الأساليب إما في صلب القوائم المالية أو الملاحظات، لتوصيل المعلومات عن أثر نشاط المؤسسة على المجتمع للأطراف الداخلية والخارجية بشكل دوري وبفترات محددة لتقويم الأداء الاجتماعي للمؤسسة.²

كما لقيت كذلك أساليب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي للمؤسسة تشجيع الهيئات المهنية، والذي يعتبر اعتراف أن التقارير المالية الحالية غير كافية للإفصاح عن البعد الاجتماعي لذلك أوصت بتضمين التقارير المنشورة مثل هذه المعلومات. ويمكن تمييز ثلاث اتجاهات في أسلوب الإفصاح عن المعلومات المسؤولية الاجتماعية، وهي:³

- أعداد تقارير وصفية تتضمن شرحاً للمساهمات الاجتماعية للمؤسسة، والتأثيرات الناشئة عنها ومتمثلة في الأضرار والمنافع الاجتماعية، حيث أن إعداد هذا النوع من التقرير يجد صعوبة بسبب عدم قدرة قياس هذه الأنشطة؛

- تقارير التي تفصح عن التكاليف الاجتماعية دون الأخذ بعين الاعتبار المنافع الاجتماعية المتحققة نظراً لصعوبة قياسها، ويساعد هذا النوع من الإفصاح في تحديد حجم الأعباء المحتملة لقاء تنفيذ لأنشطتها الاجتماعية؛

- التقارير التي تفصح عن التكاليف والمنافع الاجتماعية وتزود هذه التقارير مستخدميها بمؤشرات كمية عن التكاليف والمنافع التي نتجت عن تأثيرات المؤسسة بالبعد الاجتماعي، وتعتبر هذه التقارير الأكثر

¹ مجدي مليجي عبد الحكيم، تحليل العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المستقبلية وتكلفة رأس المال وأثرها على كفاءة القرارات الاستثمارية لشركات المصارف، مجلة المحاسبة والمراجعة، العدد 02، (1-50)، جامعة بني سويف، 2017، مصر، ص: 8-9.

² عبد القادر شيخ، عبد الحق سعدي، واقع الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 05، العدد 02، بسكرة، 2021، ص: 365.

³ طه أحمد حسن أرديني، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية (نموذج المقترح)، مجلة تنمية الرافدين المجلد 28، العدد 83، جامعة الموصل، العراق، 2006، ص: 158.

شيوعاً لتوافقها مع غالبية المبادئ المحاسبية فهي تقابل المصاريف بالإيرادات، وبالتالي في أفضل طريقة للإفصاح لأنها تساعد في تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة.

5-4- الانتقال من الإفصاح الإلزامي إلى الإفصاح الاعلامي

اقتصرت المفهوم التقليدي للإفصاح على الدور التفسيري للمعلومات المحاسبية التي تنتج من القياس المحاسبي، ولكن مع تطور بيئة الأعمال وتزايد حجم وعدد شركات الأموال، وتزايد معها الحاجة لأصول المستثمرين أدى إلى توسيع مفهوم ونطاق ومضمون الإفصاح المحاسبي، حيث لم يعد ينحصر الإفصاح المحاسبي على الإبلاغ أو عرض نتائج القياس المحاسبي وتفسيرها، وإنما اتسع إلى عرض معلومات كمية أو وصفية وكذلك فعلية أو تقديرية والتي لها تأثير واضح على متخذي القرارات.

ونتيجة لهذا التطور ظهر مفهوم الإفصاح الاعلامي، وذلك نتيجة زيادة الحاجة إلى معلومات باعتبارها أحد الخصائص الجودة للمعلومات، لذلك بدأت المطالبة بالإفصاح عن المزيد من المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات.¹ وهذا ما أدى بمؤسسات الأموال إلى التوسع أكثر في الإفصاح عن المعلومات الملائمة بتبني الإفصاح الاعلامي للتنافس على أموال المستثمرين.

ولكن في الأخير الإفصاح عن المزيد من المعلومات الملائمة في إطار التوسع في نطاق الإفصاح يخضع لاعتبارين مهمين لا بد من مراعاتهما، هما:²

- تتطلب بعض الجوانب الجديدة للإفصاح توفر المزيد من المهارات والخبرات المتخصصة جداً، والتي لازالت محدودة لديهم؛

- التوسع في حدود الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، يجب ألا يعني الاغراق المفرط بالتفاصيل الكثيرة التي قد تؤدي في نتائجها إلى آثار عكسية تربك المستخدمين.

وعليه يمكن القول أن التوسع في الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية لا يجب أن يرتبط فقط في كمية المعلومات المفصّل عنها فقط، بل يتعداه ويجب التركيز على نوعية المعلومات ومدى ملائمتها في اتخاذ القرار لمختلف المستخدمين وذلك لتفادي فقدان المعلومات المنشورة لجودتها.

¹ ابراهيم محمود، الإفصاح الاعلامي وأثره على وظيفة القياس المحاسبي في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 71، (1-25)، الجامعة المستنصرية، 2008، العراق، ص6.

² وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص378.

خلاصة الفصل الثاني

تم التطرق من خلال الفصل الثاني إلى طبيعة الإفصاح المحاسبي ضمن القوائم المالية، وذلك من خلال التعرض بالتفصيل إلى مفهوم الإفصاح المحاسبي وكذا الجوانب المتعلقة به من أساليب ومقومات ومتطلبات ومجالات تطوره، والتطرق التوسع في عملية الإفصاح المحاسبي في تطوير المحتوى الاعلامي للقوائم المالية.

ومن خلال دراسة هذا الفصل تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن ذكر أهمها كما يلي:

- جاء الإفصاح المحاسبي كنتيجة لتطور وظيفة المحاسبة من المسك المحاسبي إلى أداة لتوصيل المعلومات لخدمة مستخدمي القوائم المالية خاصة المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين؛
- يساعد الإفصاح المحاسبي إلى جعل المعلومات تمثل بصدق لوضعية المؤسسة وأكثر ملائمة في عملية اتخاذ القرار؛
- لتحقيق الإفصاح المحاسبي غايته يجب التركيز على أهداف ومبادئ الإفصاح بدلا من التركيز على القواعد؛
- يتم تحديد مستوى الإفصاح المحاسبي المناسب حسب نموذج القرار التي تعد المعلومات المالية مدخلات له؛
- هناك العديد من الأساليب المستخدمة في عملية الإفصاح المحاسبي وتتوقف عملية المفاضلة بينها على طبيعة المعلومات ودرجة أهميتها النسبية؛
- يساهم منهج التوسع في عملية الإفصاح المحاسبي في حل إشكالية عدم قدرة تحديد احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات.

الفصل الثالث

إتخاذ القرار الاستثماري في سوق

الأوراق المالية

تمهيد

يعتبر الاستثمار جوهر التنمية الاقتصادية، حيث يرتبط تحقيقه لأهدافه التنموية لمختلف المشاريع الاقتصادية بالآليات المستخدمة في البحث عن مصادر الادخار والموارد المالية والوسائل الكفيلة لتعبئتها لأغراض التنمية، حيث من أبرز عناصر النظام المالي الذي يضمن التمويل المستمر لمختلف المشاريع الاقتصادية نجد الأسواق المالية، وهي القادرة على استيعاب والتخصيص الأمثل لمختلف الموارد والمدخرات لأغراض الاستثمار.

لذلك زادت أهمية الأسواق المالية في العالم، وخاصة في الدول الرأسمالية باعتبارها إحدى المتطلبات الأساسية لتمويل ودعم التنمية الاقتصادية ووحداته الانتاجية المختلفة، ومن أجل أن تعمل الأسواق المالية بكفاءة يجب أن تنعكس فيه أسعار التوازن لأسهم، أي يجب أن يتناسب عائد السهم مع درجة المخاطرة، ويتوقف ذلك على مدى التدفق المستمر للمعلومات إلى السوق وتمائلها لجميع المستثمرين، مع قدرتهم على فهم واستيعاب لهذه المعلومات.

وبالتالي فإن نجاح عملية اتخاذ القرار الاستثماري يعتمد على مدى توافر المعلومات اللازمة وملائمتها لمتخذي القرارات، بالإضافة إلى قدرة المستخدمين على تحليلها والاستفادة منها، أي أن القوائم المالية تتضمن معلومات تتطلب من المستخدمين فهم جوانب التحليل لمحتويات القوائم المالية، حيث من المتوقع أن هذه الأخيرة تحتوي على معلومات تؤثر على أسعار الأوراق المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار معرفة البيئة الاقتصادية التي تنشط بها المؤسسة.

لذا سيتناول هذا الفصل طبيعة القرار الاستثماري وخصائصه، وبعده التعرف على أهم مقومات اتخاذ القرار الاستثماري وخطواته والعوامل المؤثرة فيه، وبعدها تحليل العلاقة بين دور المعلومات المحاسبية والافصاح المحاسبي في توفير متطلبات اتخاذ القرار الاستثماري، وأخيرا التطرق لبورصة الأوراق المالية وكفاءتها.

المبحث الأول: طبيعة القرار الاستثماري وخصائصه

يسعى المستثمر إلى زيادة ثروته من خلال اختيار أفضل بديل استثماري الذي يحقق له أهدافه، لذلك يعتبر اتخاذ القرار الاستثماري السليم من أصعب مراحل عملية الاستثمار في الأسواق المالية، لذا يبذل المستثمرون قصارى جهدهم لتقييم الأوراق المالية، وعادة ما يتم الاستعانة بمختصين في هذا المجال، لأنه من الصعب القيام بعملية تقييم الأوراق المالية، نظرا لما تتطلبه هذه العملية من خبرة ومعرفة.

المطلب الأول: ماهية القرار الاستثماري، أهميته، أنواعه

يعتبر القرار الاستثماري من أصعب القرارات التي يتخذها الأفراد، وذلك لتأثيره مباشرة على ثروة الأفراد ومدخراتهم، حيث يركز مفهومه أساسا على مبدأ الرشادة الاقتصادية والتي تمثل الأساس الذي يقوم عليه علم الاقتصاد.

1- مفهوم القرار الاستثماري

يستند القرار الاستثماري أصوله العلمية من علم الاقتصاد، كون مضمونه يشير إلى التخصيص الكفء للموارد المتاحة وتقييمها، فالاستثمار له صلة وثيقة بمجموعة من المفاهيم الاقتصادية من أهمها الدخل والاستهلاك والادخار والاقتراض،¹ حيث من المفترض أن متخذ القرار الاستثماري يهتم بالقدرة على حسن التصرف بالموارد الاقتصادية أحسن استخدام ممكن.² وذلك بتخصيص الموارد المتاحة لغاية زيادة الطاقة الانتاجية.

أما المفهوم المالي للقرار الاستثماري فهو توظيف للأموال في الأدوات المالية لفترة زمنية محددة، مقابل الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية، أي هي عملية تعويض المستثمر عن القيمة الحالية للأموال ومخاطر التضخم وتقلب تلك التدفقات.³ حيث أن أي أداة استثمارية وضع فيها المستثمر مدخراته المالية، يتوقع أنه ستقدم له عائدا أو تحافظ أو تزيد من قيمة الاستثمار.⁴ ومنه يمكن القول أن الاستثمار هي عملية إرجاء الاستهلاك إلى فترة مستقبلية مقابل الحصول على عوائد مع تقبل جزء من المخاطر.

¹ نائلة فتحي زكريا، مرجع سبق ذكره، ص18.

² حنان طرطار، علي اليازيد، فعالية القرار الاستثماري في ترشيد الاستثمارات، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 08، العدد 03، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2021، ص62.

³ Keith C. Brown, Frank K. Reilly, Investment Analysis and Portfolio Management, 10th Ed, South-Western, 2012, USA, p6.

⁴ Gitman LJ Joehnk MD Smart SB Juchau RH Ross DG Wright S. Fundamentals of Investing. Third ed. Frenchs Forest NSW: Pearson Australia; 2011. P10 (<http://nla.gov.au/nla.obj-540299418>. Accessed November 4 2023).

كما عرفت عملية صنع القرار الاستثماري على أنها فن لمعالجة المواقف المعقدة، أي أنها عملية إدراكية لاختيار بديل من بين عدة بدائل محتملة، لذلك لا يمكن للأفراد مباشرة اتخاذ قرار بمجرد الاعتماد على مواردهم الشخصية، حيث يعتبر الجزء الصعب الذي يجب القيام به عند اتخاذ القرار هو هو اختيار مجال معين للاستثمار.¹ وتعود صعوبة اتخاذ قرار الاستثمار لسببين، الأول اعتماده كلياً على التنبؤات، بالإضافة إلى مراعاة أن يكون الاستثمار الجديد متماشياً مع أنشطة المؤسسة وأهدافها وسياساتها.²

لذلك يمكن القول أن عملية اتخاذ القرار الاستثماري هي عملية إدراكية تقوم على أسس علمية لإجراء الاختيار بين مجموعة من البدائل الاستثمارية، وذلك استناداً إلى الموارد والمعلومات المتاحة، حيث يجري بموجبها إيداع المستثمر لجزء من مدخراته لفترة زمنية محددة مقابل الحصول على عوائد مستقبلية غير مؤكدة، ونظراً لأن بيئة الأعمال والاستثمار مليئة بالمنافسة، يتطلب ذلك أن يكون للمستثمر قدرة لتطوير مهاراته ومستوى من الإدراك عند اتخاذ القرار الاستثماري.

2- أهمية القرار الاستثماري

يتمثل الاستثمار في تضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من اشباع استهلاك من أجل حالة أكبر، وأنه التخلي عند استخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة من أجل الحصول على المزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن الفرصة الضائعة للأموال المستثمرة.³ أما عملية صنع القرار هي عملية إدراكية لإجراء الاختيار بين مجموعة واسعة من البدائل القائمة استناداً إلى الموارد والمعلومات المتوفرة، ونتيجة لتطور بيئة الأعمال والاستثمار مليء بالمنافسة، يجعل من الضروري أن يكون هناك قدرة لتطوير مهاراتهم ومستوى الإدراك في اتخاذ القرار الاستثماري خاصة.⁴ لذلك يكتسي القرار الاستثماري أهمية بالغة بالنظر لعدة مبررات أهمها:⁵

- يشكل الاستثمار في المدى الطويل المحرك الوحيد لمحافظة المؤسسة على وجودها واستمرارها؛
- تتطلب العملية الاستثمارية مبالغ كبيرة ومهمة مقارنة لما تملكه المؤسسة أو المشروع من أموال؛
- يعتبر القرار الاستثماري قرار يرهن المؤسسة على المدى المتوسط والطويل يصعب الرجوع فيه؛

¹ رنا محمد الغريب حمادة، أثر التمويل السلوكي على قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، م3، ع2، ج3، (1938-1895)، جامعة دمياط 2022، ص1901.

² سعيدة بورديمة، القرار الاستثماري ومتطلبات الوصول إليه، حليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، م09، ع02، 2015، جامعة قلمة، ص362.

³ أبوبكر محمد أحمد طمبل، المحتوى الاعلامي للتقارير المالية ودوره في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية-بالتطبيق على سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، 2011، السودان، ص134.

⁴ رنا محمد الغريب حمادة، مرجع سبق ذكره، ص1902.

⁵ حنان طرطار، علي اليازيد، مرجع سبق ذكره، ص62.

- ينعكس القرار الاستثماري على صورة المؤسسة من خلال تأثيرها بالمحيط الاقتصادي والمالي، حيث كلما كان المشروع الاستثماري يلبي ما يحتاجه السوق من منتجات وخدمات ذات جودة عالية وأسعار تنافسية كلما تحسنت صورة المؤسسة التجارية، مما يزيد في ربحيتها التي تعطي مصداقية أكثر لها لدى المؤسسات المالية المقرضة.

3- تصنيفات القرار الاستثماري وأنواعه

يواجه المستثمر ثلاثة مواقف التي تتطلب منه اتخاذ قرار الاستثمار، حيث تتوقف طبيعة القرار الذي يتخذه على طبيعة العلاقة القائمة بين سعر الأداة الاستثمارية وحتميتها من وجهة نظره، وضمن هذا المفهوم تندرج قرارات الاستثمار تحت ثلاثة أنواع الآتية:¹

3-1- قرار الشراء

يتخذ المستثمر قرار الشراء عندما يرى أن قيمة الورقة المالية ممثلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها محسوبة في إطار العائد والمخاطرة تزيد عن سعرها السوقي، أي أن السعر السوقي أقل من قيمة الأداة الاستثمارية، وهذا ما يحفز المستثمر لشراء تلك الورقة رغبة منه في تحقيق الأرباح لأنه يتوقع أن يرتفع السعر السوقي مستقبلاً.

3-2- قرار عدم التداول

يتخذ هذا القرار عندما تكون حالة السوق في توازن، أي بعد ارتفاع السعر (حالة الشراء)، ويستمر في ذلك إلى أن يصل إلى التساوي بين السعر السوقي وقيمة الأداة، وهذا ما يؤدي إلى توقف الشراء وتوقف البيع لغياب الحافز، فيكون بذلك القرار الاستثماري الأمثل هو عدم التداول، في هذه الحالة المستثمر لا يتوقع تحقيق عوائد أو خسائر إلا إذا تغيرت الظروف السائدة.

3-3- قرار البيع

بعد حالة التوازن نتيجة تساوي السعر السوقي للورقة المالية مع القيمة الحقيقية، تعمل ديناميكية السوق فتختلف رغبات إضافية في شراء تلك الأداة من مستثمر جديد، حيث يرى المستثمر في تلك

¹ جمام محمود، أميرة دباش، أثر عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية - دراسة حالة عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر، المجلة العربية للأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 26، جامعة زيان عاشور الجلفة، مارس 2017، ص6.

اللحظة أن السعر السوقي أقل من القيمة الحالية، وبذلك يرتفع السعر عن القيمة الحالية مولد لدى غير حافزا للبيع، فيكون قرار المستثمر هو قرار البيع.¹

كما ترتبط القرارات الاستثمارية مع بعض البعض ما يشكل بما يسمى دورة الاستثمار، حيث في وضعية قرار البيع مثلاً ينشئ وضعية استثنائية جديدة ينعكس على آلية السوق ليصل إلى نقطة يصبح فيه العرض من الأدوات أكثر من الطلب عليها، فيتجه السعر السوقي للورقة المالية للهبوط مرة أخرى.

ويمكن تصنيف القرار الاستثماري حسب ظروف التأكد إلى ثلاثة أنواع:²

- قرار الاستثمار في حالة المستقبل الأكيد، ويكون لدى متخذ القرار الاستثماري دراية كافية بالمعلومات المرتبطة بالتدفقات النقدية.

- قرار الاستثمار في حالة المخاطرة، وهي الحالية التي يكون فيها المستثمر أمام بناء توزيع احتمالي بشأن تدفقات النقدية المستقبلية، وهذا بتوافر معلومات تاريخية تساعد في وضع احتمالات موضوعية.

- قرار الاستثمار في حالة عدم التأكد، في هذه الحالة لا يمكن وضع توزيع احتمالي موضوعي للتدفقات النقدية لعدم توافر المعلومات التاريخية لمتخذ القرار، وهنا يعتمد المستثمر على الخبرات الشخصية وهذا ما يطلق عليه التوزيع الاحتمالي الشخصي.

كما يمكن تصنيف الاستثمار حسب طبيعته إلى:³

- الاستثمار الحقيقي، وهو الاستثمار في الأصول الحقيقية بالمفهوم الاقتصادي؛

- الاستثمار المالي، وهو ما يمكن تسميته بالاستثمار في الاسواق المالية، مثل: الاسهم، السندات، الاستثمار في المحافظ...إلخ.

كذلك يمكن تصنيف القرار الاستثماري حسب المدة الزمنية إلى:

- استثمارات طويلة الأجل، وهو الاستثمار الذي يأخذ شكل الأسهم والسندات ويطلق عليه الاستثمار الرأسمالي؛

- الاستثمار قصير الاجل، وهو الاستثمار في الأوراق المالية التي تأخذ شكل ادونات الخزينة والقبولات البنكية وشهادات الايداع، ويطلق عليه الاستثمار النقدي.

¹ محمد مطر، إدارة الاستثمارات- الاطار النظري والتطبيقات العلمية، ط7، دار وائل للنشر والتوزيع، 2015، عمان، ص38.

² محمد ساحل، التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية، مركز الكتاب الأكاديمي، 2019، عمان، ص ص: 28-29.

³ حنان طرطار، مرجع سبق ذكره، ص59.

المطلب الثاني: أسس اتخاذ القرار الاستثماري وخصائصه

تعتبر عملية صنع القرار عملية إدراكية لإجراء الاختيار بين مجموعة واسعة من البدائل القائمة استناداً إلى الموارد والمعلومات المتوفرة، ونتيجة لتطور بيئة الأعمال والاستثمار مليء بالمنافسة، يجعل من الضروري أن يكون هناك قدرة لتطوير مهاراتهم ومستوى الإدراك في اتخاذ القرار الاستثماري خاصة.¹ لذلك تعتمد عملية اتخاذ القرار الاستثماري على مجموعة من الأسس التي يجب مراعاتها.

1- أسس اتخاذ القرار الاستثماري

نظراً لطبيعة القرار الاستثماري في الأدوات المالية وما توفره من مزايا للمستثمر، فإنه يجب أن يكون المستثمر على دراية والمعرفة الكافية بشؤون سوق الأوراق المالية ومتابعتها، ومن أجل اتخاذ القرار الاستثماري الملائم، يجب أن تستند عملية اتخاذ القرار الاستثماري على مجموعة من الأسس، والتي ينبغي على المستثمر معرفتها والتوافق بينها، وتتمثل في:

1-1- العائد المتوقع

يشكل العائد المتوقع من الاستثمار أهم الأسس التي تؤثر على توجيه القرار الاستثماري، وذلك لأن المستثمر يقوم بتنفيذ استثماره إذا ما وجد من دراسته للمشروع سوف يحقق له أرباح جيدة، في حين أن لن يقوم بالاستثمار إذا ما وجد أن المشروع سوف يحقق له الخسارة، كما أن المفاضلة بين المشاريع تتم على أساس العائد المتوقع من كل مشروع، أي الاختيار سوف يقع على المشروع الذي لديه العائد الأكبر.² ويتميز الاستثمار في الأوراق المالية بتحقيق نوعين من العوائد:³

1-1-1- العائد الجاري

وهو العائد الذي يحصل عليه المستثمر خلال مدة الاستثمار من تدفقات نقدية أو عينية، مثل: توزيعات أرباح أسهم، أو الفوائد على السندات.

¹ رنا محمد الغريب حمادة، مرجع سبق ذكره، ص 1902.

² مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق، مصر، 2008، ص 50.

³ خالد محمد فتحي صيرفي، تأثير المحتوى الاعلامي لتقرير التدقيق على قرارات المستثمرين في سوق دمشق للأوراق المالية-دراسة تطبيقية، مذكرة ماجستير تخصص مراجعة حسابات، جامعة دمشق، دمشق، 2018، ص 51.

1-1-2- العائد الرأسمالي

وهو العائد غير العادي الذي يتحقق نتيجة التغير في القيمة السوقية للورقة المالية خلال فترة احتفاظ المستثمر بها، وقد يكون هذا التغير إيجابيا ويسمى بالأرباح الرأسمالية، وذلك عن طريق بيع الورقة المالية بسعر أعلى من سعر شراءها، وقد يكون سلبيا ويسمى خسائر رأسمالية.

1-2- المخاطر المتوقعة

عمليا لا يمكن أن يخلو أي مشروع استثماري من المخاطر، وذلك نتيجة العلاقة بين العائد والمخاطر وتأخذ غالبا شكل العلاقة الطردية، أي أن المخاطر تزداد بزيادة العائد والعكس صحيح، غير أنه يوجد بعض الاستثمارات تخرج عن هذه القاعدة أي أنها منخفضة العائد ومرتفعة المخاطر، ولكن غالبا ما يتوجب على المستثمر أن يدرس المخاطر المترتبة عن قيامه بالاستثمار لمعرفة ما هي السياسة المتبعة لتجنب هذا الخطر.¹ وتنقسم المخاطر عموما إلى نوعين:²

1-2-1- المخاطر النظامية

وهي المخاطر الناشئة عن بيئة المشروع، أي تتعلق بسوق الأوراق المالية، حيث أن المؤسسة ليس لها دور رئيس فيها، لذلك نجد أن البيئة تؤثر على المستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري، ويمكن لتنوع الاستثماري أن يخفف من حدة هذه المخاطر عن طريق قياسها لبعض المعاملات والمعايير.

1-2-2- المخاطر غير النظامية

وتنشأ هذه المخاطر عن طبيعة ونوع الاستثمار في حد ذاته، لذلك تكون خاصة بالمؤسسة وتأتي كنتيجة لبعض المعاملات الاستثمارية، فتؤثر على مستثمر معين أو مؤسسة محددة، من هنا يمكن تقادي هذه المخاطر وتجنبها بشكل كبير من خلال التنوع الاستثماري وحسابها بالانحراف المعياري.

1-3- العامل الزمني

عندما يقوم المستثمر بشراء أوراق مالية عادة ما يحدد الزمن القيام بالعملية والفترة التي سيحتفظ فيها بتلك الأوراق وفق الهدف من الاستثمار، ويعمل على تبني فترة زمنية تتناسب مع العائد والمخاطر،

¹ مروان شموط، كنجو عبود كنجو، مرجع سبق ذكره، ص50.

² بدر الدين فرج العشبي، مدى إدراك المستثمرين للمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية وأثرها على قرارات الاستثمار، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، 2016، ص37.

فليس جميع أوقات الاستثمار على درجة واحدة من الجاذبية فهناك أوقات للبدء بالاستثمار أفضل من غيرها، لذلك فإن على المستثمر اتخاذ القرار الاستثماري للقيام باستثماره في الوقت المناسب.

وتجدر الإشارة في هذا السياق أن المستثمر يفضل الاستثمارات ذات المردود السريع والسيولة المرتفعة أي الذي يمكن تحويلها إلى نقدية بسهولة وبسرعة، وهي تلك الاستثمارات التي تحقق له الأمان. وسوء كانت استثمارات حقيقية أو مالية، فإن الفترة الزمنية اللازمة لكي يتم استرداد رأس المال هي معيار هام للحكم على بدائل الاستثمار.

2- خصائص القرارات الاستثمارية

ترتبط القرارات الاستثمارية بفترات زمنية طويلة، لذلك فإن نتيجة القرار تتطلب فترة من الزمن لكي تتحقق، كونها تقوم على أساس تمويل طويل الأجل مرتبط بمخاطر مستقبلية وحالة عدم التأكد، ولهذا القرارات الاستثمارية تتسم بجملة من الخصائص تتمثل في:¹

2-1- خصائص ترتبط بالبعد الزمني

يرتبط القرار الاستثماري بفترة زمنية رغم أن الانفاق الاستثماري قد يرتبط بفترة زمنية واحدة تسبق عملية الحصول على منافع هذا الاستثمار، إلا أن هذه العوائد المتوقعة ترتبط بالمستقبل، وهذا ما يتطلب الأخذ بعين الاعتبار عامل التغير في قيمة النقود عند احتساب تكاليف وعوائد تلك الاستثمارات، لذلك فإن الفاصل الزمني بين وقت انفاق الأموال للقرارات الاستثمارية ووقت الحصول على العائد يكون نسبياً أطول مقارنة مع قرارات الانفاق الجاري.

2-2- خصائص ترتبط بظروف القرار الاستثماري

يحيط القرار الاستثماري عدد من المشكلات والظروف التي من الضروري العمل على تخطيها، كظروف عدم التأكد والمخاطرة، ومشكلة عدم قدرة قياس كمياً لبعض المتغيرات، وكلها تحتاج إلى أسس ومنهجية علمية للتعامل معها، وعليه يمكن اختصار أهم خصائص القرار الاستثماري فيما يلي:²

¹ محمد غياث شخينة، الاستثمار: المبادئ، الأدوات، المخاطر والتقييم، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2021، ص24.

² محمد غياث شخينة، مرجع سابق، ص25.

- تكمن مخاطر القرار الاستثماري في صعوبة الرجوع فيه دون تحقيق خسائر كبيرة، لذا يجب أن يخضع اتخاذ القرار الاستثماري لمزيد من الدراسات العلمية المتخصصة، والتي تكفل نجاحه بصورة سليمة في المستقبل؛

- تواجه قرارات الاستثمار العديد من المشاكل كالتنبؤ بالعوائد بسبب تقلبات مستويات الأسعار، وكيفية تقدير تكاليفها لعدد من السنوات المقبلة في ضوء عاملي المخاطرة وعدم التأكد، وكيفية احتساب معدل العائد على الاستثمار ومعدل تكلفة رأس المال.

2-3- الخصائص التي ترتبط بالهيكل التمويلي

تتطلب عملية اتخاذ القرار الاستثماري دراسة أهم جانب وهو عملية تمويل المشروع، كون أن مشاريع التوسع المستقبلية تتطلب تمويلها بمبالغ ضخمة بغية الحصول على منافع مستقبلية، لذلك يجب التنبؤ وعمل الدراسات التي تبين التكاليف المالية المترتبة على اتخاذ قرار توسع المشاريع الاستثمارية المستقبلية.¹

المطلب الثالث: مقومات اتخاذ القرار الاستثماري

يعتبر القرار الاستثماري عملية إدراكية لإجراء الاختيار بين مجموعة واسعة من البدائل القائمة استناداً إلى الموارد والمعلومات المتوفرة، مع الأخذ بعين الاعتبار للبيئة الاقتصادية وتغيراتها، لذا ينبغي على متخذ القرار الاستثماري أن يراعي بعض المبادئ أو المعايير عند القيام بعملية الاستثمار، ومن أهم هذه المبادئ نجد:

1- المبادئ العامة

يقوم القرار الاستثماري على جملة من المبادئ حتى يتمكن المستثمر من القيام بعملية المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة، وعليه يجب على متخذ القرار ان يراعي بعض المبادئ عند اتخاذ القرار، والتي تتمثل فيما يلي:²

¹ المرجع نفسه، ص26.

² معراج هواري وآخرون، القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2013، ص65.

1-1- مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية

يعد هذا المبدأ ركناً أساسياً من أركان القرار الاستثماري، فالمستثمر الرشيد يبحث دائماً عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات، ليقوم باختيار المناسب منها بدلاً من توظيفها في أول فرصة استثمارية متاحة له، وكلما زادت الفرص الاستثمارية المتاحة، تتوفر لمتخذ القرار الاستثماري مرونة أكبر في اتخاذ القرار الناتج الذي يحقق أهدافه.¹ ويبني هذا المبدأ على أن المستثمر له المؤهلات الكافية للتعامل مع عملية اتخاذ القرار الاستثماري.

1-2- مبدأ الخبرة والتأهيل

يعني هذا المبدأ بأن اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد يتطلب دراية وخبرة قد لا تتوفر لكل المستثمرين، ففي واقع الحال توجد فئة من الأفراد ممن لديهم فوائض من المدخرات النقدية يرغبون في استثمارها لكن العائق يتمثل في عدم توفرهم للدراية الكافية التي تؤهلهم لاتخاذ القرار الاستثماري.² ويفترض هذا المبدأ على المستثمر الذي ليس لديه خبر في المجال أن يستعين بوسطاء ماليين ممن لديهم خبرة في المجال.

1-3- مبدأ الملائمة

يتم تطبيق هذا المبدأ من طرف المستثمر عملياً عندما يختار من بين مجالات الاستثمار وأدواته ما يلائم رغباته وميوله التي يحددها أساساً دخله وبعض المتغيرات الشخصية، ويقوم هذا المبدأ على أساس أن كل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الاستثمار التي يكشفها التحليل الفني أو الأساسي، وهي:³

- معدل العائد على الاستثمار؛

- درجة المخاطرة التي يتصف بها ذلك الاستثمار؛

- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل مستثمر وأداة الاستثمار.

¹ محمد مطر (2015)، مرجع سبق ذكره، ص 42.

² مصطفى نجم البشاري علي، مصعب الطيب محسن عبد الله، أثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل تطبيق محاسبة تنمية المستدامة، مجلة الدراسات العليا، م 11، ع 41، جامعة النيلين، 2018، ص 61.

³ ملهم غسان الاسكاف، أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في قرارات المستثمرين - دراسة تطبيقية، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة، جامعة حلب، سوريا، 2018، ص ص: 53-54.

يشكل مبدأ الملائمة دور فعال في نجاح الاستثمارات، فعند تحديد استراتيجية الاستثمار على المستثمر أن يختار المجال الاستثماري، والأداة الاستثمارية المناسبة والملائمة لإمكاناته المعرفية والعملية ورغباته وميوله، ولتحقيق هذا المبدأ يتطلب الأمر عدم الابتعاد عن خبراته وإمكانياته كثيراً عند اختيار الأداة الاستثمارية،¹ ويرتبط اختيار الأداة الاستثمارية بمجموعة من العوامل والصفات الخاصة بالمستثمر، منها: العمر، درجة النشاط حسب طبيعة الأداة، مستوى الدخل، الحالة الاجتماعية.

كما يمكن تطبيق مبدأ الملائمة في اتخاذ القرار الاستثماري في نطاق ما يعرف في عالم الأعمال بإدارة الموجودات والمطلوبات، والتي من خلالها يتم تحقيق المقايضة بين العائد والمخاطرة، وذلك سعياً نحو تحقيق العائد الأقصى على الاستثمار ضمن المستوى المقبول من المخاطرة.²

1-4- مبدأ التنوع أو توزيع المخاطر الاستثمارية

يقوم مبدأ التنوع على نظرية المحفظة الاستثمارية، والتي تدعو إلى القيام بتنوع الاستثمارات للمستثمر الواحد من خلال تعدد الأدوات الاستثمارية، وكذلك في مجالات الاستثمار حيث التنوع بأدوات ملكية أو أدوات الدين أو مشتقات مالية، ويهدف التنوع في الأدوات إلى التنوع في العوائد والمخاطر في محفظة المستثمر للوصول إلى هدف تحقيق أعلى عائد مطلوب بدرجة مخاطر ختارة تتناسب مع هذه المخاطر.³

لذلك يعد مبدأ التنوع في الاستثمارات إحدى الوسائل التي تؤدي إلى اختيار عدد من الأدوات الاستثمارية بغية تخفيض أثر المخاطر وخاصة المخاطر غير النظامية.⁴ بناء لما تقدم لا يمكن للمستثمر أن يضمن تماماً تحقق العائد المستهدف من استثماراته إلا بتحقيق شرطين، هما:⁵

- أن تكون التدفقات النقدية المتوقعة من الاستثمار مؤكدة تمتما من حيث القيمة؛
- أن تكن أيضاً مؤكدة تماماً من حيث التوقيت. وأي خلل يحدث في الشرطين السابقين بسبب حالة عدم التأكد المحيطة بالمستقبل ينعكس ضمناً على العائد المستهدف.

¹ دريد كما آل شيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 33-34.

² محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

³ دريد كمال آل شيب، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

⁴ طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 19.

⁵ محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص: 44-45.

2- الاستراتيجية الملائمة للقرار الاستثماري

تختلف الاستراتيجيات الاستثمارية التي يتبناها المستثمرون، وذلك بسبب ميولاتهم وأولوياتهم الاستثمارية، فلكل مستثمر منحنى تفضيلي لاتخاذ القرار الاستثماري، والذي يختلف بالنسبة لأي مستثمر وفق ميله اتجاه العناصر: الربحية، السيولة والأمان.¹

ونظرا للعلاقة الطردية بين العائد والمخاطرة، سوف يكون هناك مستثمر يقبل بعائد منخفض ومخاطرة متدنية بينما مستثمر آخر لا يهاب المخاطرة يذهب إلى أبعد الحدود فيستثمر في أصول ذات مخاطرة مرتفعة مقابل عائد مغري، وعليه فإن المستثمرين يصنفون إلى عدة أصناف تتمثل فيما يلي:²

2-1- المستثمر المتحفظ

هذا النوع من المستثمرين الذي يتقاضى المخاطرة، وبالتالي لا يقبل الدخول في استثمارات ذات مخاطرة عالية، ولكن يقبل باستثمارات ذات مخاطرة متدنية بالرغم من عوائدها المنخفضة، أي أنه يفضل عنصر الأمان على عنصر المخاطرة، ويرجع هذا التفضيل إلى قيود موضوعية تتعلق بمحدودية الموارد المالية لدى المستثمر.

2-2- المستثمر المضارب

وهو المستثمر الذي يعطي الأولوية لعنصر الربحية، وهو عكس المتحفظ بحيث تكون حساسيته لعنصر المخاطرة متدنية، ويكون على استعداد لدخول مجالات استثمارية خطيرة طمعا في الحصول على معدلات مرتفعة من العائد على الاستثمار، ويفضل هذا النوع الأصول المالية ذات المخاطر المرتفعة.³

2-3- المستثمر المتوازن

وهو المستثمر الرشيد الذي يأخذ بالحل العقلاني في تسيير موارده، فيوجه اهتمامه لعنصري العائد والمخاطرة بقدر متوازن، فلا يقبل بالربحية على حساب الأمان ولا العكس، وهكذا يكون قراره الاستثماري في الأصول المالية ذات عائد ومخاطرة مقبولين.⁴

¹ مرجع سابق، ص 39.

² سليمة نشنش، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي، ملتقى دولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2009، ص 3.

³ مصطفى نجم البشاري علي، مصعب الطيب محسن عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 58.

⁴ سليمة نشنش، مرجع سبق ذكره، ص 3.

3- مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة

عائد الاستثمار هو العائد الذي يحصل عليه صاحب رأس المال مقابل تخليه عن ماله للغير مقابل فترة زمنية معينة، أو يمكن أن يعرف على أنه ثمن لتحمل عنصر المخاطرة أو عدم التأكد، وكلما كان طموح المستثمر بالحصول على عائد أكبر كانت درجة المخاطرة أكبر فالعلاقة طردية. وهناك كذلك علاقة بين طول فترة الاستثمار ودرجة المخاطرة، أي كلما زادت الفترة الزمنية لاسترجاع رأس المال المستثمر زادت درجة المخاطرة.¹

وكما تم التطرق سابقاً فإن المخاطر تنقسم إلى مخاطر منتظمة ومخاطر غير منتظمة، حيث أن المخاطر المنتظمة هي مخاطر تمس جميع المؤسسات والقطاعات، وعليه فإن استراتيجية التنويع قد لا تفيدها في الحد من هذه المخاطر، لذا يمكن اللجوء إلى استراتيجيات أخرى للتحوط، كاستعمال المشتقات المالية² المختلفة، أما المخاطر غير المنتظمة فهي مخاطر مرتبطة بشكل مباشر بالمؤسسة أو قطاع معين، وبالتالي فإن عملية التحوط أو الحد من هذه المخاطر يكون بإتباع استراتيجية التنويع على أساس أنها مخاطر قابلة للتنويع.

¹ أحمد توفيق الأنصاري، الاقتصاد الاستثماري، ط1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020، ص9.

² المشتقات المالية، مثال: خيارات، مستقبليات، عقود آجلة، عقود المبادلة.

المبحث الثاني: الإطار النظري لبورصة الأوراق المالية وكفاءتها

يعود الاهتمام بالأسواق المالية إلى الحاجة لأسلوب يشكل حلقة الوصل بين أصحاب الفائض المالي (المدخرين) وأصحاب العجز المالي (المستثمرين)، من أجل ضمان تدفق الأموال بين الأطراف المختلفة بسهولة وانسيابية، وهذا لأهمية رأس المال في عمليات الاستثمار والتنمية الاقتصادية، وهو المسعى الذي يدعم فكرة آدم سميث في تحرير الأسواق وخاصة سوق المال، لذلك يمثل الادخار وتوجيهه إلى استثمار حجر الأساس في النمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية، بالإضافة ما ينتج عنه من تراكم رأسمالي وتدفق الاستثمارات.

المطلب الأول: مفهوم الأسواق المالية، أهميته، وظائفه والمتعاملون فيه

تعتبر الأسواق المالية من بين الركائز الأساسية لهيكل النظام التمويلي في النظم الاقتصادية والتي تعتمد بدرجة الأولى على نشاط الافراد والحريات الاقتصادية، كما أنها تسعى إلى تشجيع الادخار لدى الأفراد والمؤسسات على حد سواء من خلال تمكينهم من الاستثمار في الأوراق المالية، وربط المدخرات والتخصيص الأمثل للأموال وتوجيهها بما يخدم مصلحة الاقتصاد القومي.

1- تعريف الأسواق المالية

تعد الأسواق المالية أداة فعالة في حشد المدخرات وتوجيهها إلى المجالات الاستثمارية المختلفة التي السوق، والذي بدوره يساهم في دعم الاقتصاد الوطني وبالتالي رفاهية المجتمع، حيث أن توسع نشاط القطاع الخاص وظهور المؤسسات متعددة الجنسيات في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى التقدم في المجال التكنولوجي والاتصالات، كلها شكلت في مجموعها عوامل سرعت من عملية ظهور الأسواق المالية في الدول المختلفة.

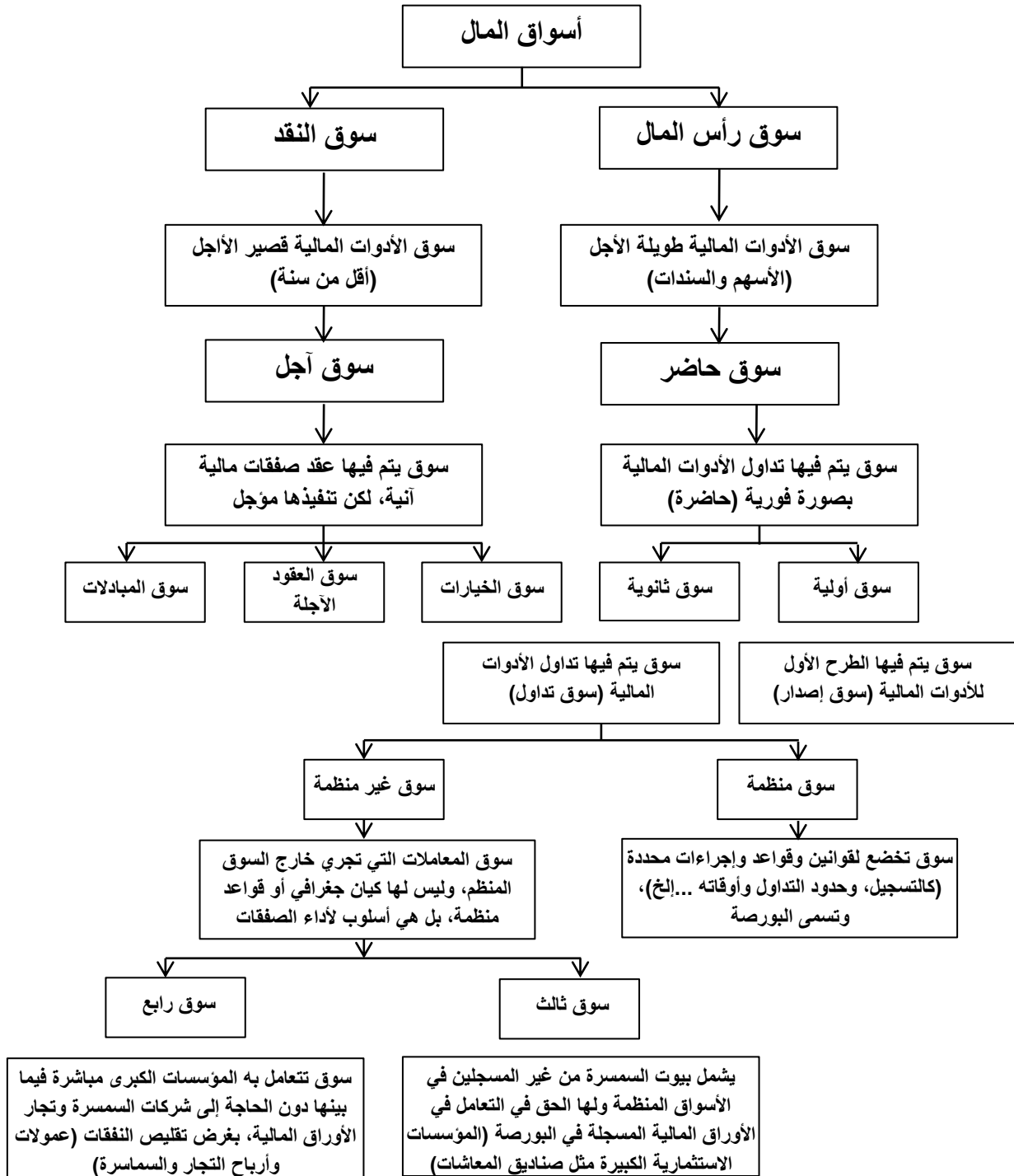
لذلك يمثل سوق الأوراق المالية الإطار الذي يجمع بين الوحدات الراغبة في استثمار مدخراتها مع الوحدات التي هي بحاجة للأموال لتغطية العجز المالي، وذلك من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المختلفة التي تتناسب مع رغبات المستثمر من حيث العائد والمخاطرة في ظل آليات السوق، وعبر فئات متخصصة عاملة في سوق بشرط توافر قنوات اتصال فعالة.¹

كما تجدر الإشارة أن سوق المال هو الهيكل الذي يتضمن جميع المدخرات وتقديمها للأنشطة الاقتصادية المختلفة من خلال المؤسسات التي يضمها السوق، ويتكون سوق المال أساساً من سوق رأس المال، وهو السوق الذي يتم فيه تجميع كل المبادلات الواردة على رؤوس الأموال المستثمرة على المدى المتوسط والطويل

¹ عزيزة بن سميثة، البورصة والأسواق المالية- دراسة تحليلية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص20.

والتي تضاف إلى القيم المالية، أما السوق الآخر فهو السوق النقدية التي تهتم بتداول السيولة قصيرة الأجل.¹ والشكل الآتي يوضح تقسيم السوق المالي.

الشكل رقم (1.3): تقسيم السوق المالي



¹ Picon olivier, la bourse – ses mécanismes, gérer son portefeuille réussir ses placements, Delmas, 14 éd, 2000, Paris, p12.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج أهم الخصائص التي يتميز السوق المالي كآتي:

- يستمد السوق المالي خصائصه من فهوم السوق بشكل عام، ما عدا أن موضوع التعامل في هذه السوق هو المال في صورته النقدية، والغرض من الحصول عليه هو بهدف تمويل المشروعات، أو سداد الالتزامات...إلخ.

- يتم التعامل في الاسواق المالية في الأموال عرضا وطلبا، سواء تم في أماكن محددة كما في بورصة الأوراق المالية، أو من خلال المؤسسة المالية الوسيطة المتخصصة في التعامل في الأوراق المالية كالسماسرة، البنوك التجارية، صناديق الاستثمار...إلخ.

- تتمثل الوظيفة الأساسية للأسواق المالية في تجميع مدخرات الأفراد والمؤسسات ذات الفائض المالي، وتوجيهها إلى جهات ذات الاحتياج المالي وفقا لشروط معينة.

2- أهمية الأسواق المالية

تكتسب الأسواق المالية أهمية بالغة وذلك باعتبارها المكون الرئيسي للنظام الاقتصادي الرأسمالي، إذ تعد المكان الذي يلتقي فيه كل من طالبي وعارضي رؤوس الاموال، وتبرز أهمية الأسواق المالية من خلال¹:

- تعمل الأسواق المالية لتحفيز الافراد والشركات للاستثمار، وذلك عن طريق توفير قنوات ومداخل سليمة للاستثمار مع تقبل لتحمل جزء من المخاطر نظير الاشتراكات في اقتسام الأرباح التي تستغل مدخراته في تحقيقها.

- تلعب الأسواق المالية على جذب الأموال غير الموظفة وتحويل المال العاطل الذي لا أثر له إلى رأسمال موظف وله أثر إيجابي.

- تعمل الأسواق المالية على تقييم أداء الإدارة، حيث تتابع الإدارة أسهم شركتها، وبناء على ذلك تعمل الإدارة على تحسين كفاءتها وزيادة فعاليتها حتى لا تحقق خسائر.

- تعكس الأسواق المالية درجة الائتمان وكفاءة السياسات الاستثمارية على مستوى الاقتصاد، حيث تعبر حركة التداول من بيع وشراء في بورصة الأوراق المالية مظهر من مظاهر الائتمان الداخلي.

¹ عزيزة بن سميعة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 23-27.

- تعتبر الأسواق المالية اداة هامة لتقويم المؤسسات وتوسيع نشاطاتها، وذلك من خلال تمويل احتياجاتها من خلال طرح جزء من رأسمالها للاكتتاب.
- تمثل الاسواق المالية مصدر من مصادر التمويل لسد النفقات المتزايدة للحكومات وتمويل المشاريع التنموية، وذلك عن طريق إصدار سندات وأذونات ذات الآجال المختلفة من طرف الخزينة الحكومية.
- تعمل الأسواق على توجيه مجالات الاستثمار، وذلك عن طريق الإفصاح والشفافية والرقابة على عملية التداول لتوجيه المستثمرين الى الاستثمارات المناسبة.

3- وظائف الأسواق المالية

- تقوم الأسواق المالية بعدة وظائف، دورا حيويا في توفير فرص الادخار والتمويل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتتمثل أبرز الوظائف الاقتصادية في:¹
- توفير السيولة في الأسواق المالية، وذلك عن طريق إيجاد حلقة اتصال بين أصحاب الفائض المالي مع أصحاب المشروعات والاستثمارات المختلفة الأمر، الذي يسهل عملية الاستثمار والتمويل.
- تعزز الأسواق المالية ثقة المستثمرين بتوجيه الادخار نحو الاستثمارات ذات الكفاءة العالية، بما يضمن عائد ملائم للمستثمرين وينعكس ذلك على النمو الاقتصادي.
- تمكن الأسواق المالية من توفير آليات لتشجيع الادخار، وذلك بفتح مجالا واسعا أمام صغار المدخرين لإيجاد فرص استثمارية ملائمة والمؤسسات للحصول على الائتمان اللازم لتنفيذ مشاريعهم.
- تساعد الأسواق المالية راسمي السياسات النقدية والمالية على تحقيق أهداف السياسات في النمو الاقتصادي والرفاهية.
- تزود الأسواق المالية المتعاملين بالمعلومات والبيانات المختلفة، التي تمكن المستثمر من حسن اختيار وسائله الاستثمارية، وتمكينه من تقييم استثماراته مما يعود عليه بالنفع والفائدة.

4- المتعاملون في السوق المالي

- يتطلب إنشاء أسواق مالية وعملها بفعالية الى ضرورة توفر شبكة من المؤسسات، والتي تعمل على النقل الأدوات المالية وتنشيط حجم التداول بين مختلف أطراف السوق المالية. وتختلف هذه المؤسسات باختلاف طبيعة السوق المالي. ومن أهم المؤسسات المالية في السوق:

¹ طاهر جردان، اساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2011، عمان ص36.

4-1-1- صناديق الاستثمار

هي هيئات مالية تتجمع لديها الموارد ادخارية، تكون ملزمة وفق قوانين وتنظيمات للتوظيف جزء من هذه الأموال على شكل استثمارات منقولة، بهدف الحفاظ على درجة السيولة، ومن أهم هذه الشركات نجد:¹

4-1-1-1- شركات التأمين

تقوم مؤسسة تأمين بتجميع الموارد مقابل تقديم خدمات التأمين، ثم تعيد استثمار هذه الموارد مقابل عائد، أي أنها تعمل على تحويل المدخرات إلى استثمارات رأسمالية مع مراعاة ثلاث محاور أساسية هي: السيولة، الضمان، والربحية، كما أن نشاط مؤسسة التأمين لم يقتصر على ذلك بل امتد إلى الوساطة المالية في الأسواق المالية، بذلك يصبح أحد أهم المتدخلين في الأسواق المالية.

4-1-2- صناديق التقاعد

تعتمد صناديق التقاعد على مبدأ تجميع مدخرات الأفراد من خلال اقتطاع اشتراكات ثم إعادتها على شكل أجور عند بلوغ سن التقاعد، كما تشكل تلك الموارد أو الاقتطاعات سيولة كافية لاستثمارها في مجال التداول في السوق المالية، وهذا ما جعلها تلعب دور الوساطة في التداول في البورصة، وعادة تكون هذه الاستثمارات طويلة الأجل نظرا لطول فترات العمل قبل التقاعد.

4-1-3- الصناديق المشتركة

هم وسطاء ماليين يتحصلون على الأموال عن طريق بيع الأسهم والسندات، ثم يتم إعادة استثمارها في بناء محافظ استثمارية متنوعة من الأسهم والسندات، حيث تسمح هذه الصناديق للمستثمرين من الاستثمار في محافظ أكثر تنوعا والاستفادة من تكاليف المعاملات المنخفضة، بأقل المخاطر، كما تتميز الأدوات المالية لصناديق المشتركة بسيولة عالية حيث يمكن للمستثمرين بيعها في أي وقت.²

¹ عثمان لخلف، معمر حمدي، إدارة وتنظيم السوق المالي، دفاثر البحوث العلمية، المجلد 1، العدد 3، (231-257)، 2013، جامعة نورالدين مورشلي جامعة تيبازة، ص 243.

² Mishkin, Frederic S. The Economics of Money, Banking and Financial Markets, 11th edition, Global Edition, The Pearson Education, 2016, usa, p87.

4-1-3- البنوك والمؤسسات المالية

تعمل البنوك والمؤسسات المالية كوسيط للتداول في الأسواق المالية، من خلال شراء الأوراق المالية وبيعها، وكذلك يمكنها إنشاء المحافظ الاستثمارية وتسييرها مقابل عمولات،¹ كما يمكن أن تتدخل البنوك بتقديم نصح للمؤسسات المصدرة حول سعر الإصدار ومعدلات الفائدة المناسبة، مع إمكانية تسويق الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية لجمهور المستثمرين.²

4-1-4- المستثمرون الأفراد

بخلاف المؤسسات التي لديها القدرات الكافية لتوجيه قراراتها الاستثمارية من خلال قدراتها على جمع المعلومات من مصادر مختلفة وتحليلها لرصد تحركات السوق، كما أن المستثمرين الأفراد يعتبرون أقل امكانيات، ما ينعكس على وعيهم الاستثماري، لذلك يلجأ الكثير منهم الى الاستثمار عن طريق صناديق الاستثمار او اللجوء الى المواصفات الوسطاء والسماسة لتفادي وقوعهم في الخسائر.³

4-1-5- الشركات والمؤسسات

تعتبر الشركات والمؤسسات أهم المتعاملين في السوق المالي، وذلك من خلال طرح أوراق مالية مختلفة لتمويل المشاريع والخطط الاستثمارية قصيرة او طويلة الاجل.⁴

4-1-6- البنوك المركزية

تعد البنوك المركزية أهم المؤسسات في الأسواق المالية، وذلك من خلال ادارة السيولة للوحدات الاقتصادية في المجتمع، وعن طريق الإشراف على العرض النقدي وتنفيذ السياسة النقدية بما يحقق الازدهار الاقتصادي.⁵ لذلك يمكن القول أن البنوك المركزية تتدخل بالأسواق المالية عن السياسة النقدية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

¹ عثمان خلف، معمر حمدي، مرجع سبق ذكره، ص244.

² Bodie, Zvi, Alex Kane, and Alan Marcus, Essentials of Investments, 9 éditions. McGraw Hill, 2013, new Yourk, p15.

³ طارق عبد العال حماد (2005)، مرجع سبق ذكره، ص45.

⁴ نفس المرجع، ص43.

⁵ عبد الكريم قندوز، الأسواق المالية، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد الدولي، 2021، أبوظبي، ص13.

المطلب الثاني: تصنيفات الأسواق المالية وأدواته

تتميز الأسواق المالية عن باقي الأسواق على أنها متداخلة ويصعب إيجاد الفاصل بينها، وذلك لوجود عدة عوامل كسرعه التداول المعلومات، تكلفه المعاملات، ووجود اجراءات لحماية المستثمرين، والتي تسمح للمتعاملين في الأسواق المالية للانتقال بسهولة من نوع الى آخر، وهذه ميزه تكسب الأسواق المالية مرونة كبيره تتيح إلى تنوع أدوات الاستثمار.

لذلك يوجد عدة أسس لتصنيف الأسواق المالية، حيث يمكن تصنيفها حسب طبيعة أدوات التمويل أو نوع الأدوات المتداولة فيها الى سوق رأس المال وسوق النقد وسوق المشتقات، وأيضا يمكن تصنيفها حسب طبيعة التداول الى سوق أولي يتم فيه بيع الأدوات المالية لأول مرة وسوق ثانوي والذي يتم فيه تداول أدوات المالية التي تم طرحها سابقا في السوق الأول.

1- تصنيف حسب طبيعة أدوات التمويل

يمكن تصنيف الاسواق المالية حسب نوع أدوات التمويل فيه الى سوق رأس المال وسوق النقد.

1-1- سوق النقد

هو السوق الذي يتم فيه تداول أدوات الاستثمار قصيره الأجل التي نقل أجالها عن السنة، وهذا ما يجعلها عالية السيولة، وتتميز هذه السوق كذلك بانخفاض مخاطرها لأن أدوات الاستثمار فيها سريعة التداول وشبه مؤكده العائد، وتكون صادرة عادة عن جهات حكومية أو مؤسسات كبيرة.¹ حيث نجد الادوات التي يتم تداولها في السوق النقد هي:²

1-1-1- أدونات الخزينة

تمثل أدونات الخزينة أبسط أشكال الأجل، وتتميز أنها قليلة المخاطر وأكثرها سيولة لقدرة الحكومات على الوفاء بالتزامات السداد، كما أنها تصدر بخصم محدد من قيمتها الاسمية ولا توجد مدفوعات فوائد صريحة، وأن الفرق بين سعر الشراء والقيمة الاسمية يشكل العائد الذي يتحصل عليه حامل السند وتتراوح أجالها عادة بين 182 يوم وسنة.

¹ طاهر حردان، مرجع سبق ذكره، ص31.

² Elton Edwin J, Gruber Martin J, Modern portfolio theory and investment Analysis, 9 Edition, Canada , John Wiley & sons, Inc, 2014,USA, p13

1-1-2- شهادات الإيداع

هي وديعة لأجل لأحد البنوك والمؤسسات المالية، مربوطة لفترة زمنية معينة مقابل فائدة محددة، ويتميز هذا النوع بالمرونة في التداول، حيث يمكن بيعها قبل تاريخ الاستحقاق في السوق النقدي إذا احتاج مالك الشهادة إلى ذلك، كما يلتزم البنك بتسوية شهادة الإيداع عند حلول تاريخ الاستحقاق.¹

1-1-3- الأوراق التجارية

الأوراق التجارية هي سندات قصيرة الأجل تصدر على المؤسسات الكبيرة وذات السمعة الجيدة، غير مضمونة للجمهور بأي أصل من أصول المؤسسة المصدرة، وتلجأ لدعم ائتمان هذه السندات إلى المؤسسات المالية حيث يمنح للمتعامل إمكانية الوصول إلى النقد عند تاريخ الاستحقاق سداد هذه الأوراق التجارية، حيث يلتزم البنك بدفع قيمة هذه الأوراق مع فوائدها لحاملها.

1-1-4- القبولات المصرفية

هو قبول مصرفي لطلب عميل بدفع مبلغ في تاريخ استحقاق مستقبلي، عادة تكون مدة القبولات أقل من ستة أشهر، حيث أن هذا القبول يكسب للسحب ائتمان بمنحه قابلية التداول، أي أنه يمكن تداولها في السوق الثانوي للسوق النقدي وذلك بخضم من قيمتها النقدية،² كما أن البنك المركزي يسمع بخضم هذه القبولات توفرت الشروط الآتية:³

- عدم المبالغة في استعمال هذه الأداة من طرف البنوك؛
- تستخدم غالباً لتمويل عمليات التجارة الخارجية، وألا تزيد مدة التمويل عن ستة أشهر وأن يكون إصدارها بمبالغ يحمل تداولها في السوق؛
- يجب توثيق عملية القبولات في كل من بنك المصدر والمستورد.

1-1-5- سوق اليورو دولار

هي عبارة عن إيداعات مقومة بالدولار الأمريكي في البنوك الأجنبية أو الفروع الأجنبية للبنوك الأمريكية، وأوجد هذا النوع من الودائع نتيجة قبوله العام من قبل المتعاملين في الأسواق خاصة لغرض

¹ Bodie, Zvi, Alex Kane, and Alan Marcus, op. cit, p28.

² Ibid, p29.

³ جمال الدين برفوق، وآخرون، إدارة الاستثمار، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص116.

تمويل التجارة الخارجية، وتتميز هذه الودائع أنها ذات مبالغ كبيرة ويكون تاريخ استحقاقها أقل من ستة أشهر، كما يمكن لحاملها تحقيق عائد وتداولها في السوق النقدية قبل تاريخ استحقاقها.

1-1-6- اتفاقيات إعادة الشراء

تعتبر شكل من أشكال الاقتراض قصير الأجل، يستخدم من طرف المتعاملين في الأوراق المالية، غالباً تكون فترة الاقتراض قصيرة الأجل، حيث تتم هذه الاتفاقية غالباً في ليلة واحدة يقوم فيها التاجر ببيع الأوراق التجارية مع التعهد بإعادة شرائها بسعر أعلى، ويعتبر الفرق بين السعرين العائد عن القرض المستثمر، لذلك تعتبر عملية إعادة شراء قليله مخاطر الانتمان لأن القرض مضمون من قبل الورقة التجارية.¹

1-2- سوق رأس المال

سوق رأس المال هو سوق يتم فيه تداول الأوراق المالية شراء وبيعاً، والتي يتم إصدارها من قبل المؤسسات أو الحكومات، الهدف منها الحصول على تمويل طويل الأجل وزيادة رأس المال من خلال أدوات الدين (السندات) وأدوات الملكية (الأسهم).² ويمكن تصنيف أدوات سوق رأس المال إلى:

1-2-1- الأسهم

1-1-2-1- تعريف الأسهم

تعرف الأسهم بأنها صكوك ملكية متساوية القيمة وقابلة للتداول تثبت لصاحبها حصة في ملكية صافي أصول المؤسسة، حيث يضمن هذا الحق الحصول على حصة من أرباح المؤسسة يتناسب مع ما يملكه من أسهم، وتكون المسؤولية محدودة بمقدار ما يملكه من الأسهم.³ ومنه يمكن القول ان الاسهم هي عبارة عن أداة تمويل لتكوين رأس المال خاصة في مؤسسات المساهمة، حيث تسمح لحاملها تداولها بيعاً وشراء في الأسواق المالية، مع الحصول على نصيب من الأرباح وتحمل الخسائر بمقدار ما يملكه من حصة في رأس المال.

¹ Bodie, Zvi, Alex Kane, and Alan Marcus, op. cit., p29.

² جمال الدين برفوق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 108.

³ طارق عبد العال حماد (2005)، مرجع سبق ذكره، ص 20.

1-2-1-2- خصائص الأسهم

- هناك عدة خصائص تميز الأسهم عن باقي الأوراق المالية يمكن اختصارها في:¹
- السهم هو صك يثبت ملكية صاحبه لجزء من رأس المال في حدود قيمته؛
 - السهم متساوي القيمة غير محدد الأجل وقابل للتداول، لذلك يعتبر مصدر التمويل دائم بالنسبة للمؤسسة؛
 - يسمح السهم لصاحبه بتحقيق أرباح وتحمل جزء من الخسائر أي أنه مرتبط بالنتائج التي تحققها المؤسسة.

1-2-1-3- أنواع الأسهم

يمكن تصنيف الأسهم على أساس الحقوق والامتيازات إلى:²

- الأسهم العادية، وتمثل أموال ملكية يتمتع حاملها بحقوق، ولا يعطي أي ميزة خاصة مقارنة بالمساهمين، وأحسن وصف لهذا النوع من الأسهم يأتي من خلال التعرف على حقوق حاملها في القانون الأساسي للمؤسسة المصدرة.
- الأسهم الممتازة، هي أسهم يتم إصدارها من قبل المصدر الى جانب الأسهم العادية، ومن أهم خصائص هذا النوع أنها تمنح لحاملها الأولوية في الحصول على حقوقها عن الأسهم العادية.

1-2-2-2- السندات

1-2-2-1- تعريف السندات

يعتبر السند من أهم أدوات الدين طويل الأجل، تقوم الحكومات والمؤسسات بالاقتراض من الجمهور مقابل اصدار اوراق ماليه بقيمه اسميه محددة، وعائد معين، ويتم استرجاعها بعد انتهاء فترة زمنية محددة مع دفع قيمتها الاسمية مع الفوائد لحاملها.³

¹ عزيزة بن سميّة، مرجع سبق ذكره، ص 84.

² جمال الدين برفوق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 108-114.

³ جمال الدين برفوق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 112.

1-2-2- خصائصها

تتميز سندات بالخصائص الآتية:¹

- السندات هي من الأوراق المالية ثابتة العوائد، أي حاملها يتحصل على الفوائد مهما كانت نتائج المؤسسة.
- السندات لها تاريخ استحقاق معين مدون في وثيقة الإصدار، ويرتبط معدل الفائدة بتاريخ الاستحقاق ومعدل الفائدة السائد في السوق.
- يمكن للمؤسسات المصدرة تحفيز المستثمرين، وذلك عن طريق استرجاع جزء من السندات قبل تاريخ الاستحقاق، مع الأخذ بعين الاعتبار تخفيض من قيمة العوائد.

1-2-2-3- أنواع السندات

تتنوع وتتعدد عمليات إصدار سندات نتيجة تطور الاحتياجات التمويلية للمؤسسات، ويمكن تلخيص أنواع السندات الأكثر تداولاً في الجدول الآتي:²

- سندات المشاركة، وهي نوع من السندات يعطي الحق لمالكه في الحصول على فوائد كما هو متفق عليه في العقد، بالإضافة إلى المشاركة في جزء من الأرباح المؤسسة.
- سندات ذات الدخل، وهي سندات تمنح صاحبها الحق في نسبة معينة من أرباح الشركات، لذلك ليس له الحق المطالبة بها في سنوات النتائج السلبية.
- السندات الرديئة أو منخفضة الجودة، وهي نوع من السندات يتم إصدارها لمساعدة أعضاء مجلس الإدارة في امتلاك حصة كبيرة من رأس المال المؤسسة، وذلك عن طريق إصدار قروض تستخدم في شراء أسهم الشركة المتداولة.
- سندات الخزينة أو السندات الحكومية، وهي سندات يتم إصدارها من قبل الحكومات، وغالبا تكون دور بنوك مركزية الوسيط للاكتتاب، كما تتميز أنها ذات آجال طويلة، وذلك لتغطيه العجز في الموازنة العامة، لذلك تدعى سندات الدين العام.

¹ عزيزة بن سميعة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 92-93.

² بالتصرف:

- محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، مرجع سبق ذكره، ص 49.
- ناجي جمال، مبادئ الاستثمار في أسواق التمويل، ط1، مجد للنشر والتوزيع، 2012، بيروت، ص ص: 68-81.
- شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة الاستثمار، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2016، عمان، ص ص: 71-72.

- السندات العادية، وهي سندات تصدر عن شركات التي هي بحاجة للتمويل، لذلك تعتبر أحد أدوات التمويل بالدين، حيث تكون مرتبطة بتاريخ استحقاق معين وفق شروط الإصدار، بالإضافة الى الفوائد.
- السندات المضمونة، وهي سندات يتم إصدارها من قبل الشركات بضمان معين، وذلك برهن جزء من موجوداتها، كما يمكن أن يكون الضمان بكفالة حكومية، حيث يتم كفالة الشركة مع ضمان تسديد سندات والفوائد المستحقة عليها في تاريخ الاستحقاق، وفي حالة التعثر تقع المسؤولية مباشرة على عاتق الحكومة.
- السندات الغير مضمونة، وهي سندات بدون أي ضمان وتعتبر عالية الخطورة، ويصدر هذا النوع من السندات من طرف الشركات التي تتمتع بربحية عالية ومركزها المالي جيد ما يمنحها الائتمان الكافي.
- السندات القابلة للتحويل الى أسهم، هذا النوع من السندات يعطي حامله الحرية لاستبداله بأسهم عادية، حيث يتم تحديد طريقة الاستبدال والموعود والعدد بشرط الاصدار، كما يتمتع حامل هذا السند بنفس الحقوق التي يتمتع بها حملة انواع السندات الاخرى من حيث الضمانات والأولوية في الدفع.

1-3- سوق المشتقات المالية

المشتقات المالية هي أدوات مالية تشتق قيمتها من موجودات أو الأدوات المالية التقليدية كالسلع والأسهم والسندات، وعلى الرغم انه لها دور كمنتجات مالية في الاستثمار والمضاربة، يبقى هدفها الرئيسي هو التحوط من المخاطر بمختلف أنواعها،¹ ونظرا لتعدد أنواع الأدوات المالية فالمشتقات كذلك متنوعة، إلا أنه نجد اهم أربع انواع هي: الخيارات، العقود الآجلة، والمستقبليات وعقود المبادلة

1-3-1- الخيارات

هو اتفاقية بين طرفين تعطي حق الخيار للمشتري في شراء أو بيع أصل من الأصول بسعر محدد، ويسمى بسعر التنفيذ أو الصفقة في فترة زمنية محددة تسمى بتاريخ الاستحقاق.² حيث أن لتنفيذ الخيار يوجد طريقتين، الأولى هي الخيارات الأوروبية والتي لا يمكن تنفيذها إلا في تاريخ استحقاق

¹ جبار محفوظ، الأسواق المالية: استراتيجيات الاستثمار والتحوط، ج3، دار هوم، للطباعة والنشر والتوزيع، 2017، الجزائر، ص160.

² عيسوي سهام، حوحو قطوم، تداول المشتقات المالية في أسواق المالية الناشئة، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 04، 2017، الجزائر، ص340.

المحدد في العقد، الثانية هي الخيار الأمريكي والذي يمكن حمله من تنفيذ العقد في أي لحظة حتى تاريخ الاستحقاق.¹ أما تصنيف الخيار حسب طبيعة العملية فنجد نوعان، خيار شراء يمنح للمشتري الحق بشراء موجود في تاريخ وسعر محدد مقابل الدفع على تدعى ثمن الخيار، أما خيار البيع يعطي لحامله الحق في بيع الموجود بثمن خلال أجل معين مقابل دفع علاوة.²

1-3-2- المستقبلات

المستقبلات أو العقود المستقبلية هو اتفاق على تبادل مستقبلي لأصل معين في تاريخ محدد للتسليم مقابل السداد في وقت التسليم، ورغم أن الدفع لا يكون كاملاً حتى تاريخ التسليم، فإن هناك هامش يودع بحسن نية لحماية البائع وعادة تكون نسبة الهامش من قيمة العقد 10%.³ كما يوجد نوعين من العقود المستقبلية عقود مستقبلية سلعية ومستقبلات مالية تتعلق بعقود مؤشرات الاسهم اسعار الصرف اسعار الفائدة... إلخ.⁴

وينقسم المستثمرون في سوق المستقبلات الى فئتين: الفئة الأولى الذين يتعاملون بهذه العقود لحماية مصالحهم من التغيرات السعرية في المستقبل، أما الفئة الثانية وهم المضاربون الذين يتعاملون لغرض تحقيق الأرباح،⁵ لذلك يعتبر الجزء الأكبر من التداول في بورصة السلع الأساسية في العقود الآجلة، حيث يتم تحديد الأسعار الحالية لهذه العقود بناء على التوقعات المشاركين حول مستقبل السلعة.⁶

1-3-3- العقود الآجلة

العقود الآجلة هي عقود بغرض البيع أو الشراء لأصل ما بين طرفين بسعر محدد، على أن يتم التسليم والتسديد في وقت لاحق، وعلى عكس الخيارات لا يتم دفع أي مبلغ في البداية، ولكن كل طرف يقوم بتقدير ملاءة الآخر⁷، كما تشبه العقود الآجلة إلى حد بعيد المستقبلات، ما عدا أن جوهر الاختلاف يكمن أن العقود الآجلة غير نمطية، أي تعتبر بنود العقد الآجل خاصة بكل صفقة وهي شخصية تخضع

¹ جبار محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص 162.

² عبد الكريم قندوز، المشتقات المالية، صندوق النقد العربي، 2022، أبوظبي، ص 10.

³ Keith C. Brown, Frank K. Reilly, Investment Analysis and Portfolio Management, 10th Ed, South-Western, 2012, USA, p78 .

⁴ جبار محفوظ، مرجع سبق ذكره، ج 3، ص 174.

⁵ عزيزة بن سميثة، مرجع سبق ذكره، ص 101.

⁶ Keith C. Brown, Frank K. Reilly, op. cit., pp: 78-79.

⁷ جبار محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص 172.

لاحتياجات الطرفين، كما أن التسوية في العقود الآجلة تكون في تاريخ تنفيذ العقد فقط عكس المستقبلات التي تتم فيه التسوية يوميا فيما يتعلق بالربح والخسارة.¹

1-3-4- عقود المبادلة

عقد المبادلة هو عقد مشتق ملزم بين طرفين لتبادل تدفقات النقدية من أداتين ماليتين مختلفتين على فترات محددة مسبقاً²، حيث تتضمن غالب التبادلات تدفقات نقدية على اساس مبلغ افتراضي، أما عملية المبادلة تكون بناء على التدفقات النقدية الناتجة من المبلغ الأساسي.³ كما نجد أن العقود المبادلات أنواع عديدة إلا أنه الأكثر شيوعاً واستخداماً عقود مبادلة أسعار الفائدة وعقود مبادلة أسعار الصرف.

حيث عقود مبادلة أسعار الفائدة يلتزم أحد أطراف العقد بدفع نسبة فائدة ثابتة على الأصل مبلغ وهمي خلال فترة زمنية معينة مقابل حصول الطرف الآخر في نفس الأصل والفترة على نسبة فائدة متغيرة، أما مبادلة أسعار الصرف يلزم فيها أحد أطراف بدفع فائدة على موجود وهمي بعملة معينة مقابل أن يتلقى فائدة من نفس الأصل بعملة أخرى، كما أنه عادة لا يتم تداول هذا الأصل في نهاية العقد.

2- تصنيف حسب طبيعة التداول

يمكن تصنيف الأسواق المالية حسب طبيعة التداول الى قسمين، فالسوق الأولي يتم فيه طرح الأدوات المالية للتداول من طرف المصدر لأول مرة، أما السوق الثانوي يتم فيه تداول الأدوات المالية التي تم طرحها في السوق الأول، والشكل الآتي يوضح ذلك.

2-1- الأسواق الأولية

السوق الأولي هو سوق مالية يتم فيها إصدار الأدوات المالية الجديدة، حيث تتم العملية من خلال المؤسسات المتخصصة أو الوكالات الحكومية كونها وسيط بين المستثمرين الأوائل والمؤسسات المصدرة،⁴ لذلك فإن الصفقات التي تكون في هذا السوق تكون بين المشتري والمؤسسات المصدرة،

¹ Keith C. Brown, Frank K. Reilly, op. cit., p79.

² جبار محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص177.

³ عبد الكريم قندوز، مرجع سبق ذكره، ص13.

⁴ Frederic S. Mishkin op. cit., pp: 71-72.

حيث تؤدي الى تدفق الأموال من المستثمرين الى المؤسسات، كما تتم عملية الإصدار عبر آليات وإجراءات.¹

حيث تتم عملية البيع الأولى من طرف المصدر عن طريق أسلوبين، الأسلوب الأول يسمى بالبيع المباشر والذي يقوم فيه المصدر بالبيع المباشر إلى الجمهور المستثمرين، أما الأسلوب الثاني يتم فيه الاستعانة بمصرف استثماري عن طريق اتفاق، حيث في هذا الاتفاق يوجد نوعان، النوع الأول يدعم الاكتتاب ويتم فيه تسويق جميع الاصدارات بسعر ثابت مع تحمل المخاطر الناتجة عن العملية، أما النوع الثاني يسمى بذل أقصى جهد حيث من خلال هذا الاتفاق لا يتحمل المصرف المخاطر مع ارجاع الاصدارات غير المباعة.²

2-2- السوق الثانوية

السوق الثانوي هو سوق يتم التداول فيه الأوراق المالية التي تم إصدارها في السوق الأولي، حيث هذه الأسواق توفر السيولة، الفعالية، الاستمرارية، والمنافسة.³ أي أن الأسواق الثانوية تعمل على تداول الأوراق المالية، حيث ذلك لا ينعكس على كمية الأوراق المالية أو حصول المؤسسات المصدرة على أموال جديدة بل فقط انتقال الملكية الورقة من المستثمر إلى آخر.

كما أن الأسواق الثانوية تؤدي وظيفتين أساسيتين، فأولا تجعل تداول الأدوات المالية لجمع النقود أسهل وأسرع، حيث تجعل الأوراق المالية تتميز بخاصية السيولة، كما تعمل الأسواق الثانوية بفاعلية في تحديد أسعار الأوراق المالية التي يتم إصدارها في السوق الأولي.⁴ كما هناك نوعان من الأسواق الثانوية هي الأسواق المنظمة والأسواق الغير المنظمة.

2-2-1- الأسواق المنظمة

السوق المنظمة أو بورصة الأوراق المالية هي سوق له أماكن محددة وأوقات منتظمة يلتقي فيه مختلف المتعاملون في الأوراق المالية المقيدة في السوق، وفقا لقوانين وتنظيمات محددة.⁵ حيث تتميز

¹ peter S.Rose, Sylvia C.hudgins, Bank Management and Financial Services, 7ed, McGraw hill, new York, 2008, p16.

² Geoffrey A. Hirt, Stanley B. Block, fundamentals of investment management, 10 Edition, McGraw hill, 2012, new York, pp: 28-29.

³ Ibid, p32.

⁴ Frederic S.Mishkin, op. cit., p72.

⁵ عزيمة بن سميئة، مرجع سبق ذكره، ص77.

بورصة الأوراق المالية على أنها تكون تحت إشراف هيئة مستقلة تضع شروط التعاملات في الأوراق المالية، والهدف من ذلك هو المحافظة على استقرار السوق المالي.¹

2-2-2- الأسواق غير المنظمة

تتميز الأسواق الغير منظمة بأنها أسواق ليس لها إطار تنظيمي، أي أنها غير خاضعة لقوانين وتنظيمات واضحة مثل ما هو معمول به في البورصة، كما يتم فيها تداول الأوراق المالية الغير متداولة في الأسواق المنظمة، حيث تشكل عملية التفاوض بين السماسرة والوسطاء والمؤسسة المالية أساس آلية التسعير، أما أداة التواصل تكون غالباً شبكات الاتصال الإلكترونية.²

وتنقسم السوق غير المنظمة إلى نوعان وهما السوق الثالث والرابع، حيث يتم في السوق الثالث تداول الأوراق المالية المسجلة في الأسواق، وتكون البيوت السمسرة على استعداد لشراء وبيع الأوراق المالية، أما جمهور هذا السوق فيتمثل في المؤسسات الاستثمارية المختلفة، أما السوق الرابع تتم فيه عملية التداول في ظل اجهزه في ظل أجهزة الحاسوب، حيث يتم التوفيق بين أوامر الشراء والبيع خلال فترة معينة، للوصول إلى السعر الذي يحقق التوازن، مع العدد الممكن تداوله من الأدوات المالية.

المطلب الثالث: كفاءة الأسواق المالية ومتطلباته

يعتبر مفهوم كفاءة السوق المالي امتداداً للنظرية الكلاسيكية للاقتصاد والتي تعتبر أنه لا يوجد أرباح غير عادية في ظل ظروف المنافسة، فإن كانت البيانات المالية المنشورة وتتوفر لجميع المتعاملين في السوق وفي ظل ظروف المنافسة فإنه معدل العائد الذي يحققه المستثمر قريباً من معدل العائد المتوقع عند مستوى معين من المخاطرة، وبالتالي تحقيق العدالة في السوق المالي وذلك بتخفيض العائد غير العادي الناتج عن عدم تماثل المعلومات.³

1- مفهوم كفاءة الأسواق المالية

السوق الكفاء هو السوق الذي تعكس فيه أسعار الأوراق المالية بشكل عادل في ضوء المعلومات المتوفرة، أي أن السوق الذي تعكس أسعار الاستثمارات فيه كافة المعلومات التاريخية أو الحالية أو

¹ Geoffrey A. Hirt, Stanley B. Block, Somna Basu, Investment Planning for Financial Professionals Mc Graw Hill, 2006, new yourk, p30.

² عزيزة بن سميعة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 76-77.

³ بن لخضر مسعودة، سعودي بلقاسم. قياس كفاءة بورصة الأرزن في ظل تطبيق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 03، (138-155)، ديسمبر 2019، ص139.

المستقبلية المتاحة التي تصل إلى المستثمرين فهو سوق كفاء.¹ ويرتبط هذا المفهوم مع فكرة وجود السير العشوائي، وتنطلق هذه الفكرة من أن إذا تدفقت المعلومات دون عائق ستعكس هذه المعلومات على الفور في أسعار الأسهم، كما أن التغيرات في الأسعار التاريخية تؤثر فقط على اليوم المتعلق به، وتكون مستقلة عن تغيرات أسعار اليوم.²

ويفترض في سوق الكفاء أن تعكس أسعار على وجه السرعة لكل معلومة جديدة تتدفق الى السوق، وبالتالي فإن سعر السهم عبارة عن دالة للمعلومات المتوفرة عنه، حيث أن المعلومات متغير مستقل وتدفعه إلى السوق يكون بشكل عشوائي، لذلك تنعكس على حركة أسعار الأسهم. ونظرا لتوفر المعلومات لكافة المستثمرين فإنه في هذه السوق لا يوجد امتيازات في الحصول على المعلومات، وبالتالي لا يمكن تحقيق أرباح غير عادية على حساب المستثمرين الآخرين.³

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم كفاءة السوق يرتبط بمصطلحين هما الأداء والفعالية حيث يشير مفهوم الأداء إلى إنجاز الأعمال كما يجب أن تتجز والذي يتصف بالاستمرارية والشمولية، وهو المعيار الذي يحدد مدى النجاح والبقاء والاستمرارية، أما الفعالية فهي معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المخططة.⁴

كما تعتبر المعلومات المدخل الرئيسي في الأسواق المالية لتحديد أسعار الأوراق المالية والمحور الأساسي لمفهوم الكفاءة، أي أن أسعار الأوراق المالية تعكس كل المعلومات المتاحة بسرعه ودقه في السوق المالي الكفاء، ومن هذا المفهوم يشير إلى ثلاثة عناصر رئيسية هي:⁵

- التأثير الكلي، ونعني به أن المستثمر يستوعب كل المعلومات المتاحة لاتخاذ القرار الاستثماري، ومن ثم تعكس الأوراق المالية كل المعلومات؛
- جميع المعلومات المتاحة، أي أن المعلومات المتوفرة متاحة وتنعكس على الأسعار المتضمنة المعلومات التاريخية والجارية والمستقبلية؛
- السرعة والدقة، ويعني أن تعديل في الأسعار يحدث بسرعة مع ظهور معلومة جديدة وتوفر معلومة غير متحيزة، ولا يعني ذلك أن السعر الجديد يعكس سعر توازن جديد دائما، لكن يكون سعر عادل للتوازن النهائي بعد قيام المستثمر بتفسير كل المعلومات، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لا يوجد فاصل زمني بين تحليل معلومة الجديدة ونتائج سعر الأوراق المالية.

¹ مصطفى يوسف كافي، تحليل وإدارة بورصة الأوراق المالية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، دمشق، ص ص: 47-48.

² MALKIEL, Burton G. The efficient market hypothesis and its critics. Journal of economic perspectives, 2003, vol. 17, no 1, p. 59-82. P59

³ شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة الاستثمار، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، 2016، عمان، ص98.

⁴ عزيزة بن سميثة، مرجع سبق ذكره، ص173.

⁵ عبد المطلب عبد الحميد، مبادئ وسياسات الاستثمار، الدار الجامعية، 2010، الإسكندرية، ص ص: 219-220.

2- خصائص السوق المالي الكفاء

حتى تقوم السوق المالية بمهامها بكفاءة ينبغي عليها أن تمتاز بالخصائص الآتية:¹

2-1- كفاءة تخصيص الموارد

ويعني أن توزيع المدخرات بين فرص الاستثمارية المختلفة المتاحة يكون بكفاءة عالية، ما ينعكس على النمو المتوازن بين مختلف القطاعات، وبالتالي استحواذ الرضا على كل المتعاملين في السوق من مدخر ومستثمر في سبيل الوصول إلى الأسعار التوازنية.

2-2- كفاءة السيولة

وتعني إمكانية تحويل الاستثمارات من وإلى النقدية بناء على رغبة المستثمر مع تحقيق عائد وأقل قدر من الخسائر، وبالتالي تكون الأسعار حقيقية وتعكس إلى حد بعيد المعلومات المتاحة.

2-3- كفاءة التشغيل

وتعرف كذلك بالكفاءة الداخلية وهي قدرة السوق على أحداث التوازن بين أوامر الطلب والعرض في ظل تكاليف الوساطة المنخفضة، وبالتالي إحداث مرونة عالية في التداول من حيث السرعة والحجم ومن ثم تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

2-4- كفاءة المعلومات

وتعرف بكفاءة التسعير أو الكفاءة الخارجية لأنها تعتمد على وصول المعلومات إلى مختلف المستثمرين بسرعة وبتكلفة منخفضة، مع وجود فرصة متكافئة لتحليل المعلومات من أجل تحقيق الأرباح مع صعوبة تحقيق أرباح غير عادية.²

3- الشروط الأساسية للسوق الكفاء

نظرا للاهتمام الكبير بكفاءة الأسواق خاصة من طرف مهتمين في مجال استثمار على المستوى النظري، ظهرت على أثره الكثير من البحوث والدراسات التي تحدد شروط الواجب توفرها في السوق، أهمها:³

¹ مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص: 45-46.

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 221.

³ بالاعتماد على: - قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار - بين النظرية والتطبيق، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص: 165-166. - مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص: 46-47.

- يجب أن تسود السوق منافسة كاملة، ويكون ذلك بتوفر عدد كبير من البائعين والمشتريين مع توافر حرية الدخول والخروج في العمليات السوقية، وذلك حتى تقل فرص الاحتكار، مع وجود عمق للسوق حتى لا يكون هناك أثر على الأسعار للأوامر ذات الأحجام الكبيرة؛
- أن توفر السوق خاصية السيولة للاستثمارات المتداولة فيها، حتى تتحقق الفرص أمام المستثمر لتداول الأوراق المالية بالكلفة والسرعة المناسبة، مع العلم أن هذا الشرط هو نتيجة الشرط السابق؛
- أن توفر السوق قنوات اتصال فعالة توفر معلومات للمتعاملين بصورة دقيقة حول السعر وحجم التداول، بالإضافة إلى مؤشرات العرض والطلب في الحاضر والمستقبل؛
- توفر عنصر شفافية على المعلومات لكافة المستثمرين حول أسعار الأوراق المالية المتداولة في السوق، ما يضمن استفادة البعض أو احتكار للمعلومات؛
- توفر تقنيات حديثة لمعالجة أوامر تنفيذ الصفقات، مع وجود وسطاء ماليين ذو كفاءة لتقديم النصح لمختلف المتعاملين في السوق؛
- وجود هيئة تنظيمية ورقابية محايدة تشرف على السوق، من أجل ضمان العدالة والفعالية.

4- مستويات كفاءة السوق

بناء على دراسة التطبيقية التي نشرها البروفيسور فاما (FAMA) عام 1965 حيث حدد من خلالها ثلاثة مستويات لكفاءة الأسواق المالية، وينعكس في الواقع العملي وفقاً لتدرج مستويات المعلومات الواردة للسوق كالاتي:

4-1- السوق الكفاء بدرجة ضعيفة

في هذا المستوى تستجيب أسعار الأدوات المالية والمعلومات التاريخية المتوفرة كأسعار بيع الأسهم، والعوائد، وأحجام التداول تلك الأوراق، كما لا يمكن للمستثمر تحقيق أرباح غير عادية تفوق متوسط عائد السوق،¹ حيث تحقيق أرباح استثنائية يكون إما عن طريق الحصول على المعلومات من مصادر خاصة أو عن طريق تحليل البيانات المنشورة بكفاءة عالية.²

¹ مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص51.

² قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص164.

4-2- السوق الكفاء بدرجة متوسطة

في هذا المستوى تتعكس جميع المعلومات العامة المنشورة بالإضافة إلى المعلومات التاريخية الورقة المالية، ويقصد بالمعلومات المنشورة كل من القوائم المالية، والمعلومات التي تنشرها الهيئات التي تتعلق بالأحداث والظروف التي تمر بها الصناعة أو أية معلومات متاحة للجمهور.¹

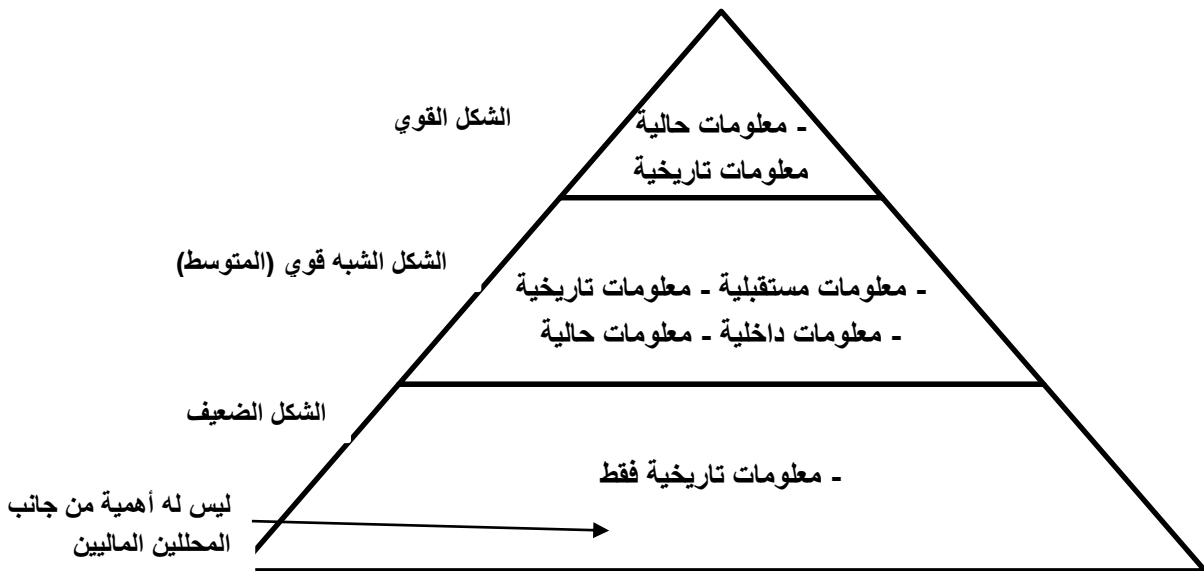
ويفترض في هذا المستوى أنه لا يمكن تحقيق أرباح استثنائية من خلال دراسة وتحليل البيانات المتاحة، لأن هذه المعلومات تعكس في أسعار الأوراق المالية، وأن فرص تحقيق أرباح استثنائية من طرف المستثمرين يكون عن طريق الحصول على معلومات غير منشورة (خاصة).

4-3- السوق الكفاء بدرجة قوية

هو المستوى الذي تعكس فيه سعر الأوراق المالية جميع المعلومات المتاحة للعامة والخاصة وأي معلومات متاحة للجمهور، كما يستحيل في هذا المستوى تحقيق أرباح غير عادية من طرف المستثمرين على حساب مستثمرين آخرين، حتى إذا تم الاستعانة بمحللين أو مستشارين ماليين.²

ونظرا لعدم توفر المعلومات المستقبلية بين الجمهور ما ينتج عنه استفادة فئة معينة دون أخرى، لذلك هذا النوع من الأسواق غير موجود عمليا، كما يمكن تحديد هذا المستوى من الأسواق من خلال مدى قرب الأسعار السوقية، مع الأسعار الحقيقية.³ والشكل الآتي يوضح مستويات كفاءة الأسواق المالية.

الشكل رقم (2.3): مستويات السوق المالية الكفوة



المصدر: بشير نجد هيد الله المشهداني، الست جوان جاسم خضير العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص305.

¹ شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص103.

² بشري نجم عبد الله المشهداني، جوان جاسم خضير العبيدي، دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة السوق المالية، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 26، (3323-291)، بغداد، 2011، ص305.

³ مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص52.

5- أنواع كفاءة السوق المالي

أثارت فرضية السوق الكفء اهتمام الكثير من الباحثين، حيث يرى البعض منهم أن كفاءة السوق تكون من خلال وجود الكثير من المستثمرين يسعون للحصول على المعلومات وتحليلها والاستفادة منها في تحقيق أرباح غير عادية، وذلك في اعتقادهم أن السوق غير كفء،¹ وبذلك يمكن التمييز بين نوعين من الكفاءة السوقية، وهي:

5-1- الكفاءة الكاملة

السوق الكفء الكامل هو ذلك السوق الذي ينعلم فيه الفاصل الزمني ما بين وصول المعلومات الجديدة إلى السوق وتحليلها والاستجابة السعريّة للأدوات المالية في السوق بناء على تلك المعلومات،² ولتحقيق هذا النوع من الكفاءة يجب توفر الشروط الآتية:³

- وفرة المعلومات لجميع المستثمرين وسهولة الحصول عليها بدون تكلفة، وتدعى بالكفاءة المعلوماتية؛
 - توقعات المستثمرين تكون متجانسة نتيجة تماثل المعلومات لكل المستثمرين؛
 - لا يوجد قيود على التعاملات، أي عدم وجود تكاليف المعاملات، وعدم وجود كمية محددة للمعاملات مع حرية الدخول والخروج للمستثمرين؛
 - وجود عدد كبير من المستثمرين لتفادي تأطير تصرفاتهم على أسعار الأسهم؛
 - الرشادة الاستثمارية لجميع المستثمرين، والذي تهدف إلى تعظيم الأرباح.
- من خلال تحليل الشروط السابقة نلاحظ أنها تتسم بالجمود عملياً ولا يمكن أن تتوفر في العديد من الأسواق، لكن سعي المستثمر إلى تعظيم المنفعة يبقى شرط واقعي ويمكن تحقيقه، لذلك يكون هو المحور الأساسي لكفاءة السوق، ويعكس هذا الشرط الانتقال من مفهوم الكفاءة الكاملة إلى مفهوم الكفاءة الاقتصادية.

5-2- الكفاءة الاقتصادية

في السوق ذو الكفاءة الاقتصادية يكون من متوقع وجود فاصل زمني بين وصول المعلومات وانعكاسها على أسعار الأوراق المالية، مع احتمالية حدوث انحراف العائد الفعلي على العائد المتوقع.⁴ كما تقضي الكفاءة الاقتصادية لتحقيقها توفر شرط واحد وهو سعي أغلب المتعاملين في السوق الأوراق المالية إلى تعظيم منفعتهم.⁵ وتتضمن كفاءة اقتصادية مكونين أساسيين هما:¹

¹ عزيزة بن سميّة، مرجع سبق ذكره، ص 178.

² مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

³ شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 100.

⁴ مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

⁵ عزيزة بن سميّة، مرجع سبق ذكره، ص 179.

5-2-1- الكفاءة الخارجية (كفاءة التسعير)

يقصد بها توفر المعلومات عن الأوراق المالية وتكون متاحة لجميع المتعاملين في السوق، وكذلك يجب أن تنتشر بسرعة مع تكلفة منخفضة للحصول عليها. وتمثل كفاءة السوق المالي مدى سرعة استجابة أسعار الأوراق المالية المتداولة لكافة المعلومات المتوفرة عنها، أي أنه عند ظهور معلومة جديدة سينعكس على سعر الورقة المالية، وذلك بعد تحليلها من قبل المستثمرين.

5-2-2- الكفاءة الداخلية (كفاءة التشغيل)

ويقصد بها أنه يتم التداول في الأوراق المالية بتكلفه معقوله خلال فترة زمنية مقبولة ويعني كذلك أن التعامل مستمر في الأوراق المالية من خلال توفر مستثمرين.

المبحث الثالث: اتخاذ القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية

تعتبر عملية اتخاذ القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية من العمليات الجوهرية والمعقدة في مجال الاستثمار، إذ أن مقدار النجاح الذي يحققه أي مستثمر يتوقف على مدى قدرته وكفاءته وفهمه للقرارات الاستثمارية وأساليب وأوقات اتخاذها، وما لديهم من قابلية الفهم للمعلومات المتوفرة والقدرة على تحليلها في ضوء بيئة اقتصادية تتسم بالتغيير المستمر، بالإضافة إلى الوقت المناسب لاتخاذ القرار وإمكانية متابعة تنفيذه وتقويمه.

المطلب الأول: خطوات اتخاذ القرار الاستثماري والعوامل المؤثرة فيه

يتضمن القرار الاستثماري تحديد الاستراتيجية التي سيتم العمل بها بشأن الاستثمارات المستقبلية، ويتميز هذا القرار في هذا المجال بعدم القدرة على تحديد العائد على الاستثمار بالدقة نظرا لوجود هامش واسع من التقدير المعتمد على التنبؤ، ولذلك فإن العائد المتوقع الحصول عليه يختلف في ضوء درجات المخاطرة المرتبطة به.² لذلك فإن العائد المطلوب تحقيقه في المستقبل والمخاطر المقبولة تعتمد على كفاءة القرارات الاستثمارية من خلال أسلوب التخطيط الذي للوصول إلى القرار المثالي، وعليه تمر عملية اتخاذ القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية بعدة خطوات يمكن حصرها فيما يلي:

¹ قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص: 163-164.

² دريد كمال آل شيب، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

1- تحديد سياسة الاستثمار والهدف منها

وتعتبر من أهم المراحل وذلك لتوقف المراحل الموائية عليها، حيث أن الهدف من سياسة الاستثمار هي تحديد الأهداف بالنسبة للمستثمر، وقيمة ثروته التي يجب أن توجه إلى الاستثمار. وبما أن هناك مخاطرة في استثمارات الأوراق المالية، فإنه يجب أن يتضمن هدف الاستثمار تحقيق أكبر عائد ممكن مع احتمال تحقيق خسائر كبيرة، لذلك يجب أن يتضمن الهدف عنصر العائد والمخاطرة في نفس الوقت.¹

فعند تحديد سياسة الاستثمار يقع المستثمر أمام خيار المفاضلة بين استراتيجية الادارة الخاملة أو الفعالة، ويعني هذا مدى تطبيق استراتيجية المضاربة من عدمه في عملية الاستثمار، وهذا يعني وجود نوعين من السياسات الاستثمارية، حيث يتطلب أسلوب المضاربة والتي تعني اتباع استراتيجية الادارة الفعالة، أي البحث عن أدوات استثمارية تكون أسعارها غير نمطية (أسعارها في السوق أقل من قيمتها الحقيقية) بهدف الحصول على عائد مرتفع من خلال تقبل درجة مخاطرة عالية.²

2- تحليل الأوراق المالية

وتعتمد هذه المرحلة على تجميع المعلومات غالبا تكون تاريخية عن الأوراق المالية،³ وذلك بهدف فحص عدد من الاستثمارات الفردية أو مجموعات الأوراق المالية في إطار المجموعات العامة للأصول المالية، الغرض من هذا الفحص تحديد الأوراق التي يبدو أن هناك اختلاف في أسعارها. وهناك طرق عديدة لتحليل الأوراق المالية أهمها:⁴

2-1- التحليل الفني

وفيه يعتمد المحلل في عملية اتخاذ قرارات الاستثمار على البيانات السابقة للأسعار أو الحجم والتداول، وذلك لتحديد اتجاهات السوق السابقة التي يمكن على أساسها التنبؤ بالسلوك المستقبلي لسوق الأوراق المالية، ويمكن من خلال ذلك التنبؤ بتحركات الأسعار في المستقبل لسهم معين، وهناك بعض الافتراضات التي يمكن أن تستخدمها في التحليل لتنبؤ بتحركات الأسعار:

- تحدد القيمة السوقية لأي سلعة وخدمة من خلال تفاعل قوي للطلب والعرض؛

¹ أحمد الفريح، دور التحليل الفني في اتخاذ قرار الاستثمار، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 02/22، ماي 2015، (183-208)، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2009، ص188.

دريد كمال آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص30.²

³ مصطفى نجم البشاري علي، مصعب الطيب محسن عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص58.

⁴ محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، مرجع سبق ذكره، ص5.

- هناك عوامل تحكم العرض والطلب بعضها منطقية واخرى غير منطقية تشمل المتغيرات الاقتصادية التي يركز عليها المحللون الأساسيون في آرائهم، لأن السوق يقيم العوامل باستمرار وبصورة آلية.

2-2- التحليل الأساسي

في هذا التحليل تعتبر القيمة الحقيقية لأي أصل مالي تساوي مع القيمة المالية لجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الحصول عليها من هذا الأصل، وبناء عليه يحاول المحلل الأساسي أن يتنبؤ بوقت وقيمة هذه التدفقات النقدية ثم تحويلها إلى القيم المالية باستخدام معامل خصم ملائم مع نموذج مناسب يخصم التوزيعات.

أي ضرورة التنبؤ بتوزيعات السهم في المستقبل أو بعد تحديد القيمة الحقيقية للسهم، وتتم بعد ذلك المقارنة بالسعر السوقي لمعرفة ما اذا كان السهم قد تم تسعيره بصورة عادلة، إذا كانت القيمة الحقيقية للسهم أقل من السعر السوقي، فهذا يعني وجود مغالاة إما في سعر السهم أو قيمته، ويعتبر اتجاه الاختلاف ما بين القيمتين السوقية والحقيقية من المعلومات الهامة التي يستند عليها المحلل الأساسي في الوصول على اقناع بوجود خلل معين في تسعير السهم.¹

ويتم تصحيح هذا الخلل بواسطة السوق في المستقبل، أي أن أسعار الأسهم ذات السعر القاصر سترتفع في المستقبل بدرجة كبيرة، أما اذا كانت الأسعار المغالاة فيها فإنها سوف تنخفض في السوق بدرجة كبيرة أيضا من خلال حركة حجم التداول والتعامل في السوق المالية.²

3- بناء المحفظة

تتضمن الخطوة الثالثة في عملية الاستثمار بناء محفظة الأوراق المالية، والتعرف على تلك الأصول الواجب الاستثمار فيها مع تحديد النسب من ثروة المستثمر التي توضع في كل أصل.³ وبعبارة أخرى يتم في هذه الخطوة تخصيص الاموال اللازمة لتنفيذ سياسات الاستثمار وتوزيعها على الأدوات المتاحة وتحديد الأهمية النسبية المرجحة لهذه الأدوات إلى اجمالي رأسمال المتاح للمستثمر من خلال تحديد الوزن النسبي لكل أداة إذ أن الأوزان النسبية تؤثر على عائد ودرجة المخاطرة التي تتعرض لها هذه

¹ أحمد الفريخ، مرجع سبق ذكره، ص189.

² المرجع نفسه، ص189

³ مصطفى نجم البشاري علي، مصعب الطيب محسن عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص59.

الاستثمارات وخاصة إذا كانت لمستثمر واحد أو لمحفظة استثمارية.¹ ومن هنا تأتي أهمية بعض العناصر أثناء بناء المحفظة الاستثمارية، وهي:²

- الانتقاء، ويطلق عليه التنبؤ الجزئي، وهو تحليل الأوراق المالية يركز على تحركات الأسعار للأسهم الفردية.

- التوقيت، ويطلق عليه التنبؤ الكلي، ويتضمن التنبؤ بأسعار الأسهم العادية بصورة عامة بالمقارنة بأسعار الأوراق المالية ذات العائد الثابتة.

- التنوع، في محفظة المستثمر يجب بنائها بصورة تتخفف فيها المخاطر التي تتعرض لها الأوراق المالية متى حدثت التقلبات في السوق.

4- مراجعة المحفظة الاستثمارية

ويتم في هذه الخطوة مراجعة عوائد المحفظة الاستثمارية بصورة دورية، فقد لا تتحقق المحفظة الاستثمارية الحالية لأهداف المستثمر، وفي هذه الحالة من الأفضل للمستثمر بناء محفظة استثمارية جديدة.³ حيث يعتمد المستثمر في إدارة محفظته على امكانياته أو أطراف خارجية كالمستشارين، لأن القرار المتخذ سواء أكان قرار بيع أو شراء يعد المفتاح للعوائد المتوقعة الحصول عليها مستقبلا والمخاطر المحتملة.⁴

والدافع الآخر الذي يؤدي إلى إعادة النظر في المحفظة الاستثمارية هو أن أسعار الأوراق المالية تتغير من فترة إلى أخرى، ما يترتب عليه أن المستثمر سوف يتخذ قرار بيع الأوراق المالية وشراء مكانها أوراق مالية أخرى، ويتوقف القرار على عدة عوامل منها: تكلفة العمليات المرتبطة بإجراء التغيرات، بالإضافة إلى حجم التحسينات المتوقعة في المحفظة الاستثمارية المعدلة.⁵

5- تقييم أداء المحفظة الاستثمارية

تتمثل عملية تقويم أداء المحفظة الاستثمارية الخطوة الأخيرة في العملية الاستثمارية، ويتم فيها تقييم دوري للمحفظة الاستثمارية في أسواق الأوراق المالية بتحديد كفاءة المحفظة من ناحية العائد والخطر

¹ دريد كمال آل شيب، مرجع سبق ذكره، ص30.

² أحمد الفريح، مرجع سابق، ص189.

³ مصطفى نجم البشاري علي، مصعب محسن عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص59.

⁴ دريد كمال آل شيب، مرجع سبق ذكره، ص31.

⁵ أحمد الفريح، مرجع سبق ذكره، ص 190.

المصاحب له، وهنا لابد من تنمية المقاييس المناسبة لتحديد العائد وتحديد الأنماط والمعايير التي يتم القياس على أساسها.¹

6- العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري

تتعدد المتغيرات والعوامل التي تؤثر على القرار الاستثماري، والتي يمكن تقسيمها كما يأتي:²

6-1- فلسفة الإدارة

تعتبر قرارات الاستثمار من أهم القرارات التي تواجهها إدارة الوحدة الاقتصادية، لأن الاستثمارات التي توضع موضع التطبيق تحدد على المدى البعيد مستقبل الوحدة الاقتصادية وسمعتها المالية، وهي تعني الاستراتيجية التي تحتاجها إدارة الوحدات الاقتصادية، وتواجه هذه الاستراتيجية الصعوبات إذا كانت فلسفة الإدارة غير مناسبة مع الظروف التي تعمل فيها الوحدة الاقتصادية.

6-2- إمكانية السوق والتنبؤ بحجم المبيعات

يجب على الإدارة بحث إمكانية السوق لمدى تقبل منتجات المشروع المقترح وكذلك التنبؤ بحجم المبيعات، والتي على ضوءها يتم تحديد الإيرادات المتوقعة للمشروع الاستثماري.

6-3- سلوك المنافسين

يجب أن تحدد المؤسسة المنافسين الرئيسيين الذين يستثمرون في نفس نشاطها.

6-4- مصادر التمويل

إن أهم العوامل الأساسية والتي قد تؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية بقبول أو رفض المشروع الاستثماري تحديد الهيكل التمويلي اللازم لتمويل المشروع الاستثماري المقترح خاصة إذا كان التمويل طويل الأجل.

6-5- رأس المال العامل

يمثل رأس المال العامل الحركة الأساسية للأموال، وهو يمثل المبلغ الذي يتعين تدبيره مقدماً لاستكمال الأموال اللازمة للاستثمار، لذلك يجب ألا ينصب اهتمام الإدارة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية

¹ عبد الغفار حنفي، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، 2004، الاسكندرية، ص15.

² محمد غياث شبيخة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 29-32.

على التكاليف الاستثمارية والتشغيلية وعلى الإيرادات المتوقعة الحصول عليها من المشروع الاستثماري، بل يجب أن تسعى الإدارة دائماً للمحافظة على توفر رأس المال العامل.

6-6- موازنة التدفقات النقدية

يساعد موازنة التدفق النقدي الإدارة على اختبار المشروعات الاستثمارية ذات التدفقات النقدية التي يتناسب توقيتها مع الظروف والأحداث النقدية للمشروع، فقد يؤدي اعداد التدفقات النقدية إلى قبول أو رفض المشروع الاستثماري، إذا ما كان تنفيذه يتطلب تدفقات نقدية تتعارض في توقيتها مع مدفوعات أخرى متوقعة لا يمكن تأجيلها.

6-7- الفرص البديلة

يعتمد تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس التدفقات النقدية، حيث أن هذه التدفقات لا تشمل صافي التدفقات النقدية فقط، ولكن تشمل أيضا التدفقات النقدية التي لا يستفيد المستثمر منها نتيجة لتنفيذ المشروع الاستثماري المقترح محل التقييم، لذلك من الضروري أخذ تكلفة الفرصة البديلة بعين الاعتبار عند تحديد تكاليف الاستثمار أو تكاليف التشغيل حتى يتم التقييم على أساس سليم.

6-8- المخاطرة وعدم التأكد

اتخاذ القرارات الاستثمارية بعنصري المخاطرة وعدم التأكد المرتبطين بالمستقبل، وهذا يجعل العائد المتوقع من المشروع الاستثماري غير محدد أو غير مؤكد الحدث، وينشأ عدم التأكد لصعوبة واستحالة التنبؤ في بعض الأحيان لعدد من المتغيرات، أما المخاطرة فهي تلك الحالة التي يستطيع فيها اتخاذ القرار أن يتنبأ أو يقدر احتمال حالات طبيعية.

ويعود الفضل في التفرقة بين ظروف المخاطرة وظروف عدم التأكد إلى توفر أو عدم توفر بيانات موضوعية عن التوزيع الاحتمال للأحداث، ففي حالة عدم التأكد فإن اتخاذ القرار يواجه بموقف يكون فيه من الممكن حدوث أكثر من حدث، ويقوم المحلل في هذا الموقف بتقدير تلك الاحتمالات من واقع الخبرة السابقة أو نتيجة لبعض الدراسات والاحصائيات.

المطلب الثاني: دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرار الاستثماري

يحتاج المستثمر إلى معلومات تساعد في اتخاذ القرار الاستثماري السليم والذي يتم فيه تخصيص الموارد الحالية للحصول على موارد مستقبلية في ظل ظروف عدم التأكد والمخاطرة.

1- أنواع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار الاستثماري

يقوم الاستثمار في الأوراق المالية من طرف المستثمر الرشيد على تحليل الورقة المالية المراد الاستثمار بها بشكل كاف من أجل تخفيض المخاطرة وزيادة العائد منه، وهذا التحليل يشمل معلومات مختلفة المصادر والأنواع كوضع المؤسسة والظروف الاقتصادية المحيطة، والمعلومات المالية حول المؤسسة، ومن أهم المعلومات التي يجب على المستثمر دراستها بشكل من المعلومات المحاسبية الواردة ضمن القوائم المالية المنشورة بشكل دوري عن المؤسسة.¹ ويمكن تفصيل المعلومات المتنوعة اللازمة لاتخاذ القرار كالتالي:²

1-1- المعلومات الاقتصادية العامة والبيئة

وتتمثل في المعلومات المتعلقة بالبيئة الخارجية المحيطة بالمؤسسة، وتتضمن هذه المعلومات مؤشرات عديدة منها: معدلات النمو للاقتصاد، مؤشرات السياسة النقدية، معدلات التضخم بالإضافة إلى الوضع الحالي المتوقع للاقتصاد الوطني بصفة عامة وللأسواق المالية بصفة خاصة، واهتمام المستثمر ووعيه بهذه الجوانب البيئية تزيد من قدرته على اتخاذ القرارات الأكثر رشداً.

1-2- معلومات عن المؤسسة المصدرة للأوراق المالية

وهي المعلومات التي تصدرها المؤسسة أو جهات أخرى تحدد النشاط في المؤسسة بصورة تفصيلية سواء كانت معلومات كمية أو غير كمية، والمعلومات الكمية سواء كانت معلومات محاسبية تتمثل في معلومات عن نتائج الأعمال والمركز المالي السنوي أو المؤقت والتقارير الجزئية والتوقعات المستقبلية وتقرير مجلس الإدارة أو معلومات غير محاسبية عن كمية الناتج والطلب على منتجات الشركة ومعدلات نموه ودرجة المنافسة وتأثيرها على المؤسسة وأسعار أسهمها. أما المعلومات غير الكمية

¹ Zayol Patrick, I., Agaregh Tavershima, and Eneji Bartholomew Eje, Effect of Financial Information on Investment Decision Making By Shareholders of Banks in Nigeria, IOSR Journal of Economics and Finance, vol. 8, no 3, p. 20-31. 2017, P20.

² سليمة نشنش، مرجع سبق ذكره، ص ص: 10-11.

فهي معلومات عن البيئة الداخلية للمؤسسة مثل سمعة الإدارة وقدرتها على تحقيق الأهداف وسمعة مراقب الحسابات وحجم المؤسسة وحدود منتجاتها.

1-3- معلومات عن الصناعة

وهذه المعلومات تكون أكثر تفضيلاً فيما يتعلق بقطاع ما والشركات التي تعمل بها، فلكي يختار المستثمر مجالا ما لاستثماره لا بد أن يكون على علم ما يحدث فيه ومؤشراته المختلفة، ومن هذه المعلومات نجد على مثلا: استقرار معدلات نمو البضاعة، الطلب على منتجاتها، اتجاهات الإنتاج بها على المدى القصير والطويل والاتجاه العام لأرباح هذه الصناعة.

1-4- معلومات عن الأوراق المالية

تعتبر هذه المعلومات ذات أهمية خاصة بالنسبة للمستثمرين، والذين يهتمون بمتابعة سوق الال ومدى تأثيره بما يجري من أحداث بيئية أو على مستوى الصناعة، أو المؤسسات وتتضمن هذه المعلومات ما يلي:

- معلومات عن عوائد الورقة مثل ثبات ونمو معدلات ربح السهم ثبات ونمو معدلات التوزيع، ...إلخ.
- معلومات عن أسعار الورقة حيث يعتبر السعر مؤشرا جيدا لما يحدث لها من آثار، ويتضمن معلومات الأسعار كل ما يتعلق بالورقة المالية مثل أعلى وأدنى سعر خلال الفترات السابقة سعر الاقفال صافي، التغير بين سعر اليوم وسعر أمس بالإضافة إلى القيمة الدفترية للسهم.

وتجدر الإشارة أن المعلومات اللازمة في اتخاذ القرار الاستثماري يمكن الحصول عليها إما من مصادر داخل المؤسسة كالقوائم المالية الأساسية والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية، والتقارير المؤقتة (نصف أو ربع سنوية)، وتقارير مجلس الإدارة، وتقارير مراقب الحسابات،¹ أو من مصادر خارج المؤسسة كالصحف والمجلات المالية المتخصصة، مطبوعات استشارات الاستثمار، المطبوعات الحكومية، وتقارير سوق الأوراق المالية.²

¹ عبد العال طارق حماد (2005)، مرجع سبق ذكره، ص 60.

² مصطفى نجم البشاري علي، مصعب الطيب محسن عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 61.

2- فعالية المعلومات المالية في سوق الأوراق المالية

تتوقف فعالية المعلومات المالية على قدرتها على توفير احتياجات مستخدميها لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة، وتصل المعلومات من المنتج إلى المستخدم عن طريق قنوات الاتصال الرسمية أو مجموعة من الوسطاء ويتم اعداد هذه المعلومات في ضوء مبادئ وقواعد. وتتمثل عناصر فعالية المعلومات المالية فيما يلي:¹

2-1- منتج المعلومات

وتتمثل في المؤسسة التي تصدر عنها القوائم المالية، ومختلف التقارير المالية عن نتائج أعمالها متضمنة المعلومات اللازمة للمستخدم.

2-2- وسطاء المعلومات

وهم مجموعة من الأفراد والهيئات التي تساعد المستثمر على الزيادة في فهم المعلومات عن طريق تحليلها، وتتضمن هذه الوساطة كل من المحللين الماليين وسماسرة الأوراق المالية والوسطاء الماليين.

2-3- القوانين والتعليمات

تتأثر عملية انتاج المعلومات بالقوانين الخاصة بالمؤسسة التي تحكم اعداد التقارير المالية، وكذلك تفرض أسواق الأوراق المالية قواعد فيما يتعلق بالمعلومات الواجب نشرها والافصاح عنها بالنسبة للمؤسسات المدرجة.

2-4- مستخدم المعلومات

هناك العديد من المستخدمين للمعلومات وبالتالي تتعدد احتياجاتهم من المعلومات.

3- أهم المعلومات المحاسبية بالنسبة للمستثمر في سوق الأوراق المالية

تتعدد المعلومات المحاسبية التي تؤثر في عملية اتخاذ القرار الاستثماري وتأثيرها كذلك على حركة تداول الأوراق المالية، لذلك يتطلب الأمر نشر هذه المعلومات طالما أنها لا تتعارض مع قيد التكلفة، أي أن المنفعة المنتظرة منها تفوق تكلفة نشرها، ويعتبر الربح المحاسبي من أهم مفردات المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، كما أن البيانات المتعلقة بالتدفقات النقدية لها

¹ سليمة نشيش، مرجع سبق ذكره، ص ص: 9-10.

علاقة وثيقة بالتنبؤ بالتوزيع الأرباح، وتكون ذات أهمية في اتخاذ قرارات الاستثمار، وتتمثل هذه المعلومات فيما يلي:¹

3-1- الربح المحاسبي

يعتبر الربح من المعلومات التي توضح القدرة الكسبية للمؤسسة، والتي تعطي مؤشر يبين مدى الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة خلال الفترة السابقة، وتوفر أرقام الربح المحاسبي معلومات عن التدفقات النقدية خلال الفترة بالإضافة إلى أن التغير في الربح السنوي الذي يرتبط بالتغير في أسعار الأسهم، وعلى ذلك يمكن القول أن الربح المحاسبي الدفترى يمثل عاملا مهما في أسعار الأسهم.

ويستخدم الربح المحاسبي في استخراج العديد من المؤشرات مثل العائد على الاستثمار، نصيب السهم من التوزيعات، والتي تستخدم في المقارنة بين الوحدات الاقتصادية المتمثلة في التنبؤ بأسعار الأسهم.

ولكي تكون المعلومات بالربحية مؤثرة في قرارات الاستثمار في الأوراق المالية فإنها يجب أن تكون متاحة للجميع، وأن تنشر بصفة دورية ومنتظمة، ويتم اعدادها وفقا لقواعد وأسس ثابتة من عام لآخر (خمس سنوات على الأقل) حتى يتم استخدامها كأساس للتنبؤ، لذلك يعتبر الربح المحاسبي من اهم المعلومات التي تؤثر على قرارات المستثمر في الأوراق المالية حيث تؤثر على قيمة السهم، وكذلك على القيمة الدفترية للسهم وذلك بتأثيرها على الأرباح المحتجزة التي تؤدي إلى زيادة القيمة الدفترية للسهم.

3-2- ربح السهم

يمثل نصيب السهم من الأرباح في كل دورة سواء تم توزيع جزء منه في شكل قسيمات (كوبونات) أو تم احتجازه في صورة احتياطات، وقد أعتبر ربح السهم من أهم المعلومات المحاسبية التي تؤثر على قرارات الاستثمار، ويعتبر هذا الربح ذو فائدة لحملة الأسهم لأنه يعكس نصيب السهم في أصول المؤسسة، كما أنه يعتبر مؤشرا مقبولا للدلالة على مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية.

3-3- توزيعات الأرباح

يتأثر سلوك المستثمر في التعامل بالأوراق المالية ليس فقط بالأرباح التي تحققها المؤسسة ككل أو بربح السهم، ولكنه يأتري أيضا بقرارات توزيع الأرباح، فالسعر الذي يرغب المستثمر في الشراء أو البيع

¹ عطية حليلة، علوان محمد لمين، دور محددات الاستثمار المالي في اتخاذ القرارات الاستثمارية بسوق المال، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 02، ص ص: 25-41، جامعة الوادي، الجزائر، 2020، ص 40.

به يتوقف على العائد المتوقع الذي يمكن أن يحققه السهم في المستقبل وعلى درجة التأكد من تحقيق العوائد وبقائها، ومن أهم هذه العوائد الأرباح الموزعة على الأسهم، سواء كانت نقداً أو في شكل أسهم ممنوحة.

لذلك فإن قرارات توزيع الأرباح والأسباب التي تبني عليها من أهم المعلومات التي تؤثر على سلوك المستثمر في مجال التعامل في الأوراق المالية، وتعتبر الأرباح المحققة والموزعة عاملاً مؤثراً للتدفقات النقدية للمؤسسة بالإضافة على دلالتها على مستوى تشغيل في المؤسسة.

إضافة إلى ما سبق يهتم المستثمرون كذلك بالمعلومات المتعلقة بالنقاط الآتية:¹

- التدفقات النقدية التي يتوقعون الحصول عليها مستقبلاً في شكل توزيعات أرباح نقدية، وهي تمثل استرداد لأموال المستثمرين في المؤسسة.
- معرفة القدرة الكسبية، أي مقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في الفترات السابقة وفي الفترة الحالية والتنبؤ للفترة الآتية، ويتم التعرف على القدرة الكسبية في شكل توزيع أرباح المساهمين وسداد الفوائد المستحقة للمقرضين عن قروضهم.
- تقييم الوضع المالي، وذلك من خلال تحليل السيولة وقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الأجل القصي، وكذلك قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية لمواجهة التزاماتها وديونها، أي أن التقييم يكون من خلال دراسة السيولة واليسر المالية والربحية.

المطلب الثالث: مساهمة الإفصاح المحاسبي في توفير متطلبات اتخاذ القرار الاستثماري

يعتبر الإفصاح المحاسبي ضرورياً لتحقيق التوزيع الأمثل للموارد، ما يحقق الثقة في الأسواق المالية، وبالتالي تشجيع المستثمرين على توجيه مدخراتهم لفرص الاستثمار المتاحة المختلفة. ويساهم الإفصاح المحاسبي في تشجيع الاستثمار من خلال:

1- تحقيق وظيفة الاتصال

يعتبر الإفصاح المحاسبي وسيلة المؤسسة للاتصال بالمحيط الخارجي، وذلك عن طريق المحصلة النهائية لإجراءات العرض والإفصاح في القوائم الختامية والمنشورة، والتي تظهر في شكل قائمة

¹ رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2004، ص48.

المركز المالي، قائمة الدخل والتدفقات النقدية.¹ رغم ذلك عرفت وظيفة الاتصال العديد من النقاشات نتيجة تطورات اتجاهات الإفصاح وتوسعه حيث يشتمل الكثير من المحتويات والالتزام بقيود جودة المعلومات.

ولتحقيق الإفصاح المحاسبي لوظيفة الاتصال من أجل تشجيع الاستثمار، عليه أن يقوم بتوصيل وعرض المعلومة لخدمة المستثمرين، وذلك بجعلها قابلة للفهم وملائمة لاتخاذ القرار ما يزيد في منفعة وقيمة المعلومات المحاسبية، ما ينعكس على عملية كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، وبالتالي توجيه سلوكيات الاقتصادية للمستثمرين الأفراد أو المؤسسات. لذلك يمكن القول أن جودة الإفصاح المحاسبي تؤثر على جودة القرار الاستثماري من خلال زياد ثقة المستثمرين في المعلومات المحاسبية المنشورة.

2- الإفصاح عن المعلومات التنبؤية

يساعد هذا النوع من الإفصاحات المستثمرين في التنبؤ بأسعار الأسهم وتوزيعات الأرباح المنتظرة، بالإضافة إلى ذلك يساعد المحللين الماليين على القيام بالتقديرات والتوقعات السليمة على أداء الإدارة ومستقبل المؤسسة، ويعد هذا النوع من الإفصاحات ذو محتوى اعلامي مناسب لتوقعات المستثمرين والمحللين الماليين لأنه ينعكس على أسعار الأسهم، ويساهم كذلك في التقليل من احتكار المعلومات الداخلية من طرف الإدارة، وهذا ما ينعكس في الأخير على كفاءة سوق رأس المال.²

3- الإفصاح عن التدفقات النقدية

تتمثل فائدة هذا النوع من الإفصاحات في توفير معلومات مفيدة حول السيولة المالية للمؤسسة، وهو مؤشر حيد للتنبؤ بالعسر المالي والافلاس، بالإضافة إلى تقييم التدفقات النقدية المستقبلية، لذلك تعد التدفقات النقدية أهم المتغيرات التي تحدد أسعار الاسهم في الأسواق المالية، وبالتالي تساعد المستثمر على التنبؤ بحجم التوزيعات من الأرباح وفي تقدير حجم المخاطرة، حيث يعتبر هذان العاملان من المعلومات الأساسية التي يحتاجها المستثمر والمؤثرة في قراراته.

4- الإفصاح عن مخاطر الاستثمار

يعتبر حجم مخاطر الاستثمار أهم العوامل التي تؤثر على المستثمر عند اتخاذ القرار الاستثماري، وله نفس أهمية الإفصاح عن أرقام الربحية والتدفقات النقدية، وذلك نتيجة وجود ارتباط بين

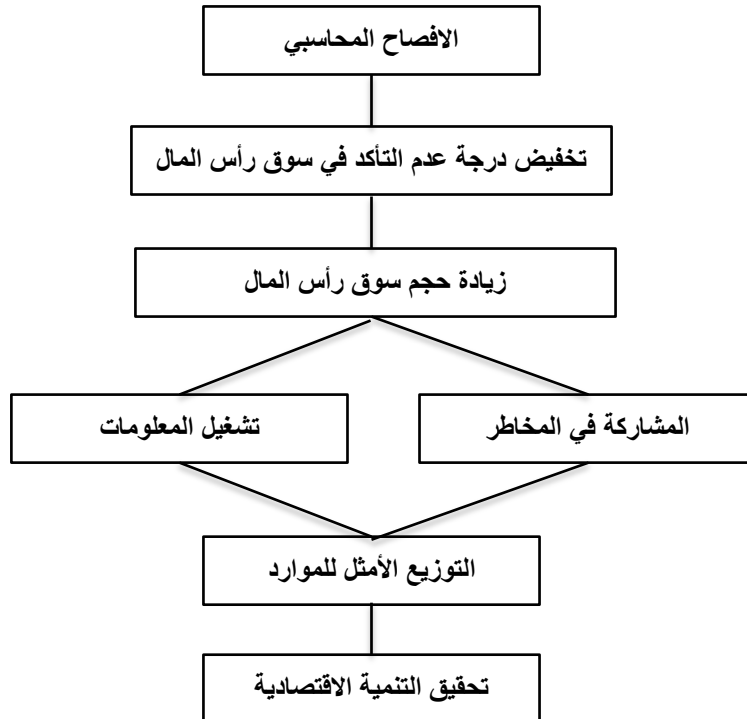
¹ أمين السد أحمد لطفي (2006)، مرجع سبق ذكره، ص 181.

² مرجع سابق، ص 185-186.

حجم الأموال المتوقع توزيعها وحجم المخاطر المرتبطة بالاستثمار، ويعتبر من حدود القوائم المالية هو إمكانية تضمينها لمعلومات عن المخاطر، ويرتبط الإفصاح عن المخاطر بدرجة عدم القدرة على التنبؤ بحجم الأرباح والتدفقات النقدية المتوقعة، حيث كلما انخفضت تلك الدرجة زادت درجة وحجم المخاطرة.

ويساهم الإفصاح المحاسبي في تخفيض درجة عدم التأكد في الاستثمار ما يحفز المدخرين على الاقبال لتقديم أموالهم للمستثمرين، وبالتالي يكبر حجم السوق المالي عن طريق زيادة عدد الأسهم المعروضة للتداول، وكذلك الزيادة في حجم التعاملات لهذه الأسهم. وبالتالي تحقيق الآلية الخاصة بالسوق المالي عن طريق تحديد الأسعار المناسبة للأسهم وتحقيق التوازن بين درجة المخاطرة والعائد الذي تحققه هذه الأسهم. والشكل الآتي يوضح ذلك.

الشكل رقم (3.3): علاقة الإفصاح المحاسبي بمخاطر الاستثمار



المصدر: كمال الدين الدهراوي (2006)، مرجع سبق ذكره، ص 20.

يلاحظ من خلال الشكل السابق أن كبر حجم السوق المالي يؤدي إلى توزيع المخاطر بشكل مثالي بين المستثمرين في السوق المالي، كما يؤدي إلى إمكانية استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في تشغيل المعلومات.

5- الإفصاح عن آثار تغيرات مستويات الأسعار على القوائم المالية

تؤثر التغيرات في مستوى الأسعار على القوائم المالية، وذلك بتأثيرها على دقة المعلومات في التقارير المالية المنشورة ومنفعتاتها، وهذه الظاهرة تعاني منها الكثير من الدول التي يسودها مستويات مختلفة من التضخم وما ينتج عنها من تغيرات في القوة الشرائية للنقد، ويصبح أساس القياس التكلفة التاريخية التي تعد به القوائم المالية لا يعبر بمصادقية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال.

ولتخفيف من الآثار الناجمة عن التغيرات في مستويات الأسعار على القوائم المالية يوجد العديد من الأساليب للإفصاح، حيث قد يتم الإفصاح في قوائم ملحقة للقوائم الرئيسية التي تم إعدادها على أساس التكلفة التاريخية، أو بتعديل القوائم التاريخية باستخدام الأرقام القياسية للتغيرات في مستويات الأسعار، أو القياس أساس التكلفة الجارية، أما حسب متطلبات المعيار IAS 29 يجب الإفصاح عن مدى استخدام معدلات القوة الشرائية المالية للعملة المستخدمة في عرض القوائم المالية، وإذا قد تم استخدام أساس التكلفة التاريخية أو مبدأ التكلفة الحالية.

6- تخفيض عدم تماثل المعلومات

تماثل المعلومات في السوق المالي يكون نتيجة استغلال الأطراف الداخلية لمعرفتهم المسبقة لبعض المعلومات في تحقيق غير عادي، عادة هذه المعلومات تهم المستثمر ولها محتوى معلوماتي يخص التدفقات النقدية للمؤسسة، والتي قد تستغلها الأطراف الداخلية نتيجة لموقعهم التنظيمي والخبرة في مجال عملهم ما يكسبهم ميزة معلوماتية نسبية عن الأطراف الخارجية وفي تحقيق عائد غير عادي قبل الإفصاح عنها في التقارير المالية.

ونظرا لأن كافة الأطراف في السوق المالي تتصف بالرشد الاقتصادي، فإن الأطراف الخارجية خاصة المستثمرون يتبعون أسلوب دفاعي لحماية أنفسهم من مخاطر عدم تماثل المعلومات، ما يؤدي إلى الاضرار بمكانيزمات السوق المالي.¹ ويلعب الإفصاح المحاسبي دورا هاما في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية، وبالتالي زياد كفاءة السوق المالي عن طريق الوصول إلى الاسعار الحقيقية للأسهم. رغم ذلك فإن المؤسسة لن تفصح طوعية عن كامل المعلومات التي تساعد المستثمرين، لذلك يصبح وضع قواعد ومعايير للإفصاح الإلزامي ضروريا عن المعلومات لتفادي تماثل المعلومات.²

¹ كمال الدين الدهراوي (2006)، مرجع سبق ذكره، ص25.

² أمين السيد أحمد لطفي (2006)، مرجع سبق ذكره، ص192.

خلاصة الفصل الثالث

تم التطرق في هذا الفصل إلى دراسة عملية اتخاذ القرار الاستثماري في الأسواق المالية وخصائصه من خلال التطرق إلى خطوات عملية اتخاذ القرار الاستثماري والعوامل المؤثرة فيه، الاطار النظري لبورصة الأوراق المالية وكفاءتها، بالإضافة إلى دراسة علاقة بين الافصاح المحاسبي وعملية اتخاذ القرار الاستثماري.

ومن خلال دراسة هذا الفصل تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن ذكر أهمها كما يلي:

- من أجل اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد يجب أن تستند العملية على مجموعة من الأسس والمبادئ التي يجب مراعاتها؛
- يعتبر القرار الاستثماري عملية ادراكية لإجراء المفاضلة بين البدائل مع الأخذ بعين الاعتبار إلى مجموعة من الاعتبارات وعلى مدى توفر المعلومات وملاءمتها لعملية اتخاذ القرار؛
- تعتبر الأسواق المالية من أبرز عناصر النظام المالي من خلالها يتم البحث عن مصادر الموارد المالية وتعبئتها لأغراض الاستثمار والتنمية؛
- تعمل الأسواق المالية بكفاءة عندما يتناسب عائد الأداة المالية مع درجة مخاطرها مع التدفق المستمر للمعلومات وتمائلها للمستثمرين؛
- يساهم الافصاح المحاسبي في تحقيق الثقة في الأسواق المالية وتشجيع المستثمرين على الاستثمار من خلال التوزيع الأمثل للمعلومات.

الفصل الرابع

دراسة ميدانية على المؤسسات

المدرجة في بورصة الجزائر

تمهيد

تم التوصل من خلال فصول الدراسة النظرية إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة تأثير بين الافصاح المحاسبي ضمن القوائم المالية وتحسين عملية اتخاذ القرار الاستثماري في الأسواق المالية. وانطلاقاً من هذه النتائج تم إسقاط ذلك على الواقع الاقتصادي الجزائري من خلال دراسة علاقة تأثير من عدمها على مستوى المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر.

لذلك تم تخصيص هذا الفصل لدراسة ميدانية على أداة رئيسية تتمثل في استبيان موجه إلى الفئة معينة والتي لها علاقة بموضوع الدراسة، وبعد الإجابة على الأسئلة المطروحة تم تحليل النتائج المتوصل إليها باستخدام العديد من الطرق والمعالجات الإحصائية ذات العلاقة بموضوع الدراسة. وبغرض اتمام هذه الدراسة الميدانية سيتم أولاً التطرق إلى واقع الافصاح المحاسبي في بورصة الجزائر وبعدها يتم وصف عام للدراسة الميدانية عن طريق شرح مجتمع الدراسة وأداة الدراسة ثم بعدها تحليل المعلومات العامة لأفراد العينة، ثم إجراء الاختبارات اللازمة والضرورية لأداة الدراسة. وفي الأخير تحليل نتائج إجابات أفراد العينة في كل محور من محاور الدراسة.

المبحث الأول: طبيعة الإفصاح المحاسبي في المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر

المطلب الأول: تقديم عام حول بورصة الجزائر

جاء تأسيس بورصة الجزائر في إطار الإصلاحات الاقتصادية في نهاية الثمانينات، وهذا بهدف تعبئة المدخرات لتوسيع النشاط الاستثماري ما ينعكس على مستوى الاقتصادي، وفي سبيل ذلك تم إصدار الكثير من الإجراءات والنصوص التنظيمية لتشجيع الاستثمار في البورصة، حيث هذه الأخيرة يكمن دورها في تنظيم عملية الإدراج والتداول والتسعير والإعلام المالي... إلخ.

1- نشأة وتطور بورصة الجزائر

تعود فكرة إنشاء بورصة الجزائر للأوراق المالية للإصلاحات الاقتصادية والمالية التي تبنتها الجزائر في نهاية الثمانينات، حيث كان الهدف من هذه الإصلاحات هو منح بعض الاستقلالية للمؤسسات العمومية لتخفيض العبء على موازنة الدولة من جهة وجعلها تواكب التطورات الاقتصادية من جهة أخرى، حيث تبلور ذلك في القانون 88-01 والمتعلق بتوجيه المؤسسات الاقتصادية العمومية، وكذا القانون رقم 88-03 والخاص بإنشاء صناديق المساهمة.

من خلال هذه القوانين تم تقسيم رأس المال المؤسسات العمومية إلى عدد من الأسهم ووزعت على صناديق الاستثمار، وبذلك تحولت المؤسسات العمومية إلى شركات ذات أسهم، ومن هنا بدأت الحاجة إلى التمويل من الأسواق المالية،¹ لذلك تبلورت فكرة إنشاء بورصة للأوراق المالية في الجزائر في ديسمبر 1990 تحت اسم "مؤسسة القيم المنقولة" (SVM) وهي مؤسسة مساهمة رأس مالها موزع على ثمانية صناديق مساهمة، حيث كان رأس المال هذه المؤسسة في حدود 320.000 دج، وبعد ذلك مرت هذه البورصة بعدة مراحل يمكن اختصارها في:²

- المرحلة الأولى (1990-1992)، تميزت هذه المرحلة عقد موثق للمؤسسة القيم المنقولة وإصدار عدة مراسيم لتنظيم نشاط البورصة، وهي المرسوم رقم 91-169 في 28 ماي 1991 والمتضمن تنظيم المعاملات الخاصة بالقيم المنقولة، والرسوم 91-170 في 28 ماي 1991 الذي يحدد أنواع القيم المنقولة وشروط إصدارها، وكذلك المرسوم التنفيذي رقم 91-171 المؤرخ في 28 ماي 1991 المتعلق بلجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة.

¹ عماري تقي الدين، نوري طه حسين، معوقات عمل بورصة الجزائر وآليات تفعيلها، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 07، العدد 03، (ص ص: 863-880)، الجزائر، 2022، ص ص: 864-865.

² بلال فراحي، فاطمة الزهراء سعدي، آليات تنشيط وتطوير بورصة الجزائر- الأداء، المعوقات والحلول، مجلة آفاق علمية، المجلد 13، العدد 03، الجزائر، 2021، ص ص: 662-663.

- **المرحلة الثانية (1992-1993)**، ونظرا للصعوبات التي واجهت مؤسسة القيم منقولة تم رفع رأس مالها الى 9.32 مليون دينار جزائري، وتم صدور المرسوم رقم 10-93 المؤرخ في 23 ماي 1993 الذي تم تحديد فيه تنظيم بورصة الجزائر، وذلك عن طريق هئتين هما مؤسسة تسيير بورصة القيم المنقولة (SGVB) ولجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB).¹
- **المرحلة الثالثة (1993-1997)**، وتم فيها إصدار العديد من النصوص القانونية، وذلك لتهيئة بورصة القيمة المنقولة تقنيا مع انشاء الهيئات التنظيمية المكونة لها، حيث تم الافتتاح الرسمي لبورصة الجزائر في 17 ديسمبر 1997 بإصدار أول ورقة مالية والمتمثلة في قرض سندي لشركة سوناطراك، لتقوم بعد ذلك عدة مؤسسات بإصدار فعلي للأوراق المالية لرفع رأس مالها وهي: مجمع صيدال، مؤسسة الرياض، سلسلة الفنادق الأوراسي.

2- الهيئات التنظيمية والرقابية لبورصة الجزائر

في إطار بناء الهيكل التنظيمي لبورصة الجزائر والوصول إلى الأهداف المرجوة، تم إصدار عدة تنظيمات وتشريعات لتحديد مختلف الهيئات التنظيمية والرقابية المنظمة لنشاط البورصة ومراقبتها، وتشمل الهيئات في بورصة القيم المنقولة حسب القانون 03-04 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المعدل والمتمم للمرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة المعدل والمتمم، وتشمل كل من:²

2-1- لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB)

تأسست لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بموجب مرسوم التشريعي 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 المعدل والمتمم والمتعلق ببورصة القيم المنقولة، وتعتبر هذه اللجنة سلطة ضبط مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،³ حيث تعمل اللجنة على تعبئة وتنظيم سوق القيم المنقولة ومراقبتها، وذلك عن طريق حماية المستثمرين في القيم المنقولة، وحسن سير سوق القيم المنقولة وشفافيتها. بالإضافة إلى ذلك زود المشرع اللجنة بعدة مهام وتعلق الأنظمة على وجه الخصوص ب:⁴

¹ محي الدين سميح، معضلة البورصة في الجزائر بين مظاهر الجمود وآليات التفعيل، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 05، العدد 01، (83-101)، الجزائر، 2021، ص85.

² المادة 3 من القانون 04-03 المتعلق ببورصة القيم المنقولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، المؤرخ في 17 فيفري 2003، ص ص: 21-25.

³ المادة 03 و30 من المرسوم التشريعي 93-10 المتعلق ببورصة القيم المنقولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، المؤرخ في 23 ماي 1993، ص ص: 04-07.

⁴ الموقع الإلكتروني: <https://www.cosob.org/ar/missions> تم الاطلاع عليه في: 2023/06/23.

- شروط التداول والقيم المنقولة التي يمكن تداولها في عملية البورصة؛
- القواعد التنظيمية على نشاط الوسطاء في عملية البورصة، هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، ماسكي الحسابات - حافظي السندات، المؤتمن المركزي على السندات؛
- واجبات الإعلام المالي للشركات، ومحدد أسعار قيمتها في البورصة أو العروض العمومية؛
- تسيير محافظ قيم المنقولة.

2-2- شركة سير البورصة القيم المنقولة (SGBV)

تأسست الشركة كذلك بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-10، وحددت مهام وتنظيم الشركة في نفس القانون في بابه الثاني، حيث اعتبرها المسير الرئيسي للمعاملات التي تجرى حول قيم المنقولة المقبولة في البورصة، كما تمارس مهامها تحت إشراف لجنة تنظيم البورصة ومراقبتها،¹ وهي شركة مساهمة والمساهمين فيها هم الوسطاء في عمليات البورصة، حيث المساهمة تعتبر شرط أساسي للاعتماد كوسيط في البورصة، وتتمثل مهام الشركة فيما يلي:²

- التنظيم العملي لعملية إصدار القيم المنقولة في البورصة؛
- تنظيم المادي لمعاملات التداول والتسجير في البورصة؛
- نشر المعلومات المتعلقة بالمعاملات في البورصة؛
- إصدار نشرات رسمية للتسجيرة في البورصة.

2-3- الوسطاء في عمليات البورصة (IOB)

لقد تم تحديد الجوانب التنظيمية في اعتماد الوسطاء في البورصة ومهامهم في القانون 10-93 الصادر بتاريخ 23 ماي 1993، حيث اشترط المساهمة في رأس مال شركة تسيير بورصة القيم المنقولة، وهذا ما منحهم الحصرية في التداول القيم المنقولة في البورصة، ويتم اعتماد الوسطاء من طرف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها. وتتضمن البورصة الجزائر حاليا 9 وسطاء من مؤسسات مالية عمومية وخاصة تكلف بتوفير الخدمات الاستثمارية المالية،³ يمكن اختصارها في:⁴

- توظيف المنتوجات المالية للمؤسسات المصدرة لها؛
- خدمات تداول لحساب الزبائن؛
- نشاط البيع والشراء كطرف مقابل.

¹ المادة 03 و 15 من المرسوم التشريعي 93-10، مرجع سبق ذكره، ص ص: 04-05.

² الموقع الإلكتروني: <https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=141> تم الاطلاع عليه في: 2023/06/23.

³ الموقع الإلكتروني: <https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=154> تم الاطلاع عليه في: 2023/06/23.

⁴ المادة 7 من القانون 04-03 المتعلق ببورصة القيم المنقولة، مرجع سبق ذكره، 2003، ص 22.

كما أنه لم يتوقف النشاط في عمليات البورصة عند هذا الحد، بل تعداه إلى العمل على ضمان الأداء الجيد للمعاملات المالية وترشيد قرارات المستثمرين.

2-4- المؤتمن المركزي على السندات (DCT)

يعتبر المؤتمن المركزي الهيئة الثالثة للإدارة والمراقبة في سوق القيم المنقولة حسب القانون 03-04 ويسمى كذلك "الجزائر للمقاصة" (Algérie clearing)، وهي شركة ذات أسهم تتمثل مهامها أساسا في تسوية العمليات المبرمة في السوق المنظمة أو بالتراضي،¹ كما يعنى كذلك بالمهام الآتية:²

- حفظ القيم المنقولة وفتح الحسابات باسم ماسك الحسابات - حافظ السندات؛
- إدارة القيم المنقولة لفائدة المتدخلين وتمكينهم من حقوقهم؛
- نشر المعلومات المتعلقة بالسوق؛
- التقييم القانوني للقيم المنقولة.

2-5- ماسكي الحسابات - حافظوا السندات (TCC)

تتمثل في البنوك والمؤسسات والوسطاء والمؤهلين من طرف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها لممارسة نشاط المسك الحسابات - حفظ السندات، والتي تتمثل مهامهم من تسجيل حسابات، أي الإقرار بالحقوق لصاحبه، وحفظ الأرصدة.³ بالإضافة إلى توفير خدمات للمستثمرين بتقييم الحسابات الجارية المخصصة للقيم المنقولة المكتتب عليها في السوق الأولية أو الثانوية. بالإضافة إلى الهيئات السابقة يوجد أطراف أخرى متدخلة في البورصة، وهي: هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة (OPCVM)، الرّاعي في البورصة والمقيمون.

3- أسواق بورصة القيم المنقولة

تتكون بورصة الجزائر من سوقين رئيسيين، هما:⁴ سوق رأس المال وسوق سندات الدين.

1-3- سوق سندات رأس المال

تتكون سوق سندات رأس المال من:

1-1-3- السوق الرئيسية

وهي سوق موجهة للشركات الكبرى، ويوجد حاليا أربع مؤسسات مدرجة في السوق الرئيسية،

¹ المادة 19 مكرر 2 من القانون 03-04 المتعلق ببورصة القيم المنقولة، مرجع سبق ذكره، ص 22.

² الموقع الإلكتروني: <https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=153> تم الاطلاع عليه في: 2023/06/23.

³ المادة 19 مكرر 1 من القانون 03-04 المتعلق ببورصة القيم المنقولة، مرجع سبق ذكره، ص 22.

⁴ الموقع الإلكتروني: <https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=145> تم الاطلاع عليه في: 2023/06/23.

2-1-3- سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وهي سوق ثاني لرأس المال مخصص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعتبر مصدر تمويل بديل عند انطلاقة هذه المؤسسات، كما يتيح فرصة جيدة لتوفير سوق منظمة للمستثمرين من أجل توظيف استثماراتهم، وتعتبر شركة أوم انفسست الوحيدة المدرجة في هذه السوق.

2-3- سوق سندات الدين

وتتكون هذه السوق من:

1-2-3- سوق سندات الدين

تتكون هذه السوق من سندات الدين التي تصدرها الشركات ذات الأسهم، حيث عرفت هذه السوق دخول الكثير من المؤسسات العمومية الاقتصادية والخاصة، كما أن غالب هذه المؤسسات خرجت من سوق سندات الدين بعد حلول تاريخ الاستحقاق.

2-2-3- سوق كتل سندات الخزينة العمومية

تأسست هذه السوق سنة 2008، وهي مخصصة للسندات التي تصدرها الخزينة العمومية الجزائرية، حيث يبلغ حاليا عدد السندات الخاصة للخزينة العمومية 25 سند بقيمة اجمالية تقريبة 400 مليار دينار جزائري، كما أنه يتم تداول هذه السندات عبر الوسطاء المتخصصين في قيم الخزينة بمعدل خمس حصص في الأسبوع، وتتنوع آجال استحقاقها بين 7 و 15 سنة. والشكل الآتي يوضح التسعيرة الرسمية لبورصة القيم.

الشكل رقم (1.4): التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة



المطلب الثاني: نظام سير وعمل بورصة الجزائر

تضم بورصة الجزائر إجمالي المؤسسات المسعرة في السوق الرئيسي من مختلف القطاعات، حيث تتم عملية التسيير عن طريق الأوامر أي أنه تحديد الأسعار يكون أثناء سير الجلسة بمقارنة أوامر الشراء مع أوامر البيع التي يعرضها المتداولون في السوق.

1- الأوامر في بورصة الجزائر

تتم عملية تداول الأوراق المالية في بورصة الجزائر عن طريق الأوامر، وذلك بالاستعانة بوسطاء ماليين، أي أن عملية شراء وبيع الأوراق المالية يكون حصرا بواسطة وسيط مالي معتمد من طرف البورصة.

1-1- تعريف الأوامر وشروطها

تتمثل الأوامر في البورصة في تعليمات يقدمها المستثمرون إلى وسيط مالي في البورصة أو يبادر في إطار وكالة تسيير أو نشاط بالمقابل،¹ أي أن عملية وساطة الوسيط المالي في عمليات البورصة مع زبائنهم تدخل في إطار عقود التفويض حسب المشرع الجزائري.²

ومن أجل تنفيذ الأمر بصورة جيدة يجب توفر مجموعة من الشروط الموضوعية والشكلية، حيث حسب المادة 92 من النظام رقم 97-03 يجب أن يتضمن كل أمر من أوامر البورصة على البيانات الآتية:³

- بيان اتجاه العملية إذا كان بيع أو شراء؛

- تعيين قيمة العملية وخصائصها؛

- تحديد كمية القيم المتداولة؛

- إشارة أو حدّ السعر؛

- مدة صلاحية الأمر؛

- مراجع صاحب الأمر.

بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تشترط شركة تسيير بورصة القيم أي بيانات ضرورية لمعالجة الأوامر وحسن تنفيذه.

¹ المادة 89 من النظام 97-03 المتعلق ببورصة القيم المنقولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخ في 18 نوفمبر 1997، العدد 87، ص 13.

² المادة 13 من المرسوم التشريعي رقم 93-10، مرجع سبق ذكره، ص 5.

³ المادة 92 من النظام 97-03، نفس المرجع السابق، ص 14.

1-2- أنوع الأوامر

تم شرح أنوع الأوامر في البورصة في المواد 90-102 من النظام رقم 97-03 المؤرخ في 18 نوفمبر 1997 المتعلق ببورصة القيم المنقولة، حيث تم تصنيف الأوامر حسب الشروط التي تتضمنها إلى خمسة أقسام كما يلي:

1-2-1- من حيث سعر التنفيذ

يعتبر سعر تنفيذ من أهم البيانات التي يجب أن يتضمنها الأمر سواء كان في حالة الشراء أو البيع، وتختلف أوامر البورصة تبعاً للحدود السعرية كما يلي:¹

- الأمر بسعر السوق، أي أن الزبون لا يقوم بالإشارة إلى السعر لتنفيذ عملية التداول، وإتمام العملية يكون تبعاً للأوامر الموجودة في السوق، ويكون هذا النوع في نظام التسعيرة المتواصلة.
- الأمر لأفضل سعر، في هذا النوع من الأوامر لا يحدد المشتري أي سعر أقصى ولا يحدد البائع أي سعر أدنى لتنفيذ المعاملة، حيث يتم تنفيذ الأمر بالأولوية وبأحسن ما تسمح به إمكانيات السوق، ويكون هذا النوع في نظام التسعيرة الثابتة.
- الأمر بسعر محدد، في هذا النوع يتم الإشارة إلى السعر الأقصى للتنازل عن السندات من طرف البائع أو المشتري، وفي حالة عدم وجود إشارة لذلك يعالج كأمر في السوق في حالة التسعيرة المتواصلة أو أمر بأفضل سعر في حالة التسعيرة الثابتة.

1-2-2- من حيث آجال التنفيذ

- يمكن أن تتضمن أوامر البورصة بيانات تحدد مدة الصلاحية، أي مواعيد تنفيذ الأمر من طرف الوسيط المالي في البورصة، ويوجد عدة أنواع بناء على هذا الشرط، نذكر منها:²
- الأمر ليومه، وهو أمر صالح فقط أثناء اجتماع البورصة لليوم الموالي لإرساله إلى الوسيط في عمليات البورصة.
- الأمر للتنفيذ، وهو أمر لا يتضمن أي مدة صلاحية وتحدد مدة تقديمه إلى السوق بثلاثة أسابيع.

¹ المادة 93 من النظام 03-97، نفس المرجع السابق، ص 14.

² المادة 94 من النظام 03-97، نفس المرجع السابق، ص 14.

- الأمر لمدة محددة، وهو أمر تحدد مدة صلاحيته بـ 30 يوم، ويعتبر صالح إلى نهاية اجتماع البورصة.

وفي حالة إرسال الأوامر إلى السوق من طرف الزبائن بدون أن يتضمن آجال الصلاحية، يتم تفسيره على أنه أمر صالح ليوم واحد.

1-2-3- من حيث الكمية

يمكن أن تتضمن الأوامر بيانات حول الكمية التي يرغب الزبائن التفاوض من أجلها بيعا وشراء، حيث يمكن أن يتضمن الأمر في البورصة الشروط الآتية:¹

- الأوامر بدون شرط، حيث يحدد الزبون الكمية المرغوب فيها للوسيط المالي عن طريق الأمر دون تقييده بشرط الاستجابة الكلية وتحلل كمية السندات كأقصى كمية.
- الأوامر الكل أو لا شيء، حيث يشترط الزبون على الوسيط في هذا الأمر في تنفيذه كليا أو إلغائه، أي لا يمكن الاستجابة جزئيا لهذا النوع من الأوامر.

1-2-4- من حيث أطراف الأمر

- سمح المشرع بإجراء صفقات تدعى بعقود السيولة بين الوسطاء الماليين وشركات المدرجة، وذلك بغرض تحقيق نوع من الاستقرار في الأسعار، حيث يمكن تقسيم الأوامر حسب هذا العقد إلى:²
- أوامر المستثمرين، وهي أوامر التي يتلقاها الوسطاء من طرف زبائنه.
- أوامر غير المستثمرين، وهي أوامر إعادة الشراء من طرف الوسطاء الماليين لصالح المؤسسات المدرجة لمدة محددة، وهو ما يسميه المشرع الجزائري بـ "العمليات ذات المقابل".

كما تجدر الإشارة أنه بالرغم أن المشرع في المادة 93 من نفس النظام صرح بأن التداول يمكن أن يكون بالتسعيرة المتواصلة أو الطريقة الثابتة، إلا أنه عمليا ببورصة الجزائر اختصرت عمليات التداول على التسعيرة الثابتة، كما لا يقبل كذلك إلا الأوامر بسعر أفضل كما كان متعامل به في بداية انطلاقة البورصة.

¹ المادة 95 من النظام 03-97، نفس المرجع السابق، ص 14.

² المادة 127 من النظام 03-97، نفس المرجع السابق، ص 17.

2- نظام التسعير في بورصة الجزائر

بعد استلام الوسيط الأوامر من طرف المستثمرين يتم التعجل في تقديمها إلى السوق للتنفيذ، حيث تتم عملية التداول عن طريق نظام إلكتروني للتسعير بطريقة التسعير الثابت، حيث يتم حسب هذا النظام تطبيق سعر واحد على جميع العمليات التي تجرى بالنسبة لكل سهم خلال حصة التداول، ويتميز هذا النوع من التسعير ب:¹

- تضخيم حجم السندات المتبادلة؛

- تقليص اختلال التوازن بين جهة المشتري أو البائع؛

- تقليص التقلبات في الأسعار مقارنة مع سعر الإغلاق في آخر حصة البورصة.

أما حصص التداول تتم بعد الإعلان الرسمي للافتتاح، حيث يتم الإعلان عن الأوامر المسجلة في ورقة السوق بواسطة الحاسوب الإلكتروني مع تحديد السعر النظري للقيم، قد يتم فهذه المرحلة عقد صفقات إذا ما توافقت مع السعر النظري المسجل في الورقة وهو ما يسمى "بتسعيرة الافتتاح"²، ويتم بعدها مقابلة الأوامر وتنفيذها حالة التطابق طوال حصة التداول، بعدها يتم الإعلان عن النشرة الرسمية لجدول التسعيرة يتضمن فيه سعر التداول لكل قيمة منفذة حجما وسعرا، أما العمليات غير المنفذة تتم في حصص أخرى شرط أن تسمح مدة الصلاحية بذلك.

وتقام حصص التداول في البورصة بمعدل ثلاثة (03) أيام بالنسبة للأسهم والسندات، وكل خمسة (05) أيام بالنسبة لسندات الخزينة العمومية، حيث في ختام كل حصة رخصت بورصة الجزائر لإجراء المعاملات بالكتل، وهي معاملة تركز على كمية معينة من القيم يتم الاتفاق عليها بين الوسطاء في عمليات البورصة بائعا ومشتريا، يتم هذا الاتفاق عليها وفقا لسعر محدد في السوق³.

كما يتولى مراقبة سير حصص التسعيرة في البورصة مراقب منتدب من طرف اللجنة، يعمل باسم ولحساب المؤسسة المصدرة بصفته موظفين أو أعوان متعاقدين، يكلفون بالسهر على تطبيق أحكام النظام العام، وفض النزاعات الظرفية التي تحدث أثناء اجتماعات البورصة والنتيجة عن تأويل الأحكام التنظيمية التي تحكم سير السوق⁴.

¹ الموقع الإلكتروني: <https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=147> تم الاطلاع عليه في: 2023/06/23.

² Article 3 de la decision SGBV n° 02-98, REGLES DE GESTION DES SEANCES DE NEGOCIATIONS A LA BOURSE DES VALEURS, p2
(<https://www.sgbv.dz/commons/post/Reglementation%20FR/SGBV/D%C3%A9cision%20SGBV%2002-98%20modifi%C3%A9%20et%20complet%C3%A9.pdf>)

³ الموقع الإلكتروني: <https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=147> تم الاطلاع عليه في: 2023/06/23.

⁴ المادة 86 من النظام 03-97، مرجع سبق ذكره، ص 13.

3- نظام التسوية والتسليم

تعتبر بورصة الجزائر سوق فورية، أي أنه يتم نقل الملكية وتسوية السندات بين البائع والمشتري بعد تنفيذ الأمر مباشرة، حيث يتم إجراء العمليتين بشكل متوازي بعد ثلاثة أيام (يوم+3) بالنسبة للقيم المنقولة ويوم واحد (يوم+1) بالنسبة لسندات الخزينة العمومية، ويكون ذلك عبر نظام الجزائر للتسوية، ومنذ تنصيب هذا النظام تم التخلي عن التعامل التقليدي الورقي بالنسبة للقيم المنقولة، وأصبحت تسجل كل السندات وإدارتها من طرف ماسك الحسابات - حافظ السندات (TCC).¹

وقد عرفت إجراءات تسوية عمليات التداول عدة تغيرات في إطار استقلالية نظام التسوية في بورصة الجزائر، حيث أسندت عملية التسوية والتسليم في عمليات التداول في البورصة إلى المؤتمر المركزي على السندات أو الجزائر للتسوية بموجب القانون 03-04 المؤرخ في 17 فبراير 2003 والخاص بحفظ الأوراق المالية وتسوية المعاملات بالبورصة وتحت رقابة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB) والتي تقوم بدور سلطة الضبط.²

حيث يسير المؤتمر المركزي نظام تسوية وتسليم السندات أليا تزامنا مع تسوية السندات المتداولة وتسليمها بين الوسطاء المؤهلين، أما التسليم النقدي يقوم به بنك الجزائر بناء على اتفاقية مبرمة مع المؤتمر المركزي،³ ويقوم نظام التسوية والتسليم على وظيفتين أساسيتين وهما وظيفة التصديق على العمليات، ووظيفة قيد العمليات بالتوازي في دفاتر الحسابات الجارية بسندات المؤتمر المركزي، والحسابات الجارية نقدا في بنك الجزائر، علما أن الوظيفتان تم بوسطة نظامين فرعيين للتصديق على العمليات، أحدهما يختص بضبط الأوامر بين المتداولين والوسطاء مصدري الأوامر، وآخر يختص في حل العمليات بين طرفي الصفقة.⁴

وتجدر الإشارة إلى أن الوسطاء في عمليات البورصة ملزمون بالتأكد من قدرة الزبائن على تسليم الأموال أو السندات لتغطية العملية التي يرغبون في إجرائها، لذلك يتم اشتراط إرسال الأموال أو السندات قبل إرسال الأمر إلى السوق،⁵ وفي حالة تخلف المستثمر عن تسليم السندات في الآجال المحددة يعلن

¹ المادة 02 من النظام 02-03 المتعلق بمسك الحسابات وحفظ السندات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 73، المؤرخ في 18 مارس 2003، ص 20.

² الموقع الإلكتروني: <https://www.algerieclearing.dz/index.php/ar/> تم الاطلاع عليه في: 2023/06/23.

³ المادة 35 و36 من النظام 01-03 المتعلق بالنظام العام للمؤتمر المركزي على السندات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 73، المؤرخ في 18 مارس 2003، ص 16.

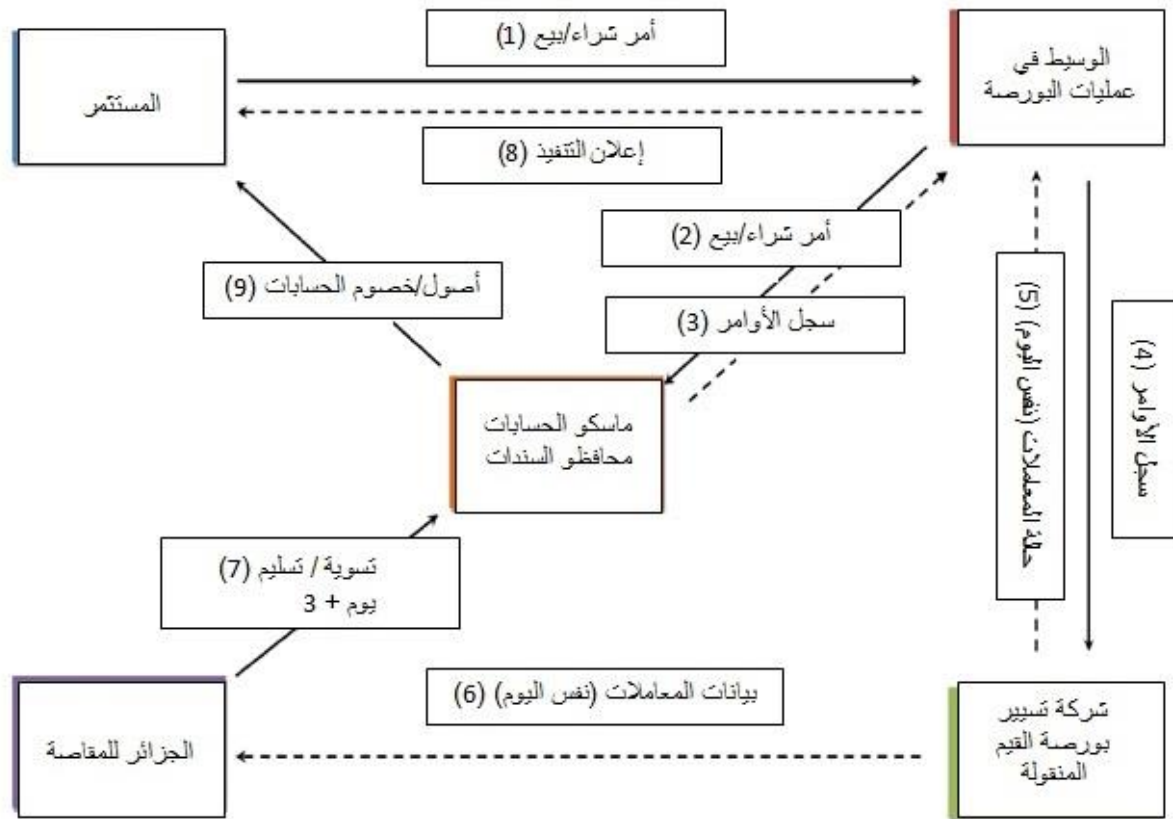
⁴ المادة 37 و38 من النظام 01-03، مرجع سابق، ص 16.

⁵ المادة 119 من النظام 03-97، مرجع سبق ذكره، ص 17.

الوسيط المالي عن ذلك، ويمكن أن تقوم شركة تسيير بورصة القيم المنقولة أن تقوم بإعادة شراء السندات التي لم يتم تسليمها في السوق.¹

والشكل الآتي يوضح نظام التداول وتسوية السندات في بورصة الجزائر

الشكل رقم (2.4): نظام التداول والتسوية في بورصة الجزائر



المصدر: الموقع الإلكتروني: <https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=148> تم الاطلاع عليه في: 2023/06/23.

¹ الموقع الإلكتروني: <https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=148> تم الاطلاع عليه في: 2023/06/23.

المطلب الثالث: متطلبات وواقع الإفصاح المحاسبي في بورصة الجزائر

ألزمت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها المؤسسات التي تلجأ علانية للادخار بمجموعة من القوانين والتنظيمات الخاصة بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها، حيث تختلف إجراءات الإفصاح باختلاف مرحلة الإدراج إذا كانت قبل أو بعد.

1- الإفصاح المحاسبي ما قبل الإدراج في بورصة الجزائر

1-1- الالتزامات الإعلامية لقبول الإدراج

يعتبر إعلان اللجوء العلني للادخار المرحلة الأولى للدخول إلى البورصة، لذا وضعت لجنة التنظيم عمليات البورصة ومراقبتها العديد من التشريعات والتنظيمات، خاصة المتعلقة بالإعلام المالي الواجب نشره من طرف المؤسسات المصدرة والهيئات التي تلجأ للادخار علانية عند إصدارها قيم منقولة، بالإضافة إلى ذلك على المؤسسة المصدرة أن تلتزم ببعض الإجراءات القبول ما قبل الإدراج، والتي تعتبر صارمة في السوق المالي الأساسي، حيث في الجانب الإعلام المالي يجب أن تكون الشركة قد قامت ب:¹

- نشر القوائم المالية للسنوات المالية الثلاثة السابقة لسنة تقديم طلب الاكتتاب؛
- تقديم تقرير يعد من طرف الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين يتم فيه تقييم أصول المؤسسة المصدرة؛
- الإعلان عن تحقيق أرباح في السنة السابقة لطلب القبول؛
- إحاطة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بأي عمليات تحويل أو بيع لعناصر الأصول قبل عملية الإدراج؛
- اثبات وجود وظيفة تدقيق الداخلي تكون تم الإشارة لها في تقرير المراجع الخارجي عند تقييمه إجراءات الرقابة الداخلية؛
- الامتثال لقواعد إعداد وعرض القوائم المالية حسب التنظيمات والقواعد المنصوص عليها.

أما الاعلام المالي قبل الادراج بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر أقل صرامة من السوق الرئيسي، خاصة من خلال التعديل التنظيمي المؤرخ في 24 جانفي سنة 2012 الذي يتضمن التصديق على لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، والذي حث المؤسسات بنشر القوائم المالية للسنتين الماليتين الأخيرتين، أما شرط الأرباح والرأسمال الأدنى فهو غير مفروض،² في المقابل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعيين الراعي أو مستشار مرافق يدعى "مراقب البورصة"، وذلك بهدف مساعدة المؤسسة على

¹ الموقع الإلكتروني: <https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=149> تم الاطلاع عليه في: 2023/06/23.

² الموقع الإلكتروني: <https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=176> تم الاطلاع عليه في: 2023/06/23.

إصدار سندات والاعداد لإجراءات القبول وضمان التزاماتها القانونية والتنظيمية فيما يخص الإفصاح عن المعلومات.¹

1-2- المذكرة الإعلامية

يتم إعلام الجمهور بإصدار قيم منقولة باللجوء العلني إلى الادخار عن طريق مذكرة إعلامية، والهدف منها زيادة إدراك المستثمرين عند اتخاذ قرار الاستثماري، بالإضافة إلى التزامات متضمنة في القانون التجاري. كما تتضمن المذكر الاعلامية المعلومات الآتية:²

- تقديم مصدر القيم المنقولة وتنظيمها؛
- الوضعية المالية للمصدر؛
- تطور النشاط؛
- موضوع العملية المراد إنجازها وخصائصها.

وفي إطار حماية المستثمرين من طرف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، يتم تسليم تأشيرة على المذكرة الإعلامية المعدة من طرف المصدر الذي يلجأ إلى الطلب العلني للادخار، وذلك إما عند إصدار قيم منقولة أو إجراء عمليات عروض عمومية. كما أن تأشيرة اللجنة لا تحتوي على تقييم لنوعية العملية المقترحة بل على جودة المعلومات ومساهمتها في توعية المستثمرين عند اتخاذ قرار الاكتتاب أو باقتناء قيم منقولة.³

وتجدر الإشارة أنه يمكن للمصدر استخدام المذكرة الاعلامية ووضع تأشيرة حسب شروط المذكرة في المادة 5 مكرر من النظام 01-04 المؤرخ في 8 جويلية 2004، والمتعلق بالإعلام الواجب نشره من طرف الشركات والهيئات التي تلجأ علانية إلى الادخار عند إصدارها قيما منقولة، وهي كالاتي:⁴

- يتم استعمال المذكرة الإعلامية حصرا من طرف المؤسسات المالية أو الوسطاء في عملية البورصة الذين يتكفلون بمشروع توظيف القيم المنقولة؛
- وضع مشروع المذكرة الإعلامية من طرف الوسيط المالي تحت طلب أي شخص يطلب ذلك؛
- تستعمل المذكرة الإعلامية فقط لمعرفة نسبة المكتتبين؛

¹ المادة 46 من النظام رقم 01-12 يتضمن التصديق على نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41، المؤرخ في 12 جانفي 2012، الصادر في 15 جويلية 2012، ص20.

² المادة 03 من النظام رقم 96 - 02 المتعلق بالإعلام الواجب نشره من طرف الشركات والهيئات التي تلجأ علانية إلى الادخار عند إصدارها قيما منقولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36، المؤرخ في 22 جوان 1996، الصادر في 01 جوان 1997، ص29.

³ المادة 03 من النظام رقم 96 - 02 المتعلق بالإعلام الواجب نشره من طرف الشركات والهيئات التي تلجأ علانية إلى الادخار عند إصدارها قيما منقولة، مرجع سبق ذكره، ص29.

⁴ المادة 05 مكرر من النظام رقم 04 - 01 المتعلق بالإعلام الواجب نشره من طرف الشركات والهيئات التي تلجأ علانية إلى الادخار عند إصدارها قيما منقولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 22، المؤرخ في 08 جوان 2004، الصادر في 27 مارس 2005، ص14.

- الإشارة في الصفحة الأولى من مشروع المذكرة الإعلامية أنها مؤقتة، وكذا التنبيه أنه النسخة غير نهائية وممكن أن تعدل أو تتم، كما أن موضوع القيم المنقولة لا تكون ملزمة حتى يتم وضع تأشير اللجنة على المذكرة الإعلامية في شكل النهائي؛
- يتم استعمال مشروع المذكرة الإعلامية دون إشهار.

بالإطلاع على المذكرات الإعلامية المنشورة لوحظ أنه تم التأشير على 40 مذكرة إعلامية من طرف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها منها 12 مذكرة إعلامية تخص الاكتتاب في الأسهم و28 مذكرة إعلامية تخص إصدار قرض سندي، وقد شهدت سنة 2022 تأشير عدة مذكرات إعلامية، حيث نجد مذكرة تخص شركة ذات أسهم قروDESTO (GRODESTO) والتي جاء موضوعها بتأسيس عن طريق اللجوء العلني للدخار، وأخرى تخص عملية رفع رأس المال عن طريق اللجوء العلني للدخار لمجمع أس فايف (S FIVE groupe).¹

حيث ذكره هذه الأخيرة لم يتم نشرها بسبب طلب المؤسسة لتأجيل عملية الاكتتاب في الأسهم، حيث ترى أن ظروف السوق الحالية غير مواتية للعملية، كما تعتزم الشركة الاستفادة من فترة التأجيل لتوسيع عملية الاكتتاب لتشمل وسطاء آخرين، مع العمل على تقديم معلومات إضافية حول خطة التمويل الناتجة منذ منح التأشير للتصديق عليها.

وعند الاطلاع على المذكرات الإعلامية المنشورة من طرف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، وجد أنها تتماشى مع متطلبات النظام 96-02 وتأخذ نموذج موحد يتضمن العناصر الآتية:

- معلومات حول موضوع العملية؛
- معلومات متعلقة بالمصدر؛
- عرض نشاط المؤسسة المصدرة؛
- نظام التسيير والهيكل التنظيمي للمصدر؛
- المعلومات المالية والتقارير المالية؛
- الهيئات الإدارية والإشرافية والرقابية؛
- تطور نشاط المؤسسة والآفاق المستقبلية؛
- شهادة الأشخاص المسؤولين على المذكرة الإعلامية.

¹ الموقع الإلكتروني: <https://www.cosob.org/notices> / تم الاطلاع عليه في: 2023/06/23.

2- الإفصاح المحاسبي بعد الإدراج في بورصة الجزائر

بعد تسعير السهم في مرحلة الإدراج والتي يتم فيها قيد السند في التسعيرة، ليحصل المصدر على إذن من لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها للقيام بالدخول الفعلي إلى البورصة، وبذلك يصبح المصدر ملزم باطلاع الجمهور بأي تغيير أو حدثا ذا أهمية قد يؤثر بشكل أو آخر على سعر القيم المنقولة، كما يتعين عليه كذلك بنشر تقارير الإدارة والقوائم المالية السنوية والمرحلية، ووضعها لدى الجهات المعنية بذلك.

2-1- الإفصاح الدوري للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر

تلتزم الشركات المسعرة في بورصة الجزائر أن تقوم عملا بأحكام النظام رقم 2000-02 المؤرخ في 20 جانفي 2000 بإيداع معلومات دورية ودائمة لدى لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB) وشركة تسيير بورصة القيم (SGBV)، وتنتشر هذه المعلومات في الوسائل الخاصة بذلك. وتخص هذه المعلومات القوائم المالية السنوية والسادسية، بالإضافة إلى تقرير محافظ الحسابات في مدى صحة هذه القوائم وانتظامها. لذلك يمكن القول إن المعلومات الدائمة تتعلق بكل معلومة مهمة أو أي حدث يخص الشركة.

وبالاطلاع على المواقع الخاصة بنشر المعلومات، تبين أن المصدرون لقيم رأس المال المسعرة في البورصة قد قاموا باحترام التنظيم المتعلق بالإبلاغ المالي الدوري بانتظام منذ الدخول إلى بورصة الجزائر حتى سنة 2021، ما عدا القوائم المالية لسنة 2022 لم يتم نشرها من طرف المؤسسات، أما فيما يخص التقارير والبلاغات الصحفية المتعلقة السداسي الأول لسنة 2023 كذلك لم يتم نشرها.

ومن الملاحظ أن المؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر أنها اكتفت فقط بنشر قائمة الميزانية وحسابات النتائج مع تطبيق مبدأ المقارنة، وهذا ما يتماشى مع نظام الإفصاح في البورصة، لكنه يختلف مع متطلبات النظام المحاسبي المالي الذي يصف الكشف المالية على أنها مجموعة كاملة من الجداول المالية، والمتمثلة في: الميزانية حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول التغير في الأموال الخاصة، وملحق الملاحظات وطرق والقواعد المحاسبية.¹

¹ المادة 25 من القانون رقم 07-11 يتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، ص05.

2-2- الإفصاح عن المعلومات ذات الأهمية النسبية

لقد وضعت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها عدة تنظيمات تلزم المؤسسات المصدرة بإعلام المتعاملين في السوق عن أي حدث أو أي واقعة ذات أهمية تتعلق بنشاط المؤسسة أو وضعيتها المالية،¹ وقد تؤثر بصفة ملموسة على سعر القيم المنقولة في البورصة، ونخص بالذكر بناء على التقرير السنوي لسنة 2021 الخاص بلجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها أن:²

- سلسلة الأوراسي أعلنت عن تغيير على رأس هيكلها الإداري، وذلك بفصل بين مهام المدير العام ورئيس مجلس الإدارة، مع العلم أنه تم التغيير سابقا على رأس الإدارة، حيث يشكل هذا التغيير في غضون فترة قصيرة حدثا ذا أهمية كبيرة قد يتسبب في فقدان ثقة المستثمرين في طريقة إدارة المؤسسة.

- مؤسسة أوم للاستثمار قامت سنة 2021 بزيادتين في رأس المال، الأولى تم فيها إدماج فرق إعادة التقييم لزيادة رأس المال الأسهم، أما الثانية تقرر في الجمعية العامة الاستثنائية زيادة في رأس المال بمساهمة النقدية للمساهمين بنك الوطني الجزائري بـ 50 مليون دينار جزائري لصندوق الاستثمار التابع لولاية معسكر.

- قررت مؤسسة أليانس للتأمينات في الجمعية العامة العادية بفسخ العقد مع مؤسسة متخصصة في مجال الإعلام الآلي بصفتها المورد الرئيسي لمدة 13 سنة، وكان هذا بسبب التقادم التكنولوجي للبرنامج، كما قامت المؤسسة باقتناء برنامج تخطيط موارد المؤسسة (ERP) جديد أكثر كفاءة لتسيير وظائف المؤسسة.

رغم أن المؤسسات قامت بنشر بلاغاتها الصحفية المتعلقة بهذه الأحداث، إلا أن ذلك لا زال غير كاف نظرا لأهمية الأحداث وتأثيرها على نشاط المؤسسة على المدى القصير والمتوسط، لذلك من أجل ضمان توزيع عادل لهذه المعلومات، فإن المؤسسة مطالبة بمضاعفة عدد الاجتماعات الإعلامية مع المساهمين والمستثمرين بهدف تقديم توضيحات حول النتائج المترتبة عن هذه الأحداث.

2-3- الاجتماعات الدورية

حسب التقرير السنوي لسنة 2021 والذي تبين أنه للسنة الثانية على التوالي أوصت اللجنة بإمكانية عقد اجتماعات الشركات المدرجة في البورصة عن بعد، وذلك تماشيا مع التدابير التي اعتمدتها الحكومة للحد من انتشار كوفيد 19، حيث كانت مؤسسة أوم انفسست أول شركه تعقد اجتماع الجمعية

¹ المادة 02 من النظام رقم 2000-02، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، المؤرخ في 20 جانفي 2000، ص01.

² التقرير السنوي لسنة 2021، لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، مارس 2022، ص: 49-50. (الموقع الإلكتروني: <https://www.cosob.org/wp-content/uploads/2023/02/COSOB-Rapport-annuel-2021.pdf> تم الاطلاع عليه في: 2023/06/23).

العامّة في 17 أبريل 2021 عن بعد، تلتها كل من الشركات أليانس للتأمينات، بيو فارم، صيدال وسلسلة الأوراسي في نفس السنة، حيث تم نشر إشعارات الاجتماع في الصحف اليومية ومواقع الانترنت الخاصة بالمؤسسات.

كما أن الاجتماعات العامة العادية الخاصة بفحص الحسابات الاجتماعية للشركة، تكون وفق شروط منتظمة مع احترام الأحكام القانونية التي تخص النصاب القانوني والتنظيم والمشاركة في اجتماعات المساهمين، حيث تمت الموافقة على الحسابات المالية والحسابات الموحدة الخاصة بالمجمعات المدرجة في البورصة خلال الاجتماعات المصادق عليها من خلال مراجعي الحسابات.

2-4- الاتصال المالي

تم تقديم القوائم المالية وتقارير الإدارة بالإضافة الى تقرير محافظ الحسابات إلى لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بشكل منتظم، كما تم نشر القوائم المالية لسنة 2020 في الوسائل الإعلامية مع إتاحتها على المواقع الإلكترونية الخاصة بالمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر. حيث بعد الاطلاع على المواقع الإلكترونية للمؤسسات المدرجة يلاحظ أن الولوج إلى المساحات الخاصة بالتقارير المالية والبلاغات المختلفة سهل وغير معقد، إذ أن كل المؤسسات تضع نافذة خاصة بذلك في واجهة الموقع تسمى "بفضاء المساهمين".

أما بالنسبة لنشر القوائم المالية الخاصة بالسداسي الأول من سنة 2021، لوحظ أن كل من شركة بيو فارم وأليانس للتأمينات قد قامت بتقديم ونشر القوائم المالية في الموعد النهائي، أما فيما يتعلق بمجموعة صيدال ومؤسسة سلسلة الفنادق الأوراسي وبعد موافقة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها تم منحها فترة إضافية مدتها شهر وشهرين على التوالي.

وعلى الرغم أن هذه التأخيرات تبررها القيود الناجمة على الوضعية الصحية، بالإضافة إلى حدث ذا أهمية تمثل في إطلاق مجمع صيدال لقاح كوفيد 19، ومواصلة أعمال الأشغال بفندق ريم بني عباس لسلسلة فنادق الأوراسي، رغم وجود موافقة من طرف اللجنة، إلا أنه ينبغي تجنب هذه التأخيرات في النشر في المستقبل لأن المعلومة المالية الجيدة يتم توفيرها في الوقت المناسب. أما فيما يتعلق بمؤسسة أوم انفسست فقط فشلت في نشر البيانات المالية النصف سنوية ونشر وتقديم تقرير الإدارة نصف السنوي للسنة المالية 2021.

2-5- الأرباح المدفوعة وأهم المؤشرات

تعتبر عملية توزيع الأرباح مهمة جدا للمساهمين، حيث في سنة 2021 مقارنة بالسنة السابقة كان هناك انخفاض في المدفوعات من الأرباح لشركة أليانس للتأمينات أما بالنسبة لمجموعة صيدال وسلسلة الأوراسي ومؤسسة أوم انفست فقط تقرر التخلي عن عملية توزيع الأرباح للعام الثاني على التوالي، كما تظل مجموعة بيو فارم مهيمنة على عملية توزيع الأرباح المدفوعة ب 115 دج لكل سهم محتفظ به تليها مؤسسة أليانس للتأمينات بتوزيعات أرباح قدرها 32 دج للسهم.¹

المبحث الثاني: طبيعة ومنهجية الدراسة الميدانية

قبل البداية في الدراسة الميدانية ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة، يجب أولاً تقديم وصف لطبيعة الدراسة من خلال توضيح المنهج المتبع ومتغيرات الدراسة، ثم حصر مجتمع الدراسة وعينة الدراسة بشكل دقيق، وكذا الجوانب المحيطة بإعداد الاستبيان، تسليمه لعينة الدراسة واسترجاعه وتحليل البيانات العامة والشخصية الواردة فيه احصائياً من خلال القيام بمجموعة من الاختبارات.

المطلب الأول: طبيعة الدراسة

للقيام بأي دراسة علمية أكاديمية وجب اتباع منهج معين في سبيل الحصول على البيانات المبتغاة في الدراسة، ويجب أيضاً تحديد متغيرات الدراسة بشكل واضح ودقيق، ما يسمح بوضع تصور حول الأدوات التي يمكن استعمالها، وللاستفادة كذلك من البيانات المتحصل عليها بطريقة صحيحة.

1- منهجية الدراسة

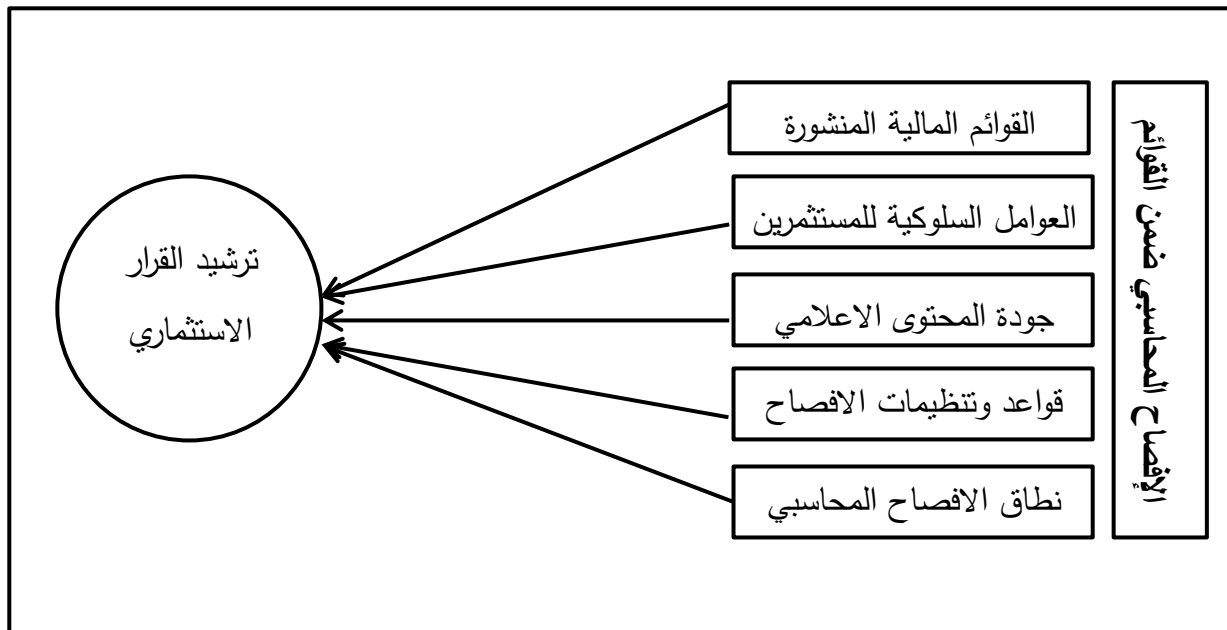
من أجل دراسة مساهمة الإفصاح المحاسبي ضمن القوائم المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية، تم اتباع المنهج الوصفي تحليلي باعتباره الأنسب لوصف، تحليل وقياس الظاهرة ميدانياً دون تدخل الباحث في مجريات والنتائج المتوصل لها. وذلك من خلال الوقوف على واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، مع محاولة التعرف على العلاقة السببية بين الإفصاح المحاسبي واتخاذ القرار الاستثماري الرشيد،

¹ التقرير السنوي لسنة 2021، لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، مارس 2022، ص51.

2- متغيرات الدراسة

تمثل الدراسة الميدانية تحليلاً للمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة، من خلال وصف البيانات المستقلة بواسطة أداة الدراسة الميدانية، والمتعلقة أساساً في البحث عن واقع ومتطلبات الإفصاح المحاسبي في بورصة الجزائر وتأثيره على اتجاهات المستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري، حيث تتكون متغيرات الدراسة في مجموعة من المتغيرات المستقلة تتعلق بالإفصاح المحاسبي، والمتغير التابع المتمثل في ترشيد القرار الاستثماري، حيث يمكن تلخيص متغيرات الدراسة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (3.4): متغيرات الدراسة الميدانية



المصدر: تم إعداد هذا الشكل بناء على أهداف الدراسة.

3- بيانات الدراسة

لإتمام الدراسة والاجابة على الاشكالية الرئيسية وكذا الاسئلة الفرعية، تم الاعتماد في جمع البيانات على نوعين من البيانات:

3-1- البيانات الثانوية

من أجل إعداد وإتمام كل العناصر المتعلقة بالجانب النظري للدراسة والمساعدة على صياغة وإعداد الاستبيان وضبط مختلف محاوره، تم مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، وأية مراجع تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، وتم اللجوء إلى المصادر الثانوية في الدراسة

لمحاولة التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات في مجال الدراسة.

3-2- البيانات الأولية

من أجل إتمام الدراسة الميدانية واختبار صحة الفرضيات من عدمه، تم الاعتماد على مصدر أولي واحد، والمتمثل في توزيع استبيانات على عينة الدراسة، ثم تجميع البيانات المتحصل عليها، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام البرامج والاختبارات الإحصائية المناسبة، بهدف تفسير النتائج والوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

4- تحليل بيانات الدراسة

بعد استرجاع استمارات الاستبيان من الشركات موضوع الدراسة، تم تحليل ومعالجة هذه البيانات إحصائيا باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية نسخة رقم 25 (SPSS v25.0) .

المطلب الثاني: تقديم مجتمع وأداة الدراسة

بغرض إتمام الجانب النظري للدراسة ومحاولة التعرف على واقع العلاقة التي تربط بين متغيرات الدراسة في الجزائر، تم إعداد استمارة استبيان وتوزيعها على عينة من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر بهدف الحصول على معلومات تفيد في دراسة الموضوع والإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية المطروحة.

1- مجتمع الدراسة

من أجل حصر حجم العينة وتحقيق التجانس المطلوب بين أفراد المجتمع المدروس، تم اختيار المتعاملين في بورصة الجزائر من المؤسسات المدرجة والوسطاء الماليين والمستثمرين. أما العينة فتمثلت في كل من المستثمرين والوسطاء والمحللين الماليين بالإضافة إلى مراجعي الحسابات في المؤسسات مجتمع الدراسة. والجدول أدناه يوضح الشركات موضوع الدراسة.

الجدول رقم (1.4): قائمة المؤسسات مجتمع الدراسة

الرقم	اسم المؤسسة	الرمز	النشاط	تاريخ الاكتتاب	القيمة الاسمية دج	عدد الأسهم
1	م ت ف الأوراسي	AUR	الفندقة	1999	250	6.000.000
2	أليانس للتأمينات	ALL	التأمينات	2011	200	9 287 217
3	بيوفارم	BIO	الصناعة الصيدلانية	2016	200	25 521 875
4	صيدال	SAI	الصناعة الصيدلانية	1999	250	10 000 000
5	أوم انفست	AOM	السياحة	2018	100	4 596 030
6	القرض الشعبي الوطني	CPA	البنوك	2024	-	-

المصدر: تم إعداده بناء على الموقع الإلكتروني: https://www.sgbv.dz/ar/?page=ligne_societe تم الاطلاع عليه في 2024/02/01

2- عينة الدراسة

من أجل إتمام الدراسة، تم التقرب من المؤسسات المحددة في عينة الدراسة وتوزيع 100 استبانة على عينة الدراسة، وتم استرداد 95 استمارة وبعد الاطلاع عليها وفحصها تبين أن 90 استمارة استبيان فقط صالح لإجراء الدراسة. الجدول رقم (2.4) أدناه يلخص عينة الدراسة.

جدول رقم (2.4): عينة الدراسة

الاستبيان		البيان
النسبة المئوية (%)	العدد	
100 %	100	عدد استمارات الاستبيان الموزعة
95 %	95	عدد استمارات الاستبيان المسترجعة
90 %	90	عدد استمارات الاستبيان الصالحة

المصدر: تم إعداده بناء على نتائج الاستبيان وعينة الدراسة.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن نسبة استثمارات الاستبيان المسترجعة تمثل 95 % من إجمالي الاستثمارات الموزعة. بينما بلغت نسبة الاستثمارات الصالحة 90 % من إجمالي الاستثمارات الموزعة، كما تمثل كذلك بالتقريب نسبة 95 % من إجمال الاستثمارات المسترجعة.

3- أداة الدراسة

تم تصميم وإعداد استمارة استبيان باعتبارها الأداة الرئيسة الملائمة لطبيعة الدراسة الميدانية من أجل الحصول على البيانات الأولية، حيث تم تقسيم الاستبيان إلى جزئين كما يلي:

الجزء الأول: يتكون من البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة ويتكون من 5 فقرات، وهي: السن، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الوظيفة، سنوات الخبرة المهنية.

الجزء الثاني: يتكون من بيانات تخص موضوع الدراسة والمتمثل في تأثير الإفصاح المحاسبي على اتجاهات المستثمرين عند اتخاذ القرارات الاستثمارية والمتمثل من 05 محاور كما يلي:

المحور الأول: تأثير القوائم المالية المنشورة على اتجاهات المستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري ويتكون من 08 فقرات.

المحور الثاني: تأثير العوامل السلوكية للمستثمرين على استخدام القوائم المالية عند اتخاذ القرار الاستثماري ويتكون من 08 فقرة.

المحور الثالث: تأثير جودة المحتوى الاعلامي للقوائم المالية على اتجاهات المستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري ويتكون من 08 فقرات.

المحور الرابع: تأثير ملائمة قواعد وتنظيمات الإفصاح المحاسبي في بورصة الجزائر مع احتياجات المستثمرين ويتكون من 08 فقرة.

المحور الخامس: تأثير نطاق الإفصاح المحاسبي في تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد ويتكون من 08 فقرات.

بالإضافة إلى ذلك تم وضع سؤال مفتوح حول اقتراحات أفراد العينة من آراء أو إجراءات تفيد وتساعد على تطوير الإفصاح المحاسبي بما يساهم في توعية المستثمرين من أجل اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد.

وقد كانت الإجابات على فقرات المحاور وفق مقياس ليكارت الخماسي (Likertscale) والموضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (3.4): مقياس ليكارت الخماسي

المستوى	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الوزن	5	4	3	2	1

المصدر: محمود مهدي البياتي، دلال القاضي، منهجية أساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، دار الحامد، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص: 113.

المطلب الثالث: تحليل البيانات العامة لأفراد العينة

يتم في هذا المطلب تحليل البيانات العامة لأفراد العينة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي، وذلك للتعرف على تقسيمات عينة الدراسة حسب الخصائص التي يمتاز بها الافراد، والمتمثلة في: العمر، سنوات الخبرة المهنية، الوظيفة، الدرجة العلمية والتخصص وتمثيلها بيانيا وذلك لتوضيحها بصورة أفضل.

1- السن

يبين الجدول رقم (4.4) توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

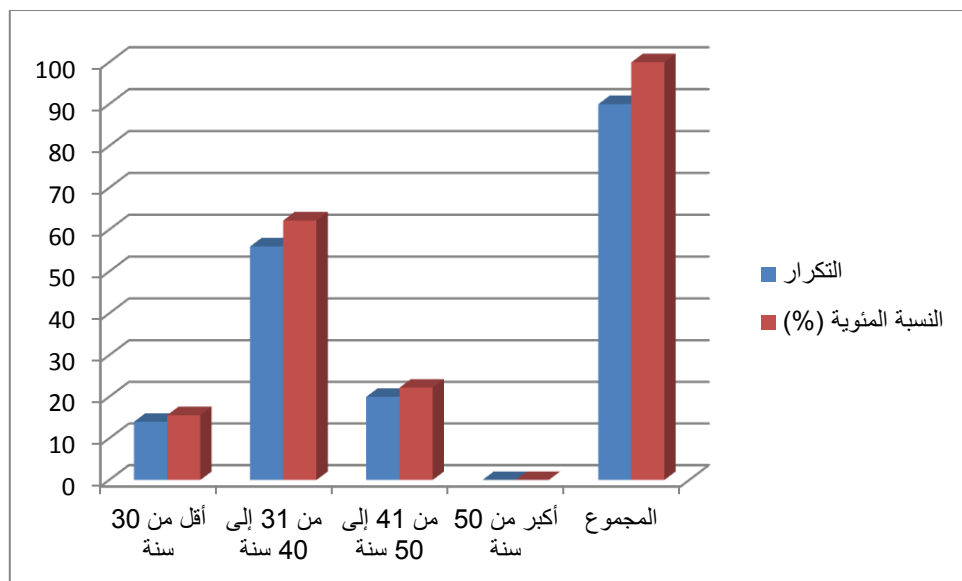
جدول رقم (4.4): توزيع العينة المدروسة حسب متغير السن

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
السن	أقل من 30 سنة	14	15.6 %
	من 31 إلى 40 سنة	56	62.2 %
	من 41 إلى 50 سنة	20	22.2 %
	أكبر من 50 سنة	0	0 %
المجموع		90	100 %

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

من خلال الجدول السابق يتضح أن 15.6 % من أفراد العينة سنهم أقل من 30 سنة، و 62.2 % يتراوح عمرهم بين 31 و 40 سنة أي أن ما نسبته 77.8 % سنهم أقل من 40 سنة وهذا ما يؤكد على أن العينة يغلب عليها الشباب، أما نسبة أفراد العينة التي يتراوح عمرهم بين 41 و 50 سنة فقدت بـ 22.2 %، كما لا تحتوي العينة على الأفراد الذي يزيد عمرهم عن 50 سنة. ويوضح التمثيل البياني بالأعمدة في الشكل رقم (4.4) أدناه بصورة أفضل تقسيم العينة المدروسة حسب متغير سن الأفراد.

الشكل رقم (4.4): تمثيل توزيع العينة المدروسة حسب متغير السن



المصدر: تم إعداد الشكل بناء على نتائج برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

2- متغير المؤهل العلمي

يبين الجدول رقم (5.4) توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي أو الشهادة المتحصل عليها

جدول رقم (5.4): توزيع العينة المدروسة حسب متغير المؤهل العلمي

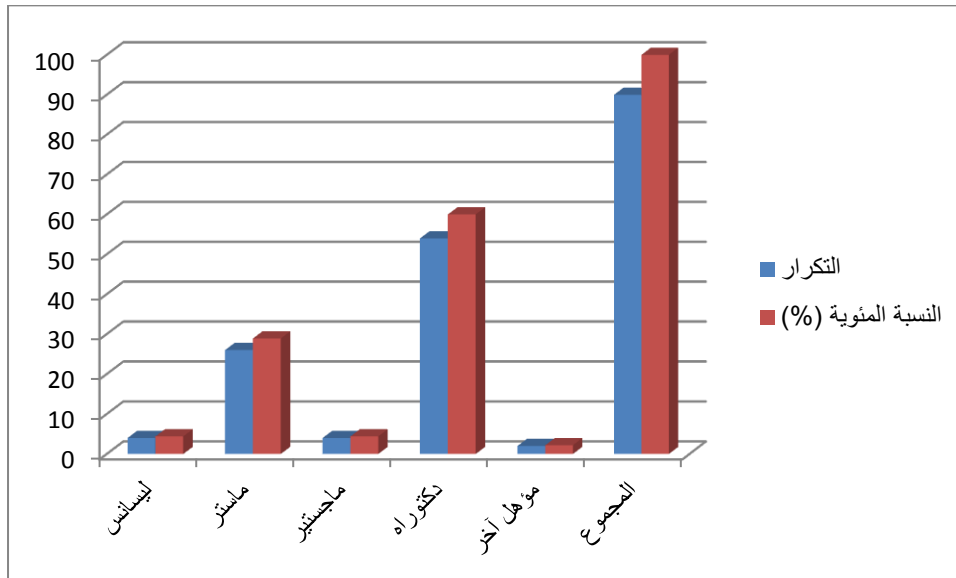
المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
المؤهل العلمي	ليسانس	4	4,4 %
	ماستر	26	28,9 %
	ماجستير	4	4,4 %
	دكتوراه	54	60 %
	مؤهل آخر	2	2,2 %
المجموع		90	100

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

يتبين من خلال الجدول السابق أن أغلبية أفراد العينة يحوزون على شهادات جامعية (ليسانس، ماستر، ماجستير، دكتوراه) وذلك بنسبة 97.8 % مما يبين المستوى العلمي لأفراد العينة، ثم نسبة 2.2 % يمتلكون مؤهل آخر، وما نسبة 64.4 % يحوزون على شهادات دراسات عليا غالبيتها شهادة ماجستير وشهادة دكتوراه وشهادة ما بعد التدرج المتخصص (PGS)، وهذا ما يثبت المستوى العلمي لأفراد العينة ودقة الإجابات المتحصل عليها.

ويوضح التمثيل البياني بالأعمدة في الشكل رقم (5.4) أدناه بصورة أفضل توزيع العينة المدروسة حسب المؤهلات العلمية لأفرادها.

الشكل رقم (5.4): تمثيل توزيع العينة المدروسة حسب متغير المؤهل العلمي



المصدر: تم إعداد الشكل بناء على نتائج برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

3- متغير التخصص العلمي

يبين الجدول رقم (6.4) توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي.

جدول رقم (6.4): توزيع العينة المدروسة حسب متغير التخصص العلمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
التخصص العلمي	محاسبة	32	35,6 %
	مالية	38	42,2 %
	تدقيق	2	2,2 %

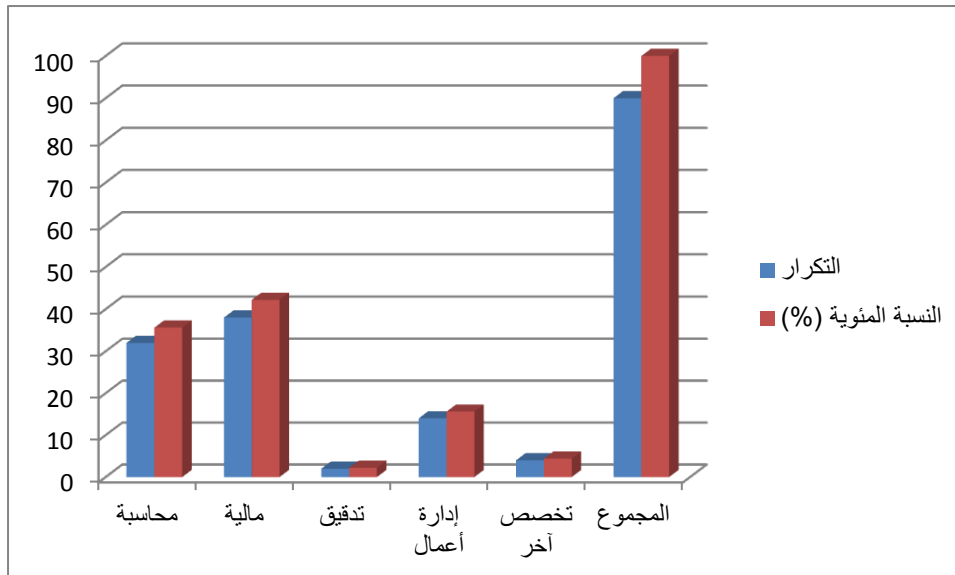
إدارة أعمال	14	15,6 %
تخصص آخر	4	4,4 %
المجموع	90	100 %

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن النسبة الأكبر من التخصصات العلمية لعينة الدراسة تعود لتخصصي المحاسبة والمالية وذلك بنسبة 77.8% من أفراد العينة، وبالإضافة إلى ذلك تحتوي العينة على 2 أفراد تخصص تدقيق والذي يعتبر ضمن من المحاسبة في برامج التكوين في الجامعات الجزائرية لذلك نجد أن نسبة 37.8 % من أفراد العينة هي في تخصص محاسبة وتدقيق، كما أن باقي العينة احتوت على 15.6 % في تخصص إدارة الأعمال بفروعه و 4.4 % في تخصصات أخرى خاصة في مجال التسويق والاقتصاد بفروعه.

بناء على ما سبق يلاحظ أن أغلبية أفراد العينة ملزمة بجوانب المحاسبة والمالية خاصة موضوع الدراسة، ويوضح التمثيل البياني بالأعمدة في الشكل رقم (6.4) أدناه بصورة أفضل توزيع أفراد العينة المدروسة حسب التخصصات العلمية.

الشكل رقم (6.4): تمثيل توزيع العينة المدروسة حسب متغير التخصص العلمي



المصدر: تم إعداد الشكل بناء على نتائج برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

4- متغير الفئة التي ينتمي إليها (7.4)

يبين الجدول رقم (7.4) توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة.

جدول رقم (7.4): توزيع العينة المدروسة حسب متغير الوظيفة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
الفئة التي ينتمي إليها	مستثمر	12	13,3%
	محلل مالي	40	44,4%
	مراجع حسابات	10	11,1%
	وسيط مالي	6	6,7%
	مدير مالي	16	17,8%
	فئة أخرى	6	6,7%
المجموع		90	100%

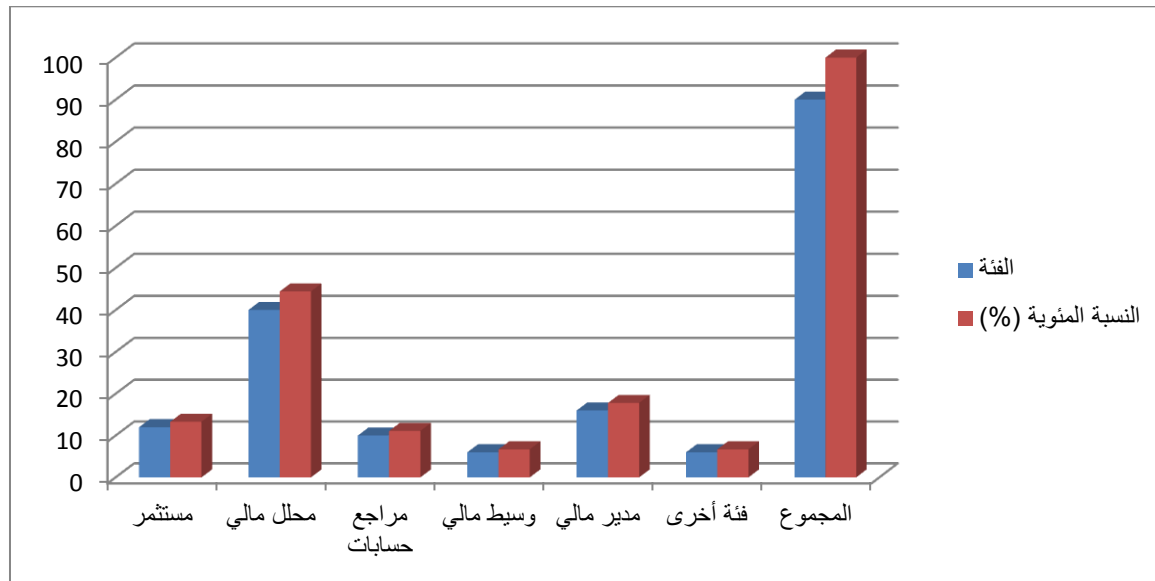
المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن النسبة الأكبر في أفراد العينة هي المحلل المالي بـ 44.4 %، يليها المدراء الماليين بنسبة 17.8% حيث أن الأغلبية من هؤلاء يمثلون دائرة المالية والمحاسبة داخل المؤسسات، بالإضافة إلى الوسطاء الماليين في البورصة (IOB) بنسبة 6.7 % وتعكس هذه النسبة اعتماد مؤسسات الوساطة المالية على الأنظمة الإلكترونية بدل المورد البشري.

كما نستنتج من تحليل الأفراد العينة أن 32 فرد ينتمون إلى فئات أخرى تتمثل أساسا في المستثمرين، مراجعي الحسابات، وإطارات في المؤسسة. كل هذه الفئات والوظائف تؤكد الهدف المتمثل في الحصول على اجابات للاستبيان من طرف المسؤولين ومتخذي القرارات داخل المؤسسة المدرجة في بورصة الجزائر.

وبوضوح التمثيل البياني بالأعمدة في الشكل رقم (7.4) أدناه بصورة أفضل توزيع أفراد العينة المدروسة حسب الفئة التي ينتمي إليها.

الشكل رقم (7.4): تمثيل توزيع العينة المدروسة حسب متغير الوظيفة



المصدر: تم إعداد الشكل بناء على نتائج برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

5- متغير سنوات الخبرة المهنية

يبين الجدول رقم (8.4) توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة.

جدول رقم (8.4): توزيع العينة المدروسة حسب عدد سنوات الخبرة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
سنوات الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	32	35,6 %
	من 6 إلى 10 سنوات	34	37,8 %
	من 11 إلى 15 سنة	12	13,3 %
	من 16 إلى 20 سنة	6	6,7 %
	أكبر من 20 سنة	6	6,7 %
المجموع		90	100 %

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

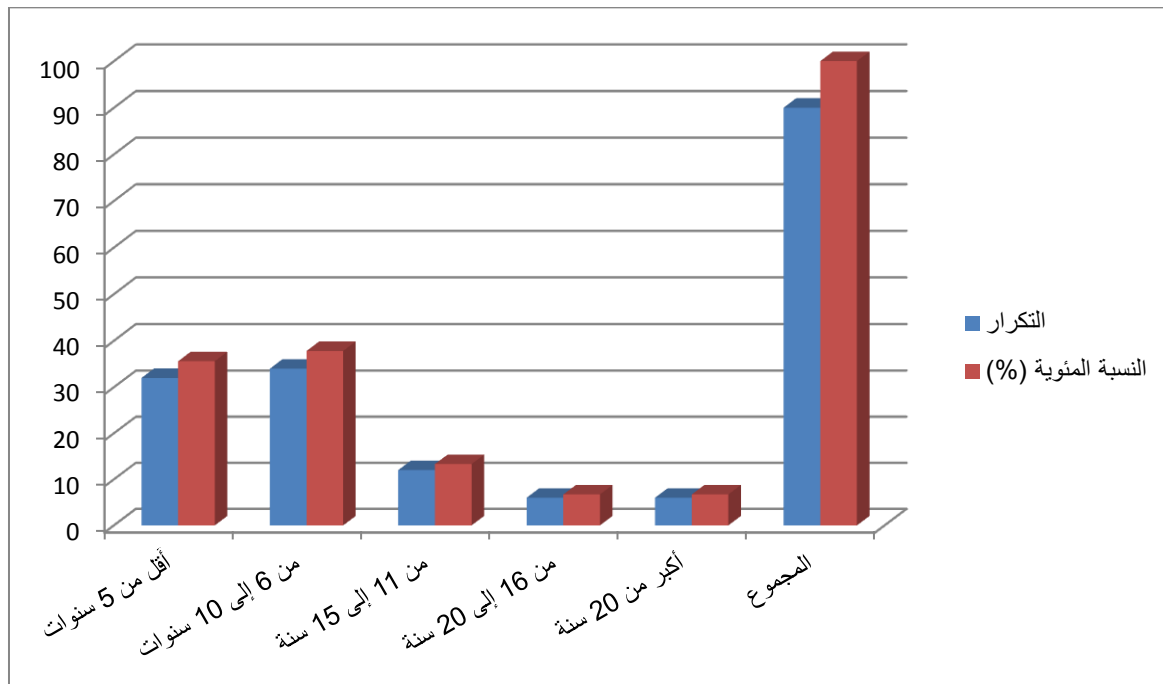
من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن نسبة 35.6 % من أفراد العينة المدروسة يمتلكون خبرة أقل من 5 سنوات، كذلك ما نسبته 6.7 % لأفراد الذين يمتلكون خبرة أكبر من 16 إلى 20 سنة وبنفس النسبة

هناك أفراد يمتلكون 20 سنة. أما النسبة الأكبر (37.8 %) فتعود للأفراد الذين لديهم خبرة تتراوح من 6 إلى 10 سنوات وعددهم 34 فردا وهذا يعود إلى أن غالبية العينة تتكون من الشباب كما تم التوصل إليه سابقا.

كذلك نلاحظ أن نسبة أفراد العينة الذي خبرتهم في مجالهم تتجاوز 5 سنوات تمثل 64.4 % وهذا ما سينعكس إجابا على صحة ودقة الاجابات المتحصل عليها بناء على خبرة أغلب أفراد العينة المدروسة.

ويوضح التمثيل البياني بالأعمدة في الشكل رقم (8.4) أدناه بصورة أفضل توزيع أفراد العينة المدروسة حسب الفئة التي ينتمي إليها.

الشكل رقم (8.4): توزيع العينة المدروسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة



المصدر: تم إعداد الشكل بناء على نتائج برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

بصفة عامة، يمكن القول بناء على تحليل البيانات العامة لأفراد العينة أن الإجابات الاستبيان المسترجعة دقيقة، وذلك نظرا لخبرتهم في مجالهم والمؤهلات العلمية التي يمتلكونها والمتعلقة أساسا بمجال المحاسبة والمالية، بالإضافة إلى ذلك أغلب الفئة التي ينتمون إليها أفراد العينة أو المناصب التي يشغلونها تمنحهم مسؤوليات اتخاذ القرار الاستثماري داخل المؤسسات المدرجة في بورصة.

المبحث الثالث: اختبار أداة الدراسة

قبل القيام بالاختبارات المعملية من أجل اختبار فرضيات الدراسة والإجابة على الاشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية، يجب أولاً اختبار صحة وصدق الاستبيان للتأكد من أنه صادق لما وضع لقياسه عن طريق اجراء اختبارات احصائية بالاعتماد على الأدوات المناسبة، ثم تحليل نتائج العينة عن طريق تحليل اجابات أفراد العينة في كل محور من محاور الاستبيان.

المطلب الأول: اختبار صدق الاستبيان

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه¹، كما يقصد بالصدق بشمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها²، وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة كما يلي:

1- الصدق الظاهري لأداة الدراسة

تم عرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من 6 الأساتذة من المتخصصين في مجال المحاسبة والمالية والاقتصاد القياسي. ويوضح الملحق رقم (2) أسماء المحكمين الذين قاموا بتحكيم أداة الدراسة. حيث تركزت توجيهات المحكمين على انتقاد طول الاستبانة، كما أن بعض المحكمين نصحوا بضرورة تقليص بعض العبارات من بعض المحاور وإضافة بعض العبارات إلى محاور أخرى. واستنادا إلى هذه الملاحظات والتوجيهات تم إجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين، حيث تم تعديل صياغة وحذف وإضافة البعض الآخر منها.

3- اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان

يقيس اختبار الاتساق الداخلي قوة ارتباط فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي اليه، ويتم هذا الاختبار بحساب معامل ارتباط سبيرمان (Spearman) لكل فقرة من فقرات الاستبيان مع المتوسط الكلي للمحور الذي تنتمي اليه الفقرة.

1 صالح حمد العساف، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، مكتبة العبيكان، الرياض، 1995، ص: 429.

2 ذوقان عبيدات، عبد الرحمن عدس، وآخرون، البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر، عمان، 2001، ص: 179.

3-1 اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول

يوضح الجدول رقم (9.4) أدناه معامل ارتباط سبيرمان لكل فقرة من فقرات المحور الأول: تأثير القوائم المالية المنشورة على اتجاهات المستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري مع المتوسط الكلي للمحور.

الجدول رقم (9.4): الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول

رقم الفقرة	الفقرة	معامل الارتباط R	مستوى الدلالة
1	توفر القوائم المالية معلومات كافية للتعامل مع مختلف وضعيات اتخاذ القرار الاستثماري	0,678	0.000
2	تساعد القوائم المالية في انشاء نظام معلومات متكامل يستخدم في عملية اتخاذ القرار الاستثماري.	0,553	0.000
3	يتم الاعتماد على القوائم المالية لتقدير التدفقات النقدية المتوقعة من أجل تحديد مخاطر الاستثمار.	0,339	0,001
4	تمكن القوائم المالية من مقارنة أداء المؤسسة المستهدفة للاستثمار مع المؤسسات الأخرى.	0,373	0.000
5	تساعد القوائم المالية في دراسة البدائل الاستثمارية والمقارنة فيما بينها.	0,431	0.000
6	استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد القرار الاستثماري يؤدي إلى تحقيق درجة من التكامل بين القرارات الاستثمارية.	0,485	0.000
7	الاعتماد بصورة أساسية على القوائم المالية يؤثر في طبيعة القرارات الاستثمارية المتخذة.	0,236	0.025
8	يتوقف القرار الاستثماري في بورصة الجزائر على ما يتم الحصول عليه من معلومات عن طريق القوائم المالية المنشورة.	0,672	0.000

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

يتضح من خلال الجدول السابق أن معاملات الارتباط لكل الفقرات تتراوح من 0.236 إلى 0.678 والتي تعتبر دالة عند مستوى دلالة 0.05، وبما أن مستوى الدلالة لكل فقرة من الفقرات أقل من 0.05 فإن فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

3-2- اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني

يبين الجدول رقم (10.4) أدناه معامل ارتباط سبيرمان لكل فقرة من فقرات المحور الثاني: تأثير العوامل السلوكية للمستثمرين على استخدام القوائم المالية عند اتخاذ القرار الاستثماري. مع المتوسط الكلي للمحور.

الجدول رقم (10.4): الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	الفقرة	معامل الارتباط R	مستوى الدلالة
1	يتم التركيز على الأسهم النشطة في التداول وتجنب شراء الاسهم التي تتصف بضعف الأداء خلال الفترات السابقة.	0,362	0,000
2	يتم الاعتماد على التوقعات الشخصية نتيجة الاستثمارات السابقة عند اتخاذ القرار الاستثماري المستقبلي.	0,319	0.002
3	نصائح الأصدقاء والعلاقات الخاصة تمكن من الحصول على معلومات أكثر موثوقية عند اتخاذ القرار الاستثماري.	0,269	0,010
4	عند تحقيق لمكاسب يزداد التوجه أكثر لتقبل المخاطرة عند اتخاذ القرار الاستثماري.	0,511	0,000
5	يتم دراسة وتحليل العلاقة والارتباط بين مختلف عناصر المحفظة الاستثمارية.	0,474	0,000
6	المعلومات المتوفرة داخل السوق تعتبر مهمة عند اتخاذ القرار الاستثماري.	0,461	0,000
7	تكون ردة الفعل سريعة اتجاه التغيرات في اسعار الأسهم في البورصة.	0,537	0,000
8	يتم إتباع قرارات المستثمرين الآخرين فيما يتعلق بنوع وحجم الأسهم المختارة عند اتخاذ القرار الاستثماري.	0,605	0,000

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

حيث يوضح الجدول رقم (10.4) أن معاملات الارتباط لكل الفقرات تتراوح من 0.269 إلى 0.605 والتي تعتبر دالة عند مستوى دلالة 0.05، وبما أن مستوى الدلالة لكل فقرة من الفقرات أقل من 0.05 فإن فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

3-3- اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث

يبين الجدول رقم (11.4) أدناه معامل ارتباط سبيرمان لكل فقرة من فقرات المحور الثالث: تأثير جودة المحتوى الاعلامي للقوائم المالية على اتجاهات المستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري. مع المتوسط الكلي للمحور.

الجدول رقم (11.4): الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث

رقم الفقرة	الفقرة	معامل الارتباط R	مستوى الدلالة
1	عرض المعلومات المالية حسب أهميتها النسبية يزيد من الثقة عند اتخاذ القرار الاستثماري.	0,621	0,000
2	ملاءمة المحتوى الاعلامي للقوائم المالية تخفض من تكلفة اتخاذ القرار الاستثماري.	0,270	0.010
3	المحتوى الاعلامي الملائم يلبي الحاجيات المعرفية التي تمكن من بناء نظرة مستقبلية للسوق.	0,683	0,000
4	ملاءمة المحتوى الاعلامي تقلل من البدائل الموجهة لاتخاذ القرار الاستثماري بتحديد طبيعة القرار ونوعية الاستثمار المستهدف.	0,622	0,000
5	الشفافية في عرض المعلومات المالية تحد من تمتع الأطراف الداخلية بميزة معلوماتية نتيجة موقعهم التنظيمي.	0,646	0,000
6	العدالة في عرض المعلومات تضمن التساوي في الحصول على الفرص الاستثمارية.	0,711	0,000
7	شمولية المحتوى الاعلامي يوفر مؤشرات مالية مختلفة لزيادة الإدراك بالوضع المالي في المؤسسة المستثمر فيها.	0,668	0,000
8	مصادقية المحتوى الاعلامي للقوائم المالية يحقق أكبر قدر ممكن من الثقة في سلامة عملية اتخاذ القرار الاستثماري.	0,750	0,000

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

حيث يوضح الجدول رقم (11.4) أن معاملات الارتباط لكل الفقرات تتراوح من 0.270 إلى 0.750 والتي تعتبر دالة عند مستوى دلالة 0.05، وبما أن مستوى الدلالة لكل فقرة من الفقرات أقل من 0.05 فإن فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

3-4- اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع

يبين الجدول رقم (12.4) أدناه معامل ارتباط سبيرمان لكل فقرة من فقرات المحور الرابع: تأثير ملائمة قواعد وتنظيمات الإفصاح المحاسبي في بورصة الجزائر في تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات مع المتوسط الكلي للمحور.

الجدول رقم (12.4): الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع

رقم الفقرة	الفقرة	معامل الارتباط R	مستوى الدلالة
1	تضع بورصة الجزائر نظام لنشر المعلومات من طرف المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر.	0,584	0,000
2	يتم الإفصاح في بيان علني عن أي معلومات جوهرية قد تؤثر عن قيمة الأسهم.	0,746	0,000
3	قيام المؤسسات بتقديم القوائم المالية الحالية مقارنة مع السنة السابقة.	0,644	0,000
4	قيام بورصة الجزائر بنشر معلومات معينة في إطار حماية المستثمرين في حالة عدم التزام المؤسسات بنشرها.	0,722	0,000
5	اعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي وحسب متطلبات اللجنة القائمة على تسيير البورصة.	0,571	0,000
6	يتم نشر القوائم المالية بالإضافة الى تقرير مدقق الحسابات في الوسائط الإعلامية الواسعة الاستعمال.	0,715	0,000
7	الإفصاح عن أي تعديلات من الحسابات المصادق عليها من قبل الجمعية العامة للمساهمين.	0,800	0,000
8	تقديم تقرير مدقق الحسابات حول مدى التزام المؤسسات بمعايير اعداد وعرض القوائم المالية.	0,833	0,000

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

حيث يوضح الجدول رقم (12.4) أن معاملات الارتباط لكل الفقرات تتراوح من 0.571 إلى 0.833 والتي تعتبر دالة عند مستوى دلالة 0.05، وبما أن مستوى الدلالة لكل فقرة من الفقرات أقل من 0.05 فإن فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

3-5- اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الخامس

يبين الجدول رقم (13.4) أدناه معامل ارتباط سبيرمان لكل فقرة من فقرات المحور الخامس: تأثير نطاق الإفصاح المحاسبي في تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد مع المتوسط الكلي للمحور.

الجدول رقم (13.4): الاتساق الداخلي لفقرات المحور الخامس

رقم الفقرة	الفقرة	معامل الارتباط R	مستوى الدلالة
1	يساعد الإفصاح المحاسبي في توفير معلومات مالية كافية تغني متخذ القرار الاستثماري على استخدام الحكم الشخصي.	0,748	0.000
2	الإفصاح المحاسبي المناسب يوفر معلومات ملائمة لحاجة المستثمرين وخلفياتهم المالية في بورصة الجزائر.	0,766	0.000
3	الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي يزيد من اقبال المستثمرين على التداول ما يؤثر على أسعار وحجم التداول في بورصة الجزائر.	0,853	0.000
4	يساهم الإفصاح المحاسبي في تخفيض حوافز البحث عن المعلومات من مصادر أخرى.	0,607	0.000
5	يساهم الإفصاح المحاسبي في ضمان استمرارية تدفق المعلومات من أجل ضمان استقرار التعاملات في بورصة الجزائر.	0,865	0.000
6	يساعد الإفصاح المحاسبي في الحد من انتشار المعلومات المضللة وتخفي المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار الاستثماري.	0,811	0.000
7	الاعتماد على المعلومات المحاسبية المفصح عنها عند اتخاذ القرار الاستثماري يحقق سيولة أعلى للاستثمار وعائد أكبر.	0,546	0.000
8	يوفر الإفصاح المحاسبي المعلومات اللازمة لرفع القدرات الإدراكية عند اتخاذ القرار الاستثماري.	0,753	0.000

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

حيث يوضح الجدول رقم (14) أن معاملات الارتباط لكل الفقرات تتراوح من 0,138 إلى 0,707 والتي تعتبر دالة عند مستوى دلالة 0,05، وبما أن مستوى الدلالة لكل فقرة من الفقرات أقل من 0,05 فإن فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

المطلب الثاني: اختبار الصدق البنائي لمحاور الاستبيان والثبات

يعتبر اختبار صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان أحد اختبارات مقاييس صدق الأداة، أي أن أسئلة الاستبيان تقيس ما وضعت لقياسه فعلا، أما الثبات فيقيس مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه الفقرة.

1- اختبار الصدق البنائي لمحاور الاستبيان

يقيس اختبار صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة والمعدل الكلي للمحاور، وهذا بهدف التأكد من مدى تحقق الأهداف المبتغاة من الدراسة عن طريق المحاور التي تمت صياغتها.

يبين الجدول رقم (14.4) أدناه معامل ارتباط متوسط كل محور من محاور الدراسة مع المتوسط الكلي لمحاور الدراسة.

الجدول رقم (14.4): صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان

رقم المحور	المحور	معامل الارتباط R	مستوى الدلالة
الأول	تأثير القوائم المالية المنشورة على اتجاهات المستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري	0,645	0.000
الثاني	تأثير العوامل السلوكية للمستثمرين على استخدام القوائم المالية عند اتخاذ القرار الاستثماري.	0,803	0.000
الثالث	تأثير جودة المحتوى الاعلامي للقوائم المالية على اتجاهات المستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري	0,799	0.000
الرابع	تأثير ملائمة قواعد وتنظيمات الافصاح المحاسبي في بورصة الجزائر على احتياجات المستثمرين من المعلومات.	0,806	0.000

0.000	0,795	تأثير نطاق الافصاح المحاسبي في تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد.	الخامس

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

يتضح من خلال الجدول أعلاه رقم (14.4) أن معاملات الارتباط لجميع المحاور تتراوح بين 0.645 و 0,806 والتي تعتبر دالة عند مستوى دلالة 0.05، بما أن مستوى الدلالة لكل محور من محاور الدراسة أقل من 0.05 فإن محاور الدراسة صادقة لما وضعت لقياسه، وهذا ما يؤكد وجود ارتباط قوي بين محاور الاستبيان والهدف من الدراسة.

2- اختبار ثبات الاستبانة

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الاجابة ستكون واحدة تقريبا إذ تكرر تطبيق العملية على الأشخاص ذاتهم في نفس الظروف المحيطة بالدراسة، ويتم هذا الاختبار بحساب معامل الثبات ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach's).

يبين الجدول رقم (15.4) أدناه معامل الثبات ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach's) لكل محور من محاور الدراسة.

الجدول رقم (15.4): ثبات الاستبيان

رقم المحور	المحور	عدد الفقرات	معامل Alpha Cronbach's
الأول	تأثير القوائم المالية المنشورة على اتجاهات المستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري	8	0,633
الثاني	تأثير العوامل السلوكية للمستثمرين على استخدام القوائم المالية عند اتخاذ القرار الاستثماري.	8	0,415
الثالث	تأثير جودة المحتوى الاعلامي للقوائم المالية على اتجاهات المستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري	8	0,782
الرابع	تأثير ملائمة قواعد وتنظيمات الافصاح المحاسبي في بورصة الجزائر على احتياجات المستثمرين من المعلومات.	8	0,883
الخامس	تأثير نطاق الافصاح المحاسبي على احتياجات المستثمرين من المعلومات لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد.	8	0,881
	جميع الفقرات	40	0,914

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (16.4) أن معاملات الثبات ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach's) لجميع المحاور مرتفعة، كذلك معامل الثبات لجميع الفقرات مرتفع ويساوي 0,914 مما يؤكد وجود ثبات في أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان.

المطلب الثالث: تحليل نتائج إجابات أفراد العينة

من خلال هذا المطلب سيتم التعرف على إجابات أفراد العينة فيما يخص كل محور من محاور الاستبيان.

1- نتائج إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الأول

تتضح إجابات الأفراد من خلال الجدول رقم (16.4) أدناه.

الجدول رقم (16.4): نتائج إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الأول

الإجمالي	الإجابات					التكرار (ت) النسبة (%)	رقم الفقرة
	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما		
90	14	–	2	56	18	ت	1
100	15,6	–	2,2	62,2	20,0	%	
90	–	10	–	62	18	ت	2
100	–	11,1	–	68,9	20,0	%	
90	–	–	8	76	6	ت	3
100	–	–	8,9	84,4	6,7	%	
90	–	6	2	60	22	ت	4
100	–	6,7	2,2	66,7	24,4	%	
90	–	2	4	72	12	ت	5
100	–	2,2	4,4	80,0	13,3	%	
90	–	6	8	54	22	ت	6
100	–	6,7	8,9	60,0	24,4	%	
90	–	–	20	56	14	ت	7
100	–	–	22,2	62,2	15,6	%	
90	2	16	20	40	12	ت	8
100	2,2	17,8	22,2	44,4	13,3	%	

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (17.4) أن أغلب اجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الأول كانت تتراوح بين موافق بدرجة أولى وموافق تماما في الدرجة الثانية مع إبداء الرأي المحايد في بعض الأحيان.

2- نتائج إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثاني

تتضح إجابات الأفراد من خلال الجدول رقم (17.4) أدناه.

الجدول رقم (17.4): نتائج إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثاني

الإجمالي	الإجابات					التكرار (ت) النسبة (%)	رقم الفقرة
	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما		
90	2	2	12	52	22	ت	1
100	2,2	2,2	13,3	57,8	24,4	%	
90	4	12	8	54	12	ت	2
100	4,4	13,3	8,9	60,0	13,3	%	
90	4	26	24	32	4	ت	3
100	4,4	28,9	26,7	35,6	4,4	%	
90	–	–	8	58	24	ت	4
100	–	–	8,9	64,4	26,7	%	
90	–	8	16	50	16	ت	5
100	–	8,9	17,8	55,6	17,8	%	
90	–	2	6	52	30	ت	6
100	–	2,2	6,7	57,8	33,3	%	
90	–	6	20	46	18	ت	7
100	–	6,7	22,2	51,1	20,0	%	
90	–	10	22	46	12	ت	8
100	–	11,1	24,4	51,1	13,3	%	

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (17.4) أن أغلب اجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الأول كانت تتراوح بين موافق بدرجة أولى وموافق تماما في الدرجة الثانية مع إبداء الرأي المحايد في بعض

الأحيان. أي أن اجابات أفراد العينة إيجابية خاصة الفقرة (6) حيث أن 91.1% من الاجابات اجتمعت على أن المستثمر عند تحقيقه لمكاسب يزداد توجه أكثر لتقبل المخاطرة عند اتخاذ القرار الاستثماري.

3- نتائج إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثالث

تتضح إجابات الأفراد من خلال الجدول رقم (18.4) أدناه.

الجدول رقم (18.4): نتائج إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثالث

الإجمالي	الإجابات					التكرار (ت) النسبة (%)	رقم الفقرة
	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما		
90	–	–	4	56	30	ت	1
100	–	–	4,4	62,2	33,3	%	
90	–	2	10	62	16	ت	2
100	–	2,2	11,1	68,9	17,8	%	
90	–	2	10	62	16	ت	3
100	–	2,2	11,1	68,9	17,8	%	
90	–	8	22	54	6	ت	4
100	–	8,9	24,4	60,0	6,7	%	
90	–	12	12	40	26	ت	5
100	–	13,3	13,3	44,4	28,9	%	
90	–	6	10	48	26	ت	6
100	–	6,7	11,1	53,3	28,9	%	
90	–	–	12	56	22	ت	7
100	–	–	13,3	62,2	24,4	%	
90	–	–	8	48	34	ت	8
100	–	–	8,9	53,3	37,8	%	

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

يتضح من خلال الجدول السابق أن أغلب الاجابات جاءت ايجابية وينسب مرتفعة، حيث في الفقرة رقم (1) 95,5 % من أفراد العينة وافقت على أن عرض المعلومات المالية حسب أهميتها النسبية يزيد من الثقة في عملية اتخاذ القرار الاستثماري.

4- نتائج إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الرابع

تتضح إجابات الأفراد من خلال الجدول رقم (19.4) أدناه.

الجدول رقم (19.4): نتائج إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الرابع

رقم الفقرة	التكرار (ت) النسبة (%)	الإجابات				الإجمالي
		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
1	ت	12	48	20	6	4
	%	13,3	53,3	22,2	6,7	4,4
2	ت	12	36	28	12	2
	%	13,3	40,0	31,1	13,3	2,2
3	ت	18	50	16	4	2
	%	20,0	55,6	17,8	4,4	2,2
4	ت	6	38	30	14	2
	%	6,7	42,2	33,3	15,6	2,2
5	ت	8	62	16	4	
	%	8,9	68,9	17,8	4,4	
6	ت	8	44	22	10	6
	%	8,9	48,9	24,4	11,1	6,7
7	ت	12	42	28	4	4
	%	13,3	46,7	31,1	4,4	4,4
8	ت	22	44	16	6	2
	%	24,4	48,9	17,8	6,7	2,2

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (19.4) أن أغلب اجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الرابع كانت تتراوح بين موافق بدرجة أولى وموافق تماما في الدرجة الثانية مع إبداء الرأي المحايد في بعض الأحيان. حيث أن اجابات الأفراد كانت محايدة بنسبة تفوق 30 % في الفقرات (2)، (4) و(7).

5- نتائج إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الخامس

تتضح إجابات الأفراد من خلال الجدول رقم (20.4) أدناه.

الجدول رقم (20.4): نتائج إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الخامس

رقم الفقرة	التكرار (ت) النسبة (%)	الإجابات					الإجمالي
		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	
1	ت	26	54	6	4	-	90
	%	28,9	60,0	6,7	4,4	-	100
2	ت	26	46	14	4	-	90
	%	28,9	51,1	15,6	4,4	-	100
3	ت	26	52	8	2	2	90
	%	28,9	57,8	8,9	2,2	2,2	100
4	ت	28	44	10	6	2	90
	%	31,1	48,9	11,1	6,7	2,2	100
5	ت	28	48	10	2	2	90
	%	31,1	53,3	11,1	2,2	2,2	100
6	ت	32	54	2	2	-	90
	%	35,6	60,0	2,2	2,2	-	100
7	ت	16	48	14	10	2	90
	%	17,8	53,3	15,6	11,1	2,2	100
8	ت	14	62	14	-	-	90
	%	15,6	68,9	15,6	-	-	100

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

يتضح من خلال الجدول السابق أن أغلب الإجابات جاءت ايجابية وبنسب مرتفعة، حيث في الفقرة رقم (6) 95,6 % من أفراد العينة وافقت على أن يساهم الإفصاح المحاسبي في الحد من انتشار المعلومات المضللة وتخفي المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار الاستثماري.

خلاصة الفصل الرابع

تم إعداد هذا الفصل من أجل التعرف على الجوانب المحيطة بالدراسة الميدانية بداية من التحديد الدقيق لمتغيرات الدراسة، حيث تمثل محاور الافصاح المحاسبي المتغيرات المستقلة أما ترشيد القرار الاستثماري المتغير التابع، ثم توضيح مجتمع الدراسة والمحددة بالمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر والوصول إلى عينة الدراسة المتمثلة في المدراء الماليين والمستثمرين في هذه المؤسسات ومتخذي القرارات فيها.

وتم التطرق كذلك لأداة الدراسة الميدانية والمتمثلة في استبيان قسم إلى جزئين، الجزء الأول منه فهو مخصص للمعلومات العامة والشخصية لأفراد العينة المدروسة، أما الجزء الثاني منه مخصص لمشكلة الدراسة، حيث تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين ثم توزيعها على عينة الدراسة من أجل الإيجابية عليه ثم استرجاع الإجابات وفحصها من أجل التحقق من صلاحيتها ثم إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية اللازمة من أجل التأكد من إمكانية الاعتماد عليها في اختبار فرضيات الدراسة والإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية لها.

بناء على ما تم دراسته في هذا الفصل، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج المتعلقة باختبار أداة الدراسة والتي يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- كل فقرات الاستبيان صادقة لما وضعت لقياسه، حيث كل الفقرات لها دور في الإجابة على إشكالية المحاور والدراسة؛
- وجود ارتباط قوي بين كل محاور الاستبيان والهدف من الدراسة وهذا ما يؤكد أن كل المحاور صادقة لما وضعت لقياسه؛
- النتائج المتحصل عليها من خلال حساب الثبات ألفا كرونباخ لكل محاور الدراسة تؤكد وجود ثبات في أداة الدراسة؛
- تمتاز عينة الدراسة بارتفاع معدلات الشباب والخبرة، بالإضافة إلى المستوى التعليمي العالي والتخصصات العلمية التي ترتبط بموضوع الدراسة.

الفصل الخامس

تحليل نتائج الدراسة واختبار

الفرضيات

تمهيد

بعد التطرق لطبيعة الدراسة الميدانية وذلك بالتطرق إلى مجتمع الدراسة المتمثل في المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر والهيئات المالية العاملة فيه وعينة الدراسة الممثلة في المستثمرين والوسطاء الماليين ومراجعي الحسابات لدى هذه المؤسسات، والتعرف كذلك على أداة الدراسة المتمثلة في استمارة الاستبيان والقيام بالتعريف بمحتواها، بعد ذلك تم إجراء مجموعة من الاختبارات من أجل التأكد من صلاحيته في الإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية من خلال صحة الفرضيات من دمه.

لذلك سيتم من خلال هذا الفصل تحليل فقرات محاور الدراسة، ثم دراسة العلاقات الارتباطية لاختبار صحة الفرضيات من عدمها والتي كانت كإجابات أولية على الأسئلة الفرعية المطروحة في هذه الدراسة، وأخيرا التأكد من عدم وجود فروقات في الإجابات تبرر بالمعلومات الشخصية لأفراد العينة المدروسة.

المبحث الأول: تحليل فقرات محاور الدراسة

قبل القيام بتحليل نتائج فقرات محاور الدراسة، يجب أولاً القيام بمجموعة من العمليات من بينها تبويب البيانات إلى فئات وعددها 05 حسب عدد فئات مقياس ليكارت الخماسي المحدد مسبقاً، وبناء على عدد الفئات والمدى¹ نجد بأن طول الفئة² يساوي 0.8، مما يمكننا من تحديد الفئات كالآتي:

- الفئة الأولى: [1.00 إلى 1.8]: سلبي جداً أي غير موافق تماماً؛
- الفئة الثانية: [1.80 إلى 2.60]: سلبي؛
- الفئة الثالثة: [2.60 إلى 3.40]: متوسط؛
- الفئة الرابعة: [3.40 إلى 4.20]: إيجابي؛
- الفئة الخامسة: [4.20 إلى 5.00]: إيجابي جداً.

من أجل تحليل نتائج الفقرات يتم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة ايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية³ والتي تساوي 1.9867 أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60 %، وتكون الفقرة سلبية أي أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60%⁴، أما إذا كان مستوى الدلالة أكبر من 0.05 فإن الفقرة تكون حيادية أي أن آراء أفراد العينة محايدة.

المطلب الأول: تحليل نتائج فقرات المحور الأول

يبين الجدول رقم (1.5) أدناه آراء أفراد العينة المدروسة حول فقرات المحور الأول: تأثير القوائم المالية المنشورة في بورصة الجزائر على اتجاهات المستثمرين عن اتخاذ القرار الاستثماري وذلك عن طريق استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة.

¹ المدى = أكبر قيمة - أصغر قيمة = 5 - 1 = 4

² طول الفئة = المدى / عدد الفئات = 4 / 5 = 0.8

³ قيمة T الجدولية عند درجة حرية (n-1=89) ومستوى الدلالة 0.05 تساوي 1.9867 حسب توزيع ستودنت STUDENT

⁴ تمثل نسبة الحياد بناء على مقياس ليكارت الخماسي والتي تحسب كما يلي: 3 / 5 = 0.60.

الجدول رقم (1.5): تحليل نتائج فقرات المحور الأول

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	مستوى الدلالة
1	توفر القوائم المالية معلومات كافية للتعامل مع مختلف وضعيات اتخاذ القرار الاستثماري	3,8667	0,91431	77,33	8,993	0,000
2	تساعد القوائم المالية في انشاء نظام معلومات متكامل يستخدم في عملية اتخاذ القرار الاستثماري.	3,9778	0,80696	79,56	11,495	0,000
3	يتم الاعتماد على القوائم المالية لتقدير التدفقات النقدية المتوقعة من أجل تحديد مخاطر الاستثمار.	3,9778	0,39598	79,56	23,425	0,000
4	تمكن القوائم المالية من مقارنة أداء المؤسسة المستهدفة للاستثمار مع المؤسسات الأخرى.	4,0889	0,72893	81,78	14,172	0,000
5	تساعد القوائم المالية في دراسة البدائل الاستثمارية والمقارنة فيما بينها.	4,0444	0,51736	80,89	19,152	0,000
6	استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد القرار الاستثماري يؤدي إلى تحقيق درجة من التكامل بين القرارات الاستثمارية.	4,0222	0,77862	80,44	12,455	0,000
7	الاعتماد بصورة أساسية على القوائم المالية يؤثر في طبيعة القرارات الاستثمارية المتخذة.	3,9333	0,61443	78,67	14,411	0,000
8	يتوقف القرار الاستثماري في بورصة الجزائر على ما يتم الحصول عليه من معلومات عن طريق القوائم المالية المنشورة.	3,4889	1,00833	69,78	4,600	0,000
	جميع الفقرات	3,9250	0,39431	78,50	22,255	0,000

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

وتبين النتائج من خلال الجدول أن أعلى الفقرات حسب الوزن النسبي هي:

- في الفقرة رقم 4: بلغ الوزن النسبي 68,60% والقيمة الاحتمالية 0,000 وهي أقل من 0,05 هذا ما يبين بأن الفقرة ايجابية، كما بلغ المتوسط الحسابي 4,0889 (ينتمي إلى الفئة الرابعة) مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على أن القوائم المالية تمكن من مقارنة أداء المؤسسة المستهدفة للاستثمار مع المؤسسات الأخرى.

- في الفقرة رقم 5: بلغ الوزن النسبي 80,89% والقيمة الاحتمالية 0,000 وهي أقل من 0,05 هذا ما يبين بأن الفقرة ايجابية، كما بلغ المتوسط الحسابي 4,0444 (ينتمي إلى الفئة الرابعة) مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على أن القوائم المالية تساعد في دراسة البدائل الاستثمارية والمقارنة فيما بينها.

- في الفقرة رقم 6: بلغ الوزن النسبي 80,44% والقيمة الاحتمالية 0,000 وهي أقل من 0,05 هذا ما يبين بأن الفقرة ايجابية، كما بلغ المتوسط الحسابي 4,0222 (ينتمي إلى الفئة الرابعة) مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على أن استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد القرار الاستثماري يؤدي إلى تحقيق درجة من التكامل بين القرارات الاستثمارية.

كما تبين النتائج أن أقل فقرة حسب الوزن النسبي هي:

- في الفقرة رقم 8: بلغ الوزن النسبي 69,78% والقيمة الاحتمالية 0,000 وهي أقل من 0,05 هذا ما يبين بأن الفقرة ايجابية، كما بلغ المتوسط الحسابي 3,4889 (ينتمي إلى الفئة الرابعة) مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على أن القرار الاستثماري في بورصة الجزائر يتوقف على ما يتم الحصول عليه من معلومات عن طريق القوائم المالية المنشورة.

المطلب الثاني: تحليل فقرات المحور الثاني والثالث

يتم من خلال هذا المطلب تحليل نتائج آراء أفراد العينة حول فقرات كل من المحور الثاني والثالث، وذلك عن طريق استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة.

1- تحليل نتائج فقرات المحور الثاني حول تأثير العوامل السلوكية للمستثمرين على عملية اتخاذ القرار الاستثماري في بورصة الجزائر.

يوضح الجدول رقم (2.5) أدناه آراء أفراد العينة المدروسة حول فقرات المحور الثاني.

الجدول رقم (2.5): تحليل فقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	مستوى الدلالة
1	يتم التركيز على الأسهم النشطة في التداول وتجنب شراء الاسهم التي تتصف بضعف الأداء خلال الفترات السابقة.	4,0000	0,82107	80,00	11,554	0,000
2	يتم الاعتماد على التوقعات الشخصية نتيجة الاستثمارات السابقة عند اتخاذ القرار الاستثماري المستقبلي.	3,6444	1,02015	72,89	5,993	0,000
3	نصائح الأصدقاء والعلاقات الخاصة تمكن من الحصول على معلومات أكثر موثوقية عند اتخاذ القرار الاستثماري.	3,0667	1,00337	61,33	0,630	0,530
4	عند تحقيق لمكاسب يزداد التوجه أكثر لتقبل المخاطرة عند اتخاذ القرار الاستثماري.	4,1778	0,57236	83,56	19,522	0,000
5	يتم دراسة وتحليل العلاقة والارتباط بين مختلف عناصر المحفظة الاستثمارية.	3,8222	0,82894	76,44	9,410	0,000
6	المعلومات المتوفرة داخل السوق تعتبر مهمة عند اتخاذ القرار الاستثماري.	4,2222	0,66667	84,44	17,393	0,000
7	تكون ردة الفعل سريعة اتجاه التغيرات في اسعار الأسهم في البورصة.	3,8444	0,81985	76,89	9,771	0,000
8	يتم إتباع قرارات المستثمرين الآخرين فيما يتعلق بنوع وحجم الأسهم المختارة عند اتخاذه القرار الاستثماري.	3,6667	0,84800	73,33	7,458	0,000
	جميع الفقرات	3,8056	0,36963	76,11	20,675	0,000

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03

وتبين النتائج من خلال الجدول أن أعلى الفقرات حسب الوزن النسبي هي:

- في الفقرة رقم 6: بلغ الوزن النسبي 84,44% والقيمة الاحتمالية 0,000 وهي أقل من 0,05 هذا ما يبين بأن الفقرة ايجابية، كما بلغ المتوسط الحسابي 4,2222 (ينتمي إلى الفئة الخامسة) مما يدل على أن أفراد العينة موافقون تماما على أن المعلومات المتوفرة داخل السوق تعتبر مهمة عند اتخاذ القرار الاستثماري.

- في الفقرة رقم 4: بلغ الوزن النسبي 83,56% والقيمة الاحتمالية 0,000 وهي أقل من 0,05 هذا ما يبين بأن الفقرة ايجابية، كما بلغ المتوسط الحسابي 4,1778 (ينتمي إلى الفئة الرابعة) مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على أنه عند تحقيق لمكاسب يزداد التوجه أكثر لتقبل المخاطرة عند اتخاذ القرار الاستثماري.

- في الفقرة رقم 1: بلغ الوزن النسبي 80,00% والقيمة الاحتمالية 0,000 وهي أقل من 0,05 هذا ما يبين بأن الفقرة ايجابية، كما بلغ المتوسط الحسابي 4,000 (ينتمي إلى الفئة الرابعة) مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على أنه يتم التركيز على الأسهم النشطة في التداول وتجنب شراء الاسهم التي تتصف بضعف الأداء خلال الفترات السابقة.

كما تبين النتائج أن أقل فقرة حسب الوزن النسبي هي الفقرة رقم (3) بنسبة 61,33% والقيمة الاحتمالية 0.530 وهي أكبر من 0.05 هذا ما يبين أن الفقرة متوسطة، كما بلغ المتوسط الحسابي 3,0667 (ينتمي إلى الفئة الثالثة) مما يدل على أن أفراد العينة محايدون في الاجابة على فقرة أن نصائح الأصدقاء والعلاقات الخاصة تمكن من الحصول على معلومات أكثر موثوقية عند اتخاذ القرار الاستثماري.

2- تحليل نتائج فقرات المحور الثالث حول تأثير جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية على اتجاهات المستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري في بورصة الجزائر.

يبين الجدول رقم (3.5) أدناه آراء أفراد العينة المدروسة حول فقرات المحور الثالث.

الجدول رقم (3.5): تحليل نتائج فقرات المحور الثالث

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	مستوى الدلالة
1	عرض المعلومات المالية حسب أهميتها النسبية يزيد من الثقة عند اتخاذ القرار الاستثماري.	4,2889	0,54555	85,78	22,413	0,000
2	ملاءمة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية تخفض من تكلفة اتخاذ القرار الاستثماري.	4,0222	0,61768	80,44	15,700	0,000
3	المحتوى الإعلامي الملائم يلبي الحاجيات المعرفية التي تمكن من بناء نظرة مستقبلية للسوق.	4,0222	0,61768	80,44	15,700	0,000
4	ملاءمة المحتوى الإعلامي تقلل من البدائل الموجهة لاتخاذ القرار الاستثماري بتحديد طبيعة القرار ونوعية الاستثمار المستهدف.	3,6444	0,73913	72,89	8,272	0,000
5	الشفافية في عرض المعلومات المالية تحد من تمتع الأطراف الداخلية بميزة معلوماتية نتيجة موقعهم التنظيمي.	3,8889	0,97663	77,78	8,635	0,000
6	العدالة في عرض المعلومات تضمن التساوي في الحصول على الفرص الاستثمارية.	4,0444	0,81985	80,89	12,086	0,000
7	شمولية المحتوى الإعلامي يوفر مؤشرات مالية مختلفة لزيادة الإدراك بالوضع المالي في المؤسسة المستثمر فيها.	4,1111	0,60790	82,22	17,340	0,000
8	مصادقية المحتوى الإعلامي للقوائم المالية يحقق أكبر قدر ممكن من الثقة في سلامة عملية اتخاذ القرار الاستثماري.	4,2889	0,62251	85,78	19,642	0,000
	جميع الفقرات	4,0389	0,44408	80,78	22,194	0,000

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

وتبين النتائج من خلال الجدول أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي هي:

- في الفقرة رقم 1: بلغ الوزن النسبي 85,78% والقيمة الاحتمالية 0,000 وهي أقل من 0,05 هذا ما يبين بأن الفقرة ايجابية جداً، كما بلغ المتوسط الحسابي 4,2889 (ينتمي إلى الفئة الخامسة) مما يدل على أن أفراد العينة موافقون تماماً على أن عرض المعلومات المالية حسب أهميتها النسبية يزيد من الثقة عند اتخاذ القرار الاستثماري.

في الفقرة رقم 8: بلغ الوزن النسبي 85,78% والقيمة الاحتمالية 0,000 وهي أقل من 0,05 هذا ما يبين بأن الفقرة ايجابية جداً، كما بلغ المتوسط الحسابي 4,2889 (ينتمي إلى الفئة الخامسة) مما يدل على أن أفراد العينة موافقون تماماً على أن مصداقية المحتوى الإعلامي للقوائم المالية يحقق أكبر قدر ممكن من الثقة في سلامة عملية اتخاذ القرار الاستثماري.

كما تبين النتائج أن أقل فقرتين حسب الوزن النسبي هي:

في الفقرة رقم 4: بلغ الوزن النسبي 72,89% والقيمة الاحتمالية 0,000 وهي أقل من 0,05 هذا ما يبين بأن الفقرة ايجابية جداً، كما بلغ المتوسط الحسابي 3,6444 (ينتمي إلى الفئة الرابعة) مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على أن ملائمة المحتوى الإعلامي تقلل من البدائل الموجهة لاتخاذ القرار الاستثماري بتحديد طبيعة القرار ونوعية الاستثمار المستهدف.

في الفقرة رقم 5: بلغ الوزن النسبي 77,78% والقيمة الاحتمالية 0,000 وهي أقل من 0,05 هذا ما يبين بأن الفقرة ايجابية جداً، كما بلغ المتوسط الحسابي 3,8889 (ينتمي إلى الفئة الرابعة) مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على أن الشفافية في عرض المعلومات المالية تحدّ من تمتع الأطراف الداخلية بميزة معلوماتية نتيجة موقعهم التنظيمي.

المطلب الثالث: تحليل نتائج فقرات المحور الرابع والخامس

يتم من خلال هذا المطلب تحليل نتائج آراء أفراد العينة حول فقرات كل من المحور الثاني والثالث، وذلك عن طريق استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة.

1- تحليل نتائج فقرات المحور الرابع حول لملائمة قواعد وتنظيمات الإفصاح المحاسبي في بورصة الجزائر لخدمة احتياجات المستثمرين من المعلومات عند اتخاذ القرار الاستثماري.

يبين الجدول رقم (4.5) أدناه آراء أفراد العينة المدروسة حول فقرات المحور الرابع.

الجدول رقم (4.5): تحليل نتائج فقرات المحور الرابع

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	مستوى الدلالة
1	تضع بورصة الجزائر نظام لنشر المعلومات من طرف المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر.	3,6444	0,95177	72,89	6,424	0,000
2	يتم الإفصاح في بيان علني عن أي معلومات جوهرية قد تؤثر عن قيمة الأسهم.	3,4889	0,96273	69,78	4,818	0,000
3	قيام المؤسسات بتقديم القوائم المالية الحالية مقارنة مع السنة السابقة.	3,8667	0,86375	77,33	9,519	0,000
4	قيام بورصة الجزائر بنشر معلومات معينة في إطار حماية المستثمرين في حالة عدم التزام المؤسسات بنشرها.	3,3556	0,90332	67,11	3,734	0,000
5	اعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي وحسب متطلبات اللجنة القائمة على تسيير البورصة.	3,8222	0,64613	76,44	12,072	0,000
6	يتم نشر القوائم المالية بالإضافة الى تقرير مدقق الحسابات في الوسائط الإعلامية الواسعة الاستعمال.	3,4222	1,02746	68,44	3,898	0,000
7	الإفصاح عن أي تعديلات من الحسابات المصادق عليها من قبل الجمعية العامة للمساهمين.	3,6000	0,93376	72,00	6,096	0,000
8	تقديم تقرير مدقق الحسابات حول مدى التزام المؤسسات بمعايير اعداد وعرض القوائم المالية.	3,8667	0,93856	77,33	8,760	0,000
	جميع الفقرات	3,6333	0,67479	72,67	8,904	0,000

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن الوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور الرابع تتراوح بين 67,11 % و 77,33 % وهي أكبر من 60 % والقيمة الاحتمالية 0,000 وهي أقل من 0,05 هذا ما يبين بأن جميع الفقرات ايجابية، وبما أن المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات أكبر من 3.40 مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على الإجابات، كذلك الوزن النسبي العام لجميع فقرات المحور الثالث يساوي 72,67% أي أكبر من 60% ومستوى الدلالة 0.000 أصغر من 0.05 والمتوسط الحسابي بلغ 3,6333، هذا ما يبين أن هناك تأثير لملائمة قواعد وتنظيمات الإفصاح المحاسبي في بورصة الجزائر لخدمة احتياجات المستثمرين من المعلومات في عملية اتخاذ القرار الاستثماري.

2- تحليل نتائج فقرات المحور الخامس حول تأثير الإفصاح المحاسبي المناسب لتلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد في بورصة الجزائر.

يبين الجدول رقم (5.5) أدناه آراء أفراد العينة المدروسة حول فقرات المحور الخامس.

الجدول رقم (5.5): تحليل نتائج فقرات المحور الخامس

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	مستوى الدلالة
1	يساعد الافصاح المحاسبي في توفير معلومات مالية كافية تغني متخذ القرار الاستثماري على استخدام الحكم الشخصي.	4,1333	0,72204	82,67	14,891	0,000
2	الافصاح المحاسبي المناسب يوفر معلومات ملائمة لحاجة المستثمرين وخلفياتهم المالية في بورصة الجزائر.	4,0444	0,79197	80,89	12,511	0,000
3	الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي يزيد من اقبال المستثمرين على التداول ما يؤثر على أسعار وحجم التداول في بورصة الجزائر.	4,0889	0,81619	81,78	12,656	0,000
4	يساهم الافصاح المحاسبي في تخفيض حوافز	4,0000	0,94809	80,00	10,006	0,000

					البحث عن المعلومات من مصادر أخرى.
0.000	12,250	81,78	0,84327	4,0889	5 يساهم الافصاح المحاسبي في ضمان استمرارية تدفق المعلومات من أجل ضمان استقرار التعاملات في بورصة الجزائر.
0.000	19,642	85,78	0,62251	4,2889	6 يساعد الافصاح المحاسبي في الحد من انتشار المعلومات المضللة وتخفي المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار الاستثماري.
0.000	7,266	74,67	0,95752	3,7333	7 الاعتماد على المعلومات المحاسبية المفصح عنها عند اتخاذ القرار الاستثماري يحقق سيولة أعلى للاستثمار وعائد أكبر.
0.000	16,914	80,00	0,56090	4,0000	8 يوفر الافصاح المحاسبي المعلومات اللازمة لرفع القدرات الإدراكية عند اتخاذ القرار الاستثماري.
0.000	16,931	80,94	0,58677	4,0472	جميع الفقرات

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن الوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور الخامس تتراوح بين 74,67 % و 85,78 % وهي أكبر من 60 % والقيمة الاحتمالية 0,000 وهي أقل من 0,05 هذا ما يبين بأن جميع الفقرات ايجابية، وبما أن المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات أكبر من 3.40 مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على الإجابات، ما عدا الفقرة رقم (6) كان المتوسط الحسابي 4.2889 والذي ينتمي إلى الفئة الخامسة أي أن أفراد العينة موافقون تماما على أن الافصاح المحاسبي يساعد في الحد من انتشار المعلومات المضللة وتخفي المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار الاستثماري.

المبحث الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

تم التوصل في المبحث الأول من خلال تحليل نتائج الفقرات باستخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) أي أن جميع فقرات المحاور ايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون على محتوى الاستبيان، حيث كان الوزن النسبي لفقرات المحاور أكبر من 60% والقيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من 0.05، كما كانت قيمة المتوسط الحسابي تتراوح بين 3.40 و 5 أي ينتمي إلى الفئة الرابعة أو الخامسة.

ومن أجل اختبار صحة الفرضيات من عدمها تم القيام بنفس الاختبار ولكن من خلال تحليل النتائج العامة لجميع فقرات المحور، وذلك لتحديد اتجاه اجابات أفراد العينة على محاور الاستبيان، ويكون اتجاه المحور ايجابي أي أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.9867 أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60 %، ويكون سلبي أي أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60%¹، أما إذا كان مستوى الدلالة أكبر من 0.05 فإن المحور يكون حيادي أي أن آراء أفراد العينة محايدة.

المطلب الأول: اختبار الفرضية الأولى

يوضح الجدول رقم (6.5) أدناه اختبار الفرضية الأولى: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) للقوائم المالية المنشورة في بورصة الجزائر على اتجاهات المستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري.

جدول رقم (6.5): تحليل نتائج المحور الأول من خلال استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة.

المحور	الاحصاءات	النتائج
تأثير القوائم المالية المنشورة على اتجاهات المستثمرين	المتوسط الحسابي	3,9250
	الانحراف المعياري	0,394310
	الوزن النسبي %	78,50
	قيمة T	22,255
	مستوى الدلالة	0,0000

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

¹ تمثل نسبة الحياد بناء على مقياس ليكارت الخماسي والتي تحسب كما يلي: $3 / 5 = 0.60$.

توضح النتائج المتوصل إليها في الجدول أعلاه رقم (6.5) أن الوزن النسبي العام لجميع فقرات المحور الأول يساوي 78,50% أي أكبر من 60% ومستوى الدلالة 0.000 أصغر من 0.05، وبما أن المتوسط الحسابي 3,9250 مما يدل على إيجابية الفقرات وموافقة أفراد العينة لما جاء فيها، كذلك يلاحظ أن قيمة (T) المحسوبة تساوي 22.255 أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي 1.9867، وهذا ما يبين أن هناك تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) للقوائم المالية المنشورة في بورصة الجزائر على اتجاهات المستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري.

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية والثالثة

يتم في هذا المطلب تحليل نتائج الكلية لفقرات المحور لتحديد اتجاه اجابات أفراد العينة على محاور الاستبيان، وذلك من أجل الإجابة على الفرضيتين الثانية والثالثة.

1- اختبار الفرضية الثانية

يوضح الجدول رقم (7.5) أدناه اختبار الفرضية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) للعوامل السلوكية للمستثمرين على عملية اتخاذ القرار الاستثماري في بورصة الجزائر.

جدول رقم (7.5): تحليل نتائج المحور الثاني من خلال استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة.

المحور	الاحصاءات	النتائج
تأثير العوامل السلوكية للمستثمرين على عملية اتخاذ القرار الاستثماري	المتوسط الحسابي	3,8056
	الانحراف المعياري	0,369630
	الوزن النسبي %	76,11
	قيمة T	20,675
	مستوى الدلالة	0,0000

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

توضح النتائج المتوصل إليها في الجدول أعلاه رقم (7.5) أن الوزن النسبي العام لجميع فقرات المحور الثاني يساوي 76,11% أي أكبر من 60% ومستوى الدلالة 0.000 أصغر من 0.05، وبما أن

المتوسط الحسابي 3,8056 (ينتمي إلى الفئة الرابعة) مما يدل على ايجابية الفقرات وموافقة أفراد العينة لما جاء فيها، كذلك يلاحظ أن قيمة (T) المحسوبة تساوي 20,675 أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي 1.9867، وهذا ما يبين أن هناك تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) للعوامل السلوكية للمستثمرين على عملية اتخاذ القرار الاستثماري في بورصة الجزائر.

2- اختبار الفرضية الثالثة

يوضح الجدول رقم (8.5) أدناه اختبار الفرضية الثالثة: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) لجودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية على اتجاهات المستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري في بورصة الجزائر.

جدول رقم (8.5): تحليل نتائج المحور الثالث من خلال استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة.

المحور	الاحصاءات	النتائج
تأثير جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية على اتجاهات المستثمرين	المتوسط الحسابي	4,0389
	الانحراف المعياري	0,444080
	الوزن النسبي %	80,78
	قيمة T	22,194
	مستوى الدلالة	,0000

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

توضح النتائج المتوصل إليها في الجدول أعلاه رقم (8.5) أن الوزن النسبي العام لجميع فقرات المحور الثالث يساوي 80,78% أي أكبر من 60% ومستوى الدلالة 0.000 أصغر من 0.05، وبما أن المتوسط الحسابي 4,0389 (ينتمي إلى الفئة الرابعة) مما يدل على ايجابية الفقرات وموافقة أفراد العينة لما جاء فيها، كذلك يلاحظ أن قيمة (T) المحسوبة تساوي 22,194 أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي 1.9867، وهذا ما يبين أن هناك تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) لجودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية على اتجاهات المستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري في بورصة الجزائر.

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الرابعة والخامسة

يتم في هذا المطلب تحليل نتائج الكلية لفقرات المحور لتحديد اتجاه اجابات أفراد العينة على محاور الاستبيان، وذلك من أجل الإجابة على الفرضيتين الرابعة والخامسة

1- اختبار الفرضية الرابعة

يوضح الجدول رقم (9.5) أدناه اختبار الفرضية الرابعة: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) لملائمة قواعد وتنظيمات الإفصاح المحاسبي في بورصة الجزائر لخدمة احتياجات المستثمرين من المعلومات عند اتخاذ القرار الاستثماري.

جدول رقم (9.5): تحليل نتائج المحور الأول من خلال استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة.

المحور	الاحصاءات	النتائج
تأثير ملائمة قواعد وتنظيمات الإفصاح المحاسبي لخدمة احتياجات المستثمرين	المتوسط الحسابي	3,6333
	الانحراف المعياري	0,674790
	الوزن النسبي %	72,67
	قيمة T	8,904
	مستوى الدلالة	0,0000

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

توضح النتائج المتوصل إليها في الجدول أعلاه رقم (9.5) أن الوزن النسبي العام لجميع فقرات المحور الرابع يساوي 72,67% أي أكبر من 60% ومستوى الدلالة 0.000 أصغر من 0.05، وبما أن المتوسط الحسابي 3,6333 (ينتمي إلى الفئة الرابعة) مما يدل على ايجابية الفقرات وموافقة أفراد العينة لما جاء فيها، كذلك يلاحظ أن قيمة (T) المحسوبة تساوي 8,904 أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي 1.9867، وهذا ما يبين أن هناك تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) لملائمة قواعد وتنظيمات الإفصاح المحاسبي في بورصة الجزائر لخدمة احتياجات المستثمرين من المعلومات عند اتخاذ القرار الاستثماري.

2- اختبار الفرضية الخامسة

يوضح الجدول رقم (10.5) أدناه اختبار الفرضية الخامسة: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) لنطاق الإفصاح المحاسبي في تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد في بورصة الجزائر.

جدول رقم (10.5): تحليل نتائج المحور الخامس من خلال استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة.

المحور	الاحصاءات	النتائج
تأثير مستوى الإفصاح المحاسبي في تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات	المتوسط الحسابي	4,0472
	الانحراف المعياري	0,586770
	الوزن النسبي %	80,94
	قيمة T	16,931
	مستوى الدلالة	0.000

توضح النتائج المتوصل إليها في الجدول أعلاه رقم (10.5) أن الوزن النسبي العام لجميع فقرات المحور الخامس يساوي 80,94% أي أكبر من 60% ومستوى الدلالة 0.000 أصغر من 0.05، وبما أن المتوسط الحسابي 4,0472 (ينتمي إلى الفئة الرابعة) مما يدل على إيجابية الفقرات وموافقة أفراد العينة لما جاء فيها، كذلك يلاحظ أن قيمة (T) المحسوبة تساوي 16,931 أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي 1.9867، وهذا ما يبين أن هناك تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) لمستوى الإفصاح المحاسبي في تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد في بورصة الجزائر.

بصفة عامة، نستنتج من خلال تحليل النتائج المتوصل إليها أن الوزن النسبي للمحاور أكبر من 60% ومستوى الدلالة 0.000 وهو أصغر من 0.05، أما المتوسط الحسابي ينتمي إلى الفئة الرابعة أي يتراوح بين 3.40 و 4.20 أي أفراد العينة يوافقون على ما جاء في محاور الاستبيان، بالإضافة إلى ذلك قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي 1.9867، وهذا ما يبين أن الإفصاح المحاسبي يؤثر على اتجاهات المستثمرين من أجل اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد.

المبحث الثالث: اختبار تحليل التباين الأحادي (الفروق بين المتوسطات)

يتم في هذا المبحث اختبار الفرضية السادسة التي تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة 0.05 بين اجابات أفراد العينة بسبب المعلومات الشخصية للأفراد والتي تمثل الجزء الأول من الاستبيان.

لاختبار هذه الفرضية، يتم استخدام تحليل التباين لمتغير واحد (One-way ANOVA) وهذا لإيجاد الفروق المعنوية بين المتوسطات لمتغير واحد أو ضمن عدة متغيرات¹، حيث يدرس هذا التحليل تأثير المعلومات العامة والشخصية الممثلة في: السن، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الفئة التي ينتمي إليها وعدد سنوات الخبرة في الإجابة على محاور الاستبيان.

ومن أجل اختبار هذه الفرضية يتم استخدام تحليل التباين الأحادي يتم مقارنة مستوى دلالة الاختبار مع مستوى الدلالة (0.05)، كذلك مقارنة قيمة (F) المحسوبة في برنامج (SPSS) مع قيمة (F) الجدولية.

المطلب الأول: اختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين أفراد العينة المدروسة تعود إلى السن

يبين الجدول رقم (11.5) أدناه تحليل التباين لمتغير واحد لاختبار الفروق في إجابات الأفراد التي تعود إلى السن.

الجدول رقم (11.5): نتائج تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد العينة بسبب السن

المحور	عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الأول	تأثير القوائم المالية المنشورة على اتجاهات المستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري	بين المجموعات	0,787	2	0,394	2,625	0,078
		داخل المجموعات	13,050	87	0,150		

1 محمود مهدي البياتي، تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، دار الحامد، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص: 71.

		-	89	13,837	المجموع		
0,491	0,718	0,099	2	0,197	بين المجموعات	تأثير العوامل السلوكية للمستثمرين على استخدام القوائم المالية عند اتخاذ القرار الاستثماري.	الثاني
		0,137	87	11,962	داخل المجموعات		
		-	89	12,160	المجموع		
0,512	0,674	0,134	2	0,268	بين المجموعات	تأثير جودة المحتوى الاعلامي للقوائم المالية على اتجاهات المستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري	الثالث
		0,199	87	17,284	داخل المجموعات		
			89	17,551	المجموع		
0,571	0,563	0,259	2	0,518	بين المجموعات	تأثير ملائمة قواعد وتنظيمات الافصاح المحاسبي في بورصة الجزائر مع احتياجات المستثمرين من المعلومات.	الرابع
		0,460	87	40,007	داخل المجموعات		
		-	89	40,525	المجموع		
0,552	0,597	0,208	2	0,415	بين المجموعات	تأثير نطاق الافصاح المحاسبي في تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد.	الخامس
		0,347	87	30,228	داخل المجموعات		
		-	89	30,643	المجموع		

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

يُلاحظ من خلال الجدول السابق بأن مستوى الدلالة لكل محور من محاور الدراسة الخمس أكبر من مستوى الدلالة 0.05، كذلك نجد بأن قيمة F المحسوبة لكل محور أيضا أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 13.098¹، مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات أفراد العينة تعود إلى تأثير متغير السن.

1 قيمة F الجدولية عند درجة حرية (2، 87) وبمستوى الدلالة 0.05 تساوي 3.098.

المطلب الثاني: اختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين أفراد العينة المدروسة تعود إلى متغير المؤهل والتخصص العلمي

يتم في هذا المطلب تحليل نتائج اختبار وجود فروق بين إجابات أفراد العينة المدروسة تعود إلى متغيري المؤهل العلمي والتخصص المتحصل عليه.

1- اختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين أفراد العينة المدروسة تعود إلى متغير المؤهل العلمي

يبين الجدول رقم (12.5) أدناه تحليل التباين لمتغير واحد لاختبار الفروق في إجابات الأفراد التي تعود إلى المؤهل العلمي

الجدول رقم (12.5): نتيجة تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد العينة بسبب المؤهل العلمي

المحور	عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الأول	تأثير القوائم المالية المنشورة على اتجاهات المستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري	بين المجموعات	0,596	4	0,149	0,956	0,436
		داخل المجموعات	13,242	85	0,156		
		المجموع	13,837	89	–		
الثاني	تأثير العوامل السلوكية للمستثمرين على استخدام القوائم المالية عند اتخاذ القرار الاستثماري.	بين المجموعات	0,744	4	0,186	1,385	0,246
		داخل المجموعات	11,416	85	0,134		
		المجموع	12,160	89	–		
الثالث	تأثير جودة المحتوى الاعلامي للقوائم المالية على اتجاهات المستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري	بين المجموعات	0,712	4	0,178	0,899	0,469
		داخل المجموعات	16,839	85	0,198		
		المجموع	17,551	89	–		
الرابع	تأثير ملائمة قواعد وتنظيمات الافصاح المحاسبي في بورصة الجزائر مع احتياجات	بين المجموعات	8,710	4	2,177	5,817	0,000
		داخل المجموعات	31,815	85	0,374		

					المجموعات	المستثمرين من المعلومات.	
		–	89	40,525	المجموع		
0,151	1,727	0,576	4	2,304	بين المجموعات	تأثير نطاق الإفصاح المحاسبي في تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد.	الخامس
		0,333	85	28,339	داخل المجموعات		
		–	89	30,643	المجموع		

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

يُلاحظ من خلال الجدول السابق بأن مستوى الدلالة لكل محور من محاور الدراسة أكبر من مستوى الدلالة 0.05، كذلك نجد بأن قيمة F المحسوبة لكل محور أيضاً أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.486¹، مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات أفراد العينة تعود إلى تأثير متغير المؤهل العلمي. ما عدا المحور الرابع كان مستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من 0.05، كذلك نجد بأن قيمة F المحسوبة أيضاً أقل من F الجدولية، مما يدل عن وجود فروق في إجابات أفراد العينة تعود إلى متغير المؤهل العلمي.

2- اختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين أفراد العينة المدروسة تعود إلى التخصص العلمي المتحصل عليه

يبين الجدول رقم (13.5) أدناه تحليل التباين لمتغير واحد لاختبار الفروق في إجابات الأفراد التي تعود إلى التخصص العلمي

الجدول رقم (13.5): نتيجة تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد العينة بسبب التخصص العلمي

المحور	عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الأول	تأثير القوائم المالية المنشورة على اتجاهات المستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري	بين المجموعات	2,443	4	0,611	4,555	0,002
		داخل المجموعات	11,395	85	0,134		
		المجموع	13,837	89	–		

1 قيمة F الجدولية عند درجة حرية (4، 85) وبمستوى الدلالة 0.05 تساوي 2.486.

0,629	0,649	0,090	4	0,361	بين المجموعات	تأثير العوامل السلوكية للمستثمرين على استخدام القوائم المالية عند اتخاذ القرار الاستثماري.	الثاني
		0,139	85	11,799	داخل المجموعات		
		–	89	12,160	المجموع		
0,483	0,874	0,173	4	0,693	بين المجموعات	تأثير جودة المحتوى الاعلامي للقوائم المالية على اتجاهات المستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري	الثالث
		0,198	85	16,858	داخل المجموعات		
		–	89	17,551	المجموع		
0,459	0,916	0,419	4	1,675	بين المجموعات	تأثير ملائمة قواعد وتنظيمات الافصاح المحاسبي في بورصة الجزائر مع احتياجات المستثمرين.	الرابع
		0,457	85	38,850	داخل المجموعات		
		–	89	40,525	المجموع		
0,076	2,200	0,719	4	2,874	بين المجموعات	تأثير نطاق الافصاح المحاسبي في تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد.	الخامس
		0,327	85	27,769	داخل المجموعات		
		–	89	30,643	المجموع		

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

يُلاحظ من خلال الجدول السابق بأن مستوى الدلالة لكل محور من محاور الدراسة أكبر من مستوى الدلالة 0.05، كذلك نجد بأن قيمة F المحسوبة لكل محور أيضا أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.486¹، مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات أفراد العينة تعود إلى تأثير متغير المؤهل العلمي. ما عدا المحور الأول كان مستوى الدلالة 0.002 وهو أقل من 0.05، كذلك نجد بأن قيمة F المحسوبة أيضا أقل من F الجدولية، مما يدل عن وجود فروق في إجابات أفراد العينة تعود إلى متغير التخصص العلمي.

1 قيمة F الجدولية عند درجة حرية (4، 85) وبمستوى الدلالة 0.05 تساوي 2.486.

المطلب الثالث: اختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين أفراد العينة المدروسة تعود إلى متغير سنوات الخبرة والفئة التي ينتمي إليها

يتم في هذا المطلب تحليل نتائج اختبار وجود فروق بين إجابات أفراد العينة المدروسة تعود إلى متغيري الفئة التي ينتمي إليها وسنوات الخبرة

1- اختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين أفراد العينة المدروسة تعود إلى متغير الفئة التي ينتمي إليها

يبين الجدول رقم (14.5) أدناه تحليل التباين لمتغير واحد لاختبار الفروق في إجابات الأفراد التي تعود إلى الفئة التي ينتمي إليها.

الجدول رقم (14.5): نتيجة تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد العينة بسبب الفئة التي ينتمي إليها

المحور	عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الأول	تأثير القوائم المالية المنشورة على اتجاهات المستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري	بين المجموعات	1,965	5	0,393	2,780	0,023
		داخل المجموعات	11,873	84	0,141		
		المجموع	13,838	89	–		
الثاني	تأثير العوامل السلوكية للمستثمرين على استخدام القوائم المالية عند اتخاذ القرار الاستثماري.	بين المجموعات	0,453	5	0,091	,650	0,662
		داخل المجموعات	11,707	84	0,139		
		المجموع	12,160	89	–		
الثالث	تأثير جودة المحتوى الاعلامي للقوائم المالية على اتجاهات المستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري	بين المجموعات	2,077	5	0,415	2,255	0,056
		داخل المجموعات	15,474	84	0,184		
		المجموع	17,551	89	–		
	تأثير ملائمة قواعد وتنظيمات	بين	2,784	5	0,557	1,239	0,298

الرابع	الافصاح المحاسبي في بورصة الجزائر مع احتياجات المستثمرين.	المجموعات			
		داخل المجموعات	37,741	84	0,449
		المجموع	40,525	89	-
الخامس	تأثير نطاق الافصاح المحاسبي في تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد.	بين المجموعات	4,593	5	0,919
		داخل المجموعات	26,050	84	0,310
		المجموع	30,643	89	-
0,016	2,962				

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

يُلاحظ من خلال الجدول السابق بأن مستوى الدلالة لكل محور من محاور الدراسة أكبر من مستوى الدلالة 0.05، كذلك نجد بأن قيمة F المحسوبة لكل محور أيضا أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.316¹، مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات أفراد العينة تعود إلى تأثير متغير المؤهل العلمي. ما عدا المحور الأول كان مستوى الدلالة 0.016 وهو أقل من 0.05، كذلك نجد بأن قيمة F المحسوبة أيضا أقل من F الجدولية، مما يدل عن وجود فروق في إجابات أفراد العينة تعود إلى متغير الفئة الذي ينتمي إليها.

2- اختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين أفراد العينة المدروسة تعود إلى متغير عدد سنوات الخبرة

يبين الجدول رقم (15.5) أدناه تحليل التباين لمتغير واحد لاختبار الفروق في إجابات الأفراد التي تعود إلى عدد سنوات الخبرة.

الجدول رقم (15.5): نتيجة تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد العينة بسبب عدد سنوات الخبرة

المحور	عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الأول	تأثير القوائم المالية المنشورة على اتجاهات المستثمرين	بين المجموعات	857	4	214	1,403	0,240

1 قيمة F الجدولية عند درجة حرية (4، 85) وبمستوى الدلالة 0.05 تساوي 2.316.

		153,	85	12,981	داخل المجموعات	عند اتخاذ القرار الاستثماري	
			89	13,837	المجموع		
0,827	0,374	053,	4	210,	بين المجموعات	تأثير العوامل السلوكية للمستثمرين على استخدام القوائم المالية عند اتخاذ القرار الاستثماري.	الثاني
		0,141	85	11,949	داخل المجموعات		
			89	12,160	المجموع		
0,512	0,826	0,164	4	656,	بين المجموعات	تأثير جودة المحتوى الاعلامي للقوائم المالية على اتجاهات المستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري	الثالث
		0,199	85	16,895	داخل المجموعات		
			89	17,551	المجموع		
0,094	2,058	0,894	4	3,578	بين المجموعات	تأثير ملائمة قواعد وتنظيمات الافصاح المحاسبي في بورصة الجزائر مع احتياجات المستثمرين.	الرابع
		0,435	85	36,947	داخل المجموعات		
			89	40,525	المجموع		
0,465	0,904	0,313	4	1,250	بين المجموعات	تأثير نطاق الافصاح المحاسبي في تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد.	الخامس
		0,346	85	29,393	داخل المجموعات		
			89	30,643	المجموع		

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS في الملحق رقم 03.

يُلاحظ من خلال الجدول السابق بأن مستوى الدلالة لكل محور من محاور الدراسة الخمس أكبر من مستوى الدلالة 0.05، كذلك نجد بأن قيمة F المحسوبة لكل محور أيضا أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.486¹، مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات أفراد العينة تعود إلى تأثير متغير سنوات الخبرة المهنية.

1 قيمة F الجدولية عند درجة حرية (2، 87) وبمستوى الدلالة 0.05 تساوي 2.486.

خلاصة الفصل الخامس

تم التطرق في هذا الفصل إلى النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية وذلك بالتطرق إلى تحليل نتائج كل فقرة من فقرات الاستبيان، ثم القيام باختبار فرضيات الدراسة الموضوعية مسبقا من أجل تأكيدها أو نفيها والإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية، وأخيرا القيام باختبار تحليل التباين الأحادي (الفروق بين المتوسطات) من أجل التعرف على تأثير المتغيرات الشخصية لأفراد العينة المدروسة على إجاباتهم.

بناء على ما تم دراسته والتوصل إليه في هذا الفصل، تم الوصول إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- تحليل نتائج فقرات الاستبيان تبين بأن أغلب اتجاهات إجابات أفراد العينة كانت الموافقة على أغلب فقرات الاستبيان؛

- اختبار فرضيات الدراسة يؤكد بأن هناك علاقة تأثير بين الإفصاح المحاسبي واتجاهات المستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري.

- اختبار تباين الأحادي يبين بأن المتغيرات العامة لأفراد العينة المدروسة تؤثر في إجاباتهم.

الخاتمة العامة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل علاقة التأثير بين مستوى الإفصاح المحاسبي ضمن القوائم المالية المنشورة في بورصة الجزائر واتجاهات المستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري وقياس مدى رشادة هذا الأخير، وذلك من خلال إبراز أهمية الإفصاح خاصة مع تطور المحاسبة من وظيفتها التقليدية المتمثلة في المسك المحاسبي إلى وظيفة الاتصال هدفها توفير معلومات ملائمة من أجل كسب ثقة المستثمرين ومختلف الفاعلين في الأسواق المالية.

حيث تم التطرق إلى موضوع اعداد وعرض القوائم المالية وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) والنظام المحاسبي المالي (SCF)، وذلك بعرض هيكل ومكونات القوائم المالية الرئيسية، عناصرها، أنواع المعلومات التي تتضمنها ومستخدمي تلك المعلومات وحاجاتهم منها، مع التركيز على أهداف القوائم المالية وحدود الاستفادة منها. بالإضافة على الخصائص التي يجب أن تتوفر المعلومات المالية من أجل أن تكون مفيدة في عملية اتخاذ القرار.

ثم تم التطرق إلى طبيعة الإفصاح المحاسبي ضمن القوائم المالية بتقديم الأسباب وراء زيادة الحاجة إلى الإفصاح وتوفير المعلومات الملائمة لمختلف المستخدمين، تلى ذلك التعرف على مفهوم الإفصاح المحاسبي وأساليبه، ثم مقوماته ومجالات تطوره، وأخيرا التعرف على العلاقة بين التوسع في عملية الإفصاح المحاسبي وتطوير المحتوى الاعلامي للقوائم المالية.

وفي الفصل الثالث دراسة طبيعة القرار الاستثماري في الأسواق المالية بدءا بإبراز أهمية الاستثمار كعامل أساسي في التنمية الاقتصادية من خلال تعريف القرار الاستثماري، أهميته وأنواعه، ثم تحديد أسس اتخاذ القرار الاستثماري وخصائصه، ثم خطوات القرار الاستثماري والمقومات التي يجب مراعاتها من أجل سلامة عملية الاستثمار، وفي الأخير أهمية الإفصاح المحاسبي في توفير متطلبات اتخاذ القرار الاستثماري.

وبعد دراسة الموضوع من الجانب النظري تم تخصيص الفصل الرابع للقيام بدراسة تطبيقية ميدانية على عينة تتكون من جميع المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، وذلك بغية الإجابة على الاشكالية وأسئلتها الفرعية واختبار فرضياتها من خلال إعداد استبيان وتوزيعه على عينة الدراسة من مديري ماليين ومستثمرين ومختلف الأطراف التي لها علاقة بعملية اتخاذ القرار الاستثماري للإجابة على محاوره، ثم استرجاع الاجابات وفحصها وتحليلها باستخدام الأدوات الاحصائية المناسبة عن طريق برنامج

(SPSS)، حيث تم التوصل إلى ثباته وصدق فقراته ومحاوره لما وضعت لقياسه وهذا ما يسمح بالقيام بالاختبارات المعلمية لفرضيات الدراسة، وفي الأخير التطرق إلى نتائج إجابات أفراد العينة المدروسة.

أما الفصل الخامس وهو الأخير تم تخصيصه للنتائج المتوصل إليها خلال الدراسة الميدانية، انطلاقاً من تحليل نتائج فقرات محاور الدراسة للتعرف على اتجاه إجابات أفراد العينة حول كل فقرة من فقرات محاور أداة الدراسة والتي كانت في أغلبها إيجابية وموافقة، ثم القيام باختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار (T) للعينة واحدة لمعرفة اتجاهات المحاور وتأكيد الفرضيات أو نفيها، وفي الأخير دراسة تأثير المعلومات العامة لأفراد العينة في إجاباتهم.

من خلال دراسة الجانب النظري للدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج المذكورة في خلاصة كل فصل بالإضافة إلى:

- تعد القوائم المالية الوسيلة الرئيسية لاتصال المؤسسة والابلاغ المالي بأصحاب المصلحة ومختلف المستخدمين؛
- توفر كل قائمة مالية منفصلة على مجموعة من المعلومات، وتشكل في مجملها نظام متكامل من المعلومات لتمكين المستثمرين من اتخاذ القرارات الاقتصادية؛
- يتم تحديد مستوى الإفصاح المحاسبي المناسب حسب نموذج القرار التي تعد المعلومات المالية مدخلات له؛
- يساهم الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات المالية ملائمة للمستخدمين من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرارات الصائبة؛
- يعتبر القرار الاستثماري عملية ادراكية لإجراء المفاضلة بين البدائل مع الأخذ بعين الاعتبار إلى مجموعة من الأسس وعلى مدى توفر المعلومات وملاءمتها لعملية اتخاذ القرار؛
- تعتبر الأسواق المالية من أبرز عناصر النظام المالي من خلالها يتم البحث عن مصادر الموارد المالية وتعبئتها لأغراض الاستثمار والتنمية؛

كما تم التوصل من خلال الدراسة الميدانية إلى مجموعة من النتائج التي تختبر فرضيات الدراسة موضحة فيما يلي:

- وجود تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) للقوائم المالية المنشورة في بورصة الجزائر على اتجاهات المستثمرين عن اتخاذ القرار الاستثماري، وذلك من خلال ما توفره القوائم المالية من معلومات حول أداء المؤسسة والتدفقات النقدية، والتي بدورها تشكل نظام متكامل للمعلومات يستخدم في دراسة البدائل الاستثمارية والمقارنة فيما بينها، مع التقدير الجيد للمخاطر الذي يصاحب عملية اتخاذ القرار الاستثماري، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى؛

- وجود تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) للعوامل السلوكية للمستثمرين على عملية اتخاذ القرار الاستثماري في بورصة الجزائر، وهذا من خلال تركيز المستثمرين على الأسهم النشطة في عملية التداول وتجنبهم الأسهم التي تتصف بضعف الأداء مع الاعتماد على التوقعات الشخصية بناء على الاستثمارات السابقة في رسم الخطط الاستثمارية المستقبلية، مع مراعاة سلوك الجماعة على نوع وحجم الاستثمارات المختارة عند اتخاذ القرار الاستثماري، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛

- وجود تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) لجودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية على اتجاهات المستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري في بورصة الجزائر، وهذا من خلال عرض القوائم المالية لمعلومات مالية ملائمة تقلل من البدائل الموجهة في عملية اتخاذ القرار الاستثماري بتحديد طبيعة القرار ونوعية الاستثمار المستهدف، وتوفير مؤشرات مالية مختلفة لزيادة الإدراك بالوضع المالية والثقة في سلامة عملية اتخاذ القرار، مع انشاء نظام شفافية يضمن العدالة في توزيع فرص الاستثمار مع حد من تمتع الأطراف الداخلية بميزة معلوماتية نتيجة موقعهم التنظيمي، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة؛

- وجود تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) لملائمة قواعد وتنظيمات الإفصاح المحاسبي في بورصة الجزائر لخدمة احتياجات المستثمرين من المعلومات عند اتخاذ القرار الاستثماري، وذلك من خلال وجود نظام يلزم المؤسسات المدرجة في البورصة بنشر القوائم المالية وأي معلومات جوهرية وذات أهمية نسبية قد تؤثر على قيمة الأدوات المالية المتداولة، ولضمان حماية المستثمرين يتوجب نشر المعلومات في الوسائط الواسعة الاستعمال، مع تقديم تقرير مفصل حول أي تعديلات على الحسابات ومدى الالتزام بمعايير إعداد وعرض القوائم المالية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة؛

- وجود تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) لنطاق الإفصاح المحاسبي في تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد في بورصة الجزائر، وذلك من خلال توفير معلومات ملائمة لاحتياجات المستثمرين بناء عن خلفياتهم المالية تغنيهم على استخدام الحكم الشخصي في عملية اتخاذ القرار الاستثماري، كما يعمل الإفصاح المحاسبي من أجل التدفق المستمر للمعلومات لضمان استقرار التعاملات والحد من انتشار المعلومات المضللة وتخفي أي معلومات ضرورية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الخامسة؛

- وجود تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) للمعلومات العامة والشخصية لأفراد عينة الدراسة والمتمثلة في السن، المؤهل العلمي، التخصص المتحصل عليه، الفئة الذي ينتمي إليها وسنوات الخبرة المهنية على إجاباتهم بناء على نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (اختبار الفروق بين المتوسطات)، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية السادسة والأخيرة.

بصفة عامة، وبناء على النتائج المتوصل إليها والتي تؤكد وجود علاقة تأثير بين الإفصاح المحاسبي ضمن القوائم المالية المنشورة في بورصة الجزائر واتجاهات المستثمرين عند اتخاذهم مختلف القرارات الاستثمارية، حيث يعمل الإفصاح المحاسبي على ضمان التدفق المستمر للمعلومات المالية المفيدة لتلبية كافة حاجات المستثمرين من المعلومات ومساعدتهم في تقييم السليم لمختلف وضعيات القرار.

وبناء على السؤال المفتوح التي تم تقديمه في آخر الاستبيان من أجل تقديم اقتراحات لتطوير الإفصاح المحاسبي في بورصة الجزائر لخدمة المستثمرين في عملية اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد، تم تقديم مجموعة من الاقتراحات من طرف أفراد العينة المدروسة والتي من أهمها نذكر ما يلي:

- إلزام المؤسسات المدرجة بالعمل على نشر الثقافة المالية في مختلف الأوساط والمتعاملين في الأسواق المالية؛

- إشراك هيئة المحاسبة في الرقابة على عمليات بورصة الجزائر وتطوير متطلبات الإفصاح بها؛
- تنويع الأدوات المالية المتداولة في بورصة الجزائر لتلبية احتياجات جميع المستثمرين خاصة أدوات الدين المتوافقة من الشريعة الإسلامية؛

- تعديل التشريعات التي تنظم المحاسبة لكي تتماشى مع متطلبات الافصاح المحاسبي حسب معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS.
 - التوسع في عملية الافصاح المحاسبي بنشر معلومات ذات جودة كمية وكيفية وخاصة المعلومات الالكترونية؛
 - توسيع مجال المؤسسات التي يمكنها الاستفادة من بورصة الجزائر وألا يقتصر فقط على السوقين الحاليين؛
 - الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة في عملية الافصاح المحاسبي عن المعلومات المالية.
- إضافة إلى ذلك توصلت هذه الدراسة في الجانب الميداني إلى النتائج الآتية:
- احترام المصدرون للتنظيم المتعلق بالابلاغ المالي الدوري بانتظام منذ الدخول إلى بورصة الجزائر، وذلك من خلال نشر قوائم مالية مقارنة مع الاكتفاء فقط بنشر الميزانية وحسابات النتائج، وهذا ما يتعارض مع متطلبات النظام المحاسبي المالي الذي يصف الكشف المالية أنها مجموعة كاملة من الجداول المالية، أما فيما يخص القوائم المالية المرحلية خاصة السداسية لوحظ أن هناك تأخر في نشرها في التوقيت المناسب مما قد يفقد المعلومات لقيمتها وتأثيرها على عملية اتخاذ القرار.
 - التزام المؤسسات المصدرة بإعلام المتعاملين في السوق عن أي معلومات ذات أهمية نسبية تتعلق بنشاط المؤسسة أو وضعيتها المالية، وقد تؤثر على سعر القيم المنقولة في البورصة. رغم ذلك لا يعتبر كافيا من أجل ضمان التوزيع العادل للمعلومات، وعلى المؤسسات المضاعفة في عقد الاجتماعات الاعلامية مع المساهمين بهدف تقديم توضيحات حول النتائج المترتبة عن هذه الأحداث.
 - وفي سبيل تطوير عملية الافصاح عملت المؤسسات المدرجة على تسهيل عملية الوصول إلى البيانات المالية وذلك من خلال مواقع الإلكترونية مع وضع نافذة خاصة بذلك في واجهة المواقع تسمى " بفضاء المساهمين "
 - نشر الأرباح المدفوعة وأهم المؤشرات لأنها تعتبر من أهم المعلومات المؤثرة على المستثمرين.

- بخلاف دور الرئيسي للسوق المالي يمكن أن يكون له دور في إنشاء نظام للحكومة في المؤسسات بسبب ما تفرضه عملية الإدراج في البورصة من حد أدنى من الموثوقية والشفافية.
- كما يمكن بناء على نتائج الدراسة المتوصل إليها تقديم بعض الاقتراحات كما يلي:
- ترقية الثقافة المالية عبر الوسائط الاعلامية في سبيل تعزيز الشمول المالي في الجزائر؛
- يجب إلزام المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر بنشر قوائم مالية مرحلية نصف سنوية أو ثلاثية حتى يتم توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرار وفي التوقيت المناسب؛
- إلزام المؤسسات بالإفصاح عن أي معلومات ذات أهمية نسبية وفي التوقيت المناسب عبر كل قنوات الاتصال المتاحة؛
- فتح المجال أمام الأبحاث والدراسات الميدانية في المؤسسات والسماح بالحصول على المعلومات اللازمة لذلك، من أجل التكامل بين الجانب الأكاديمي والعملي.
- العمل على وضع نظام الكتروني للتداول خاصة مع الاتجاهات الحديثة التي عرفتھا التجارة الالكترونية في الجزائر؛
- تنشيط السوق المالي عبر زيادة عدد المؤسسات المدرجة خاصة المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة، والتي تعاني بدورها من مشاكل مالية ورقابية؛
- العمل على تحيين مختلف القوانين والتشريعات وتكييفها مع متطلبات الحالية خاصة في ضوء برنامج الإصلاحات الاقتصادية الحالية.

المراجع

قائمة المراجع

أ- باللغة العربية

1- الكتب

1. أبو زيد محمد مبروك، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للطباعة والنشر، مصر، 2005.
2. أبو نصار محمد، حميدات جمعة، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، عمان، 2016.
3. أحمد توفيق الأنصاري، الاقتصاد الاستثماري، ط1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.
4. أحمد نور، المحاسبة المالية (القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية أو المصرية)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
5. آل شيب دريد كمال، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
6. آل غزوي حسين عبد الجليل، التقارير المالية في المنشآت الصغيرة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015.
7. برقوق جمال الدين وآخرون، إدارة الاستثمار، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
8. بن سميحة عزيزة، البورصة والأسواق المالية - دراسة تحليلية، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2018.
9. جبار محفوظ، الأسواق المالية: استراتيجيات الاستثمار والتحوط، ج3، دار هومه، للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
10. جربوع يوسف محمد، حسن سالم عبد الله، المحاسبة الدولية: مع تطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2022.
11. جربوع يوسف محمد، نظرية المحاسبة، الوراق للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2020.
12. جريوننج هني فان، معايير التقارير المالية الدولية (دليل التطبيق)، ترجمة طارق عبد العال حماد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2005.
13. الجعارات خالد جمال، معايير التقارير الدولية 2007، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008.
14. الجعارات خالد جمال، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ج1، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2017.

15. الجعارات خالد جمال، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ج2، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2017.
16. الجعبري مجدي أحمد، الافصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية (دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية-سابك)، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2011، الدنمارك.
17. حلوة حنان رضوان، البلداوي نزار فليح، مبادئ المحاسبة المالية (القياس والافصاح في القوائم المالية)، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009.
18. حلوة حنان رضوان، النموذج المحاسبي المعاصر (من المبادئ إلى المعايير)، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2006.
19. حلوة حنان رضوان، تطور الفكر المحاسبي (مدخل نظرية المحاسبة)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009.
20. حلوة حنان رضوان، مدخل النظرية المحاسبية (الإطار الفكري-التطبيقات العلمية)، دار وائل للنشر، ط2، عمان، 2009.
21. حلوة حنان رضوان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2004.
22. الحميد عبد الرحمن بن ابراهيم، نظرية المحاسبة، ط1، منشورات مكتبة الملك الفهد الوطنية، الرياض، 2009.
23. حنفي عبد الغفار، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.
24. الحيايي وليد ناجي، نظرية المحاسبة، الجزء 1، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، 2007.
25. خنفر مؤيد راضي، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011.
26. الدهراوي كمال الدين مصطفى، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009.
27. الدهراوي كمال الدين، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
28. ساحل محمد، التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2019.
29. سامي محمد الوقاد، نظرية المحاسبة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2011.

30. شرويدر ريشاد وآخرون، نظرية المحاسبة، ترجمة خالد علي أحمد كاجيجي، دار المريخ للنشر، الرياض، 2016.
31. شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة الاستثمار، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، عمان، 2016.
32. شموط مروان، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق، مصر، 2008. شيخة محمد غياث، الاستثمار: المبادئ، الأدوات، المخاطر والتقييم، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2021.
33. شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، المكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزء الأول، الجزائر، 2008.
34. الشيرازي عباس مهدي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل، الكويت، 1990.
35. رزق عادل، إدارة الأزمات المالية العالمية-منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2010.
36. عبد الحساني وعد هادي وآخرون، مدخل معاصر للنظرية المحاسبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2020.
37. عبد الحساني وعد هادي، مدخل معاصر للنظرية المحاسبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2022.
38. عبد العال حماد طارق، التقارير المالية (أسس الاعداد والعرض والتحليل وفقا لاصدارات والتعديلا في معايير المحاسبة الدولية)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.
39. عبد العال حماد طارق، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2005.
40. عبد العال طارق حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.
41. عبد العال طارق حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير المتوافقة معا (حالات عملية محلولة)، الدار الجامعية، ج1، الاسكندرية، 2008.
42. عبد العال طارق حماد، موسوعة المعايير المحاسبية، الدار الجامعية، الجزء الأول، الاسكندرية، 2016.
43. عبد المطلب عبد الحميد، مبادئ وسياسات الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
44. عبيدات ذوقان وآخرون، البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر، عمان، 2001.

45. عمر علي عبد الصمد، حوكمة المؤسسات بين المحاسبة المالية والتدقيق المحاسبي، دار هومه للنشر والتوزيع، 2017، الجزائر.
46. العساف صالح حمد، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، مكتبة العبيكان، الرياض، 1995.
47. علوان قاسم نايف، إدارة الاستثمار - بين النظرية والتطبيق، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
48. قندوز عبد الكريم، المشتقات المالية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2022.
49. قندوز عبد الكريم، الأسواق المالية، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد الدولي، أبوظبي، 2021. حردان طاهر، اساسيات الاستثمار، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
50. كافي مصطفى يوسف، تحليل وإدارة بورصة الأوراق المالية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2014.
51. كداوي طلال، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
52. كيسو دونالد، ويجانت جيري، المحاسبة المتوسطة، ترجمة: أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، ج1، الرياض، 2013.
53. لطفي أمين السيد أحمد، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.
54. لطفي أمين السيد أحمد، نظرية المحاسبة (القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية)، الدار الجامعية، ج2، الاسكندرية، 2007.
55. لطفي أمين السيد أحمد، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية، ج1، الاسكندرية، 2006.
56. محمود مهدي البياتي، تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، دار الحامد، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.
57. مطر محمد، إدارة الاستثمارات - الإطار النظري والتطبيقات العلمية، ط7، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
58. مطر محمد، سويطري موسى، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس العرض الإفصاح)، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
59. معراج هوارى وآخرون، القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2013.
60. مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، المعايير الدولية للتقرير المالي، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، إصدار 2018/2017، الرياض، 2018.

61. ميرزا عباس علي وآخرون، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (كتاب ودليل)، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، 2006.
62. ناجي جمال، مبادئ الاستثمار في أسواق التمويل، ط1، مجد للنشر والتوزيع، بيروت، 2012.
63. ندا محمد صبري ابراهيم وآخرون، أساسيات المحاسبة، مطبعة دار السلام، مصر، 2006.
64. هندريكسن إدون س، النظرية المحاسبية، تعريب كمال خليفة أبو زيد، جامعة الاسكندرية، ط4، الاسكندرية، 2008.
65. شذى محمد رضا حسين البستاني، القياس والإفصاح المحاسبي عن كلفة النوعية، منشورات المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد، 2005.

ب- المقالات العلمية

66. أبو عمارة مصطفى محمد جمعة، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة السعودية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 54، العدد 02، جامعة الإسكندرية، 2018.
67. الأخضر رينوية، كلثوم هوارى، دور الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية في تفعيل المحتوى الاعلامي للكشوف المالية، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 04، العدد 02، جامعة الأغواط، 2021.
68. أرديني طه أحمد حسن، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية (نموذج المقترح)، مجلة تنمية الرافدين المجلد 28، العدد 83، جامعة الموصل، العراق، 2006.
69. الإسكاف ملهم غسان، شهيد رزان حسين، قياس الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 44، المجلد 2، فلسطين، 2018.
70. اسماعيل خليل اسماعيل، نعم ريان، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق، العدد 30، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، 2012.
71. بتول محمد نوري المهداوي، سمير منير عبد المالك الشماع، أثر منهج اتخاذ القرارات على مستخدمي القوائم المالية وجودة المعلومات المحاسبية، مجلة الدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد 1، العدد 11، الجامعة العراقية، 2017.
72. بدار عاشور، ذبيح هشام، آليات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الأول (عرض القوائم المالية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 02، العدد 03، جامعة مسيلة، 2017.
73. البشاري علي مصطفى نجم، مصعب الطيب محسن عبد الله، أثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل تطبيق محاسبة تنمية المستدامة، مجلة الدراسات العليا، م11، ع41، جامعة النيلين، 2018.

74. بن لخضر مسعودة، سعودي بلقاسم. قياس كفاءة بورصة الأرزن في ظل تطبيق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 03، (138-155)، ديسمبر 2019.
75. بن يوسف خلف الله، أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 07، جامعة أم البواقي، 2017.
76. بن يوسف مريم وآخرون، امتدادات المعايير المحاسبية الدولية نحو معايير التدقيق الدولية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، (50-67)، جامعة الجلفة، الجزائر، 2020.
77. البهلول عادل حميدان الطاهر وآخرون، الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في الشركة الأهلية للإسمنت بليبيا، المجلد 27، العدد الأول، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، 2011.
78. بورديمة سعيدة، القرار الاستثماري ومتطلبات الوصول إليه، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، م09، ع02، جامعة قالمة، 2015.
79. التميمي عباس حميد يحيى، النوري علي ناصر ثابت، تأثير المعلومات المحاسبية على كفاءة قرارات الاستثمار، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 101، جامعة بغداد، 2017.
80. جربوع يوسف محمد، إعداد وتجهيز القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ومدى استخدامها من قبل مراجعي الحسابات القانونيين بالمملكة الأردنية، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 07، الأردن، 1999.
81. جربوع يوسف محمد، مجالات مساهمة المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في تحسين القرارات المالية لمجلس الإدارة وفقا لقواعد حوكمة الشركات والمؤسسات العاملة في قطاع غزة، بحوث ودراسات لتطوير مهنة مراجعة الحسابات لمواجهة المشكلات المعاصرة، غزة، 2006.
82. الجعارات خالد جمال، وضع نموذج مقترح لخصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 33، جامعة بغداد، 2012.
83. جمام محمود، دباش أميرة، أثر عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية - دراسة حالة عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر، المجلة العربية للأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع26، جامعة زيان عاشور الجلفة، مارس 2017.
84. حابية أحمد، العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة لأراء المحاسبين في الجزائر العاصمة)، مجلة المدبر، المجلد 07، العدد 02، الجزائر، 2020.

85. الحسانين أحمد حسام الدين فتحي، أثر درجة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية على سيولة السهم (دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية)، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، المجلد 39، العدد 02، جامعة بنها، مصر، 2019.
86. حسن أنس أحمد عمر، سند ياسر تاج محمد، دور التقارير المالية الدورية والسياسات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية في الحد من مخاطر الأزمات المالية، مجلة الدراسات العليا، مجلد 05، العدد 15، جامعة النيلين، مصر، 2016.
87. حسن محمود الشطناوي، دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تحسين جودة التقارير المالية وتقليل فجوة عدم تماثل المعلومات في بيئة الأعمال الأردنية، المجلة العالمية للاقتصاد والاعمال، المجلد 05، العدد 03، الأردن، 2018.
88. حسو جاسم محمد، رشيد وفاء مكي، دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تحقيق فروض نظرية الوكالة، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 42، العدد 121، جامعة بابل، العراق، 2019.
89. حمادة رنا محمد الغريب، أثر التمويل السلوكي على قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، م3، ع2، ج3، (1938-1895)، جامعة دمياط، مصر، 2022.
90. الخطيب خالد، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد 02، دمشق، 2002.
91. رزيقات بوبكر، شعباني مجيد، تعدد بدائل القياس المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة وأثرها على الأزمة العالمية (2007-2008)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 07، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2018.
92. رشوان عبد الرحمن محمد سليمان، تأثير المحاسبة السلوكية على زيادة فعالية المعلومات لترشيد اتخاذ القرارات، المجلد 07، العدد 01، (9-31)، مجلة المؤسسة، جامعة الجزائر 3، 2018.
93. رضا إبراهيم صالح، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 02، المجلد 46، جامعة الإسكندرية، 2009.
94. رقايقية فاطمة الزهراء، مساهمة دقة القياس والإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 19، العدد 01، 2018.
95. زويلف إنعام محسن، العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية في التقارير المالية للبنوك العاملة في الأردن، المجلة الأردنية لإدارة الأعمال، (45-62)، المجلد 10، العدد 1، عمان، 2014.

96. زيود لطيف وآخرون، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، المجلد 29، العدد 1، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، 2007، ص186.
97. سليمان سالم محمد سالم، استخدام قائمة التدفقات النقدية المباشرة للتنبؤ بأرباح الشركات المساهمة في ضوء تطبيق المعايير المحاسبية المصرية والدولية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 20، العدد 02، جامعة بورسعيد، مصر، 2019.
98. سيروان كريم عيسى، قيان سليمان حمه سعيد، دور مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على كفاءة سوق أوراق المالية من وجهة نظر مراقبي الحسابات في إقليم كردستان، المجلد 3، العدد 2، مجلة جامعة التنمية البشرية، 2018.
99. شبوطي حكيم، عباس براهيم علي، مدى أهمية محتوى القوائم المالية للمستثمرين في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 03، جامعة تسمسليت، مارس 2018.
100. الشمري حيدر يوسف خلخال، المحتوى الإعلامي للتقارير المالية وأهميته في ترشيد قرارات المستخدمين، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد، 2008.
101. شيخ عبد القادر، سعدي عبد الحق، واقع الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية، مجلة العلوم الادارية والمالية، المجلد 05، العدد 02، بسكرة، 2021.
102. صلاح الدين أنس، مزياني نور الدين، دور التقارير لمرحلية في صنع القرار الاستثماري في سوق الخرطوم للأوراق المالية، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 04، العدد 01، (ص ص: 58-75)، جامعة تبسة، 2021.
103. صلاح الدين أنس، مزياني نور الدين، مدى التزام مراجعي الحسابات في السودان بمتطلبات معيار المراجعة الدول 2410، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 22، العدد 01، جامعة باتنة، الجزائر، 2021.
104. الصيرفي أسماء أحمد، أثر مستوى الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذو العلاقة على قيمة الشركة، مجلد 20، العدد 2، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين الشمس، مصر، 2016.
105. صيرفي خالد محمد فتحي، تأثير المحتوى الاعلامي لتقرير التدقيق على قرارات المستثمرين في سوق دمشق للأوراق المالية-دراسة تطبيقية، مذكرة ماجستير تخصص مراجعة حسابات، جامعة دمشق، دمشق، 2018.
106. طرطار حنان، اليازيد علي، فعالية القرار الاستثماري في ترشيد الاستثمارات، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 08، العدد 03، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2021.

107. طمبل أبوبكر محمد أحمد، المحتوى الاعلامي للتقارير المالية ودوره في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية- بالتطبيق على سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان، 2011.
108. عباس ابراهيم علي، شبوطي حكيم، المحتوى الاعلامي للتقارير المالية ومدى أهميته لمستخدميها في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، العدد 14، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، الجزائر، 2018.
109. عدنان حلا، شهيد رزان حسين ، أثر تمهيد الدخل في المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، المجلد 5، العدد 13، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الادارية والاقتصادية، فلسطين، 2020.
110. عطية حليلة، علوان محمد لمين، دور محددات الاستثمار المالي في اتخاذ القرارات الاستثمارية بسوق المال، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 02، ص ص: 25-41، جامعة الوادي، الجزائر، 2020.
111. العرابي حمزة، قاشي خالد، الإطار المفاهيمي المحاسبي الجديد لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في ظل التقارب مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 03، العدد 08، جامعة الوادي، 2015.
112. عرفت علي إبراهيم زكريا، المحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل الشامل - دراسة تطبيقية لمدى جدول تعديل المعيار المحاسبي المصري (1)، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد 6، القاهرة، جانفي 2019.
113. عمار محمد حسين، هيثم محسن كريم، العلاقة بين الإفصاح عن التكاليف البيئية والآثار الاقتصادية والاجتماعية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 10، العدد 03، العراق، 2018.
114. عماري تقي الدين، نوري طه حسين، معوقات عمل بورصة الجزائر وآليات تفعيلها، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 07، العدد 03، (ص ص: 863-880)، الجزائر، 2022.
115. عمرو محمد خميس محمد، أثر الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في التقارير النوعية على القيمة الشركة (دراسة تطبيقية على الشركات المقيد بالبورصة المصرية)، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 06، العدد 02، (152-211)، الاسكندرية، 2019.
116. عيساوي سهام، حوحو فطوم، تداول المشتقات المالية في أسواق المالية الناشئة، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 04، الجزائر، 2017.
117. فتح الإله محمد أحمد محمد، محمد سعد عبيد محمد أحمد، تقييم جودة المحتوى الاعلامي للتقارير والقوائم المالية المنشورة الكترونيا في سوق الخرطوم للأوراق المالية من وجهة نظر

- المستثمرين، مجلة العلوم الاقتصادية والادارة والقانونية، العدد 03، المجلد 01، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، غزة، 2017.
118. فراحي بلال، سعيدي فاطمة الزهراء، آليات تنشيط وتطوير بورصة الجزائر - الأداء، المعوقات والحلول، مجلة آفاق علمية، المجلد 13، العدد 03، الجزائر، 2021.
119. الفريح أحمد، دور التحليل الفني في اتخاذ قرار الاستثمار، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 02/22، ماي 2015 (183-208) جامعة زيان عاشور الجلفة، 2009.
120. قادري عبد القادر، أثر كوفيد-19 على تصنيف عناصر القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 09، العدد 01، الجزائر، 2022.
121. قرادي عبد القادر، بوزيان إبراهيم، الإفصاح المحاسبي في النظام المحاسبي المالي وبورصة الجزائر، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، 2018.
122. كمال عبد السلام علي وآخرون، أثر التوسع في الإفصاح الاختياري على خصائص المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية الليبي (دراسة تطبيقية)، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 40، العدد 02، (277-301)، جامعة المنصورة، مصر، 2016.
123. لخلف عثمان، حمدي معمر، إدارة وتنظيم السوق المالي، دفاثر البحوث العلمية، المجلد 1، العدد 3، (231-257)، جامعة نورالدين مورسلي جامعة تيبازة، 2013.
124. مجدي مليجي عبد الحكيم، تحليل العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المستقبلية وتكلفة رأس المال وأثرها على كفاءة القرارات الاستثمارية لشركات المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة، العدد 02، (1-50)، جامعة بني سويف، مصر، 2017.
125. محمد الطيب أبوبكر عبد الباقي، التوسع في الإفصاح المحاسبي وأثره على تقليل مخاطر الاستثمار بسوق الخرطوم للأوراق المالية، أكاديمية أماباك، المجلد 06، العدد 19، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، 2015.
126. محمود ابراهيم، الإفصاح الاعلامي وأثره على وظيفة القياس المحاسبي في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 71، (1-25)، الجامعة المستنصرية، العراق، 2008.
127. محي الدين سمير، معضلة البورصة في الجزائر بين مظاهر الجمود وآليات التفعيل، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 05، العدد 01، (83-101)، الجزائر، 2021.
128. مداحي عثمان، أهداف القوائم المالية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 07، جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2012.

129. المشهداني بشرى نجم عبد الله، العبيدي جوان جاسم خضير، دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة السوق المالية، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 26، (291-3323)، بغداد، 2011.
130. المطبري هزاع شطي، تقييم مدى ممارسة الإفصاح الإلكتروني للشركات المدرجة بالبورصة الكويتية في إطار قواعد حوكمة الشركات (دراسة ميدانية)، مجلة المجلد للدراسات والأبحاث، المجلد 06، العدد 03، أكاديمية السدات للعلوم الادارية، 2010.
131. مفتاح صالح، معارفي فريدة، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، 2009-2010.
132. النابلسي زينب وآخرون، أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية السنوية في تحقيق الميزة تنافسية لدى المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 26، العدد 03، الأردن، 2019.
133. نور الدين جرد، مراد آيت محمد مراد، قراءة في الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة بين منظور النظام المحاسبي المالي ومنظور المعايير المحاسبية الدولية، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، جامعة الجلفة، 2018.
134. الهادي ضيف الله محمد، أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 06، (85-111)، جامعة الوادي، 2013.
135. هيمت صلاح محمد، نوري خلف صلاح، دور المدقق الخارجي في مراجعة المعلومات المالية المرحلية وفقا للمعايير الدولية، مجلة الدراسات محاسبة ومالية، المجلد 12، العدد 40، جامعة بغداد، بغداد، 2017.
- ج- الأطروحات والمذكرات الجامعية
136. أحمد النور نصر الدين حامد، معايير التقارير المالية الدولية ودورها في جودة المعلومات المحاسبية في السودان، أطروحة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2017.
137. الاسكاف ملهم غسان، أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في قرارات المستثمرين - دراسة تطبيقية، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة، جامعة حلب، 2018.
138. حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي وأثره على مهنة المدقق، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2008.

139. ربيع ابراهيم سميا، أثر هيكل ملكية المنشأة في ملائمة معلومات التقارير المالية لقرارات المستثمرين-دراسة تحليلية في الشكات المساهمة العامة، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة دمشق، 2018.
140. زكريا نائلة فتحي، استخدام التقارير المالية لتقييم الشركات لغرض الاستثمار، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة دمشق، 2014.
141. الشلاحي بندر مرزوق، تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الوسط، الأردن، 2012.
142. طمبل أبوبكر محمد أحمد، المحتوى الاعلامي للتقارير المالية ودوره في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية-بالتطبيق على سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2011.
143. العشيبى بدر الدين فرج، مدى إدراك المستثمرين للمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية وأثرها على قرارات الاستثمار، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، 2016.
144. عنقه علاء ، الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية ودوره في الرقابة عليها، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة حلب، سوريا، 2011.
- د - البحوث والدراسات**
145. نشنش سليمة، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي، ملتقى دولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2009.
- هـ - التقارير والمنشورات الأخرى**
146. التقرير السنوي لسنة 2021، لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، مارس 2022.
147. القانون 04-03 المتعلق ببورصة القيم المنقولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، المؤرخ في 17 فيفري 2003.
148. القانون رقم 07-11 يتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007.
149. القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الجزائر، ص 5.
150. القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19.

151. المرسوم التشريعي 93-10 المتعلق ببورصة القيم المنقولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، المؤرخ في 23 ماي 1993.
152. النظام 01-03 المتعلق بالنظام العام للمؤتمن المركزي على السندات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 73، المؤرخ في 18 مارس 2003.
153. النظام 02-03 المتعلق بمسك الحسابات وحفظ السندات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 73، المؤرخ في 18 مارس 2003.
154. النظام 03-97 المتعلق ببورصة القيم المنقولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 87، المؤرخ في 18 نوفمبر 1997.
155. النظام رقم 04-01 المتعلق بالإعلام الواجب نشره من طرف الشركات والهيئات التي تلجأ علانية إلى الادخار عند إصدارها قيما منقولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 22، المؤرخ في 08 جوان 2004، الصادر في 27 مارس 2005.
156. النظام رقم 01-12 يتضمن التصديق على نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41، المؤرخ في 12 جانفي 2012، الصادر في 15 جويلية 2012.
157. النظام رقم 02-2000، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، المؤرخ في 20 جانفي 2000.
158. النظام رقم 96-02 المتعلق بالإعلام الواجب نشره من طرف الشركات والهيئات التي تلجأ علانية إلى الادخار عند إصدارها قيما منقولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36، المؤرخ في 22 جوان 1996، الصادر في 01 جوان 1997.
- و- المواقع الالكترونية

www.sgbv.dz

شركة تسيير بورصة القيم

www.algerieclearing.dz

المؤتمن المركزي للأوراق المالية "الجزائر للتسوية"

<https://www.cosob.org>

لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها

ثانيا: باللغة الأجنبية

A- Les ouvrages

1. Bodie, Zvi, Alex Kane, and Alan Marcus, **Essentials of Investments**, 9 éditions. McGraw Hill, 2013, new Yourk, p15.
2. Coby Harmon, **Accounting Principles**, Weygandt Kimmel Kieso, 11 ed, John Wiley, Usa, 2013, p137.
3. COLMANT Bruno, Hubet Tondeur, **comptabilité Financière normes IAS/IFRS**, Pearson édition, Paris, 2008.
4. Des Robert Jean-François, et autres, **Normes IFRS et PME (Système comptable de convergence entre normes comptables française et standards IFRS)**, Dunod, Paris, 2004.
5. Elton Edwin J, Gruber Martin J, **Modern portfolio theory and investment Analysis**, 9 Edition, Canada , John Wiley & sons, Inc, 2014,USA.
6. Frost, Stephen. **Financial Accounting and Reporting for Non-Accounting Students**: How to Interpret Financial Statements and Appraise Company Performance. Kogan Page Publishers, 2024.
7. Geoffrey A. Hirt, Stanley B. Block , **fundamentals of investment management** ,10 Edition , McGraw hill, 2012, new York.
8. Geoffrey A. Hirt, Stanley B. Block, Somna Basu, **Investment Planning for Financial Professionals** Mc Graw Hill, 2006, new yourk.
9. Gitman LJ Joehnk MD Smart SB Juchau RH Ross DG Wright S. **Fundamentals of Investing**. Third ed. Frenchs Forest NSW: Pearson Australia; 2011.
10. Ittelson, Thomas. **Financial Statements: A Step-By-Step Guide to Understanding and Creating Financial Reports**. Red Wheel/Weiser, 2022.
11. Keith C. Brown, Frank K. Reilly, **Investment Analysis and Portfolio Management**, 10th Ed, South-Western, 2012, USA.
12. Kieso, Donald E., Jerry J. Weygandt, and Terry D. Warfield. **Intermediate Accounting**, 17e Rockford Practice Set. John Wiley & Sons, 2019.
13. Kieso, Donald E., Jerry J. Weygandt, and Terry D. Warfield. **Intermediate accounting ifrs** 4th ed. Wiley 2020.
14. Kieso, Donald.E, Weygandt, and Warfield, Terry. D,(2016), **Intermediate Accounting**, (16 ed) John Wiley and sons Inc, New York USA.
15. le manh Anne, Maillet Catherine, **norme comptable internationales IAS/IFRS**, Berti édition, Alger, 2009.
16. Mishkin, Frederic S. **The Economics of Money, Banking and Financial Markets**, 11th edition, Global Edition, The Pearson Education, 2016, usa.
17. Rose peter S., Sylvia C.hudgins ,**Bank Management and Financial Services** , 7ed, McGraw hill, new York, ,2008.

18. Picon olivier, **la bourse – ses mécanismes, gérer son portefeuille réussir ses placements**, Delmas, 14 éd, 2000, paris.
19. RAFFOURNIER Bernard, **les normes internationale IAS/IFRS**, edition economica, 3 ed, Paris 2006.
20. Welfgang Dick, Frank Missionier,-piera, **Comptabilité financière en IFRS**, 3^{ème} edition, Pearson, 2012, Paris.

B- Les revues scientifiques

21. AILWAN, Bader M., and all, **The efficiency of disclosure in the financial reports in companies in the presence of international accounting standards and its effect on achieving profits, success, and being unique.** International Journal of Humanities and Social Science, 2013, vol. 3, no 17.
22. Bhamornsiri, Sak; Wiggins, Casper. **Comprehensive income disclosures** The CPA Journal; New York Vol. 71, N° 10, Oct 2001.
23. MALKIEL, Burton G. **The efficient market hypothesis and its critics. Journal of economic perspectives**, 2003, vol. 17, no 1.
24. Robert Obert, **Le Nouveau Cadre Conceptuel De L'iasb**, Revue française de comptabilité, n°439, janvier 2011, Paris.
25. Swapan Kumar Bala, **The New Conceptual Framework for Financial Reporting 2010: Some Reflective Comments**, independent Business Review ; Vol. 5, No. 2, Bangladesh , July 2012.
26. Zayol Patrick, I., Agaregh Tavershima, and Eneji Bartholomew Eje, **Effect of Financial Information on Investment Decision Making By Shareholders of Banks in Nigeria**, IOSR Journal of Economics and Finance, vol. 8, no 3, 2017.

C- Les thèses et mémoires universitaires

27. omar, Shorouk Esam EL-Din Yassien, **The Impact of Forward-Looking Information Disclosure on Cost of Capital and Efficiency of Investment Decisions : Applied Study**, Thesis (Ph.D.)- Banha university. faculty of commerce department of accounting, 2022
28. Abdulrahman Saad H Alqahtani, **Accounting Disclosure and Corporate Governance Mechanisms in Kingdom of Saudi Arabia**, Thesis (Ph.D.), Victoria University, Business School, Melbourne, Australia, 2019.

D- Autres publications

29. Deloitte, **Conceptual Framework for Financial Reporting 2018.**

-
30. Riahi-Belkaoui, Ahmed. **Eléments de théorie comptable**. CreateSpace Independent Publishing Platform, 2013
31. IFRS Foundation, **The Conceptual Framework for Financial Reporting**, 2018.
32. Article 3 de la decision SGBV n° 02-98, REGLES DE GESTION DES SEANCES DE NEGOCIATIONS A LA BOURSE DES VALEURS

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: الاستبيان باللغة العربية

المدرسة العليا للتجارة

استمارة استبيان

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

بين أيديكم نموذج استبيان متعلق بدراسة علمية تحت عنوان دور الافصح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية بالمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر - دراسة ميدانية

الرجاء التكرم بالإجابة عن جميع الأسئلة الواردة في هذا الاستبيان بما ترونه مناسباً، حيث أن صحة نتائج هذه الدراسة ترتبط بدقة إجاباتكم.

كما نحيطكم علماً أنّ المعلومات المتحصل عليها ستحظى بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لغرض بحثي أكاديمي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

الباحث

الجزء الأول: معلومات عامة

الرجاء وضع علامة (✓) في خانة الاجابة المناسبة

1- السن

☐ أقل من 30 سنة ☐ من 31 إلى 40 سنة ☐ من 41 إلى 50 سنة ☐ أكبر من 50 سنة

2- المؤهل العلمي

☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ مؤهل آخر يطلب تحديده:...

3- التخصص العلمي

□ محاسبة □ مالية □ تدقيق □ إدارة أعمال □ تخصص آخر، يطلب تحديده
.....

4- الفئة التي تنتمي إليها

□ مستثمر □ محلل مالي □ مراجع حسابات □ وسيط مالي □ مدير مالي

فئة أخرى، يطلب تحديدها

5- عدد سنوات الخبرة

□ أقل من 5 سنوات □ من 6 إلى 10 سنوات □ من 11 إلى 15 سنة
□ من 16 إلى 20 سنة □ أكثر من 20 سنة

الجزء الثاني: مساهمة الافصاح المحاسبي ضمن القوائم المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية في بورصة الجزائر

الرجاء وضع علامة (✓) في خانة الاجابة المناسبة

المحور الأول: تأثير القوائم المالية المنشورة على اتجاهات المستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
1 توفر القوائم المالية معلومات كافية للتعامل مع مختلف وضعيات اتخاذ القرار الاستثماري					
2 تساعد القوائم المالية في انشاء نظام معلومات متكامل يستخدم في عملية اتخاذ القرار الاستثماري.					
3 يتم الاعتماد على القوائم المالية لتقدير التدفقات النقدية المتوقعة من أجل تحديد مخاطر الاستثمار.					
4 تمكن القوائم المالية من مقارنة أداء المؤسسة المستهدفة للاستثمار مع المؤسسات الأخرى.					
5 تساعد القوائم المالية في دراسة البدائل الاستثمارية والمقارنة فيما بينها.					
6 استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد القرار الاستثماري يؤدي إلى تحقيق درجة من التكامل بين القرارات الاستثمارية.					
7 الاعتماد بصورة أساسية على القوائم المالية لا يؤثر في طبيعة القرارات الاستثمارية المتخذة.					
8 يتوقف القرار الاستثماري في بورصة الجزائر على ما يتم الحصول عليه من معلومات عن طريق القوائم المالية المنشورة.					

المحور الثاني: تأثير العوامل السلوكية للمستثمرين على استخدام القوائم المالية عند اتخاذ القرار الاستثماري.						موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير تماما
1	يتم التركيز على الأسهم النشطة في التداول وتجنب شراء الاسهم التي تتصف بضعف الأداء خلال الفترات السابقة.									
2	يتم الاعتماد على التوقعات الشخصية نتيجة الاستثمارات السابقة عند اتخاذ القرار الاستثماري المستقبلي.									
3	نصائح الأصدقاء والعلاقات الخاصة تمكن من الحصول على معلومات أكثر موثوقية عند اتخاذ القرار الاستثماري.									
4	عند تحقيق لمكاسب يزداد التوجه أكثر لتقبل المخاطرة عند اتخاذ القرار الاستثماري.									
5	يتم دراسة وتحليل العلاقة والارتباط بين مختلف عناصر المحفظة الاستثمارية.									
6	المعلومات المتوفرة داخل السوق تعتبر مهمة عند اتخاذ القرار الاستثماري.									
7	تكون ردة الفعل سريعة اتجاه التغيرات في اسعار الأسهم في البورصة.									
8	يتم إتباع قرارات المستثمرين الآخرين فيما يتعلق بنوع وحجم الأسهم المختارة عند اتخاذه القرار الاستثماري.									
المحور الثالث: تأثير جودة المحتوى الاعلامي للقوائم المالية على اتجاهات المستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري						موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير تماما
1	عرض المعلومات المالية حسب أهميتها النسبية يزيد من الثقة عند اتخاذ القرار الاستثماري.									
2	ملاءمة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية تخفض من تكلفة اتخاذ القرار الاستثماري.									
3	المحتوى الإعلامي الملائم يلبي الحاجيات المعرفية التي تمكن من بناء نظرة مستقبلية للسوق.									
4	ملاءمة المحتوى الإعلامي تقلل من البدائل الموجهة لاتخاذ القرار الاستثماري بتحديد طبيعة القرار ونوعية الاستثمار المستهدف.									
5	الشفافية في عرض المعلومات المالية تحد من تمتع الأطراف الداخلية بميزة معلوماتية نتيجة موقعهم التنظيمي.									
6	العدالة في عرض المعلومات تضمن التساوي في الحصول على الفرص الاستثمارية.									
7	شمولية المحتوى الإعلامي يوفر مؤشرات مالية مختلفة لزيادة الإدراك بالوضع المالي في المؤسسة المستثمر فيها.									
8	مصادقية المحتوى الإعلامي للقوائم المالية يحقق أكبر قدر ممكن من الثقة في سلامة عملية اتخاذ القرار الاستثماري.									
المحور الرابع: تأثير ملائمة قواعد وتنظيمات الإفصاح المحاسبي في بورصة الجزائر في تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات.						ملائم تماما	ملائم	محايد	غير ملائم	غير تماما

1	تضع بورصة الجزائر نظام لنشر المعلومات من طرف المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر.				
2	يتم الإفصاح في بيان علني عن أي معلومات جوهرية قد تؤثر عن قيمة الأسهم.				
3	قيام المؤسسات بتقديم القوائم المالية الحالية مقارنة مع السنة السابقة.				
4	قيام بورصة الجزائر بنشر معلومات معينة في إطار حماية المستثمرين في حالة عدم التزام المؤسسات بنشرها.				
5	اعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي وحسب متطلبات اللجنة القائمة على تسيير البورصة.				
6	يتم نشر القوائم المالية بالإضافة الى تقرير مدقق الحسابات في الوسائط الإعلامية الواسعة الاستعمال.				
7	الإفصاح عن أي تعديلات من الحسابات المصادق عليها من قبل الجمعية العامة للمساهمين.				
8	تقديم تقرير مدقق الحسابات حول مدى التزام المؤسسات بمعايير اعداد وعرض القوائم المالية.				

المحور الخامس: تأثير نطاق الإفصاح المحاسبي في تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد.	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
1	يساعد الإفصاح المحاسبي في توفير معلومات مالية كافية تغني متخذ القرار الاستثماري على استخدام الحكم الشخصي.				
2	الإفصاح المحاسبي المناسب يوفر معلومات ملائمة لحاجة المستثمرين وخلفياتهم المالية في بورصة الجزائر.				
3	الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي يزيد من اقبال المستثمرين على التداول ما يؤثر على أسعار وحجم التداول في بورصة الجزائر.				
4	يساهم الإفصاح المحاسبي في تخفيض حوافز البحث عن المعلومات من مصادر أخرى.				
5	يساهم الإفصاح المحاسبي في ضمان استمرارية تدفق المعلومات من أجل ضمان استقرار التعاملات في بورصة الجزائر.				
6	يساعد الإفصاح المحاسبي في الحد من انتشار المعلومات المضللة وتخفي المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار الاستثماري.				
7	الاعتماد على المعلومات المحاسبية المفصح عنها عند اتخاذ القرار الاستثماري يحقق سيولة أعلى للاستثمار وعائد أكبر.				
8	يوفر الإفصاح المحاسبي المعلومات اللازمة لرفع القدرات الإدراكية للمستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري.				

في رأيك ما هي الاقتراحات أو الملاحظات التي تساعد على تطوير الإفصاح المحاسبي في بورصة الجزائر لخدمة المستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري؟



الملحق رقم 02: الاستبيان باللغة الفرنسية

Ecole Supérieure de Commerce

Formulaire de questionnaire



Entre vos mains se trouve un modèle de questionnaire lié à une étude scientifique intitulée Le rôle de la divulgation comptable dans la rationalisation des décisions d'investissement dans les institutions cotées à la Bourse Algérienne - une étude empirique.

Veuillez répondre à toutes les questions contenues dans ce questionnaire comme vous le jugez approprié, car la validité des résultats de cette étude est liée à l'exactitude de votre réponse.

Nous vous informons également que les informations obtenues seront strictement confidentielles et ne seront utilisées qu'à des fins de recherche académique.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

الباحث

Première partie : informations générales

Veuillez mettre un point (✓) dans la case de réponse appropriée

1- Âge

- ☐ Moins de 30 ans ☐ 31 à 40 ans ☐ 41 à 50 ans ☐ Plus de 50 ans

2- Qualification académique

- ☐ Licence ☐ Master ☐ Magister ☐ Doctorat **Autre** qualification à préciser :.....

3- Spécialisation scientifique

- ☐ Comptabilité ☐ Finance ☐ Audit ☐ Administration des Affaires
Autre spécialité, veuillez préciser.....

4- La catégorie à laquelle vous appartenez

- ☐ Investisseur ☐ Analyste Financier ☐ Auditeur ☐ Courtier Financier ☐ Directeur Financier **Autre** catégorie, à préciser.....

5- Nombre d'années d'expérience

- ☐ Moins de 5 ans ☐ 6 à 10 ans ☐ 11 à 15 ans ☐ 16 à 20 ans ☐ Plus de 20 ans

Deuxième partie :

	Le premier axe : L'impact des états financiers publiés sur l'attitude des investisseurs lors de la prise de décisions d'investissement	Tout a fait d'accord	D'accord	Indifférent	Pas d'accord	Pas de tout d'accord
1	Les états financiers fournissent suffisamment d'informations pour faire face à diverses situations décisionnelles en matière d'investissement					
2	Les états financiers aident à créer un système d'information intégré utilisé dans le processus de prise de décision d'investissement.					
3	Les états financiers sont utilisés pour estimer les flux de trésorerie attendus afin de déterminer les risques d'investissement.					
4	Les états financiers permettent de comparer la performance de l'institution cible d'investissement avec celle d'autres institutions.					
5	Les états financiers aident à étudier les alternatives d'investissement et à les comparer.					
6	L'utilisation de l'information comptable pour rationaliser les décisions d'investissement conduit à atteindre un certain degré d'intégration entre les décisions d'investissement.					
7	Le fait de s'appuyer principalement sur les états financiers n'affecte pas la nature des décisions d'investissement prises.					
8	La décision d'investissement à la Bourse Algérienne dépend des informations obtenues à travers les états financiers publiés.					

	Le deuxième axe : L'impact des facteurs comportementaux des investisseurs sur l'utilisation des états financiers lors de la prise de décisions d'investissement.	Tout a fait d'accord	D'accord	Indifférent	Pas d'accord	Pas de tout d'accord
1	L'accent est mis sur les actions négociées activement et évitez d'acheter des actions qui ont enregistré de mauvaises performances au cours des périodes précédentes.					
2	Les attentes personnelles résultant d'investissements antérieurs sont prises en compte lors de la prise de décisions d'investissement futures.					
3	Les conseils d'amis et de relations privées permettent d'obtenir des informations plus fiables lors de la prise de décisions d'investissement.					
4	Lorsque des gains sont réalisés, la tendance à accepter le risque augmente au moment de prendre une décision d'investissement.					
5	La relation et la corrélation entre les différents éléments du portefeuille d'investissement sont étudiées et analysées.					
6	Les informations disponibles sur le marché sont importantes pour prendre une décision d'investissement.					
7	La réaction est rapide aux variations des cours des actions en bourse.					

8	Les décisions des autres investisseurs concernant le type et valeur des actions sélectionnées sont suivies lors de la prise de décision d'investissement.					

	Le troisième axe : L'impact de la qualité du contenu médiatique des états financiers sur l'attitude des investisseurs lors de la prise de décisions d'investissement	Tout a fait d'accord	D'accord	Indifférent	Pas d'accord	Pas de tout d'accord
1	Présenter les informations financières selon leur importance relative augmente la confiance lors de la prise de décision d'investissement.					
2	Le caractère approprié du contenu médiatique des états financiers réduit le coût de la prise de décisions d'investissement.					
3	Un contenu médiatique approprié répond à des besoins cognitifs qui permettent de construire une vision future du marché.					
4	L'adéquation du contenu médiatique réduit les alternatives orientées vers la prise de décision d'investissement en déterminant la nature de la décision et le type d'investissement ciblé.					
5	La transparence dans la présentation de l'information financière empêche les initiés de bénéficier d'un avantage informationnel en raison de leur position organisationnelle.					
6	L'équité dans la présentation des informations garantit un accès égal aux opportunités d'investissement.					
7	Un contenu médiatique complet fournit divers indicateurs financiers pour accroître la sensibilisation à la situation financière de l'institution bénéficiaire.					
8	La crédibilité du contenu informatif des états financiers permet d'obtenir la plus grande confiance possible dans la solidité du processus décisionnel d'investissement.					

	Le quatrième axe : Adapter les règles et réglementations de publicité comptable à la Bourse Algérienne aux besoins des investisseurs.	Tout a fait d'accord	D'accord	Indifférent	Pas d'accord	Pas de tout d'accord
1	La Bourse Algérienne met en place un système de diffusion de l'information par les établissements cotés à la Bourse Algérienne.					
2	Toute information importante susceptible d'affecter la valeur des actions sera divulguée dans une déclaration publique.					
3	Les établissements soumettent des états financiers courants par rapport à l'année précédente.					
4	La Bourse algérienne publie certaines informations dans le cadre de la protection des investisseurs dans le cas où les établissements ne s'engagent pas à les publier.					

5	Préparer et présenter les états financiers conformément au système de comptabilité financière et selon les exigences du comité responsable de la gestion de la bourse.					
6	Les états financiers et le rapport du commissaire aux comptes sont publiés dans des médias largement diffusés.					
7	Publication de toute modification des comptes approuvée par l'Assemblée générale des actionnaires.					
8	Soumettre un rapport d'audit sur le degré de conformité des institutions aux normes d'établissement et de présentation des états financiers.					

	Le cinquième axe : La contribution de la divulgation comptable à la satisfaction des besoins d'information des investisseurs pour prendre des décisions d'investissement rationnelles.	Tout a fait d'accord	D'accord	Indifférent	Pas d'accord	Pas de tout d'accord
1	L'information comptable contribue à fournir suffisamment d'informations financières qui permettent au décideur d'investissement de faire preuve de jugement personnel.					
2	Une information comptable appropriée fournit des informations adaptées aux besoins des investisseurs et à leurs antécédents financiers à la Bourse algérienne.					
3	L'obligation de divulgation comptable augmente l'intérêt des investisseurs pour les transactions, ce qui affecte les prix et le volume des transactions à la Bourse algérienne.					
4	La divulgation comptable contribue à réduire les incitations à rechercher des informations provenant d'autres sources.					
5	La divulgation comptable contribue à assurer la continuité de la circulation de l'information afin d'assurer la stabilité des transactions à la Bourse algérienne.					
6	La divulgation comptable permet de limiter la diffusion d'informations trompeuses et la dissimulation d'informations nécessaires à la prise de décision d'investissement.					
7	S'appuyer sur les informations comptables divulguées lors de la prise de décisions d'investissement permet d'obtenir une liquidité d'investissement plus élevée et un rendement plus élevé.					
8	La divulgation comptable fournit les informations nécessaires pour accroître les capacités cognitives des investisseurs lors de la prise de décisions d'investissement.					

الملحق رقم 03: نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS

1- نتائج تحليل البيانات العامة لأفراد العينة

1-1- نتائج تحليل متغير السن

		السن		Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
		Fréquence	Pourcentage		
Valide	أقل من 30 سنة	14	15,6	15,6	15,6
	من 31 إلى 40 سنة	56	62,2	62,2	77,8
	من 41 إلى 50 سنة	20	22,2	22,2	100,0
	Total	90	100,0	100,0	

2-2- نتائج تحليل متغير المؤهل العلمي

		المؤهل العلمي		Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
		Fréquence	Pourcentage		
Valide	ليسانس	4	4,4	4,4	4,4
	ماستر	26	28,9	28,9	33,3
	ماجستير	4	4,4	4,4	37,8
	دكتوراه	54	60,0	60,0	97,8
	مؤهل آخر	2	2,2	2,2	100,0
	Total	90	100,0	100,0	

3-3- نتائج تحليل متغير التخصص العلمي

		التخصص العلمي		Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
		Fréquence	Pourcentage		
Valide	محاسبة	32	35,6	35,6	35,6
	مالية	38	42,2	42,2	77,8
	تدقيق	2	2,2	2,2	80,0
	إدارة أعمال	14	15,6	15,6	95,6
	تخصص آخر	4	4,4	4,4	100,0
	Total	90	100,0	100,0	

4-4- نتائج تحليل متغير الفئة التي تنتمي إليها

		الفئة التي تنتمي إليها		Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
		Fréquence	Pourcentage		
Valide	مستثمر	12	13,3	13,3	13,3
	محلل مالي	40	44,4	44,4	57,8

مراجع حسابات	10	11,1	11,1	68,9
وسيط مالي	6	6,7	6,7	75,6
مدير مالي	16	17,8	17,8	93,3
فئة أخرى	6	6,7	6,7	100,0
Total	90	100,0	100,0	

1-5- نتائج تحليل متغير الفئة عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة						
			Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	32	35,6	35,6	35,6	
	من 6 إلى 10 سنوات	34	37,8	37,8	73,3	
	من 11 إلى 15 سنة	12	13,3	13,3	86,7	
	من 16 إلى 20 سنة	6	6,7	6,7	93,3	
	أكثر من 20 سنة	6	6,7	6,7	100,0	
	Total	90	100,0	100,0		

2- نتائج صدق الاتساق للاستبيان

2-1- نتائج صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول

[illegible]

A	Coefficient de corrélation	,678**	,553**	,339**	,373**	,431**	,485**	,236*	,672**	1,000
	Sig. (bilatéral)	,000	,000	,001	,000	,000	,000	,025	,000	.
	N	90	90	90	90	90	90	90	90	90

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

2-2- نتائج صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني

Corrélations

			B1	B2	B3	B4	B5	B6	B7	B8	B
Rho de Spearman	B1	Coefficient de corrélation	1,000	,139	-,218*	,250*	-,146	,204	,117	,376**	,362**
		Sig. (bilatéral)	.	,192	,039	,017	,170	,054	,274	,000	,000
		N	90	90	90	90	90	90	90	90	90
	B2	Coefficient de corrélation	,139	1,000	-,064	,027	-,141	-,095	,002	,203	,319**
		Sig. (bilatéral)	,192	.	,551	,804	,184	,372	,985	,055	,002
		N	90	90	90	90	90	90	90	90	90
	B3	Coefficient de corrélation	-,218*	-,064	1,000	,022	,103	-,048	-,216*	-,033	,269*
		Sig. (bilatéral)	,039	,551	.	,835	,334	,653	,041	,756	,010
		N	90	90	90	90	90	90	90	90	90
	B4	Coefficient de corrélation	,250*	,027	,022	1,000	,252*	,195	,167	,378**	,511**
		Sig. (bilatéral)	,017	,804	,835	.	,017	,066	,116	,000	,000
		N	90	90	90	90	90	90	90	90	90
	B5	Coefficient de corrélation	-,146	-,141	,103	,252*	1,000	,355**	,344**	,082	,474**
		Sig. (bilatéral)	,170	,184	,334	,017	.	,001	,001	,440	,000
		N	90	90	90	90	90	90	90	90	90
	B6	Coefficient de corrélation	,204	-,095	-,048	,195	,355**	1,000	,392**	,055	,461**
		Sig. (bilatéral)	,054	,372	,653	,066	,001	.	,000	,608	,000
		N	90	90	90	90	90	90	90	90	90
	B7	Coefficient de corrélation	,117	,002	-,216*	,167	,344**	,392**	1,000	,347**	,537**
		Sig. (bilatéral)	,274	,985	,041	,116	,001	,000	.	,001	,000
		N	90	90	90	90	90	90	90	90	90
	B8	Coefficient de corrélation	,376**	,203	-,033	,378**	,082	,055	,347**	1,000	,605**
		Sig. (bilatéral)	,000	,055	,756	,000	,440	,608	,001	.	,000
		N	90	90	90	90	90	90	90	90	90
	B	Coefficient de corrélation	,362**	,319**	,269*	,511**	,474**	,461**	,537**	,605**	1,000
		Sig. (bilatéral)	,000	,002	,010	,000	,000	,000	,000	,000	.
		N	90	90	90	90	90	90	90	90	90

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

2-3- نتائج صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث

Corrélations

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

2-4- نتائج صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع

Corrélations

			D1	D2	D3	D4	D5	D6	D7	D8	D
Rho de Spearman	D1	Coefficient de corrélation	1,000	,391**	,562**	,487**	,243*	,112	,285**	,430**	,584**
		Sig. (bilatéral)	.	,000	,000	,000	,021	,295	,006	,000	,000
		N	90	90	90	90	90	90	90	90	90
	D2	Coefficient de corrélation	,391**	1,000	,455**	,516**	,206	,444**	,626**	,528**	,746**
		Sig. (bilatéral)	,000	.	,000	,000	,052	,000	,000	,000	,000
		N	90	90	90	90	90	90	90	90	90
	D3	Coefficient de corrélation	,562**	,455**	1,000	,379**	,347**	,421**	,405**	,486**	,644**
		Sig. (bilatéral)	,000	,000	.	,000	,001	,000	,000	,000	,000

	N	90	90	90	90	90	90	90	90	90
D4	Coefficient de corrélation	,487**	,516**	,379**	1,000	,361**	,342**	,445**	,497**	,722**
	Sig. (bilatéral)	,000	,000	,000	.	,000	,001	,000	,000	,000
	N	90	90	90	90	90	90	90	90	90
D5	Coefficient de corrélation	,243*	,206	,347**	,361**	1,000	,519**	,560**	,519**	,571**
	Sig. (bilatéral)	,021	,052	,001	,000	.	,000	,000	,000	,000
	N	90	90	90	90	90	90	90	90	90
D6	Coefficient de corrélation	,112	,444**	,421**	,342**	,519**	1,000	,811**	,645**	,715**
	Sig. (bilatéral)	,295	,000	,000	,001	,000	.	,000	,000	,000
	N	90	90	90	90	90	90	90	90	90
D7	Coefficient de corrélation	,285**	,626**	,405**	,445**	,560**	,811**	1,000	,676**	,800**
	Sig. (bilatéral)	,006	,000	,000	,000	,000	,000	.	,000	,000
	N	90	90	90	90	90	90	90	90	90
D8	Coefficient de corrélation	,430**	,528**	,486**	,497**	,519**	,645**	,676**	1,000	,833**
	Sig. (bilatéral)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	.	,000
	N	90	90	90	90	90	90	90	90	90
D	Coefficient de corrélation	,584**	,746**	,644**	,722**	,571**	,715**	,800**	,833**	1,000
	Sig. (bilatéral)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	.
	N	90	90	90	90	90	90	90	90	90

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

2-5- نتائج صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الخامس

Corrélations

			E1	E2	E3	E4	E5	E6	E7	E8	E
Rho de Spearman	E1	Coefficient de corrélation	1,000	,481**	,594**	,420**	,565**	,505**	,390**	,598**	,748**
		Sig. (bilatéral)	.	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
		N	90	90	90	90	90	90	90	90	90
	E2	Coefficient de corrélation	,481**	1,000	,671**	,341**	,640**	,626**	,332**	,517**	,766**
		Sig. (bilatéral)	,000	.	,000	,001	,000	,000	,001	,000	,000
		N	90	90	90	90	90	90	90	90	90
	E3	Coefficient de corrélation	,594**	,671**	1,000	,552**	,953**	,756**	,345**	,570**	,853**
		Sig. (bilatéral)	,000	,000	.	,000	,000	,000	,001	,000	,000
		N	90	90	90	90	90	90	90	90	90
	E4	Coefficient de corrélation	,420**	,341**	,552**	1,000	,579**	,474**	,058	,392**	,607**
		Sig. (bilatéral)	,000	,001	,000	.	,000	,000	,590	,000	,000
		N	90	90	90	90	90	90	90	90	90
	E5	Coefficient de corrélation	,565**	,640**	,953**	,579**	1,000	,785**	,333**	,594**	,865**
		Sig. (bilatéral)	,000	,000	,000	,000	.	,000	,001	,000	,000
		N	90	90	90	90	90	90	90	90	90
	E6	Coefficient de corrélation	,505**	,626**	,756**	,474**	,785**	1,000	,343**	,640**	,811**
		Sig. (bilatéral)	,000	,000	,000	,000	,000	.	,001	,000	,000

	N	90	90	90	90	90	90	90	90	90
E7	Coefficient de corrélation	,390**	,332**	,345**	,058	,333**	,343**	1,000	,535**	,546**
	Sig. (bilatéral)	,000	,001	,001	,590	,001	,001	.	,000	,000
	N	90	90	90	90	90	90	90	90	90
E8	Coefficient de corrélation	,598**	,517**	,570**	,392**	,594**	,640**	,535**	1,000	,753**
	Sig. (bilatéral)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	.	,000
	N	90	90	90	90	90	90	90	90	90
E	Coefficient de corrélation	,748**	,766**	,853**	,607**	,865**	,811**	,546**	,753**	1,000
	Sig. (bilatéral)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	.
	N	90	90	90	90	90	90	90	90	90

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

3- نتائج صدق الاتساق البنائي لمحاوَر الاستبيان

Corrélations

		A	B	C	D	E	
A	Corrélation de Pearson	1	,646**	,352**	,355**	,354**	
	Sig. (bilatérale)		,000	,001	,001	,001	
	N	90	90	90	90	90	
B	Corrélation de Pearson	,646**	1	,519**	,664**	,401**	
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000	
	N	90	90	90	90	90	
C	Corrélation de Pearson	,352**	,519**	1	,471**	,747**	
	Sig. (bilatérale)	,001	,000		,000	,000	
	N	90	90	90	90	90	
D	Corrélation de Pearson	,355**	,664**	,471**	1	,469**	
	Sig. (bilatérale)	,001	,000	,000		,000	
	N	90	90	90	90	90	
E	Corrélation de Pearson	,354**	,401**	,747**	,469**	1	
	Sig. (bilatérale)	,001	,000	,000	,000		
	N	90	90	90	90	90	
T	Corrélation de Pearson	,645**	,803**	,799**	,806**	,795**	
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	90	90	90	90	90	

4- نتائج الثبات ألفا كرونباخ لكل محاور الاستبيان

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,633	8

4-1- اختبار الثبات ألفا كرونباخ للمحور الأول

4-2- اختبار الثبات ألفا كرونباخ للمحور الثاني

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,415	8

4-3- اختبار الثبات ألفا كرونباخ للمحور الثالث

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,782	8

4-4- اختبار الثبات ألفا كرونباخ للمحور الرابع

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,883	8

4-5- اختبار الثبات ألفا كرونباخ للمحور الخامس

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,881	8

4-6- اختبار الثبات ألفا كرونباخ لكل المحاور

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,914	40

5- نتائج إجابات أفراد العينة

5-1- نتائج إجابات أفراد العينة حول المحور الأول

A1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	14	15,6	15,6	15,6
	محايد	2	2,2	2,2	17,8
	موافق	56	62,2	62,2	80,0
	موافق تماما	18	20,0	20,0	100,0
	Total	90	100,0	100,0	

A2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	10	11,1	11,1	11,1
	موافق	62	68,9	68,9	80,0
	موافق تماما	18	20,0	20,0	100,0
	Total	90	100,0	100,0	

A3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	8	8,9	8,9	8,9
	موافق	76	84,4	84,4	93,3
	موافق تماما	6	6,7	6,7	100,0
	Total	90	100,0	100,0	

A4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	6	6,7	6,7	6,7
	محايد	2	2,2	2,2	8,9
	موافق	60	66,7	66,7	75,6
	موافق تماما	22	24,4	24,4	100,0
	Total	90	100,0	100,0	

A5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	2,2	2,2	2,2
	محايد	4	4,4	4,4	6,7
	موافق	72	80,0	80,0	86,7
	موافق تماما	12	13,3	13,3	100,0
	Total	90	100,0	100,0	

A6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	6	6,7	6,7	6,7

محايد	8	8,9	8,9	15,6
موافق	54	60,0	60,0	75,6
موافق تماماً	22	24,4	24,4	100,0
Total	90	100,0	100,0	

A7

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide				
محايد	20	22,2	22,2	22,2
موافق	56	62,2	62,2	84,4
موافق تماماً	14	15,6	15,6	100,0
Total	90	100,0	100,0	

A8

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide				
غير موافق تماماً	2	2,2	2,2	2,2
غير موافق	16	17,8	17,8	20,0
محايد	20	22,2	22,2	42,2
موافق	40	44,4	44,4	86,7
موافق تماماً	12	13,3	13,3	100,0
Total	90	100,0	100,0	

5-2- نتائج إجابات أفراد العينة حول المحور الثاني

B1

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide				
غير موافق تماماً	2	2,2	2,2	2,2
غير موافق	2	2,2	2,2	4,4
محايد	12	13,3	13,3	17,8
موافق	52	57,8	57,8	75,6
موافق تماماً	22	24,4	24,4	100,0
Total	90	100,0	100,0	

B2

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide				
غير موافق تماماً	4	4,4	4,4	4,4
غير موافق	12	13,3	13,3	17,8
محايد	8	8,9	8,9	26,7
موافق	54	60,0	60,0	86,7
موافق تماماً	12	13,3	13,3	100,0
Total	90	100,0	100,0	

B3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماماً	4	4,4	4,4	4,4
	غير موافق	26	28,9	28,9	33,3
	محايد	24	26,7	26,7	60,0
	موافق	32	35,6	35,6	95,6
	موافق تماماً	4	4,4	4,4	100,0
	Total	90	100,0	100,0	

B4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	8	8,9	8,9	8,9
	موافق	58	64,4	64,4	73,3
	موافق تماماً	24	26,7	26,7	100,0
	Total	90	100,0	100,0	

B5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	8	8,9	8,9	8,9
	محايد	16	17,8	17,8	26,7
	موافق	50	55,6	55,6	82,2
	موافق تماماً	16	17,8	17,8	100,0
	Total	90	100,0	100,0	

B6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	2,2	2,2	2,2
	محايد	6	6,7	6,7	8,9
	موافق	52	57,8	57,8	66,7
	موافق تماماً	30	33,3	33,3	100,0
	Total	90	100,0	100,0	

B7

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	6	6,7	6,7	6,7
	محايد	20	22,2	22,2	28,9
	موافق	46	51,1	51,1	80,0
	موافق تماماً	18	20,0	20,0	100,0
	Total	90	100,0	100,0	

B8

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	10	11,1	11,1	11,1
	محايد	22	24,4	24,4	35,6
	موافق	46	51,1	51,1	86,7
	موافق تماماً	12	13,3	13,3	100,0
	Total	90	100,0	100,0	

3-5- نتائج إجابات أفراد العينة حول المحور الثالث

C1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	4	4,4	4,4	4,4
	موافق	56	62,2	62,2	66,7
	موافق تماماً	30	33,3	33,3	100,0
	Total	90	100,0	100,0	

C2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	2,2	2,2	2,2
	محايد	10	11,1	11,1	13,3
	موافق	62	68,9	68,9	82,2
	موافق تماماً	16	17,8	17,8	100,0
	Total	90	100,0	100,0	

C3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	2,2	2,2	2,2
	محايد	10	11,1	11,1	13,3
	موافق	62	68,9	68,9	82,2
	موافق تماماً	16	17,8	17,8	100,0
	Total	90	100,0	100,0	

C4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	8	8,9	8,9	8,9
	محايد	22	24,4	24,4	33,3
	موافق	54	60,0	60,0	93,3
	موافق تماماً	6	6,7	6,7	100,0
	Total	90	100,0	100,0	

C5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	12	13,3	13,3	13,3
	محايد	12	13,3	13,3	26,7
	موافق	40	44,4	44,4	71,1
	موافق تماماً	26	28,9	28,9	100,0
	Total	90	100,0	100,0	

C6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	6	6,7	6,7	6,7
	محايد	10	11,1	11,1	17,8
	موافق	48	53,3	53,3	71,1
	موافق تماماً	26	28,9	28,9	100,0
	Total	90	100,0	100,0	

C7

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	12	13,3	13,3	13,3
	موافق	56	62,2	62,2	75,6
	موافق تماماً	22	24,4	24,4	100,0
	Total	90	100,0	100,0	

C8

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	8	8,9	8,9	8,9
	موافق	48	53,3	53,3	62,2
	موافق تماماً	34	37,8	37,8	100,0
	Total	90	100,0	100,0	

5-4- نتائج إجابات أفراد العينة حول المحور الرابع

D1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير ملائم تماماً	4	4,4	4,4	4,4
	غير ملائم	6	6,7	6,7	11,1
	محايد	20	22,2	22,2	33,3
	ملائم	48	53,3	53,3	86,7
	ملائم تماماً	12	13,3	13,3	100,0
	Total	90	100,0	100,0	

D2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير ملائم تماماً	2	2,2	2,2	2,2
	غير ملائم	12	13,3	13,3	15,6
	محايد	28	31,1	31,1	46,7
	ملائم	36	40,0	40,0	86,7
	ملائم تماماً	12	13,3	13,3	100,0
	Total	90	100,0	100,0	

D3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير ملائم تماماً	2	2,2	2,2	2,2
	غير ملائم	4	4,4	4,4	6,7
	محايد	16	17,8	17,8	24,4
	ملائم	50	55,6	55,6	80,0
	ملائم تماماً	18	20,0	20,0	100,0
	Total	90	100,0	100,0	

D4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير ملائم تماماً	2	2,2	2,2	2,2
	غير ملائم	14	15,6	15,6	17,8
	محايد	30	33,3	33,3	51,1
	ملائم	38	42,2	42,2	93,3
	ملائم تماماً	6	6,7	6,7	100,0
	Total	90	100,0	100,0	

D5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير ملائم	4	4,4	4,4	4,4
	محايد	16	17,8	17,8	22,2
	ملائم	62	68,9	68,9	91,1
	ملائم تماماً	8	8,9	8,9	100,0
	Total	90	100,0	100,0	

D6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير ملائم تماماً	6	6,7	6,7	6,7
	غير ملائم	10	11,1	11,1	17,8
	محايد	22	24,4	24,4	42,2
	ملائم	44	48,9	48,9	91,1
	ملائم تماماً	8	8,9	8,9	100,0

Total	90	100,0	100,0	

D7

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير ملائم تماماً	4	4,4	4,4	4,4
	غير ملائم	4	4,4	4,4	8,9
	محايد	28	31,1	31,1	40,0
	ملائم	42	46,7	46,7	86,7
	ملائم تماماً	12	13,3	13,3	100,0
	Total	90	100,0	100,0	

D8

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير ملائم تماماً	2	2,2	2,2	2,2
	غير ملائم	6	6,7	6,7	8,9
	محايد	16	17,8	17,8	26,7
	ملائم	44	48,9	48,9	75,6
	ملائم تماماً	22	24,4	24,4	100,0
	Total	90	100,0	100,0	

5-5- نتائج إجابات أفراد العينة حول المحور الخامس**E1**

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	4	4,4	4,4	4,4
	محايد	6	6,7	6,7	11,1
	موافق	54	60,0	60,0	71,1
	موافق تماماً	26	28,9	28,9	100,0
	Total	90	100,0	100,0	

E2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	4	4,4	4,4	4,4
	محايد	14	15,6	15,6	20,0
	موافق	46	51,1	51,1	71,1
	موافق تماماً	26	28,9	28,9	100,0
	Total	90	100,0	100,0	

E3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماماً	2	2,2	2,2	2,2
	غير موافق	2	2,2	2,2	4,4

محايد	8	8,9	8,9	13,3
موافق	52	57,8	57,8	71,1
موافق تماماً	26	28,9	28,9	100,0
Total	90	100,0	100,0	

E4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماماً	2	2,2	2,2	2,2
	غير موافق	6	6,7	6,7	8,9
	محايد	10	11,1	11,1	20,0
	موافق	44	48,9	48,9	68,9
	موافق تماماً	28	31,1	31,1	100,0
	Total	90	100,0	100,0	

E5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماماً	2	2,2	2,2	2,2
	غير موافق	2	2,2	2,2	4,4
	محايد	10	11,1	11,1	15,6
	موافق	48	53,3	53,3	68,9
	موافق تماماً	28	31,1	31,1	100,0
	Total	90	100,0	100,0	

E6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	2,2	2,2	2,2
	محايد	2	2,2	2,2	4,4
	موافق	54	60,0	60,0	64,4
	موافق تماماً	32	35,6	35,6	100,0
	Total	90	100,0	100,0	

E7

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماماً	2	2,2	2,2	2,2
	غير موافق	10	11,1	11,1	13,3
	محايد	14	15,6	15,6	28,9
	موافق	48	53,3	53,3	82,2
	موافق تماماً	16	17,8	17,8	100,0
	Total	90	100,0	100,0	

E8

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

Valide	محايد	14	15,6	15,6	15,6
	موافق	62	68,9	68,9	84,4
	موافق تماما	14	15,6	15,6	100,0
	Total	90	100,0	100,0	

6- نتائج تحليل فقرات محاور الدراسة

6-1- نتائج تحليل فقرات المحور الأول

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
A1	90	3,8667	,91431	,09638
A2	90	3,9778	,80696	,08506
A3	90	3,9778	,39598	,04174
A4	90	4,0889	,72893	,07684
A5	90	4,0444	,51736	,05453
A6	90	4,0222	,77862	,08207
A7	90	3,9333	,61443	,06477
A8	90	3,4889	1,00833	,10629
A	90	3,9250	,39431	,04156

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3						
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
A1	8,993	89	,000	,86667	,6752	1,0582
A2	11,495	89	,000	,97778	,8088	1,1468
A3	23,425	89	,000	,97778	,8948	1,0607
A4	14,172	89	,000	1,08889	,9362	1,2416
A5	19,152	89	,000	1,04444	,9361	1,1528
A6	12,455	89	,000	1,02222	,8591	1,1853
A7	14,411	89	,000	,93333	,8046	1,0620
A8	4,600	89	,000	,48889	,2777	,7001
A	22,255	89	,000	,92500	,8424	1,0076

6-2- نتائج تحليل فقرات المحور الثاني

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
B1	90	4,0000	,82107	,08655
B2	90	3,6444	1,02015	,10753

B3	90	3,0667	1,00337	,10576
B4	90	4,1778	,57236	,06033
B5	90	3,8222	,82894	,08738
B6	90	4,2222	,66667	,07027
B7	90	3,8444	,81985	,08642
B8	90	3,6667	,84800	,08939
B	90	3,8056	,36963	,03896

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
B1	11,554	89	,000	1,00000	,8280	1,1720
B2	5,993	89	,000	,64444	,4308	,8581
B3	,630	89	,530	,06667	-,1435	,2768
B4	19,522	89	,000	1,17778	1,0579	1,2977
B5	9,410	89	,000	,82222	,6486	,9958
B6	17,393	89	,000	1,22222	1,0826	1,3619
B7	9,771	89	,000	,84444	,6727	1,0162
B8	7,458	89	,000	,66667	,4891	,8443
B	20,675	89	,000	,80556	,7281	,8830

3-6 - نتائج تحليل فقرات المحور الثالث

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
C1	90	4,2889	,54555	,05751
C2	90	4,0222	,61768	,06511
C3	90	4,0222	,61768	,06511
C4	90	3,6444	,73913	,07791
C5	90	3,8889	,97663	,10295
C6	90	4,0444	,81985	,08642
C7	90	4,1111	,60790	,06408
C8	90	4,2889	,62251	,06562
C	90	4,0389	,44408	,04681

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
C1	22,413	89	,000	1,28889	1,1746	1,4032

C2	15,700	89	,000	1,02222	,8929	1,1516
C3	15,700	89	,000	1,02222	,8929	1,1516
C4	8,272	89	,000	,64444	,4896	,7993
C5	8,635	89	,000	,88889	,6843	1,0934
C6	12,086	89	,000	1,04444	,8727	1,2162
C7	17,340	89	,000	1,11111	,9838	1,2384
C8	19,642	89	,000	1,28889	1,1585	1,4193
C	22,194	89	,000	1,03889	,9459	1,1319

6-4 - نتائج تحليل فقرات المحور الرابع

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
D1	90	3,6444	,95177	,10033
D2	90	3,4889	,96273	,10148
D3	90	3,8667	,86375	,09105
D4	90	3,3556	,90332	,09522
D5	90	3,8222	,64613	,06811
D6	90	3,4222	1,02746	,10830
D7	90	3,6000	,93376	,09843
D8	90	3,8667	,93856	,09893
D	90	3,6333	,67479	,07113

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
D1	6,424	89	,000	,64444	,4451	,8438
D2	4,818	89	,000	,48889	,2872	,6905
D3	9,519	89	,000	,86667	,6858	1,0476
D4	3,734	89	,000	,35556	,1664	,5448
D5	12,072	89	,000	,82222	,6869	,9576
D6	3,898	89	,000	,42222	,2070	,6374
D7	6,096	89	,000	,60000	,4044	,7956
D8	8,760	89	,000	,86667	,6701	1,0632
D	8,904	89	,000	,63333	,4920	,7747

6-5 - نتائج تحليل فقرات المحور الخامس

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard

E1	90	4,1333	,72204	,07611
E2	90	4,0444	,79197	,08348
E3	90	4,0889	,81619	,08603
E4	90	4,0000	,94809	,09994
E5	90	4,0889	,84327	,08889
E6	90	4,2889	,62251	,06562
E7	90	3,7333	,95752	,10093
E8	90	4,0000	,56090	,05912
E	90	4,0472	,58677	,06185

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
E1	14,891	89	,000	1,13333	,9821	1,2846
E2	12,511	89	,000	1,04444	,8786	1,2103
E3	12,656	89	,000	1,08889	,9179	1,2598
E4	10,006	89	,000	1,00000	,8014	1,1986
E5	12,250	89	,000	1,08889	,9123	1,2655
E6	19,642	89	,000	1,28889	1,1585	1,4193
E7	7,266	89	,000	,73333	,5328	,9339
E8	16,914	89	,000	1,00000	,8825	1,1175
E	16,931	89	,000	1,04722	,9243	1,1701

7- نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (الفروق بين المتوسطات)

7-1- نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمتغير السن

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
A	Intergruppes	,787	2	,394	2,625	,078
	Intragruppes	13,050	87	,150		
	Total	13,837	89			
B	Intergruppes	,197	2	,099	,718	,491
	Intragruppes	11,962	87	,137		
	Total	12,160	89			
C	Intergruppes	,268	2	,134	,674	,512
	Intragruppes	17,284	87	,199		
	Total	17,551	89			
D	Intergruppes	,518	2	,259	,563	,571
	Intragruppes	40,007	87	,460		
	Total	40,525	89			
E	Intergruppes	,415	2	,208	,597	,552

Intragroupes	30,228	87	,347		
Total	30,643	89			

2-7- نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمتغير المؤهل العلمي

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
A	Intergruppes	,596	4	,149	,956	,436
	Intragroupes	13,242	85	,156		
	Total	13,837	89			
B	Intergruppes	,744	4	,186	1,385	,246
	Intragroupes	11,416	85	,134		
	Total	12,160	89			
C	Intergruppes	,712	4	,178	,899	,469
	Intragroupes	16,839	85	,198		
	Total	17,551	89			
D	Intergruppes	8,710	4	2,177	5,817	,000
	Intragroupes	31,815	85	,374		
	Total	40,525	89			
E	Intergruppes	2,304	4	,576	1,727	,151
	Intragroupes	28,339	85	,333		
	Total	30,643	89			

3-7- نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمتغير التخصص العلمي

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
A	Intergruppes	2,443	4	,611	4,555	,002
	Intragroupes	11,395	85	,134		
	Total	13,837	89			
B	Intergruppes	,361	4	,090	,649	,629
	Intragroupes	11,799	85	,139		
	Total	12,160	89			
C	Intergruppes	,693	4	,173	,874	,483
	Intragroupes	16,858	85	,198		
	Total	17,551	89			
D	Intergruppes	1,675	4	,419	,916	,459
	Intragroupes	38,850	85	,457		
	Total	40,525	89			
E	Intergruppes	2,874	4	,719	2,200	,076
	Intragroupes	27,769	85	,327		
	Total	30,643	89			

7-4- نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمتغير الفئة التي ينتمي إليها

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
A	Intergroupes	1,965	5	,393	2,780	,023
	Intragroupes	11,873	84	,141		
	Total	13,838	89			
B	Intergroupes	,453	5	,091	,650	,662
	Intragroupes	11,707	84	,139		
	Total	12,160	89			
C	Intergroupes	2,077	5	,415	2,255	,056
	Intragroupes	15,474	84	,184		
	Total	17,551	89			
D	Intergroupes	2,784	5	,557	1,239	,298
	Intragroupes	37,741	84	,449		
	Total	40,525	89			
E	Intergroupes	4,593	5	,919	2,962	,016
	Intragroupes	26,050	84	,310		
	Total	30,643	89			

7-5- نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمتغير سنوات الخبرة

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
A	Intergroupes	,857	4	,214	1,403	,240
	Intragroupes	12,981	85	,153		
	Total	13,837	89			
B	Intergroupes	,210	4	,053	,374	,827
	Intragroupes	11,949	85	,141		
	Total	12,160	89			
C	Intergroupes	,656	4	,164	,826	,512
	Intragroupes	16,895	85	,199		
	Total	17,551	89			
D	Intergroupes	3,578	4	,894	2,058	,094
	Intragroupes	36,947	85	,435		
	Total	40,525	89			
E	Intergroupes	1,250	4	,313	,904	,465
	Intragroupes	29,393	85	,346		
	Total	30,643	89			